



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



اشرافيية
عليه صلوات الله
عليه و آله

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir



الفقه المقارن

(العبادات والأحوال الشخصية)

السيد كاظم المصطفوي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفقه المقارن (العبادات والاحوال الشخصية)

كاتب:

سيد محمد كاظم مصطفى

نشرت في الطباعة:

جامعة المصطفى (صلى الله عليه وآله) العالمية

رقم الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٤٧	الفقه المقارن (العبادات والاحوال الشخصيه)
٤٧	اشاره
٤٨	اشاره
٥٢	كلمه مركز المصطفى صلى الله عليه و آله العالمى للدراسات و التحقيق
٥٦	الفهرس الاجمالى
٥٩	المقدمه
٦١	١- الطهاره
٦١	طهوريه الماء المضاف
٦١	اشاره
٦١	المذهب الجعفرى
٦٢	المذهب الحنفى
٦٢	المذهب الحنبلى
٦٣	المذهب الشافعى
٦٣	الماء الراكد الكثير
٦٣	اشاره
٦٤	المذهب الحنفى
٦٤	المذهب الحنبلى
٦٥	المذهب المالكى
٦٥	الماء الذى ولغ فيه الكلب
٦٥	اشاره
٦٥	التطهير بالدغ
٦٦	منشأ الاختلاف
٦٧	الخلاصه

٦٨ الأستله
٦٩ ٢- فرائض الوضوء (١)
٦٩ عدد الفرائض
٦٩ اشارة
٦٩ المذهب الجعفرى
٧٠ المذهب الحنبلى
٧٠ المذهب الشافعى
٧٠ المذهب المالكى
٧١ منشأ الاختلاف
٧١ كيفيه الفرائض
٧١ حدّ الوجه
٧١ اشارة
٧٢ المذهب الجعفرى
٧٣ المذهب الحنبلى
٧٣ المذهب الحنفى
٧٤ المذهب الشافعى
٧٥ منشأ الاختلاف
٧٥ كيفيه غسل اليدين
٧٥ اشارة
٧٥ المذهب الجعفرى
٧٦ المذاهب الاربعه
٧٧ منشأ الاختلاف
٨٠ الخلاصه
٨١ الأستله
٨٣ ٣- فرائض الوضوء (٢)
٨٣ تحديد المسح بالرأس

٨٣	اشاره
٨٣	المذهب الجعفري
٨٤	المذاهب الاربعه
٨٥	منشأ الاختلاف
٨٦	مسح الرجلين وغسلهما
٨٦	اشاره
٨٧	المذهب الجعفري
٨٩	المذاهب الاربعه
٩٠	منشأ الاختلاف
٩٢	المسح على الخفين
٩٢	المذاهب الاربعه
٩٤	منشأ الاختلاف
٩٥	الخلاصه
٩٦	الأسئله
٩٧	٤- شروط الوضوء
٩٧	اشاره
٩٧	المذاهب الاربعه
٩٩	المذهب الجعفري
١٠٤	منشأ الاختلاف
١٠٤	ما هو الشرط
١٠٤	اشاره
١٠٤	المذهب الجعفري
١٠٦	المذاهب الاربعه
١٠٦	منشأ الاختلاف
١٠٧	غايات الوضوء
١٠٧	اشاره

١٠٧	المذاهب الاربعه
١٠٧	المذهب الجعفرى
١٠٩	الخلاصه
١١٠	الأسئله
١١١	٥- نواقض الوضوء
١١١	اشاره
١١١	١.ناقضيه المذى و الودى للوضوء
١١١	اشاره
١١١	المذاهب الاربعه
١١١	المذهب الجعفرى
١١٢	٢.ناقضيه الحدث الخارج من المخرجين
١١٢	اشاره
١١٢	المذهب الجعفرى
١١٢	المذهب المالكى
١١٣	المذاهب الثلاثه الأخرى
١١٣	منشأ الاختلاف
١١٣	٣.ناقضيه النوم حدأ
١١٣	اشاره
١١٣	المذهب الجعفرى
١١٤	المذهب الحنفى
١١٥	المذهب الشافعى
١١٥	منشأ الاختلاف
١١٥	٤.ناقضيه الرعاف و القيء و خروج الدم من البدن
١١٥	اشاره
١١٦	المذهب الجعفرى
١١٦	المذهب الحنبلى

١١٧ منشأ الاختلاف
١١٧ ٥. بالنسبة إلى ناقضيه لمس المرأة
١١٧ اشاره
١١٧ المذهب الجعفري
١١٨ المذاهب الثلاثة الأخرى
١١٩ منشأ الاختلاف
١١٩ ٦. ناقضيه المس
١١٩ اشاره
١١٩ المذهب الحنفي
١١٩ المذاهب الثلاثة الأخرى
١٢٠ ٧. ناقضيه الضحك للوضوء
١٢٠ اشاره
١٢٠ المذاهب الثلاثة الأخرى
١٢٠ ٨. نقض الوضوء بأكل لحم الجوزور
١٢٠ اشاره
١٢١ منشأ الاختلاف
١٢١ الشك في الحدث
١٢٢ المذاهب الثلاثة الأخرى
١٢٢ منشأ الاختلاف
١٢٣ الخلاصه
١٢٤ الأسئلة
١٢٥ ٦- الغسل
١٢٥ واجبات الغسل
١٢٥ اشاره
١٢٥ المذهب الجعفري
١٢٦ المذهب الحنفي

١٢٧	المذهب الجعفري
١٢٨	منشأ الاختلاف
١٢٨	غسل الميت
١٢٨	اشاره
١٢٨	المذهب الجعفري
١٢٩	المذاهب الاربعه
١٢٩	منشأ الاختلاف
١٣٠	الخلاصه
١٣١	الأسئله
١٣٣	٧- التيمم
١٣٣	كيفية التيمم
١٣٣	اشاره
١٣٣	المذهب الجعفري
١٣٤	المذهب الحنبلي
١٣٥	المذهب الحنفي
١٣٥	معنى الصعيد
١٣٥	اشاره
١٣٥	المذهب المالكي
١٣٦	المذهب الجعفري
١٣٦	رفع الساتر
١٣٦	اشاره
١٣٦	المذهب الحنفي
١٣٦	منشأ الاختلاف
١٣٧	الخلاصه
١٣٨	الأسئله
١٣٩	٨- أوقات الصلاه (١)

١٣٩	وقت الظهرين
١٣٩	اشاره
١٣٩	المذهب الجعفرى
١٤٠	المذاهب الاربعه
١٤٢	الجمع بين الصلاتين
١٤٢	اشاره
١٤٤	منشأ الاختلاف
١٤٥	الخلاصه
١٤٦	الأسئله
١٤٧	٩- أوقات الصلاه (٢)
١٤٧	وقت المغرب
١٤٧	اشاره
١٤٧	المذاهب الاربعه
١٤٧	المذهب الجعفرى
١٤٩	جواز تأخير المغرب عن الوقت الخاص
١٤٩	اشاره
١٤٩	المذهب الجعفرى
١٥٠	المذاهب الاربعه
١٥٠	الجمع بين العشاءين
١٥١	وقت العشاء
١٥١	اشاره
١٥١	المذاهب الاربعه
١٥٢	المذهب الجعفرى
١٥٤	منشأ الاختلاف
١٥٥	الخلاصه
١٥٦	الأسئله

١٥٧	١٠- الأذان و الإقامه
١٥٧	حكم الأذان و الإقامه
١٥٧	اشاره
١٥٧	المذهب الجعفرى
١٥٧	المذاهب الاربعه
١٥٨	صيغ الأذان و الإقامه
١٥٨	اشاره
١٥٨	المذاهب الاربعه
١٥٩	التثويب المحدث
١٥٩	اشاره
١٦١	المذهب الجعفرى
١٦٣	منشأ الاختلاف
١٦٣	تكبيره الإحرام
١٦٣	اشاره
١٦٣	المذاهب الاربعه
١٦٥	المذهب الجعفرى
١٦٥	القرائه
١٦٥	اشاره
١٦٥	المذاهب الاربعه
١٦٧	جواز القراءت بغير العربيه
١٦٧	اشاره
١٦٩	منشأ الاختلاف
١٦٩	الجهر و الإخفات
١٦٩	اشاره
١٦٩	المذاهب الاربعه
١٦٩	المذهب الجعفرى

١٧٠	حكم البسملة في القرائه
١٧٠	اشاره
١٧٠	المذهب الجعفرى
١٧١	المذهب الشافعى
١٧٢	المذهب الحنبلى
١٧٢	المذهب المالكى
١٧٣	منشأ الاختلاف
١٧٤	الخلاصه
١٧٥	الأسئله
١٧٧	١١- أفعال الصلاه
١٧٧	التكثف والاسترسال
١٧٧	اشاره
١٧٧	المذهب الجعفرى
١٧٨	المذاهب الاربعه
١٧٨	منشأ الاختلاف
١٧٨	حول كلمه أمين فى الصلاه
١٧٨	اشاره
١٧٩	المذاهب الاربعه
١٧٩	المذهب الجعفرى
١٨٠	منشأ الاختلاف
١٨٠	القنوت
١٨٠	اشاره
١٨٠	المذهب الجعفرى
١٨١	المذهب الحنبلى
١٨١	المذهب الحنفى
١٨١	المذهب الشافعى

- ١٨٢ المذهب المالكي
- ١٨٣ منشأ الاختلاف
- ١٨٣ خصائص الركوع والسجود والتشهد
- ١٨٣ اشاره
- ١٨٣ المذهب الجعفري
- ١٨٥ المذهب الحنبلي
- ١٨٧ منشأ الاختلاف
- ١٨٧ اختلف فقهاء المذاهب
- ١٨٧ اشاره
- ١٨٧ المذهب الحنبلي
- ١٨٨ المذاهب الثلاثة الأخرى
- ١٨٨ المذهب الحنبلي
- ١٨٨ منشأ الاختلاف
- ١٨٩ كيفية صلاه العاجز
- ١٨٩ اشاره
- ١٨٩ أكثر المذاهب
- ١٨٩ المذهب الحنفي
- ١٩٠ منشأ الاختلاف
- ١٩١ الخلاصه
- ١٩٢ الأسئلة
- ١٩٣ ١٢- مباحث القبلة ولباس المصلّي
- ١٩٣ حكم الانحراف عن القبلة اشتبهاً
- ١٩٣ اشاره
- ١٩٣ المذهب الجعفري
- ١٩٤ المذهب الحنبلي
- ١٩٥ وظيفه الجاهل بالقبلة

١٩٥	اشاره
١٩٥	المذاهب الاربعه
١٩٥	المذهب الجعفرى
١٩٦	منشأ الاختلاف
١٩٦	حول لباس المصلى
١٩٦	عفو النجاسه فى اللباس
١٩٦	اشاره
١٩٦	المذهب الحنبلى
١٩٦	المذهب الحنفى
١٩٧	المذهب الشافعى
١٩٧	المذهب المالكى
١٩٧	المذهب الجعفرى
١٩٨	العفو عن الدماء الثلاثه
١٩٨	اشاره
١٩٨	المذهب الجعفرى
١٩٨	المذاهب الاربعه
١٩٩	منشأ الاختلاف
١٩٩	صحة الصلاه فى اللباس المغصوب
١٩٩	اشاره
١٩٩	المذهب الجعفرى
٢٠٠	المذاهب الاربعه
٢٠٠	منشأ الاختلاف
٢٠٠	صحة صلاه المضطر فى السائر المتنجس
٢٠٠	اشاره
٢٠٠	المذهب الجعفرى
٢٠١	المذاهب الاربعه

- ٢٠١ تحديد الطهاره بالنسبه إلى مكان المصلّى
- ٢٠١ اشاره
- ٢٠١ المذهب الجعفرى
- ٢٠٢ المذاهب الأخرى
- ٢٠٢ ما يصح السجود عليه
- ٢٠٢ اشاره
- ٢٠٢ المذهب الجعفرى
- ٢٠٣ المذاهب الاربعه
- ٢٠٤ منشأ الاختلاف
- ٢٠٥ الخلاصه
- ٢٠٦ الأسئلة
- ٢٠٧ ١٣- حكم السهو فى الصلاه
- ٢٠٧ اشاره
- ٢٠٧ الموجبات
- ٢٠٧ اشاره
- ٢٠٧ الجعفرى
- ٢٠٧ اشاره
- ٢٠٨ حديث لاتعاد
- ٢٠٨ المذهب الحنبلى
- ٢١٠ المذهب الحنفى
- ٢١١ المذهب الشافعى
- ٢١٢ المذهب المالكى
- ٢١٣ محل سجود السهو
- ٢١٣ اشاره
- ٢١٣ المذهب الجعفرى و الحنفى
- ٢١٤ المذهب الشافعى

٢١٤	المذهب المالكي
٢١٤	المذهب الحنبلي
٢١٥	تداخل الأسباب في سجود السهو
٢١٥	اشاره
٢١٥	المذهب الجعفري
٢١٥	المذاهب الاربعه
٢١٥	وصف السجود
٢١٥	اشاره
٢١٦	المذهب الجعفري
٢١٦	المذهب الشافعي و الحنبلي
٢١٦	المذهب المالكي
٢١٦	الشكّ و السهو
٢١٦	اشاره
٢١٦	المذاهب الاربعه
٢١٧	المذهب الجعفري
٢١٧	حول الشكّيات
٢١٨	الشكّ الصحيح
٢١٨	حجيه الظنّ في الصلاه
٢١٨	اشاره
٢١٩	منشأ الاختلاف
٢٢١	الخلاصه
٢٢٢	الأستله
٢٢٣	١٤- صلاه الجماعه (١)
٢٢٣	اشاره
٢٢٣	الحكم
٢٢٣	اشاره

- ٢٢٣المذهب الحنبلي
- ٢٢٣المذاهب الاربعه الأخرى
- ٢٢٤اشتراط العدالة للإمام
- ٢٢٤اشاره
- ٢٢٤المذهب الجعفرى
- ٢٢٥المذهب الحنفى و الشافعى
- ٢٢٥[اشتراط العدالة لإمام الجمعة و الأعياد]
- ٢٢٥اشاره
- ٢٢٥المذهب الجعفرى
- ٢٢٦المذاهب الاربعه
- ٢٢٦منشأ الاختلاف
- ٢٢٦طهاره المولد
- ٢٢٦اشاره
- ٢٢٧المذاهب الاربعه
- ٢٢٧المذهب الجعفرى
- ٢٢٧اشتراط البلوغ
- ٢٢٧اشاره
- ٢٢٨منشأ الاختلاف
- ٢٢٨الجماعه فى النوافل
- ٢٢٨اشاره
- ٢٢٨المذهب المالكى
- ٢٢٨المذهب الحنفى
- ٢٢٩المذهب الحنبلي
- ٢٢٩المذهب الشافعى
- ٢٢٩المذهب الجعفرى
- ٢٢٩منشأ الاختلاف

- ٢٣٠ اتحاد الصلاة
- ٢٣٠ اشاره
- ٢٣٠ المذهب الجعفري
- ٢٣٠ آراء المذاهب الاربعه
- ٢٣١ منشأ الاختلاف
- ٢٣١ اتصال الصفوف
- ٢٣١ اشاره
- ٢٣١ المذاهب الاربعه
- ٢٣٢ المذهب الجعفري
- ٢٣٢ منشأ الاختلاف
- ٢٣٣ المتابعه
- ٢٣٣ اشاره
- ٢٣٣ المذهب الحنبلي
- ٢٣٤ منشأ الاختلاف
- ٢٣٤ حكم المتأخر عن الجماعه
- ٢٣٤ اشاره
- ٢٣٤ المذهب الجعفري و الشافعي
- ٢٣٥ المذاهب الثلاثه الأخرى
- ٢٣٥ منشأ الاختلاف
- ٢٣٥ نيه الإمامه
- ٢٣٥ اشاره
- ٢٣٥ المذهب الحنبلي
- ٢٣٦ المذهب الحنفي
- ٢٣٦ المذهب الشافعي و المالكي
- ٢٣٦ المذهب الجعفري
- ٢٣٧ من هو الأحق بالإمامه

- ٢٣٧ اشاره
- ٢٣٨ منشأ الاختلاف
- ٢٣٩ الخلاصه
- ٢٤٠ الأسئلة
- ٢٤١ ١٥- صلاة الجمعة (٢)
- ٢٤١ اشاره
- ٢٤١ المذهب الجعفرى
- ٢٤٢ المذاهب الاربعه
- ٢٤٢ منشأ الاختلاف
- ٢٤٣ العدد المشترك فى الجمعة
- ٢٤٣ اشاره
- ٢٤٣ المذهب الجعفرى
- ٢٤٣ المذهب الحنفى
- ٢٤٤ المذهب الحنبلى و الشافعى
- ٢٤٤ منشأ الاختلاف
- ٢٤٤ صلاة الآيات
- ٢٤٤ حكم صلاة الآيات
- ٢٤٤ اشاره
- ٢٤٥ المذهب الجعفرى
- ٢٤٥ المذاهب الاربعه
- ٢٤٦ الكيفيه
- ٢٤٦ اشاره
- ٢٤٦ المذهب الجعفرى
- ٢٤٦ المذاهب الاربعه
- ٢٤٧ الأسباب و الموجبات
- ٢٤٧ اشاره

- ٢٤٧ المذاهب الاربعه
- ٢٤٨ المذهب الجعفرى
- ٢٤٩ منشأ الاختلاف
- ٢٤٩ مبطلات الصلاه
- ٢٤٩ مبطليه الكلام السهوى
- ٢٤٩ اشاره
- ٢٥٠ المذهب الجعفرى
- ٢٥٠ المذهب الحنبلى و الحنفى
- ٢٥٠ رد السلام
- ٢٥٠ اشاره
- ٢٥٠ المذهب الجعفرى
- ٢٥١ التكلّم حال النوم
- ٢٥١ بطلان الصلاه بمرور الكلب
- ٢٥٢ الناقض غير المبطل
- ٢٥٢ المرور بين يدى المصلى
- ٢٥٢ اشاره
- ٢٥٢ المذهب الحنفى و المالكى
- ٢٥٣ المذهب الجعفرى
- ٢٥٣ الرياء فى الصلاه
- ٢٥٣ اشاره
- ٢٥٣ منشأ الاختلاف
- ٢٥٤ الخلاصه
- ٢٥٥ الأستله
- ٢٥٧ ١٦- صلاه المسافر
- ٢٥٧ اشاره
- ٢٥٨ كميه السفر

- ٢٥٨ اشاره
- ٢٥٨ المذهب الجعفري
- ٢٥٩ المذاهب الاربعه
- ٢٥٩ اختلاف النصوص
- ٢٦٠ منشأ الاختلاف
- ٢٦٠ التعيين و التخيير
- ٢٦٠ اشاره
- ٢٦٠ المذهب الجعفري
- ٢٦١ المذاهب الثلاثه الأخرى
- ٢٦١ منشأ الاختلاف
- ٢٦٢ ما هو مصداق السفر؟
- ٢٦٢ اشاره
- ٢٦٢ المذاهب الاربعه
- ٢٦٢ المذهب الجعفري
- ٢٦٣ منشأ الاختلاف
- ٢٦٣ إباحه السفر
- ٢٦٤ نيه القصر
- ٢٦٤ اشاره
- ٢٦٤ المذهب الجعفري
- ٢٦٥ المذهب الحنبلي و الشافعي
- ٢٦٥ نيه الإقامه
- ٢٦٥ اشاره
- ٢٦٥ المذهب الجعفري
- ٢٦٦ المذهب الحنبلي
- ٢٦٦ المذهب الحنفي
- ٢٦٦ التردد في البقاء

- ٢٦٦ اشاره
- ٢٦٧ منشأ الاختلاف
- ٢٦٧ استمرار السفر
- ٢٦٧ اشاره
- ٢٦٨ منشأ الاختلاف
- ٢٦٩ الخلاصه
- ٢٧٠ الأسئلة
- ٢٧١ ١٧- صلاة الميت
- ٢٧١ الصلاة على الميت
- ٢٧١ إقامة الصلاة على الشهيد
- ٢٧١ المذهب الجعفرى
- ٢٧٢ كيفية الصلاة
- ٢٧٣ اختلاف النصوص فى عدد التكبيرات
- ٢٧٣ اشاره
- ٢٧٣ أربع تكبيرات رأى عمر بن الخطاب
- ٢٧٤ طريقه آل البيت عليهم السلام
- ٢٧٤ المذاهب الاربعه
- ٢٧٥ من أحق بالإمامه
- ٢٧٥ المذهب الجعفرى
- ٢٧٥ المذاهب الاربعه
- ٢٧٦ منشأ الاختلاف
- ٢٧٦ وضع الجريد تين فى القبر
- ٢٧٦ اشاره
- ٢٧٦ المذهب الجعفرى
- ٢٧٧ المذاهب الاربعه
- ٢٧٧ وضع الجريد على القبر

٢٧٧	اشاره
٢٧٩	منشأ الاختلاف
٢٨٠	الخلاصه
٢٨١	الأسئله
٢٨٣	١٨- كتاب الصوم
٢٨٣	اشاره
٢٨٣	الإشتراط بالعقل
٢٨٣	اشاره
٢٨٣	المذهب الجعفرى
٢٨٤	المذهب الحنبلى
٢٨٥	المذهب الحنفى
٢٨٥	المذهب الشافعى
٢٨٦	المذهب المالكى
٢٨٧	منشأ الاختلاف
٢٨٨	سلامه البدن من المرض
٢٨٨	اشاره
٢٨٨	المذهب الجعفرى
٢٩٠	المذاهب الاربعه
٢٩٠	منشأ الاختلاف
٢٩١	السفر الذى يوجب الإفطار
٢٩١	اشاره
٢٩١	المذهب الجعفرى
٢٩٢	المذاهب الاربعه
٢٩٢	شرط السفر
٢٩٣	استمرار السفر
٢٩٤	الخلاصه

- ٢٩٥ الأستله
- ٢٩٧ ١٩- المفطرات
- ٢٩٧ اشاره
- ٢٩٧ الإفطار عن سهو
- ٢٩٧ تعمّد القيء
- ٢٩٨ الغبار الغليظ
- ٢٩٨ الاكتحال
- ٢٩٩ الحجامة
- ٢٩٩ قطع نيه الصوم
- ٣٠٠ الارتماس بالماء
- ٣٠٠ البقاء على الجنابه
- ٣٠١ تعمّد الكذب على الله
- ٣٠١ الكفاره
- ٣٠٢ موجبات الكفّاره
- ٣٠٢ اشاره
- ٣٠٢ المذهب الجعفرى
- ٣٠٣ المذهب الحنفى و الشافعى
- ٣٠٣ المذهب الحنفى
- ٣٠٣ المذاهب الأخرى
- ٣٠٣ العجز عن القضاء
- ٣٠٤ إفطار قضاء رمضان
- ٣٠٤ التارك لقضاء رمضان
- ٣٠٤ اشاره
- ٣٠٥ المذاهب الاربعه
- ٣٠٥ تعدّد الكفّاره بتعدّد الجماع
- ٣٠٥ اشاره

٣٠٥	المذهب الجعفري
٣٠٦	العجز عن الكفاره
٣٠٦	تتابع الشهرين
٣٠٦	اشاره
٣٠٧	منشأ الاختلاف
٣٠٨	الخلاصه
٣١٠	الأسئله
٣١١	٢٠- حول رؤيه الهلال
٣١١	ثبوت الهلال
٣١١	اشاره
٣١١	المذهب الجعفري
٣١٢	المذهب الثلاثه الأخرى
٣١٢	اختلاف الآفاق
٣١٢	اشاره
٣١٤	منشأ الاختلاف
٣١٤	يوم الشك
٣١٤	اشاره
٣١٤	المذهب الجعفري
٣١٥	المذاهب الثلاثه الأخرى
٣١٥	منشأ الاختلاف
٣١٦	ترخيص الإفطار
٣١٦	اشاره
٣١٨	المذاهب الاربعه
٣١٩	زوال العذر
٣١٩	اشاره
٣٢٠	منشأ الاختلاف

- ٣٢١ الخلاصه
- ٣٢٢ الأسئلة
- ٣٢٣ ٢١- الزكاه
- ٣٢٣ اشاره
- ٣٢٣ الشروط
- ٣٢٣ اشاره
- ٣٢٣ المذهب الجعفرى
- ٣٢٤ المذاهب الثلاثة الأخرى
- ٣٢٤ منشأ الاختلاف
- ٣٢٥ نصاب الإبل
- ٣٢٥ اشاره
- ٣٢٥ منشأ الاختلاف
- ٣٢٦ نصاب الغنم
- ٣٢٦ اشاره
- ٣٢٦ المذاهب الاربعه
- ٣٢٦ المذهب الجعفرى
- ٣٢٧ منشأ الاختلاف
- ٣٢٧ شروط زكاه الأنعام
- ٣٢٧ زكاه النقدين
- ٣٢٧ اشاره
- ٣٢٧ المذهب الجعفرى
- ٣٢٨ المذاهب الاربعه
- ٣٢٩ نصاب زكاه الغلاہ
- ٣٢٩ فيما يتعلّق به الزكاه، من الغلات
- ٣٢٩ اشاره
- ٣٢٩ المذاهب الاربعه

- ٣٣٠ المذهب الجعفري
- ٣٣١ منشأ الاختلاف
- ٣٣١ زكاه مال التجاره
- ٣٣١ اشاره
- ٣٣١ المذاهب الاربعه
- ٣٣٢ المذهب الجعفري
- ٣٣٢ نصاب المال المشترك
- ٣٣٢ اشاره
- ٣٣٢ المذهب الجعفري
- ٣٣٢ المذهب الشافعي
- ٣٣٣ منشأ الاختلاف
- ٣٣٣ مانعيه الدين عن الزكاه
- ٣٣٣ اشاره
- ٣٣٣ المذهب الجعفري
- ٣٣٣ المذاهب الثلاثه الأخرى
- ٣٣٤ منشأ الاختلاف
- ٣٣٥ الخلاصه
- ٣٣٦ الأسئلة
- ٣٣٧ ٢٢- أصناف المستحقين
- ٣٣٧ اشاره
- ٣٣٧ مصداق الفقير
- ٣٣٧ المذهب الجعفري
- ٣٣٧ المذهب الحنبلي:
- ٣٣٨ المذهب الحنفي:
- ٣٣٨ المذهب المالكي:
- ٣٣٨ الأقرب يمنع الأبعد

- معنى فى سبيل الله ٣٣٩
- اشاره ٣٣٩
- المذاهب الاربعه ٣٣٩
- المذهب الجعفرى ٣٣٩
- حول إعطاء الزكاه لمستحق واحد ٣٣٩
- شروط زكاه الفطره ٣٤٠
- اشاره ٣٤٠
- المذهب الجعفرى ٣٤٠
- منشأ الاختلاف ٣٤١
- نطاق وجوب الفطره ٣٤١
- اشاره ٣٤١
- المذهب الجعفرى ٣٤١
- المذاهب الاربعه ٣٤١
- منشأ الاختلاف ٣٤٢
- وقت الوجوب ٣٤٢
- اشاره ٣٤٢
- المذهب الجعفرى ٣٤٢
- المذهب الحنفى ٣٤٢
- وقت الأداء ٣٤٣
- اشاره ٣٤٣
- المذهب الجعفرى ٣٤٣
- المذهب الحنبلى ٣٤٣
- المذهب الحنفى ٣٤٤
- المذهب الشافعى ٣٤٤
- المذهب المالكى ٣٤٤
- منشأ الاختلاف ٣٤٤

- ٣٤٥ الخلاصه
- ٣٤٦ الأسئلة
- ٣٤٧ ٢٣- الخمس
- ٣٤٧ اشاره
- ٣٤٧ خمس مال التجاره
- ٣٤٧ المذهب الجعفرى
- ٣٤٨ المذاهب الاربعه
- ٣٤٨ خمس المعادن و الركاز
- ٣٤٨ المذاهب الاربعه
- ٣٤٩ المذهب الجعفرى
- ٣٥٠ الجواهر المعدنيه
- ٣٥١ خمس ما يخرج من البحر
- ٣٥١ اشاره
- ٣٥١ المذهب الجعفرى
- ٣٥٢ المذاهب الاربعه
- ٣٥٢ منشأ الاختلاف
- ٣٥٢ اشاره
- ٣٥٢ و تفصيل الاختلاف فى الفهم بما يلى:
- ٣٥٢ المذاهب الاربعه
- ٣٥٣ المذهب الجعفرى
- ٣٥٨ مصرف الخمس
- ٣٥٨ اشاره
- ٣٥٨ المذهب الجعفرى
- ٣٥٩ المذهب الحنبلى
- ٣٥٩ المذهب الحنفى
- ٣٥٩ المذهب المالكى

٣٥٩ منشأ الاختلاف
٣٦١ الخلاصه
٣٦٢ الأسئلة
٣٦٣ ٢٤- الحج
٣٦٣ فوريه وجوب الحج
٣٦٣ اشاره
٣٦٣ المذاهب الاربعه
٣٦٤ المذهب الجعفري
٣٦٤ شرائط وجوب الحج
٣٦٤ اشاره
٣٦٥ الاستطاعه
٣٦٥ اشاره
٣٦٥ المذهب الجعفري
٣٦٥ المذهب الحنفي
٣٦٦ المذهب المالكي
٣٦٦ المذهب الحنبلي
٣٦٧ ما له صله بالاستطاعه
٣٦٨ تحقّق الاستطاعه بالبذل
٣٦٨ اشاره
٣٦٨ المذهب الجعفري
٣٦٨ المذاهب الاربعه
٣٦٨ ملكيه الزاد
٣٦٨ اشاره
٣٧٠ منشأ الاختلاف
٣٧٠ الاستنابه عن العاجز في الحج
٣٧١ مكان الاستنابه عن الميت المستطيع

- ٣٧١ اشاره
- ٣٧١ المذهب الجعفري
- ٣٧٢ المذهب الحنبلي
- ٣٧٢ حكم في العمره المفرده
- ٣٧٢ اشاره
- ٣٧٢ المذهب الجعفري
- ٣٧٣ المذهب الحنفي و المالكي
- ٣٧٣ منشأ الاختلاف
- ٣٧٣ استحباب العمره زماناً
- ٣٧٣ اشاره
- ٣٧٣ المذاهب الاربعه
- ٣٧٤ المذهب الجعفري
- ٣٧٤ منشأ الاختلاف
- ٣٧٥ الخلاصه
- ٣٧٦ الأسئلة
- ٣٧٧ ٢٥- أقسام الحج
- ٣٧٧ اشاره
- ٣٧٧ المذاهب الاربعه
- ٣٧٧ المذهب الجعفري
- ٣٧٨ ترتيب الأقسام
- ٣٧٨ اشاره
- ٣٧٨ المذهب الجعفري
- ٣٧٩ المذاهب الاربعه
- ٣٧٩ منشأ الاختلاف
- ٣٧٩ اشاره
- ٣٨٠ و الاختلاف في الفهم بما يلي:

٣٨٠	المذهب الجعفري
٣٨٠	المذاهب الاربعه
٣٨١	الإحرام من المواقيت
٣٨١	اشاره
٣٨١	المذاهب الاربعه
٣٨١	المذهب الجعفري
٣٨٢	منشأ الاختلاف
٣٨٣	حكم المرور عن الميقات بدون الإحرام
٣٨٣	اشاره
٣٨٣	المذهب الجعفري
٣٨٣	المذاهب الاربعه
٣٨٤	منشأ الاختلاف
٣٨٤	صحة الإحرام قبل أشهر الحج
٣٨٤	أشهر الحج
٣٨٤	اشاره
٣٨٥	المذهب الحنبلي
٣٨٥	منشأ الاختلاف
٣٨٦	الخلاصه
٣٨٧	الأسئله
٣٨٩	٢٦- الإحرام
٣٨٩	حول مستحبات الإحرام
٣٨٩	حول واجبات الإحرام
٣٨٩	اشاره
٣٩٠	المذاهب الاربعه
٣٩٠	المذهب الجعفري
٣٩١	حول محظورات الإحرام

٣٩١	اشاره
٣٩١	المذاهب الاربعه
٣٩١	المذهب الجعفرى
٣٩٢	منشأ الاختلاف
٣٩٢	حول التقبيل و النظر
٣٩٢	اشاره
٣٩٢	المذهب الجعفرى
٣٩٣	المذهب الحنبلى
٣٩٣	المذهب الحنفى
٣٩٥	المذهب الشافعى
٣٩٥	المذهب المالكى
٣٩٦	منشأ الاختلاف
٣٩٦	اليسيره
٣٩٦	حول الاستقلال
٣٩٦	اشاره
٣٩٧	ثلاثه من المذاهب
٣٩٧	المذهب الجعفرى
٣٩٨	منشأ الاختلاف
٣٩٨	الارتماس
٣٩٨	اشاره
٣٩٨	المذهب الجعفرى
٣٩٩	المذاهب الثلاثه الأخرى
٣٩٩	منشأ الاختلاف
٤٠٠	حول الاكتنجال والاختضاب
٤٠٠	اشاره
٤٠٠	المذاهب الاربعه

٤٠٠	المذهب الجعفري
٤٠٠	منشأ الاختلاف
٤٠٢	الخلاصه
٤٠٣	الأسئله
٤٠٥	٢٧- الوقوفات
٤٠٥	وقت الوقوف في عرفه
٤٠٥	اشاره
٤٠٥	ثلاثه من المذاهب
٤٠٦	المذهب الجعفري
٤٠٦	المذهب الحنبلي
٤٠٧	منشأ الاختلاف
٤٠٧	حكم الخروج عن عرفه قبل الغروب
٤٠٨	حول الوقوف بالمزدلفه
٤٠٨	اشاره
٤٠٩	المذهب الجعفري
٤٠٩	المذاهب الاربعه
٤١٠	منشأ الاختلاف
٤١١	جواز التفريق بين العشائين ليله المزدلفه
٤١١	اشاره
٤١١	منشأ الاختلاف
٤١٢	أعمال منى
٤١٢	خصوصيه الترتيب بالنسبه إلى أعمال منى
٤١٢	اشاره
٤١٢	المذهب الجعفري
٤١٢	المذاهب الاربعه
٤١٣	منشأ الاختلاف

٤١٣	وقت الرمي
٤١٣	اشاره
٤١٣	المذهب الجعفرى
٤١٤	المذهب الحنبلى
٤١٤	المذهب الحنفى
٤١٤	المذهب الشافعى
٤١٤	المذهب المالكى
٤١٥	منشأ الاختلاف
٤١٧	الخلاصه
٤١٨	الأسئله
٤١٩	٢٨- الطواف
٤١٩	طواف الوداع وطواف النساء
٤١٩	اشاره
٤١٩	المذاهب الاربعه
٤٢٠	المذهب الجعفرى
٤٢٢	منشأ الاختلاف
٤٢٢	وجوب الطهاره فى الطواف
٤٢٢	اشاره
٤٢٢	المذهب الجعفرى
٤٢٣	المذاهب الاربعه
٤٢٤	منشأ الاختلاف
٤٢٤	حكم الشكّ فى عدد الأشواط
٤٢٤	المذاهب الاربعه
٤٢٤	المذهب الجعفرى
٤٢٥	الموالاه
٤٢٥	اشاره

- ٤٢٥ ثلاثه من المذاهب
- ٤٢٦ المذهب الحنفى
- ٤٢٦ المذهب الجعفرى
- ٤٢٧ منشأ الاختلاف
- ٤٢٨ السعى
- ٤٢٨ ركنيه السعى
- ٤٢٨ اشاره
- ٤٢٨ المذهب الجعفرى
- ٤٢٩ المذهب الحنفى
- ٤٢٩ حكم الشكّ فى عدد السعى بين الصفا و المروه
- ٤٢٩ اشاره
- ٤٢٩ المذاهب الاربعه
- ٤٣٠ المذهب الجعفرى
- ٤٣٠ منشأ الاختلاف
- ٤٣١ حول التخيير بين الحلق و التقصير فى العمره المتمتع بها
- ٤٣١ اشاره
- ٤٣١ المذهب الجعفرى
- ٤٣١ المذاهب الاربعه
- ٤٣١ حدّ التقصير و الحلق
- ٤٣١ اشاره
- ٤٣٢ المذهب الجعفرى
- ٤٣٢ المذاهب الاربعه
- ٤٣٤ الخلاصه
- ٤٣٥ الأسئلة
- ٤٣٧ ٢٩- النكاح
- ٤٣٧ اشتراط القصد

- ٤٣٧ اشاره
- ٤٣٧ المذاهب الأربعة
- ٤٣٧ المذهب الجعفري
- ٤٣٨ منشأ الاختلاف
- ٤٣٨ اشتراط الفسخ
- ٤٣٨ اشاره
- ٤٣٨ المذهب الجعفري
- ٤٣٨ المذهب الحنبلي
- ٤٣٩ المذهب الشافعي
- ٤٣٩ منشأ الاختلاف
- ٤٣٩ الإشهاد على العقد
- ٤٣٩ اشاره
- ٤٣٩ المذاهب الأربعة
- ٤٤٠ المذهب الجعفري
- ٤٤١ منشأ الاختلاف
- ٤٤١ أولياء العقد
- ٤٤١ اشاره
- ٤٤١ المذاهب الأربعة
- ٤٤١ ينقسم الولي إلى قسمين
- ٤٤١ اشاره
- ٤٤٢ المذهب الحنفي
- ٤٤٢ المذهب الجعفري
- ٤٤٢ منشأ الاختلاف
- ٤٤٤ حول النكاح الموقت-المتع-
- ٤٤٤ اشاره
- ٤٤٤ المذاهب الأربعة

- ٤٤٥ المذهب الجعفري
- ٤٤٨ زواج المسيار
- ٤٤٩ الخلاصه
- ٤٥٠ الأسئلة
- ٤٥١ ٣٠- حوار حول المتعه
- ٤٥١ اشاره
- ٤٥٣ الملاحظه عليه
- ٤٥٤ القول بالنسخ
- ٤٥٥ النصوص على عدم النسخ
- ٤٥٦ الخلاصه
- ٤٥٧ الأسئلة
- ٤٥٩ ٣١- أسباب تحريم المصاهره
- ٤٥٩ أسباب تحريم الزواج
- ٤٥٩ اشاره
- ٤٥٩ المذهب الجعفري
- ٤٦٠ المذهب الحنبلي
- ٤٦٠ المذهب الشافعي
- ٤٦١ منشأ الاختلاف
- ٤٦١ حكم اللمس و النظر بشهوه
- ٤٦١ اشاره
- ٤٦١ المذهب الجعفري
- ٤٦١ المذهب الحنبلي
- ٤٦١ المذهب الحنفي
- ٤٦٢ منشأ الاختلاف
- ٤٦٢ حرمه المصاهره مع ولد الزنا
- ٤٦٢ اشاره

- ٤٦٢ المذهب الجعفري
- ٤٦٣ المذهب الشافعي
- ٤٦٤ منشأ الاختلاف
- ٤٦٤ مناقحه الزاني و الزانيه
- ٤٦٤ اشاره
- ٤٦٤ المذاهب الأربعة
- ٤٦٤ المذهب الجعفري
- ٤٦٥ منشأ الاختلاف
- ٤٦٥ التحقيق
- ٤٦٥ الرضاع
- ٤٦٥ كفيه الرضاع
- ٤٦٥ اشاره
- ٤٦٥ المذهب الجعفري
- ٤٦٦ المذاهب الأربعة
- ٤٦٧ منشأ الاختلاف
- ٤٦٧ جواز نكاح الكافره للمسلم
- ٤٦٧ اشاره
- ٤٦٧ المذاهب الأربعة
- ٤٦٨ المذهب الجعفري
- ٤٦٩ منشأ الاختلاف
- ٤٦٩ معنى الكفائه في التزويج
- ٤٦٩ اشاره
- ٤٦٩ المذهب الجعفري
- ٤٧٠ المذهب الحنبلي
- ٤٧٠ المذهب الحنفي
- ٤٧٠ المذهب الشافعي

٤٧١	المذهب المالكي
٤٧٢	منشأ الاختلاف
٤٧٣	الخلاصه
٤٧٤	الأسئلة
٤٧٥	٣٢- الطلاق (١)
٤٧٥	صيغه الطلاق
٤٧٥	اشاره
٤٧٥	المذهب الجعفري
٤٧٦	المذاهب الأربعة
٤٧٨	منشأ الاختلاف
٤٧٨	الشروط
٤٧٨	اشاره
٤٧٨	القصد
٤٧٨	المذهب الجعفري
٤٧٨	المذاهب الأربعة
٤٧٩	الاختيار
٤٧٩	المذهب الجعفري
٤٧٩	المذهب الحنفي
٤٨٠	العربيه
٤٨٠	المذهب الجعفري
٤٨٠	المذاهب الأربعة
٤٨١	اشتراط التنجيز
٤٨١	المذهب الجعفري
٤٨١	المذاهب الأربعة
٤٨٢	الحلف بالطلاق
٤٨٢	الإشهاد في الطلاق

٤٨٢	اشاره
٤٨٢	المذهب الجعفري
٤٨٤	المذاهب الأربعة
٤٨٥	منشأ الاختلاف في الشروط
٤٨٧	الخلاصه
٤٨٨	الأسئله
٤٨٩	٣٣- الطلاق (٢)
٤٨٩	كيفية الرجعه
٤٨٩	اشاره
٤٨٩	المذهب الجعفري
٤٩٠	المذهب الحنبلي
٤٩٠	المذهب الشافعي
٤٩١	منشأ الاختلاف
٤٩١	تجزئه الطلاق
٤٩١	اشاره
٤٩١	المذهب الجعفري
٤٩٢	المذاهب الأربعة
٤٩٢	دور الوصف في الطلاق
٤٩٢	اشاره
٤٩٢	المذهب الجعفري
٤٩٣	المذاهب الأربعة
٤٩٣	منشأ الاختلاف
٤٩٣	تحقق العدّه
٤٩٣	اشاره
٤٩٣	عدّه الصغيره
٤٩٣	المذهب الحنفي

- ٤٩٣ المذاهب الأخرى
- ٤٩٤ منشأ الاختلاف
- ٤٩٤ عدّه الزانيه
- ٤٩٤ المذهب الجعفري
- ٤٩٥ تحقّق العدّه بواسطه الخلوّه
- ٤٩٥ المذهب الجعفري
- ٤٩٥ المذهب الحنبلي
- ٤٩٦ عدّه زوجه المفقود
- ٤٩٦ اشاره
- ٤٩٦ المذهب الجعفري
- ٤٩٧ منشأ الاختلاف
- ٤٩٨ منشأ الاختلاف
- ٤٩٨ أطول عدّه
- ٤٩٨ اشاره
- ٤٩٩ المذهب الجعفري
- ٤٩٩ المذهب الحنفي و الشافعي
- ٤٩٩ منشأ الاختلاف
- ٥٠٠ الخلاصه
- ٥٠١ الأسئلة
- ٥٠٣ ٣٤- الطلاق الثلاث في فقه السنه
- ٥٠٣ اشاره
- ٥٠٥ تصريحات الفقهاء
- ٥٠٨ الخلاصه
- ٥٠٩ الأسئلة
- ٥١١ ٣٥- الطلاق الثلاث في فقه أهل البيت عليهم السلام
- ٥١١ اشاره

٥١٦ الخلاصه
٥١٧ الأسئلة
٥١٩ ٣٦- طلاق البدعه
٥١٩ ما هو طلاق البدعه ؟
٥١٩ صحه البدعه فى فقه السنه
٥٢٠ بطلان البدعه فى فقه السنه
٥٢١ البدعه منكروه فى فقه أهل البيت عليهم السلام
٥٢٣ الخلاصه
٥٢٤ الأسئلة
٥٢٥ ٣٧- الميراث
٥٢٥ الميراث بالتعصيب
٥٢٥ اشاره
٥٢٥ المذهب الجعفرى
٥٢٧ المذاهب الأربعة
٥٢٨ منشأ الاختلاف
٥٢٩ العول
٥٢٩ اشاره
٥٢٩ المذهب الجعفرى
٥٣١ المذاهب الأربعة
٥٣٣ منشأ الاختلاف
٥٣٣ الأحكام
٥٣٣ اشاره
٥٣٨ منشأ الاختلاف
٥٣٩ الخلاصه
٥٤٠ الأسئلة
٥٤١ ٣٨- حوار حول التعصيب

٥٤١	الاستدلال على اثبات التعصيب
٥٤٥	التعصيب يوجب آثار السلبيه الفاسده
٥٤٦	النصوص القرآنيه وبطلان التعصيب
٥٤٨	السنه الشريفه وبطلان التعصيب
٥٥٠	الخلاصه
٥٥١	الأسئله
٥٥٣	٣٩- الوصيه
٥٥٣	اشتراط القبول فى الوصيه
٥٥٣	اشاره
٥٥٤	المذاهب الأربعه
٥٥٤	ما يتصل بأحوال الميت الشخصيه
٥٥٥	البناء على القبور
٥٥٥	البكاء على الميت
٥٥٧	النوح و النياحه
٥٥٨	التوسل إلى قبور الصلحاء
٥٥٨	تلقين الميت
٥٥٩	زيارت القبور
٥٦٠	تعزیه المصاب
٥٦١	كم الجنين فى بطن امه الميت
٥٦١	اشاره
٥٦١	المذهب الجعفرى
٥٦٢	المذاهب الأربعه
٥٦٣	منشأ الاختلاف
٥٦٤	الخلاصه
٥٦٥	الأسئله
٥٦٧	المصادر

٥٧٧ ----- الفهرس التفصلى

٥٩٧ ----- تعريف مركز

سرشناسه: مصطفوی، سید محمد کاظم، ۱۳۳۱ -

عنوان و نام پدید آور: الفقه المقارن (العبادات والاحوال الشخصيه) / السيد كاظم المصطفوی.

مشخصات نشر: قم: مركز بين المللي ترجمه و نشر المصطفی (ص)، ۱۳۹۰.

مشخصات ظاهري: ۵۳۶ص.

فروست: مركز دراسات المصطفی صلی اله و علیه و آله الدولی؛ ۱۳۴.

شابك: ۸۲۰۰۰ ریال: ۹۷۸-۹۶۴-۱۹۵-۴۶۲-۰.

وضعت فهرست نویسی: فایا

یادداشت: عربی.

یادداشت: چاپ دوم: ۱۳۹۳ (فیپا).

یادداشت: کتابنامه: ص. [۵۱۹] - ۵۲۵؛ همچنین به صورت زیر نویس.

موضوع: فقه تطبیقی

موضوع: عبادات

موضوع: حقوق خانواده (فقه)

موضوع: زناشویی (فقه)

موضوع: طلاق (فقه)

موضوع: اشخاص (حقوق)

شناسه افزوده: جامعه المصطفی (ص) العالمیه. مركز بين المللي ترجمه و نشر المصطفی (ص)

رده بندی کنگره: ۱۶۹/۷/ BP ۱۶۹/۷/م ۵۶ف ۷۳ ۱۳۹۰

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۲۴

شماره کتابشناسی ملی: ۲۳۸۷۲۱۱

ص: ۱

اشاره

الفقه المقارن (العبادات والاحوال الشخصيه)

السيد كاظم المصطفوى

ص: ٣

كلمه مركز المصطفى صلى الله عليه وآله العالمى للدراسات و التحقيق

وضعت الحوزات العلميه عبر سعيها الدؤوب طيله تاريخها المجيد، مهمّه التربيه و التعليم على رأس رسالاتها الأصليه، الأمر الذى ضمّن إيصال معارف الإسلام الساميه وعلوم أهل البيت عليهم السلام الينا عبر الأجيال المتعاقبه، وفى هذا الإطار جاء اهتمام تلك الحوزه العلميه بالمناهج الدراسيه التعليميه.

مما لا شكّ فيه، أنّ النهضه التكنولوجيه التى شهدها عصرنا أفرزت تحوّلاً هائلاً فى حقل العلم، حتى أصبح بمقدور البشره فى عالم اليوم أن تحصل على المعلومات و المعارف اللازمه فى جميع الفروع آنياً وبسهوله ويسر. فقد حلّت الأساليب التعليميه الحديثه و المتطوره محلّ الأساليب القديمه و الموروته فى الحفظ الكميّ و التخزين، وتحتّ هذه التطّورات الخطى المسرعه نحو تحقيق الأهداف التعليميه المنشوده.

وتبرر جامعه المصطفى العالميه فى هذا الخضم كمؤسسه حوزويه تأخذ على عاتقها مسؤوليه إعداد الكوادر العلميه و التعليميه الأجنبيه فى مجال العلوم الإسلاميه، حيث تعكف أعداد غفيره من الطلبة الأجانب الذين ينتمون إلى جنسيات مختلفه على مواصله الدراسه فى مختلف المستويات التعليميه وضمن العديد من فروع

العلوم الإنسانيه و الإسلاميه التابعه لهذه الجامعه. وبطبيعته الحال، إن العلوم و المعارف الإسلاميه التي يتوافر عليها الطلبة الأجانب تمتاز بتمايز البلدان و الأصقاع التي ينتمون إليها، ما يلح على جامعته المصطفى العالميه بضروره تدوين مناهج حديثه تستجيب لطبيعته التمايز الذي يفرضه تنوع البلدان.

لطالما أكد رجال الحوزه ومفكرها ولا سيما الإمام الخميني وسماحه قائد الثورة الإسلاميه (دام ظلّه الوارف) على ضروره أن يستند التعليم الحوزوي للأساليب الحديثه المستلهمه من مناهج الاستنباط في الفقه الجواهرى، وأن يتم سوجه نحو مسارات التألق والازدهار. وفي هذا السياق، نشير إلى مقاطع من الكلمه المهمه التي ألقاها سماحه قائد الثورة السيد الخامنئي (دام ظلّه الوارف) في عام ٢٠٠٧ مخاطباً فيها رجال الدين الأفاضل.

بالطبع، إن حركه العلم في العقدين القادمين ستشهد تعجلاً متسارعاً في حقول العلم و التكنولوجيا مقارنة بما مرّ علينا في العقدين المنصرمين... وفيما يتعلّق بالمناهج الدراسيه يجب علينا توضيح العبارات و الأفكار التي تتضمنها تلك المناهج إلى الدرجه التي تتزاح معها كلّ العقبات التي تقف في طريق من ينشد فهم تلك الأفكار، طبعاً دون أن نُهبط بمستوى الفكره.

في الحقيقه، لقد استطاعت الثورة الإسلاميه المباركه في إيران، والله الحمد، أن ترفد المحافل العلميه بطاقات وإمكانات جيده. ومن هذا المنطلق، واستلهاماً من نمير علوم أهل البيت عليهم السلام وبفضل الأجواء التي أتاحتها هذه الثورة العظيمه لإحداث طفره في النظام التعليمي، أناطت جامعته المصطفى العالميه بمركز دراسات المصطفى الدولي مهمه تدوين المناهج الدراسيه التي تنسجم مع النظام المذكور وذلك باستعانه اللجان العلميه و التربويه و البحثيه، وكذلك تنظيم هذه المناهج بالتركيز على الأصوبه الإقليميه و الدوليه الخاصه بها.

ولا بدّ من القول بأنّ مركز دراسات المصطفى الدولي يملك خبره قيمه في

مجال تدوين المناهج الدراسيه و البحث عنه حيث حَقَّق تحوُّلاً جديداً في ميدان انتاج العلم وذلك من خلال تجربته في تدوين مجموعه المناهج الخاصه بالمؤسستين السابقتين التي انبثق عنهما وهما: «المركز العالمى للدراسات الإسلاميه» و«جمعيه الحوزات و المدارس العلميه فى الخارج».

وكانت من حصيله الفعاليات العلميه لهذا المركز فى مجال تدوين المناهج إصدار حوالى ٢٠٠ منهجاً دراسياً فى الداخلى و الخارج، وإعداد أكثر من ٢٠٠ منهج وكراسه علميه، والتي نأمل بفضل العناية الإلهيه وفى ظلّ الرعايه المستمره لإمام العصر المهدي المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف أن تكون قد ساهمت بقسط ولو ضئيل فى نشر الثقافه و المعارف الإسلاميه المحمديه الأصليه.

وبدوره يشدّد مركز دراسات المصطفى الدّولى على أيدي الرّواد و يثمن جهودهم المخلصه، كما يعلن فى ظلّ الإرشادات و الإشراف المباشر من لدن مدير التخطيط التربوى، وكذلك التعاون البناء للجان العلميه التابعه للمعهد، مواصله هذه الانطلاقه الميمونه فى تلبيه المتطلبات التربويه و التعليميه من خلال توفير المناهج الدراسيه المستوفيه للمعايير المتطوره.

الكتاب الذى بين يديك عزيزى القارئ الذى يحمل عنوان «الفقه المقارن» معدّ خصيصاً لطلبه المرحله بكالوريوس «فرع الفقه و الأصول» و هو ثمره جهود الأستاذ السيد كاظم المصطفوى، حيث نوّد هنا أن نتوجه إليه ولباقى الزملاء الذين ساهموا فى تدوين هذا العمل القيم بالشكر و الجزيل والامتنان الوافر.

كما لا يفوتنا أن نشكر القراء الأعزاء الذين بعثوا لنا باقتراحاتهم العلميه السديده و التى سنأخذ بها فى الطبقات القادمه إن شاء الله. والله من وراء القصد.

مركز المصطفى صلى الله عليه و آله العالمى للترجمه و النشر

الفهرس الاجمالى

المقدمه ١١

١. الطهاره ١٣

٢. فرائض الوضوء (١) ٢١

٣. فرائض الوضوء (٢) ٣٥

٤. شروط الوضوء ٤٩

٥. نواقض الوضوء ٦٣

٦. الغسل ٧٧

٧. التيمم ٨٥

٨. أوقات الصلاه (١) ٩١

٩. أوقات الصلاه (٢) ٩٩

١٠. الأذان و الإقامه ١٠٩

١١. أفعال الصلاه ١٢٩

١٢. مباحث القبلة ولباس المصلّى ١٤٥

١٣. حكم السهو فى الصلاه ١٥٩

١٤. صلاه الجماعه (١) ١٧٥

١٥. صلاه الجمعه (٢) ١٩٣

١٦. صلاه المسافر ٢٠٩

ص: ٩

١٧. صلاة الميت ٢٢٣

١٨. كتاب الصوم ٢٣٥

١٩. المفطرات ٢٤٩

٢٠. حول رؤيه الهلال ٢٤٣

٢١. الزكاه ٢٧٥

٢٢. أصناف المستحقين ٢٨٩

٢٣. الخمس ٢٩٩

٢٤. الحج ٣١٥

٢٥. أقسام الحج ٣٢٩

٢٦. الإحرام ٣٤١

٢٧. الوقوفات ٣٥٧

٢٨. الطواف ٣٧١

٢٩. النكاح ٣٨٩

٣٠. حوار حول المتعه ٤٠٣

٣١. أسباب تحريم المصاهره ٤١١

٣٢. الطلاق(١) ٤٢٧

٣٣. الطلاق(٢) ٤٤١

٣٤. الطلاق الثلاث فى فقه السنه ٤٥٥

٣٥. الطلاق الثلاث فى فقه أهل البيت عليهم السلام ٤٦٣

٣٦. طلاق البدعه ٤٧١

٣٧.الميراث ٤٧٧

٣٨.حوار حول التعصيب ٤٩٣

٣٩.الوصيه ٥٠٥

المصادر ٥١٩

الفهرس التفصيلي ٥٢٧

ص:١٠

الحمد لله ونستعينه ونؤمن به ونتوكل عليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، وأفضل الصلاة و السّلام على أفضل الأنبياء والمرسلين سيدنا ونبينا محمد وآله الطاهرين المعصومين عليهم السلام، بهم نتولى ومن أعدائهم نتبرأ فى الدّنيا و الآخره.

وبعد فإنّ مادّه البحث هو الفقه المقارن، و هو بحث فقهى استدلالى بصوره مقارنه بين الفريقين: الشيعه و السنه.

والبحت الفقهى بهذه الشاكلة تكون من مستجدات الناتجه من تطورات الهائله التى تتعلق بالحوزه العلميه.

ومن البين لكل من له وعى دينى واتباه إسلامى، أنّ الحوزه العلميه الغزّاء فى قم المقدسه أصبحت مركزاً علمياً لم يشهد التاريخ مثيله، ولا- شك أنّ تلك الحوزه المباركه التى تكون عريقه فى التاريخ، تجلّت بمسانده ولايت أهل البيت عليهم السلام، بأرفع المستويات على الصعيد الفقهى، نشاهد بكل وضوح أنّ الحوزه المتلوه على ضوء تطوراتها تتسم نموذجاً لم يكن لها مثل فى العالم.

فالحوزه بهذه المكانه البارزه تسيطر بحمدالله تعالى على كافه أرجاء العالم

واجتذبت طلاب العلوم الدينيه بكميه كبيره من مختلف البلدان الشرقيه و الغريه، واستطاعت أن تعلمهم وترشدهم برعايه بالغه.

وانطلاقاً من ذلك يجدر أن يدرس الفقه بشكل مقارن بين المذاهب الإسلاميه كخطوه واسعه على الصعيد الفقهي، لكي يكون درس الفقه شاملاً لكافه المسلمين فعلى هذا الأساس بادرت وحده تاليف الكتب الدراسيه، التابعه لجامعه المصطفى صلى الله عليه وآله العالميه فى قم المقدسه، إلى إعداد كتاب دراسى فى هذا الحقل، فمست الحاحه إلى تعامل المؤمنين فى الحوزه، وكنت جاهزاً للتعامل فبذلت الجهد كله فى سبيل التاليف على ما يرام، فوفقتنى الله تعالى بفضله ورحمته الواسعه أن أدون هذا الكتاب- الفقه المقارن- بالمنهج الدراسى الحديث، و هو يحتوى قسم العبادات و الأحوال الشخصيه فى عدّه دراسات، وكل درس بحسب تقنيه التعليم مذيّل بالخلاصه و الأسئلة، وقارنت الآراء الفقيهيه من المذاهب الخمسه الإسلاميه مسنده إلى أدلتها القطعيه عندهم، على ما فى كتبهم المعتمره لديهم نقلاً بنفس العباره، فمن يدرس ذلك الكتاب بعين الاعتبار يصل إلى المعرفه الفقيهيه الواسعه، والمقارنه بهذه الشاكلة توجب التلاحم بين الفقهاء وبالتالى بين المسلمين وتثمر معرفه ما هو أجود الآراء وأوثقها دليلاً وحجّه.

اللهم اهدنا من عندك وأفض علينا من فضلك

إنك ذو الفضل العظيم

السيد كاظم المصطفى

ص: ١٢

اختلف آراء الفقهاء بالنسبه إلى طهوريه الماء المضاف وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: الماء إما مطلق أو مضاف كالمعتصر من الأجسام أو الممتزج بغيره مما يخرج عن صدق إسم الماء المطلق. (١)

وقال السيد الخوئي: الصحيح أن يستدل على عدم طهوريه المضاف بقوله تعالى: وَ إِن كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ... فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا (٢) حيث حصر سبحانه الطهور في الماء و التراب فإلّا طهور غيرهما. وما ورد في الروايات الداله على تعيين الوضوء و الغسل بالماء ووجوب التيمم على تقدير فقدانه، ففي روايه أبي بصير عن الامام الصادق عليه السلام عن الرجل يكون معه اللبن، أيتوضأ منه للصلاه؟ قال: «لا إنّما

ص: ١٣

١- (١). العروه الوثقى، ج ١، ص ٨.

٢- (٢). المائده: ٦.

هو الماء و الصعيد». (١) ونظيرها ما نقله، فإنّ اللبس و إن لا يطلق عليها الماء المضاف إلاّ- أنّ تعليقه بقوله إنّما هو الماء و الصعيد، يقتضى انحصار الطهور فيهما. (٢)

المذهب الحنفى

قال الجزيرى الحنفية قالوا: يجوز استعمال الماء الطاهر-المضاف-فى إزاله الخبث فللشخص أن يزيل النجاسه من ثوبه أو بدنه أو مكانه بالماء الطاهر وغيره من سائر المائعات الطاهره كماء الورد و الريحان ونحوهما. (٣)

قال ابن نجيم المصرى الحنفى: يطهر البدن و الثوب بالماء وبمائع مزيل كالخل وماء الورد قياساً على إزالتها بالماء بناءً على أنّ الطهاره بالماء معلوله بعلة كونه قالماً لتلك النجاسه و المائع قالع فهو محصل ذلك المقصود (٤) وقال الحنفية: يجوز رفع نجاسه حقيقه بكلّ مائع حتّى الريق فتطهر إصبع و ثدى تنجس. (٥)

المذهب الحنبلى

قال ابن قدامه: إنّ الطهاره من النجاسه لا تحصل إلاّ بما يحصل به طهاره الحدث-الماء المطلق-لدخوله فى عموم الطهاره وبهذا قال مالك و الشافعى و محمد بن الحسن وزفر وقال أبو حنيفه: يجوز إزاله النجاسه بكلّ مائع طاهر. (٦)

ص: ١٤

- ١- (١). الوسائل، ج ١، ص ١٤٦، باب ٢ من ابواب الماء المضاف، ح ١.
- ٢- (٢). موسوعه الامام الخوئى، ج ٢، ص ١٧.
- ٣- (٣). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٤٤.
- ٤- (٤). البحر الرائق، ج ١، ص ٣٨٥.
- ٥- (٥). الدر المختار، ج ١، ص ٣٣٤.
- ٦- (٦). المغنى، ج ١، ص ٩.

قال الجزيري: أما حكم الماء الطاهر-المضاف-فإنه لا يصح استعماله في العبادات فهو لا يرفع حدثاً ولا يزيل خبثاً (١) وقال النووي: وما سوى الماء المطلق من المايعات كالخل وماء الورد... لا يجوز رفع الحدث ولا إزاله النجس به لقوله تعالى: فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا فَأَوْجِبْ التيمم على من لم يجد الماء (٢) وهذا هو الحكم على المذهب المالكي.

الماء الراكد الكثير

إشاره

قال الإمام الخميني: الراكد إذا بلغ كراً لا ينجس بالملاقات إلا بالتغيير، وإذا تغير بعضه فإن كان الباقي بمقدار كَرٍّ يبقى غير المتغير على طهارته، ويطهر المتغير إذا زال تغيره بالامتزاج بالكَرِّ الباقي.

للكَرِّ تقديران: أحدهما بحسب الوزن و هو ألف ومأتا رطل عراقي وبحسب الكيلو المتعارف (٣٨٣/٩٠٦). وثانيهما بحسب المساحة و هو ما بلغ ثلاثة واربعين شبراً إلا ثمن شبر. (٣)

قال السيد الخوئي: لا خلاف بين أصحابنا في أن الماء البالغ قدر كَرٍّ لا ينجس بملاقات شيء من النجاسات و المتنجسات ما دام لم يطرأ عليه التغيير. (٤) وقد وردت هناك نصوص كثيرة مستفيضه، منها صحيحه محمد بن مسلم عن الإمام الصادق عليه السلام: «إذا كان الماء قدر كَرٍّ لم ينجسه شيء». (٥)

ص: ١٥

- ١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٤٤.
- ٢- (٢). المجموع، ج ١، ص ٩٢.
- ٣- (٣). تحرير الوسيله، ج ١، ص ١٢.
- ٤- (٤). موسوعه الامام الخوئي، ج ٢، ص ١٥١.
- ٥- (٥). الوسائل، ج ١، ص ١١٧، باب ٩ من ابواب الماء المفلق، ح ١.

قال الجزيري: الحنفية قالوا: إنَّ الماء ينقسم إلى قسمين: كثير وقليل، فالأول كماء البحر و الأنهار ومنه الماء الراكد في الأحواض المربعة البالغة مساحتها عشرة أذرع في عشرة بذراع العامه. (١)

قال ابن رشد: بأنَّ الماء الراكد الكثير: هو كون الماء بحيث إذا حرك أحد طرفيه لا يتحرك الآخر. (٢)

وقال الكاشاني: فاتفقت الروايات عن أصحابنا أنه يعتبر الخلوص (الإطلاق في الماء) بالتحريك و هو أنه إن كان بحال لو حرك طرف منه يتحرك الطرف الآخر فهو مما يخلص. (٣)

المذهب الحنبلي

قال ابن قدامه: و إذا كان الماء قلتين فوقعت فيه نجاسه فلم يوجد (التغيير) فهو طاهر، وهما-قتان-خمس قرب، كلَّ قربه مائه رطل بالعراق فتكون القلتان خمس مائه رطل بالعراقى، ولا أعلم بينهم في ذلك خلاف. (٤)

وقال النووي: إن كان الماء قلتين فصاعداً فهو طاهر؛ لقوله صلى الله عليه و آله: إذا كان الماء قلتين فإنه لا يحمل الخبث هذا الحديث حسن ثابت.

وقال: بان هناك آراء ثلاثه: ١. إن كان قلتين فأكثر لم ينجس، وهذا مذهبنا (الشافعي) ومذهب ابن جبير وأحمد؛ ٢. إذا بلغ أربعين قلّه لم ينجسه شيء حكوه عن عبدالله بن عمر؛ ٣. إن كان كراً لم ينجسه شيء روى عن مسروق وابن سيرين. (٥)

ص: ١٦

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١ ص ٢٨.

٢- (٢). بدايه المجتهد، ج ١، ص ٢٤.

٣- (٣). بدائع الصنائع، ج ١، ص ٧٢.

٤- (٤). المغنى، ج ١، ص ٢٣.

٥- (٥). المجموع، ج ١، ص ١١٢.

لا ينجس كثير الماء وقليله إلا بالتغير. (١)

الماء الذي ولغ فيه الكلب

اشاره

هناك اختلاف بين المذهب المالكي و المذاهب الأخرى.

قال الجزيري: المالكيه قالوا: من مكروهات المياه، الماء الذي ولغ فيه كلب ولو مراراً فإنه يكره استصحابه. (٢)

قال مالك: في الإناء يكون فيه الماء يلغ فيه الكلب، إن توضأ به وصلّى أجزاءه.

وقال: إن ولغ الكلب في إناء فيه لبن فلا بأس بأن يؤكل ذلك اللبن.

وقال: بأن حديث الغسل سبع مرّات ما أدري ما حقيقته، وكأنه يرى أنّ الكلب كأنه من الأهل و العائله وليس كغيره من السباع. (٣)

قال السيد الطباطبائي اليزدي: سؤر نجس العين كالكلب و الخنزير نجس. (٤)

قال الإمام الخميني: و أمّا الآنيه فإن تنجّست بولوغ الكلب فيما فيها من ماء أو غيره مما يتحقق معه إسم البولوغ غسلت ثلاثاً اولاهن بالتراب أي التعفير به. (٥) ذلك للنصوص الصحيحه و الإجماع و ما عثرنا على خلاف إلا عن المالكي.

التطهير بالدبغ

هناك اختلاف بين المذهب الحنفي و المذاهب الأخرى.

ص: ١٧

١- (١). المصدر السابق، ص ١١٣.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٣١.

٣- (٣). المدونه الكبير، ج ١، ص ٥.

٤- (٤). العروه الوثقى، ص ١٥.

٥- (٥). تحرير الوسيله، ج ١، ص ٢٣.

قال الحنفيه: وما دبغ ولو بشمس طهر فيصلى به ويتوضأ منه خلا خنزير.

واعلم أنه ليس الكلب بنجس العين عند الإمام أبوحنيفه فيباع ويؤجر ويضمن ولا خلاف في نجاسه لحمه وطهاره شعره. (١) قال ابن قدامه: قال أبوحنيفه: يطهر كل جلد بالدبغ إلا جلد الخنزير؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله قال: إذا دبغ الإهاب فقد طهر.

ولنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله بأنه قال: «فلا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب».

وقال أحمد: إسناد جيد، ولأنه جزء من الميتة فلم يطهر بالدبغ كاللحم؛ ولأنه حرم بالموت فكان نجساً كما قبل الدبغ (٢) وما عثرنا على خلاف فيه هناك إلا عن الحنفي.

منشأ الاختلاف

إن الاختلاف هناك ناشئ عن الاختلاف في الاجتهاد وعن تفرد الحنفي و المالكي بالنسبه إلى طهوريه الدبغ وطهاره ولوغ الكلب على أساس الاجتهاد الخاص.

ص: ١٨

١- (١). الدرالمختار، ج ١، ص ٢١٩.

٢- (٢). المغنى، ج ١، ص ٥٦.

الماء المضاف لا يرفع الحدث و الخبث على المذاهب إلا على الحنفية.

الماء الراكد الكثير عبارته عن مقدار الكثر على المذهب الجعفرى و هو قدر القلتين عند معظم الفقهاء السنيه.

الدبغ من المطهرات على المذهب الحنفى فحسب.

ولوغ الكلب لا ينجس شيئاً على المذهب المالكى.

١. ما هو الدليل على عدم طهوريه الماء المضاف؟

٢. ما هو قدر الكر و قدر القلتين؟

٣. ما هو الدليل على عدم حصول الطهاره بالدبغ؟

٤. ما هو حكم سؤر الكلب على أكثر المذاهب؟

٥. ما هو المقصود من التعفير فى التطهير؟

ص: ٢٠

٢- فرائض الوضوء (١)

عدد الفرائض

اشاره

إنّ فرائض الوضوء هي أجزاءه التي بها تتكوّن حقيقه الوضوء الشرعيه و قد اختلفت الآراء بالنسبه إلى عدد تلك الفرائض زيادهً ونقيصهً وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري

قال السيد الطاطبائي الزيدي: أفعال الوضوء-اجزاؤه-أربعه:

الأول: غسل الوجه.

الثاني: غسل اليدين.

الثالث: مسح الرأس.

الرابع: مسح الرجلين. (١)

وهي ما صرّح بها القرآن الكريم، قال تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى

ص: ٢١

١- (١). العروه الوثقى، ص ٥٥-٥٧.

الْمَرَفِقِ وَ اَمْسِيحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَ اَرْجُلَكُمْ اِلَى الْكَعْبَيْنِ . (١) وهى تدلّ على أنّ أجزاء الوضوء أربعه، وأمّا النيه و الموالاه و الترتيب وما شاكلها فهى من شرائط الوضوء التى لها صلّه وثيقه بتلك العباده، ثبت وجوبها بأدله الشروط الخاصه.

قال الجزيرى: اتفق الأئمّه-الأربعه-على الفرائض الأربع المذكوره فى القرآن الكريم، وهى: غسل الوجه، وغسل اليدين إلى المرفقين، ومسح الرأس كلاً-أو بعضاً، وغسل الرجلين إلى الكعبين، ولم تزد الحنفية عليها شيئاً، خلافاً للأئمّه الثلاثه. (٢) وعليه فالمذهب الحنفى وافق المذهب الجعفرى فى عدد الفرائض.

المذهب الحنبلى

قال الجزيرى: قالت الحنابله: فرائض الوضوء ست-الأربع المنصوصه، والفرض الخامس الترتيب و الفرض السادس الموالاه-. (٣)

المذهب الشافعى

قال الجزيرى: قالت الشافعيه «فرائض الوضوء ستّه: الفرض الأول: النيه-وأربعه منها الأربعه المنصوصه-والفرض السادس الترتيب بين الأعضاء الأربعه المذكوره فى القرآن الكريم». (٤)

المذهب المالكي

قال الجزيرى: قالت المالكيه: «فرائض الوضوء سبع: الفرض الأول: النيه، أربعه منها

ص: ٢٢

١- (١). المائده: ٦.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعه، ج ١، ص ٦٢؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٣.

٣- (٣). المصدر السابق، ص ٦١ و ٦٢؛ كشف القناع، ج ١، ص ٩٦.

٤- (٤). المصدر السابق، ص ٥٩، ٦٠ و ٦١؛ المغنى المحتاج، ج ١، ص ٤٧.

الأربعة المنصوصه،الفرض السادس:الموالاه و الفرض السابع:ذلك الأعضاء و هو إمرار اليد على العضو. (١)

منشأ الاختلاف

قال الجزيرى:اتفقت المالكيه و الحنفيه على أن الترتيب بين أعضاء الوضوء ليس بفرض بل هو سنّه، وخالفهما الشافعيه، و الحنابله فقالوا:إن الترتيب فرض.واتفقت المالكيه و الشافعيه على أن النيه فرض،واختلفت الحنابله و الحنفيه أيضاً،فقالت الحنابله:إن النيه شرط،لا فرض.وقالت الحنفيه إنها سنّه. (٢)فتبين لنا أن الاختلاف هناك ناشئ عن الاختلاف فى الاجتهاد.

والتحقيق أن العامل الرئيسى الذى أوجب الاختلاف هناك هو عدم تبيين معنى الجزء و الشرط و سنوّضحه فى بحث الشروط إن شاء الله.والذى يسهّل الخطب أن الفرائض و الشروط كلّها ممّا اتفقت المذاهب كلّها على مطلوبيتها وعليه لا يوجد هناك اختلاف من الناحيه العمليه،و أمّا الاختلاف فى السمات-فرضاً و سنّه،جزئاً و شرطاً-كلّ ذلك لامشاحه فيه.

كيفية الفرائض

توجد هناك عدّه اختلافات تتعلق بكيفية الفرائض،أبرزها،الموارد التاليه.

حدّ الوجه

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى تحديد الوجه فى الغسل طويلاً و عرضاً و تفصيل الاختلاف بما يلى:

ص: ٢٣

١- (١). المصدر السابق، ص ٥٧، ٥٨، ٥٩؛ الشرح الكبير، ج ١، ص ٨٥.

٢- (٢). المصدر السابق، ص ٦٣.

قال السيد الطباطبائي اليزدي: وحده-الوجه-من قصاص الشعر إلى الذقن طولاً، وما اشتمل عليه الإبهام و الوسطى عرضاً، والأنزاع و الأغم و من خرج وجهه أو يده عن المتعارف يرجع كل منهم إلى المتعارف. (١) ذلك؛ لصحيحه زراره عن الإمام الباقر عليه السلام قال له: أخبرني عن حدّ الوجه الّذى ينبغي أن يوضأ، الّذى قال الله عزّ وجلّ، فقال: «الوجه الّذى قال الله وأمر الله عزّ وجلّ بغسله، الّذى لا ينبغي لأحد أن يزيد عليه ولا ينقص منه، إن زاد عليه لم يؤجر، و إن نقص منه أثم: مادارت عليه الوسطى و الإبهام من قصاص شعر الرأس إلى الذقن و ما جرت عليه الإصبعان من الوجه مستديراً-عرضاً-فهو من الوجه، و ما سوى ذلك فليس من الوجه». فقال له الصدغ-الشعر المتدلّي جنب الأذن-من الوجه؟ فقال: «لا». (٢)

وقال السيد الخوئي: إنّ هذه الصحيحه وغيرها ممّا وردت في هذا المقام إنّما هي بصدد توضيح المفهوم المستفاد من الوجه لدى العرف-فثبت تحديد الوجه شرعاً على ما هو معناه المرتكز لدى العرف. (٣) فالتحقيق أنّه لا شكّ في صدق الوجه عرفاً على المقدار المحدّد شرعاً وها هو معناه لغه، قال الفيومي: الوجه: مستقبل كلّ شيء. (٤) فيصدق الاستقبال و المواجهه على المعنى المحدّد في الوجه شرعاً و عرفاً. وقال المحقق صاحب الجواهر نقلاً عن الفقهاء: أنّه-أى التحديد-مذهب آل البيت عليهم السلام (٥) وها هو الحدّ على المذهب المالكي، قال الجزيري: وحدّ الوجه طولاً-على المذهب

ص: ٢٤

١- (١). العروه الوثقى، ص ٥٥.

٢- (٢). الوسائل، ج ٦، ص ١، باب ١٧ من أبواب الوضوء، ح ١.

٣- (٣). التنقيح، ج ٤، ص ٤٧.

٤- (٤). المصباح المنير، ج ٢، ص ٨٩٣.

٥- (٥). الجواهر، ج ٢، ص ١٣٨.

المالكي من منابت شعر الرأس المعتاد إلى منتهى الذقن. وقال في تحديد الوجه عرضاً: إنَّ البياض الذي فوق وتدى الأذن المتصل بالرأس من أعلى، لا يجب غسله، بل مسحه، لأنه من الرأس لامن الوجه، ومثله شعر الصدغين فإنه من الرأس لامن الوجه. (١) وقال ابن قدامة: قال مالك: ما بين اللحية والأذن ليس من الوجه ولا يجب غسله؛ لأنَّ الوجه ما تحصل به المواجهه وهذا لا يواجه به. (٢)

فلا اختلاف بين المذهبيين هناك إلا أنَّ المالكية قالوا بغسل اللحية، قال ابو البركات: الأولى غسل جميع الوجه طويلاً من منابت شعر الرأس المعتاد إلى آخر الذقن أو اللحية. (٣)

المذهب الحنبلي

قال الجزيري: الحنابلة متفقون في حدّه -طويلاً وعرضاً مع المالكية، فقد قالوا: إنَّ شعر الصدغين، والبياض الذي فوق وتدى الأذنين من الرأس لامن الوجه. (٤)

المذهب الحنفي

قال الجزيري: أمّا حدّ الوجه طويلاً -على المذهب الحنفي- فهو يتدئ من منابت شعر الرأس المعتاد، إلى منتهى الذقن؛ أمّا حدّ الوجه عرضاً، فإنه يتدئ من أصل الأذن إلى أصل الأذن الأخرى، ويعتبر عنه بعضهم بوتد الأذن، فالبياض الموجود بين الذقن وبين الأذن داخل في الوجه طبعاً فيجب غسله. (٥)

ص: ٢٥

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٥٧.

٢- (٢). المغنى، ج ١، ص ١١٥.

٣- (٣). الشرح الكبير، ج ١، ص ٨٥.

٤- (٤). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦١.

٥- (٥). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٥٤ و ٥٥.

قال الجزيري: وحدّ الوجه طولاً وعرضاً-عند الشافعيه-هو ما تقدّم عند الحنفيه، إلا أنّ الشافعيه قالوا: إنّ ما هو تحت الذقن يجب غسله، وهذا ممّا انفرد به الشافعيه، على أنّ الشافعيه وافقوا المالكيه و الحنابله على أنّ اللحيه الطويله تتبع الوجه فيفترض غسلها إلى آخرها خلافاً للحنفيه. (١) قال أبو بكر الكاشاني: ولا يجب غسل ما استرسل من اللحيه عندنا. (٢)

وقال ابن قدامه: ويجب غسل ما استرسل من اللحيه، وقد روى أنّ النبي صلى الله عليه وآله رأى رجلاً غطّى لحيته في الصلاه فقال: اكشف وجهك، فإنّ اللحيه من الوجه، ولأنّ نابت في محلّ الفرض يدخل في اسمه ظاهراً، فأشبه اليد الزائده، ولأنّ يواجه به فيدخل في اسم الوجه (٣) وخالف فيه الحنفي. قال ابن قدامه: وقال أبو حنيفه و الشافعي في أحد قوليّه: لا يجب غسل ما نزل منها- اللحيه- عن حدّ الوجه طولاً وعرضاً، لأنّ شعر خارج عن محلّ الفرض، فأشبه ما نزل من شعر الرأس عنه. وروى عن أبي حنيفه: أنّه لا يجب غسل اللحيه الكثيفه؛ لأنّ الله تعالى إنّما أمر بغسل الوجه و هو إسم للبشره الّتي تحصل بها المواجهه و الشعر ليس بشره، وما تحته لا تحصل به المواجهه. (٤)

و أمّا المذهب الجعفري، قال السيد الطباطبائي اليزدي: الشعر الخارج عن الحدّ كمسترسل اللحيه في الطول، وما هو خارج عن ما بين الإبهام و الوسطى في العرض لا يجب غسله (٥) ذلك لانتفاء الحكم بانتفاء الموضوع ولعلّه واضح.

قال المحقق صاحب الجواهر: الظاهر أنّ الإجماع منعقد على عدم وجوب غسل ما

ص: ٢٦

١- (١). المصدر السابق، ج ١، ص ٦٠.

٢- (٢). بدائع الصنائع، ج ١، ص ٤.

٣- (٣). المغني، ج ١، ص ١١٧ و ١١٨.

٤- (٤). المغني، ج ١، ص ١١٧.

٥- (٥). العروه الوثقى، ص ٥٥.

استرسل من اللحية- كما نصّ عليه الفقهاء-؛ لعدم دخوله في مسمّى الوجه، أو لخروجه عن التحديد كما هو المفروض. (١) ومهما يكن فلا دليل على وجوب غسل اللحية الطويلة شرعاً وعقلاً.

منشأ الاختلاف

تبين لنا بكلّ وضوح أنّ الاختلاف في حدّ الوجه ناشئ عن الاختلاف في مفهوم الوجه سعّه وضيقاً بحسب الاجتهاد، ولم يكن هناك نصّ شارح للمعنى، إلاّ النصّ الوارد من طريق آل البيت عليهم السلام وقد مرّ بنا بيانه.

كيفية غسل اليدين

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى كيفية الغسل هناك من حيث المبدأ و المنتهى وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: غسل اليدين من المرفقين إلى أطراف الأصابع مقدّمًا لليمنى على اليسرى ويجب الابتداء بالمرفق و الغسل منه إلى الأسفل عرفاً فلا يجزئ النكس. (٢) والحكم متسالم عليه.

قال السيد الخوئي: ويدلّنا على ذلك-الحكم-التسالم و الإجماع القطعيان و الروايات البيانيه الحاكيه عن وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله أضف إلى ذلك صحيحه زراره وبكير عن الإمام الباقر عليه السلام عند حكاية فعل رسول الله صلى الله عليه و آله: ثمّ غمس كفّه اليسرى فغرف بها

ص: ٢٧

١- (١). الجواهر، ج ٢، ص ١٥٤.

٢- (٢). العروه الوثقى، ص ٥٥.

غرفه فأفرغ على ذراعه اليمنى فغسل بها ذراعه من المرفق إلى الكف لا يردّها إلى المرفق، ثم غمس كفّه اليمنى فأفرغ بها على ذراعه اليسرى من المرفق، وصنع بها مثل ما صنع باليمنى، ثم مسح رأسه و قدميه ببِلل كفّه لم يحدث لهما ماءً جديداً. (١) فإنّ اهتمامهما-زراره وبكير-بحكايه عدم ردّ الإمام الباقر عليه السلام يده إلى المرفق أقوى دليل على أنّ ذلك من الخصوصيات المعتبره فى الوضوء، ثمّ إنه لا- تنافى بين ما ذكرنا وبين الآيه المباركه: فَاعْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، (٢) لأنّ الآيه المباركه إمّا ظاهره فى أنّ كلمه (إلى) غايه للمغسول، وبيان لما يجب غسله من اليد، فإنّ لليد، إطلاقات كثيره، فقد تطلق على خصوص الأصابع و الأشاجع كما فى آيه السَّيْرَقَه، و قد تطلق على الزند كما فى آيه التيمّم، وثالثه تطلق على المرفق كما فى آيه الوضوء. ورابعه تطلق على المنكب كما هو الحال فى كثير من الاستعمالات العرفيه.

فأراد عزّ من قائل أن يحدّدها و يبين أنّ ما لا بدّ من غسله فى اليد إنّما هو بهذا المقدار. إذاً فلا تعرّض للآيه إلى كيفيه غسلها، و إنّما أوكلت بيان ذلك إلى السنّه، و سنّه النبى صلى الله عليه و آله و الأئمه عليهم السلام قد دلّتا على أنّها-اليد-لا بدّ من أن تغسل من المرفق إلى الأصابع، فالسنّه قد بينت ما لم يكن مبيناً فى الآيه المباركه. و إمّا أنّ الآيه لم تكن ظاهره فى كون الغايه غايه للمغسول، فعلى الأقلّ ليست فى كون الغايه غايه للغسل فلا تعرّض للآيه إلى ذلك. (٣)

المذاهب الأربعة

قال الجزيرى: اتّفق الأئمه على غسل اليدين إلى المرفقين. (٤) ولم يتعرّض إلى دليل تجاه

ص: ٢٨

١- (١). الوسائل، ج ١، ص ٢٧٣، باب ١٥ من ابواب الوضوء، ح ٣.

٢- (٢). المائده: ٦.

٣- (٣). التنقيح، ج ٤، ص ٩٥ و ٩٦.

٤- (٤). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٢.

الكيفية، فالنقل كإرسال المسلم. قال الفخر الرازي: السنّه أن يصبّ الماء على الكفّ بحيث يسيل الماء من الكفّ إلى المرافق، فإن صبّ الماء على المرفق حتى سال الماء إلى الكفّ، فقال بعضهم: لا يجوز؛ لأنه تعالى قال: وَ أَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ فجعل المرافق غاية الغسل، فجعلهُ مبدأ الغسل خلاف الآيه، فوجب أن لا يجوز. وقال جمهور الفقهاء: أنه لا يخلّ بصحّه الوضوء، إلا أنه يكون تركاً للسنّه (١) وعليه لا يجب غسل اليدين منكوساً على مذهب جمهور الفقهاء. وإنما هو المستحبّ كما قال الدمشقي الشافعي: إن صبّ لنفسه الماء فيستحبّ الابتداء من الأصابع و إن صبّ غيره، فالابتداء من المرافق. (٢)

منشأ الاختلاف

إنّ الاختلاف هناك ناشئ عن الاختلاف في فهم المعنى من آيه الوضوء. وركيزه الاختلاف هي كلمه (إلى) المذكوره في الآيه وَ أَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ .

والحكم على مطلوبية الابتداء من الأصابع في غسل اليدين إنّما يستند إلى كلمه (إلى) من حيث كونها تدلّ على الانتهاء دلالة تامّه، وعليه يجب أن يكون منتهى الغسل هو المرافق ويبتدئ من الأصابع طبعاً، والعكس يصبح خلاف ظاهر الآيه.

ويستدلّ على وجوب الابتداء من المرافق في غسل اليد، أولاً: بأنّ آيه الوضوء حدّدت المغسول -مقدار اليد- ولا تعرّض لها لكيفية الغسل، وعليه فإنّ كلمه (إلى) غايه للمغسول ولم تكن غايه للغسل، كما قال الفخر الرازي: ايجاب الغسل -بمقتضى الآيه- محدود بهذا الحدّ، فبقى الواجب هو هذا القدر فقط، أمّا نفس الغسل فغير محدود بهذا الحد. (٣) إذاً: التحديد في الآيه الكريمة يرتبط بكميه العمل ولا يتعلّق

ص: ٢٩

١- (١). التفسير الكبير، ج ١١، ص ١٦٠.

٢- (٢). كفايه الأخبار، ج ١، ص ١٧.

٣- (٣). التفسير الكبير، ج ١١، ص ١٦٠.

بكيفية العمل؛ وذلك كما لو أمر المولى عبده قائلاً: بيض الجدار إلى النصف، يدل الأمر على أن المقدار الذي لابد من تبيضه هو هذا الحدّ-النصف-ولا دلالة له على كيفية التبيض قطعاً.

وثانياً: يقال إن كلمة (إلى) قد تكون بمعنى (مع) فلا- تدلّ على الانتهاء مطلقاً قال ابن قدامة: فإن (إلى) تستعمل بمعنى (مع) قال الله تعالى: ... وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ... (١)- أى مع قوّتكم-، ... وَ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ... : (٢)... مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ... . (٣) فكان فعله (النبي) مبيناً. وقولهم: إن (إلى) للغايه، قلنا: وقد تكون بمعنى (مع). (٤) ويؤكد كده ما يمكن أن يقال: إن كلمة (إلى) إنما تدلّ على الانتهاء إذا كان فى بدايه الكلام كلمه (من) كقولنا: صرت من النجف إلى قم، وإلا فلا دلالة لها عليه، كما أنّ فى تلك الآيات ذكّرت كلمه (إلى) بدون كلمه (من) فتكون بمعنى (مع) ولا تدلّ على الانتهاء. ومن حسن الحظّ أنّ فى آيه الوضوء أيضاً ذكرت الكلمه وحدها فتكون بمعنى (مع) وتدلّ على أنّه يجب غسل اليد مع المرفق و هو المطلوب. وكذلك كلمه (إلى) المذكوره فى تحديد الرجل (إلى الكعبين) لا تدلّ على كيفية الغسل وعليه لم يلتزم أحد من القائلين بغسل الرجلين أنّ الغسل هناك يتبدى من الأصابع وينتهى إلى الكعبين؛ لأنّ الآيه إنّما تكون فى جهه بيان كمّيه العمل ولم تكن فى جهه بيان كفيته، ومن الطبيعى أنّ الكيفيه تتخذ مناهجها من النصوص.

وثالثاً: قد مرّ بنا ورود النصّ الصحيح من طريق آل البيت عليهم السلام الدالّ على كيفية الغسل؛ فصرّح النصّ أنّ غسل اليد يتبدى من الأصابع وينتهى إلى المرافق، مضافاً إلى

ص: ٣٠

١- (١). هود: ٥٢.

٢- (٢). النساء: ٢.

٣- (٣). آل عمران: ٥٢.

٤- (٤). المغنى، ج ١، ص ١٢٢.

أنَّ صورَه الغسل على هذا المنهج صورَه طبيعِيه تنطبق على ما هو المتعارف بين الناس، و أمَّا الغسل منكوسا فهو على خلاف الأسلوب الطبيعي وخلاف المتعارف فلا يمكن المساعدة عليه.والَّذي يسهل الخطب، أنَّ جمهور الفقهاء من أبناء السنّه يقولون: إنَّ تلك الكيفيه لم تكن واجبه-وقد مرّ بنا بيان قولهم-،وعليه لآمانع من الحكم بصحّه الوضوء على كافّه المذاهب، بما وافق المذهب الجعفري-غسل اليدين من المرافق إلى الأصابع-و هو أوثق المناهج وأحوطها.

أجزاء الوضوء-فرائضه-أربعة:الغسلتان و المسححتان على المذهب الجعفرى و المذهب الحنفى.وسته:على المذهب الحنبلى و المذهب الشافعى.وسبعه:على المذهب المالكى.

حدّ الوجه فى الغسل هو من قصاص الشعر إلى الذقن طولاً وما اشتمل عليه الإبهام و الوسطى عرضاً،على المذهب الجعفرى و المذهب المالكى و المذهب الحنبلى.

وحدّ الوجه على المذهب الحنفى و الشافعى،طولاً هو ما عند المذاهب الأخرى و أمّا عرضاً فهو البياض الموجود بين الذقن و بين الأذن من الوجه إلا أنّ الشافعى انفرد بوجود غسل ما تحت الذقن.

لا يجب غسل ما استرسل من اللحية على المذهب الجعفرى و الحنفى و يجب على المذاهب الأخرى.

يجب غسل اليدين من المرفقين إلى الأصابع على المذهب الجعفرى على عكس المذاهب الأربعة.

١. ما هو حدّ الوجه على المذهب الجعفرى و المذهب المالكى؟

٢. ما هو منشأ الاختلاف فى حدّ الوجه هناك؟

٣. ما هو الدليل على وجوب غسل اليدين من الأصابع إلى المرفقين؟

٤. ما هو منشأ الاختلاف فى كيفية غسل اليدين؟

٥. هل يجب غسل اليدين منكوساً على المذاهب الأربعة؟

٦. هل تكون كلمه (إلى) بمعنى كلمه (مع) فى القرآن الكريم؟

٣- فرائض الوضوء (٢)

تحديد المسح بالرأس

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبة إلى مسح الرأس من حيث المقدار المطلوب من المسح وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: مسح الرأس بما بقي من البله في اليد، ويجب أن يكون -بكف اليد- على الربع المقدم من الرأس ويكفي المسمى. (١) وقال المحقق الحلّي: والواجب منه -المسح- ما يسمّى به مسحاً ويختصّ المسح مقدّم الرأس ويجب أن يكون بنداوه الوضوء. (٢)

وقال السيد الطباطبائي الحكيم: أنّ الحكم يكون كذلك إجماعاً كما عن مجمع البيان، وهو الذي يقتضيه إطلاق-النص. (٣)

ص: ٣٥

١- (١). العروه الوثقى، ص ٥٧.

٢- (٢). شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢١.

٣- (٣). مستمسك العروه الوثقى، ج ٢، ص ٣٦٤.

ويمكننا أن نقول: أن مسمى المسح في مقدم الرأس بنداوه الوضوء هو القدر المتيقن من الأدله، والأزيد من ذلك مشكوك فيه.

قال المحقق صاحب الجواهر: فلاريب في أن ما ذكره-المحقق الحلي: بأن الواجب من مسح الرأس ما يسمى مسحاً-هو الأقوى للأصل-أصالة عدم الزائد-ولإطلاق قوله تعالى: ... وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ... (١) مع تفسيرها بالصحيح أن المراد بها بعض الرأس لمكان الباء.

ومثلها إطلاق كثير من الأخبار الأمره بالمسح على مقدم الرأس. (٢) ومن النصوص الواردة هناك، صحيحه زراره عن الإمام الباقر عليه السلام، قال: «المراه يجزئها من مسح الرأس أن تمسح مقدمه قدر ثلاثه أصابع ولا تلتقى عنها خماسها». (٣) وهي تدل على تعيين محل المسح من الرأس ومقداره، دلالة تامه.

ومنها: صحيحه زراره الأخرى عن الإمام الباقر عليه السلام قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «إن الله وتر، يحب الوتر، فقد يجزيك من الوضوء ثلاث غرفات: واحده للوجه، واثنان للذراعين، وتمسح ببله يمناك ناصيتك، وما بقى من بله يمينك ظهر قدمك اليمنى، وتمسح ببله يسارك ظهر قدمك اليسرى». (٤) والدلاله تامه وها هو الرأى على المذهب الشافعى كما قال ابن قدامه: قال الشافعى: يجزئ مسح ما يقع عليه الإسم. (٥)

المذاهب الأربعة

قال الجزيرى: اتفقت الحنابلة و المالكيه على أن مسح جميع الرأس فرض-إلا أن

ص: ٣٦

١- (١). المائده: ٦.

٢- (٢). الجواهر، ج ٢، ص ١٧١.

٣- (٣). الوسائل، ج ١، ص ٢٩٣، باب ٢٤ من ابواب الوضوء، ح ٣.

٤- (٤). المصدر السابق، ص ٢٧٣.

٥- (٥). المغنى، ج ١، ص ١٢٦.

الحنابله قالوا:الأذنان من الرأس فيفترض مسحهما-وأتفقت الحنفية و الشافعية على أنّ المفروض مسح بعض الرأس،ولكنّ الشافعية قالوا:المفروض مسح بعض الرأس ولو يسيراً،قال الشافعي:ومسح بعض رأسه أجزاءه وإحتج بأن النبي صلى الله عليه و آله مسح بناصيته. (١)و أما الحنفية فقالوا:المفروض مسح ربع الرأس،و هو مقدار كفّ اليد. (٢)

وقال ابن قدامه:واحتجّ من أجاز مسح البعض بأنّ عثمان مسح مقدّم رأسه بيده مرّه واحده.ولم يستأنف له ماءً جديداً،حين حكى وضوء النبي صلى الله عليه و آله،رواه السعيد؛ولأنّ من مسح بعض رأسه يقال:مسح برأسه،كما يقال:مسح برأس اليتيم وقبل رأسه.

وزعم بعض من ينصر ذلك أنّ الباء للتبعيض فكأنّه قال:وامسحوا بعض رؤوسكم ولنا-على وجوب مسح الجميع-قول الله تعالى: ... وَامْسُحُوا بِرُؤُوسِكُمْ...،والباء للإلصاق فكأنّه قال:وامسحوا رؤوسكم،فيتناول الجميع.

ولأنّ النبي صلى الله عليه و آله-في روايه مرسله-لمّا توضأ مسح رأسه كلّهُ. (٣)

منشأ الاختلاف

تبين لنا أنّ الاختلاف في حدّ المسح ناشئ عن الاختلاف في فهم المعنى من قوله تعالى: ... وَامْسُحُوا بِرُؤُوسِكُمْ... .وركيه الاختلاف هي تطبيق المفهوم (ما يفهم من الرأس)على المصداق (ما يصدق عليه الرأس)فاختلف التطبيق في ذاك الحقل بحسب الاختلاف في الاجتهاد،وعليه فالأفضل أن نستنبط الحكم من الآيه.

قال الفخر الرازي:حجّه الشافعي أنّه لو قال:مسحت المنديل،فهذا لا يصدق إلاّ-عند مسحه بالكفيه،أمّا لو قال:مسحت يدي بالمنديل فهذا يكفي في صدقه

ص: ٣٧

١- (١). المجموع، ج ١، ص ٤٧٤.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٣.

٣- (٣). المغنى، ج ٢، ص ١٢٥ و ١٢٦.

على مسح اليدين بجزء من أجزاء ذلك المنديل.

إذا ثبت هذا فنقول: قوله تعالى: ... وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ... يكفى فى العمل به مسح اليد بجزء من أجزاء الرأس، ثم ذلك الجزء غير مقدر فى الآية، فإن أوجبنا تقديره بمقدار معين لم يمكن تعيين ذلك المقدار إلا بدليل مغاير لهذه الآية فيلزم صيروره الآية مجمله و هو خلاف الأصل. وإن قلنا: أنه يكفى فيه إيقاع المسح على أى جزء كان من أجزاء الرأس كانت الآية مبينه مفيده؛ ومعلوم أن حمل الآية على محمل تبقى الآية معه مفيده، أولى من حملها على محمل تبقى الآية معه مجمله. فكان المصير إلى ما قلناه أولى. وهذا استنباط حسن من الآية. (١) وهذا هو الاستنباط الأجود.

وقال السيد الخوئي: بيان ذلك-معنى الآية- أن المسح و الغسل ممّا يتعدّى إلى المفعول بنفسه من دون حاجه إلى الاستعانه ب- (الباء) فيصح أن يقال: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم- كما فى الآية- و امسحوا رؤوسكم وأرجلكم من دون الإتيان (بالباء) فالإتيان بها- مع عدم الحاجه إلى إتيانها- وتغيير اسلوب الكلام يدلنا على أن المراد فى الأمر بمسح الرأس إنما هو مسح البعض، بخلاف الأمر بالغسل فى الوجه و اليدين فإن المراد منه غسل الجميع دون البعض. (٢)

ويؤكده ما يقال: بأن معنى الإلصاق (للباء) يدلنا على اللصق فحسب، وعليه يكفى مسمى اللصق و هذا ينسحب على مسمى المسح.

مسح الرجلين وغسلهما

إشارة

يختلف الآراء بالنسبة إلى الفرض الذى يتعلّق بالرجلين مسحاً وغسلاً وتفصيل الاختلاف بما يلى:

ص: ٣٨

١- (١). التفسير الكبير، ج ١١، ص ١٦٠.

٢- (٢). التنقيح، ج ٤، ص ١٤١ و ١٤٢.

قال السيد الطباطبائي اليزدي: مسح الرجلين من رؤوس الأصابع إلى الكعبين وهما قبتا القدمين، والمفصل بين الساق و القدم و هو الأحوط، ويكفي المسمى عرضاً، والأفضل أن يكون بمقدار عرض ثلاثة أصابع، وأفضل من ذلك مسح تمام ظهر القدم، ويجزئ الابتداء بالأصابع وبالكعبين و الأحوط الأول. كما أن الأحوط تقديم الرجل اليمنى على اليسرى. (١)

قال السيد الخوئي: يجب مسح الرجلين؛ للآية المباركة و الأخبار المتضافره بل لا يبعد دعوى تواترها، أمّا الآية المباركة فهو قوله عزّ من قائل: ... وَ امْسِـحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَ اَرْجُلِكُمْ... ، بالجرّ أو النصب على اختلاف القراءتين فإنّ «أرجلكم» بالجرّ تكون معطوفه على رؤوسكم، ومعناه فامسحوا برؤوسكم، و امسحوا بأرجلكم، و إذا قرأنا بالنصب كما هو قرائه عاصم في روايه حفص و هو الذي كتب القرآن على قراءته، فتكون معطوفه على محلّ... بِرُؤُوسِكُمْ... والمعنى حينئذ: و امسحوا برؤوسكم و امسحوا أرجلكم.

وعلى كلا التقديرين تدلنا الآية المباركة على وجوب مسح الرجلين، واحتمال أن تكون... وَ اَرْجُلِكُمْ... ، على قرائه النصب معطوفه على... وَ اَيْدِيكُمْ... و... وَجْوهَكُمْ... ليكون معنى الآية المباركة فاغسلوا وجوهكم و امسحوا برؤوسكم و اغسلوا أرجلكم، فهو ممّا لا يناسب الأديب؛ لعدم جواز الفصل بين المعطوف و المعطوف عليه، بالجمله الأجنبيه، فضلاً عن كلام الخالق الذي هو في أرقى درجات البلاغه و الإعجاز.

و أمّا الأخبار فقد ورد الأمر بالمسح على الرجلين في جملة من الأخبار الكثيره. (٢)

ص: ٣٩

١- (١). العروه الوثقى، ص ٥٧.

٢- (٢). التنقيح، ج ٤، ص ١٦٦ و ١٦٧.

منها: صحیحہ زراره عن الإمام الباقر عليه السلام قال: أبو جعفر الباقر عليه السلام: «فقد يجزيك من الوضوء ثلاث غرفات: واحده للوجه، واثنتان للذراعين، وتمسح ببله يمينك ناصيتك، وما بقى من بله يمينك، ظهر قدمك اليمنى، وتمسح ببله يسارك ظهر قدمك اليسرى» (١) والدلاله تامه كامله.

قال المحقق صاحب الجواهر: من فروض الوضوء مسح الرجلين؛ إجماعاً عند الإماميه محصياً لا ومنقولاً بل هو من ضروريات مذهبهم، وأخبارهم به متواتره، بل فى الانتصار عن السيد علم الهدى - أنها أكثر من عدد الرمل و الحصى، بل زووه مخالفوهم - أبناء السنه - أيضاً.

لنا قوله تعالى: ... فَأَغْبَسُوا وُجُوهَهُمْ وَ أَيْدِيَهُمْ إِلَى الْمَرَاتِقِ وَ أَمْسَحُوا بِرُءُوسِهِمْ وَ أَرْجُلِهِمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ... بالجزء، فى قرائه ابن كثير وأبى عمرو، وحمزه، وفى روايه أبى بكر عن عاصم، بل قيل أنها مجمع عليها، وأنها هى القرائه، المنزله، بخلاف قرائه النصب فإنها مختلف فيها.

ويؤيده خبر غالب بن الهذيل (٢) من طريق الأصحاب قال: سألت أبا جعفر الإمام الباقر عليه السلام عن قول الله عز وجل: ... وَ أَمْسَحُوا بِرُءُوسِهِمْ وَ أَرْجُلَهُمْ ... على الخفض هى أم على النصب؟ قال: «بل هى على الخفض». على أنه لو سلمنا قرائه النصب كما نقلت عن نافع وابن عامر و الكسائى، وفى روايه حفص عن عاصم، فهى غير منافيه لها لحمل - القرائه - الأولى على العطف على اللفظ - والقرائه الثانيه على المحل - لأن كل مجرور منصوب محلاً ودعوى أنه - العطف على (برؤوسكم) لفظاً أو محلاً - ليس أولى من جعلها - أرجلكم - فى النصب معطوفه على لفظ الأيدي. يدفعه أن العطف على

ص: ٤٠

١- (١). الوسائل، ج ١، ص ٢٧٢، باب ١٥ من ابواب الوضوء، ح ٢.

٢- (٢). المستدرک، ج ٢، باب ٢٣ من ابواب الوضوء.

المحلّ أولى للقرب-وعدم صحّحه العطف على الأيدى للفصل؛ وللإخلاق بالفصاحة من الانتقال عن جملة إلى أخرى أجنبيه قبل إتمام الفرض، بل فيه إغراء بالجهل، ومنافاه للفرض (١) وعليه يقال: أنّ المسح يتسق مع الصياغة الأديبية، وتركيب الكلمات في الآية، فإذا تبدّلت هذه الآية-بنفس الأسلوب إلى لغة أخرى، يستفاد من تلك الصياغة: الغسلتان و المسححتان، بكلّ وضوح وبدون أيه شبهه.

المذاهب الأربعة

قال الجزيري: اتّفق الأئمة الأربعة-على غسل الرجلين إلى الكعيبين. (٢)

قال ابن قدامة: غسل الرجلين واجب في قول أكثر أهل العلم، وقال عبدالرحمن ابن أبي ليلى: أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله على غسل القدمين. وروى عن علي عليه السلام: أنّه مسح على نعليه و قدميه ثمّ دخل المسجد فخلع نعليه، ثمّ صلّى، وحقى عن ابن عباس أنّه قال: ما أجد في كتاب الله إلّا- غسلتين ومسحيتين، وروى عن أنس بن مالك: أنّه ذكر له قول الحجاج: اغسلوا القدمين، فقال أنس: صدق الله وكذب الحجاج، وتلا هذه الآية... فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَ امْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ... وحقى عن الشعبي أنّه قال: الوضوء مغسولان و ممسوحان، فالممسوحان يسقطان في التيمم.

ولم يعلم من فقهاء المسلمين من يقول بالمسح على الرجلين غير ما ذكرنا، إلّا ما حقى عن ابن جرير أنّه قال: هو مخير بين المسح و الغسل واحتجّ بظاهر الآية، وبما روى ابن عباس، وقال أيضاً: حدّثنا هيثم أخبرنا يعلى بن عطاء عن أبيه قال: أخبرني أوس بن أبي أوس الثقفي أنّه رأى النبي صلى الله عليه وآله أتى كظامه قوم بالطائف، فتوضّأ ومسح

ص: ٤١

١- (١). الجواهر، ج ٢، ص ٢٠٦ و ٢٠٧.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٢.

على قدميه. قال هيثم كان هذا في أول الإسلام. ولنا أن عبد الله بن زيد وعثمان حكيا وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله قال: فغسل قدميه وفي حديث عثمان: ثم غسل كلتا رجليه ثلاثاً، متفق عليه.

و أما الآية فقد روى عكرمه عن ابن عباس أنه كان يقرأ... وَأَرْجُلَكُمْ... قال عاد إلى الغسل، وهي قرائه جماعه من القراء منهم ابن عامر فتكون معطوفه على اليدين في الغسل، ومن قرأها بالجرّ فللمجاوره.

وقوله تعالى: ...إِلَى الْكَعْبَيْنِ... حَيَّه لَنَا فَإِنَّهُ أَرَادَ أَنْ كُلَّ رَجُلٍ تَغْسِلَ إِلَى الْكَعْبَيْنِ؛ إِذْ لَوْ أَرَادَ كَعَابَ جَمِيعِ الْأَرْجُلِ لَقَالَ: الْكَعَابَ، كَمَا قَالَ: وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمِرْفَاقِ، وَيَلْزِمُهُ إِدْخَالَ الْكَعْبَيْنِ فِي الْغَسْلِ كَقَوْلِنَا فِي الْمِرْفَاقِ. (١)

وقال أبو بكر الكاشاني: فكانت كل واحد من القرائين - الجر و النصب - محتمله في الدلاله فوقع التعارض فيطلب الترجيح. (٢)

منشأ الاختلاف

قد تبين لنا بكل وضوح أن الاختلاف هناك ناشئ عن الاختلاف في فهم المعنى من آية الوضوء المذكوره، نتيجة لتعدد القرائه.

قال الفخر الرازي: اختلف الناس في مسح الرجلين وفي غسلهما، فنقل الفقال في تفسيره عن ابن عباس وأنس بن مالك وعكرمه و الشعبي وأبي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام: أن الواجب فيهما المسح و هو مذهب الإماميه من الشيعة.

وقال جمهور الفقهاء و المفسرين: فرضهما الغسل.

وقال داود الإصفهاني: يجب الجمع بينهما و هو قول ناصر الحق من أئمة الزيديه.

ص: ٤٢

١- (١). المغنى، ج ١، ص ١٣١-١٣٥.

٢- (٢). بدائع الصنائع، ج ١، ص ٦.

وقال الحسن البصرى ومحمد بن جرير الطبرى: المكلف مخير بين المسح و الغسل. حجّه من قال بوجوب المسح مبنى على القراءتين المشهورتين فى قوله... وَأَرْجُلَكُمْ... فقرأ ابن كثير وحمزه وأبو عمرو وعاصم فى روايه أبى بكر عنه، بالجرّ. وقرأ نافع، وابن عامر، وعاصم فى روايه حفص عنه، بالنصب.

فنقول: أمّا القرائه بالجرّ فهى تقتضى كون الأرجل معطوفه على الرؤوس فكما وجب المسح فى الرأس فكذلك فى الأرجل. فإن قيل: لِمَ لا يجوز أن يقال: هذا كسر على الجوار كما فى قوله: جحر ضبّ خرب- كان جرّ خرب على المجاوره-.

قلنا: هذا باطل من وجوه: الأوّل: أنّ الكسر على الجوار معدود فى اللحن الذى قد يتحمّل لأجل الضروره فى الشعر، وكلام الله يجب تنزيهه عنه. وثانيها: أنّ الكسر إنّما يصار اليه حيث يحصل الأمن من الالتباس كما فى قوله: جحر ضبّ خرب، فإنّ من المعلوم بالضروره أنّ الخرب لا يكون نعتاً للضب بل للجحر، وفى هذه الآيه الأمن من الالتباس غير حاصل.

وثالثها: أنّ الكسر بالجوار إنّما يكون بدون حرف العطف، وأمّا مع حرف العطف فلا تتكلّم به العرب.

و أمّا القرائه بالنصب فقالوا أيضاً: أنّها توجب المسح، وذلك لقوله: ... وَأَمْسِيحُوا بِرُؤُسِكُمْ... فرؤوسكم فى محلّ النصب، ولكنها مجروره بالباء، فإذا عطفت الأرجل على الرؤوس جاز فى الأرجل النصب عطفاً على محلّ الرؤوس، والجرّ عطفاً على الظاهر و هذا مذهب مشهور النحاه.

إذا ثبت هذا فنقول: ظهر أنّه يجوز أن يكون عامل النصب فى قوله... وَأَرْجُلَكُمْ... هو قوله... وَأَمْسِيحُوا... ويجوز أن يكون هو قوله... فَأَغْسِلُوا... لكن العاملان إذا اجتماعا على معمول واحد كان إعمال الأقرب أولى فوجب أن يكون

عامل النصب في قوله... وَأَرْجُلَكُمْ... هو قوله... وَامْسِيحُوا... فثبت أن قرائه... وَأَرْجُلَكُمْ... بنصب اللام توجب المسح أيضاً، فهذا وجه الاستدلال بهذه الآية على وجوب المسح. ثم قالوا: ولا يجوز دفع ذلك بالأخبار؛ لأنها بأسرها من باب الآحاد ونسخ القرآن بخبر الواحد لا يجوز.

واعلم أنه لا يمكن الجواب عن هذا إلا من وجهين: الأول: أن الأخبار الكثيره وردت بإيجاب الغسل، والغسل مشتمل على المسح ولا- ينعكس، فكان الغسل أقرب إلى الاحتياط، فوجب المصير إليه، وعلى هذا الوجه يجب القطع بأن غسل الرجل يقوم مقام مسحها.

والثاني: أن فرض الرجلين محدود إلى الكعبيين، والتحديد إنما جاء في الغسل لا في المسح، والقوم أجابوا عنه بوجهين:

الأول: أن الكعب عباره عن العظم المذى تحت مفصل القدم «الكعب كل مفصل للعظام، العظم الناشز فوق القدم» (1) وعلى هذا التقدير فيجب المسح على ظهر القدمين.

والثاني: أنهم سلموا أن الكعبيين عباره عن العظمين النابتين من جانبي الساق إلا أنهم التزموا أنه يجب أن يمسح ظهر القدمين إلى هذين الموضوعين، وحينئذ لا يبقى هذا السؤال. (2)

المسح على الخفين

المذاهب الأربعة

قال الجزيري: قد ثبت المسح على الخفين بأحاديث كثيرة صحيحة تقرب من حدّ التواتر، (3) إلى أن قال: وقد ثبت ورودها بعد نزول «آيه الوضوء» وهي تفيد أن الله تعالى

ص: ٤٤

١- (١). المنجد، ص ٦٨٨.

٢- (٢). التفسير الكبير، ج ١١، ص ١٦١ و ١٦٢.

٣- (٣). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ١٣٦.

قد فرض غسل الرجلين إذا لم يكن عليهما خف أما إذا كان عليهما خف فإنه لا يفترض غسلهما بل يفترض المسح على الخفين بدل الغسل (١) ولا خلاف فيه بين المذاهب الأربعة.

ومن شروط صحة المسح أن لا يكون بالخف خروق يظهر منها بعض القدم هذا على المذهب الحنبلي و المالكي واما الخروق القليله بمقدار ثلاث أصابع على المذهب الحنفى وبمقدار أقل من ثلث القدم على المذهب المالكي فلا يضر بصحة المسح (٢) والقدر المفروض مسحه هو ظاهر القدم على اختلاف فى أنه بمقدار ثلاثه أصابع أو أكثر ظاهر القدم أو تمام ظاهره و هو اختلاف يسير بينهم (٣) ومن مبطلات المسح نزع الخفين و حدوث خرق فى الخف على اختلاف بالنسبه إلى كميه الخرق بينهم. (٤) المسح على العمامه

قال ابن قدامه: ويجوز المسح على العمامه، قال ابن المنذر: وممن مسح على العمامه أبو بكر إلى أن قال: وقال عروه و النخعي و الشعبي و القاسم و مالك و شافعي و أصحاب الرأى لا يمسح عليها لقوله تعالى... وَ امْسِجُوا بِرُؤُسِكُمْ... ولأنه لا تلحقه المشقه فى نزعها فلم يجز المسح عليها، ولنا ما روى المغيره بن شعبه قال: توضحاً رسول الله صلى الله عليه و آله و مسح على الخفين و العمامه، قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح. (٥) المذهب الجعفرى

قال السيد الطباطبائى اليزدى: لا يجوز المسح على الحائل من العمامه أو القناع أو

ص: ٤٥

١- (١). المصدر السابق، ص ١٢٠.

٢- (٢). المصدر السابق، ص ١٢١ و ١٢٢.

٣- (٣). المصدر السابق، ص ١٢٥.

٤- (٤). المصدر السابق، ص ١٢٨.

٥- (٥). المغنى، ج ١، ص ٣٠٧ و ٣٠٨.

غيرهما و إن كان شيئاً دقيقاً لم يمنع عن وصول الرطوبة إلى البشـره.

وقال فى مسح الرجلين: ويجب إزاله الموانع و الحواجب و اليقين بوصول الرطوبة إلى البشـره. (١) كل ذلك كان عملاً بظاهر الكتاب فإنّ ظاهر المسح الّلهى أمر الله تعالى به هو إمرار اليد على الرأس و الرجلين مع الماء ولا- مصداقيه للمسح مع الحائل، فالمسح على العمامه كان المسح على العمامه لا المسح على الرأس بحسب العرف و اللغه و الواقع.

كما قال الفيومى: مسحت الشىء بالماء مسحاً، أمررت اليد عليه (٢) و أمّا المسح فى حال الضروره، فهو موضوع آخر لحكم آخر.

منشأ الاختلاف

إنّ الاختلاف هناك ناشئ عن الاختلاف فى الاجتهاد و من الاختلاط بين حاله الاختيار و حاله الضروره.

ص: ٤٤

١- (١). العروه الوثقى، ص ٥٧.

٢- (٢). المصباح المنير، ج ٢، ص ٧٨٤.

يجب مسح الرأس بنداوه الوضوء فى مقدم الرأس ويكفى المسمى ولاخلاف فيه على المذهب الجعفرى،والمذهب الشافعى.

يجب المسح فى مقدم الرأس بمقدار كف اليد على المذهب الحنفى.

ويفترض مسح جميع الرأس على المذهب الحنبلى و المالكى و أمّا الأذنان فهما من الرأس على المذهب الحنبلى فيجب مسحهما على هذا المذهب.

يجب مسح الرجلين من الأصابع إلى الكعيبين على المذهب الجعفرى.

يجب غسل الرجلين على المذاهب الأربعة.

يجوز المسح على الخفّين حال الاختيار على المذاهب الأربعة بلاخلاف ولا يجوز على المذهب الجعفرى.

١. ما هو الدليل على كفايه مسمى المسح في مسح الرأس؟

٢. ما هو منشأ الاختلاف في تحديد المسح؟

٣. ما هو الدليل على وجوب مسح الرجلين؟

٤. ما هو منشأ الاختلاف في وجوب مسح الرجلين وغسلهما؟

٥. اشرح التنازع الموجود بين العاملين في آيه الوضوء.

٦. ما هي القاعده في باب تنازع العاملين؟

اختلفت الآراء بالنسبة إلى الشروط التي تلعب دوراً في صحّة الوضوء وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذاهب الأربعة

قال الجزيري: فأما شروط صحّة الوضوء فقط فهي أربعة:

الأول: أن يكون الماء طهوراً.

الثاني: أن يكون المتوضّئ مميزاً، فلا يصحّ وضوء صبي غير مميز.

الثالث: أن لا يوجد حائل يمنع وصول الماء إلى العضو.

الرابع: أن لا يوجد من المتوضّئ ما ينافي الوضوء، مثل أن يصدر منه ناقض للوضوء في أثناء الوضوء. (١) ولا خلاف حول هذه الشروط الأربعة عند فقهاء المذاهب الأربعة، إلا أن الاختلاف بينهم بالنسبة إلى الزائد عن الشروط المذكورة، وهو على التفصيل التالي:

ص: ٤٩

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٥١.

قال الجزيري: الشافعيه زادوا على ما ذكر في شرائط الصّحه ثلاثه أمور:

الأول: أنّ يكون عالماً بكيفية الوضوء بمعنى أن يعرف أنّ الوضوء هو غسل الوجه و....-ذلك لوجوب تعلّم الأحكام ومعرفة التكليف-.

الثاني: أن يميز الفرض من غيره-ذلك لعدم تحقّق القصد بدون التمييز-.

الثالث: أن ينوى في أول الوضوء ويستمرّ ناوياً حتّى يفرغ من الوضوء.

وقال: الحنابلة زادوا في شروط الصّحه فقط، ثلاثه أمور:

أحدها: أن يكون الماء مباحاً، فإذا توضأ بماء مغصوب فإنّ وضوئه لا يصحّ-بلاخلاف-.

ثانيها: أن ينوى الوضوء فإن لم ينو لم يصحّ وضوئه، فالنيه عندهم شرط لصّحه الوضوء.

ثالثها: أن يتقدّم الاستجمار أو الاستنجاء على الوضوء. (١)

قال ابن قدامه: والنيه من شرائط الطهاره للأحداث كلّها، لا يصحّ وضوء إلاّ بها، وروى ذلك عن علي عليه السلام وبه قال مالك و الشافعي، وقال الثوري وأصحاب الرأي: لا-تشرط النيه في طهاره الماء-؛ لعدم الدليل على الإشتراط- فلم تفتقر إلى النيه كغسل النجاسه.

ولنا-الحنابلة-: ما روى عن النبي صلى الله عليه و آله قال: إنّما الأعمال بالنيات ولكلّ امرئ ما نوى متّفق عليه. ولأنّها طهاره عن حدث فلم تصحّ بغير نيه-وأنتها عباده و العباده لا تكون إلاّ منويه. (٢)

قال الفخر الرازي: قال الشافعي: النيه شرط لصّحه الوضوء-ذلك لأنّ-الوضوء مأمور به وكلّ مأمور به يجب أن يكون منوياً؛ لقوله تعالى: وَ مَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ

ص: ٥٠

١- (١). المصدر السابق، ص ٥٢ و ٥٣.

٢- (٢). المغنى، ج ١، ص ١١٠ و ١١١.

مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ... (١) والإخلاص عبارته عن النية الخالصة. و أما أبو حنيفة فإنه احتج بهذه الآية-آية الوضوء-على أن النية ليست شرطاً لصحة الوضوء فقال: إنه تعالى أوجب غسل الأعضاء الأربعة في هذه الآية ولم يوجب النية فيها فيوجب النية زيادة على النص، والزيادة على النص نسخ، ونسخ القرآن بخبر الواحد وبالقياس لا يجوز.

وجوابنا: أنا بينا أنه إنما أوجبنا النية في الوضوء بدلالة القرآن. (٢)

و أما تقدّم الاستنجاء على الوضوء فهو من شروط الصحة للوضوء على المذهب الحنبلي-ولم يكن من الشروط على المذهب الشافعي-على أساس اجتهاده الخاص.

قال ابن قدامة: ظاهر كلام الخرقى: اشتراط الاستنجاء لصحة الوضوء فلو توضحاً قبل الاستنجاء لم يصح كالتيّم. وعلى الرواية الثانية يصح الوضوء قبل الاستنجاء ويستجمر بعد ذلك بالأحجار أو يغسل فرجه، وهذه الرواية أصح وهي مذهب الشافعي؛ لأنها إزالة نجاسة فلم تشترط لصحة الطهارة. (٣)

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: شرائط الوضوء-بما يلي-: الأول: إطلاق الماء وطهارته وإباحته-ولا خلاف فيه ولا إشكال عليه نصياً وفتوى-.

الثاني: قال-من الشروط-: النية وهي القصد إلى الفعل مع كون الداعي أمر الله تعالى. (٤)

قال السيد الطباطبائي الحكيم-أن الأمر يكون كذلك-: لأن الوضوء عبادة اتفاقاً بمعنى أنه لا يترتب عليه الأثر إلا إذا جاء به العبد بعنوان العبادة، ولا ينبغي التأمل في أنه

ص: ٥١

١- (١). البينه: ٥.

٢- (٢). التفسير الكبير، ج ١١، ص ١٥٣.

٣- (٣). المغنى، ج ١، ص ١٠٩ و ١١٠.

٤- (٤). العروه الوثقى، ص ٦٠ و ٦٤.

يعتبر في تحقّق العنوان المذكور كون الإتيان بالفعل عن داعي أمر المولى. (١)

الثالث: قال-من الشروط-:الترتيب بتقديم الوجه ثم اليد اليمنى ثم اليد اليسرى ثم مسح الرأس ثم الرجلين، ولو أخلّ بالترتيب ولو جهلاً أو نسياناً بطل. (٢)

الرابع: قال-من الشروط-:الموالاه بمعنى عدم جفاف الأعضاء السابقة قبل الشروع في اللاحقه من جهه الفصل بين الأعضاء، وأما إذا تابع في الأفعال وحصل الجفاف من جهه حراره الهواء أو غير ذلك فلا بطلان، فالشرط في الحقيقه أحد الأمرين من التتابع العرفي وعدم الجفاف. (٣)

وقال السيد الطباطبائي الحكيم-أنّ الترتيب و الموالاه كانا من الشروط للوضوء إجماعاً ويدلّ عليه مصحح زراره. (٤) وهو ما نقله زراره عن الإمام الباقر عليه السلام أنّه قال:تابع بين الوضوء كما قال الله عزّوجلّ، ابدأ بالوجه ثمّ باليدين ثمّ امسح الرجلين، ولا تقدّم شيئاً بين يدي شيء، تخالف ما امرت به. (٥) دلّت على التتابع و الترتيب دلالة تامّة وبه غنى.

ويمكننا أن نقول: أنّ آيه الوضوء بصياغتها الخاصّه تدلّنا على اشتراط الترتيب و الموالاه في الوضوء، كما قال المحقّق صاحب الجواهر-الترتيب واجب في الوضوء-:إجماعاً محصّياً بل قيل يدلّ عليه في الجملة أيضاً الكتاب؛فضائلاً للفاء في قوله تعالى: ...فَاعْسِلْوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ...، ويتمّ بضمّ عدم القول بالفصل.

وقال-الموالاه واجبه-:وجوباً شرطياً، إجماعاً محصّلاً. (٦)

ص: ٥٢

١- (١). مستمسك العروه الوثقى، ج ٢، ص ٤٦١.

٢- (٢). العروه الوثقى، ص ٦٤.

٣- (٣). المصدر السابق.

٤- (٤). مستمسك العروه الوثقى، ج ٢، ص ٤٥٠ و ٤٥٣.

٥- (٥). الوسائل، ج ١، ص ٣١٦، باب ٣٤ من أبواب الوضوء، ح ١.

٦- (٦). الجواهر، ج ٢، ص ٢٤٩ و ٢٥٢.

وقال الفخر الرازى: قال الشافعى: الترتيب شرط لصحة الوضوء، وقال مالك وأبو حنيفة: ليس كذلك. احتج الشافعى بهذه الآية -آيه الوضوء- على قوله بوجوه: الأول: أن قوله تعالى: ... إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ... يقتضى وجوب الإبتداء بغسل الوجه، لأنّ الفاء للتعقيب، وإذا وجب الترتيب فى هذا العضو وجب فى غيره، لأنّه لا قائل بالفرق.

والوجه الثانى: أن نقول: وقعت البدائنه فى الذكر بالوجه، فوجب أن تقع البدائنه به فى العمل لقوله تعالى: ... فَاسْتَقِمُّوا كَمَا أُمِرْتُمْ... ، [\(١\)](#) ولقوله عليه الصلاة والسلام ابدؤوا بما بدأ الله به، وهذا الخبر وإن ورد فى قصه الصفا والمروه إلا أنّ العبره بعموم اللفظ.

واحتج أبو حنيفة بهذه الآية على قوله فقال: الواو لا توجب الترتيب فكانت الآية خاليه عن إيجاب الترتيب.

وقال: موالاه أفعال الوضوء ليست شرطاً لصحة الوضوء فى القول الجديد للشافعى وهو قول أبى حنيفة، وقال مالك أنه شرط لنا: أنّ الوضوء بدون الموالاه يفيد حصول الطهاره فوجب أن نقول بجواز الصلاه بها لقوله عليه الصلاة والسلام مفتاح الصلاه الطهاره. [\(٢\)](#)

الخامس: قال السيد الطباطبائى اليزدى -من الشروط- أن لا يكون على المحلّ حائل يمنع وصول الماء إلى البشره. [\(٣\)](#) ذلك؛ لعدم تحقّق غسل العضو مع الحائل.

السادس: قال -من الشروط-: مباشره أفعال الوضوء حال الاختيار فلو باشرها الغير أو أعانه فى الغسل أو المسح بطل. [\(٤\)](#) ذلك؛ لأنّ الأصل فى امتثال الأمر أن يكون مباشره

ص: ٥٣

١- (١). هود: ١١٢.

٢- (٢). التفسير الكبير، ج ١١، ص ١٥٥-١٥٣.

٣- (٣). العروه الوثقى، ص ٦٠.

٤- (٤). المصدر السابق، ص ٦٣.

والنيابه تحتاج إلى الدليل الخاص. وقال السيد الطباطبائي الحكيم- إنَّ الأمر يكون كذلك-: للإجماع على عدم جواز التوليه في الوضوء. (١)

السابع: قال السيد الطباطبائي اليزدي- من الشروط: أن لا يكون مانع من استعمال الماء من مرض أو خوف عطش أو غير ذلك. (٢) ذلك؛ لعدم مشروعيه الوضوء مع المانع- الضرر- على أساس قاعده نفى الضرر.

الثامن: قال- من الشروط هناك-: أن يكون الوقت واسعاً للوضوء و الصلاة، وإلا- وجب التيمم. (٣) ذلك؛ لعدم المبرر الشرعي للوضوء في الوقت المضيق فإذا أتى به إنَّ ذاك يصبح باطلاً.

التاسع: قال- من الشروط-: أن يكون ظرف الماء ومكان الوضوء ومصبّ مائه مباحاً فلا يصحّ لو كان واحداً منها غصباً- ذلك-؛ للتصرّف في مال الغير فيكون الوضوء- باطلاً. (٤)

العاشر: قال- من الشروط-: أن لا يكون ظرف ماء الوضوء من أواني الذهب و الفضّه وإلاّ بطل. (٥) لحرمة استعمال تلك الأواني بلاخلاف.

والتحقيق: أنّ التصرّف في الظروف المنصوبه وأواني الذهب و الفضّه منهي عنه بلا خلاف بين المسلمين فإذا كان التصرّف فيها بالتوصّي يصبح الوضوء منهياً عنه، والنهي في العباده يوجب الفساد؛ لأنّ المنهي شرعاً غير صالح لأن يقع مطلوباً للشارع.

قال السيد الخوئي: الصحيح أن يفصل فيها بين صورتى الإنحصار وعدمه. فإذا

ص: ٥٤

١- (١). مستمسك العروه الوثقى، ج ٢، ص ٤٤٦.

٢- (٢). العروه الوثقى، ص ٦٣.

٣- (٣). المصدر السابق.

٤- (٤). المصدر السابق، ص ٦٠.

٥- (٥). المصدر السابق، ص ٦٢.

فرضنا أنّ الماء منحصر بالماء الموجود في الإناء المغصوب. أو كان المكان أو المصبّ منحصر بالمغصوب منهما، يحكم ببطان الوضوء؛ لأنه تصرّف في مال الغير من دون إذنه - وهو - محرّم مبغوض فلا يتعلّق به الأمر وينتقل فرضه إلى التيمّم. وكذلك الحال في أواني الذهب و الفضة - كلّ ذلك تصرّف حرام.

و أمّا إذا فرضنا عدم الانحصار، فالصحيح صحّح الوضوء حينئذ كما مرّ البحث عن أواني الذهب و الفضة، والوجه فيه أنّ المحرّم إنّما هو مقدّمه الوضوء أعني الاغتراف من إناء ممنوع التصرّف - و أمّا الماء فالتصرّف فيه على الفرض، ومن هنا لو أفطر في نهار شهر رمضان بذلك الماء لم يكن إفتاراً بالحرام. والمفروض أنّه مكلف بالوضوء، لعدم انحصار الماء بما يستلزم الوضوء منه تصرّفاً حراماً و حرمة المقدّمه لا تسرى إلى ذى المقدّمه.

وعليه فالوضوء و إن كان مستلزماً للتصرّف الحرام، إلّا أنّه لا يتّصف بالحرمة ومعه لا مانع من الامتثال به ووقوعه مصداقاً للواجب و إن كان الأحوط هو الاجتناب لوجود القائل بالحرمة و البطلان. (١) والأمر كما أفاده.

وقال ابن قدامه: فإن توضع منها - أواني الذهب و الفضة - فعلى وجهين: أحدهما: تصحّ طهارته و هو قول الشافعي وإسحق وابن المنذر وأصحاب الرأي؛ لأنّ فعل الطهاره وماءها لا يتعلّق بشيء من ذلك.

والثاني: لا يصحّ، لأنّه استعمل المحرّم في العباده فلم يصحّ كالصلاه في الدار المغصوبه و الأوّل أصحّ، ويفارق هذا، الصلاه في الدار المغصوبه؛ لأنّ أفعال الصلاه من القيام و العفود في الدار المغصوبه محرّم لكونه تصرّفاً في ملك غيره بغير إذنه وشغلاً له. وأفعال الوضوء من الغسل و المسح ليس بمحرّم إذ ليس هو استعمالاً للإناء ولا تصرّفاً فيه و إنّما يقع ذلك بعد رفع الماء من الإناء وفصله عنه. (٢)

ص: ٥٥

١- (١). التنقيح، ج ٤، ص ٣٦٤ و ٣٦٥.

٢- (٢). المغنى، ج ١، ص ٧٦.

منشأ الاختلاف

تبين لنا أنّ الاختلاف حول الشروط ناشئ عن الاختلاف في المباني الاجتهادية، والتحقيق أنّ أكثر الاختلاف وأهمّه ناشئ عن الاختلاف في فهم المعنى من الشرط وتطبيق المفهوم على المصداق فمن الجدير أن ندرس أولاً معنى الشرط، ثم نتحدّث عمّا يصدق عليه الشرط.

ما هو الشرط

إشاره

قال الجزيري-نقلًا عن فقهاء السنّه بلاخلاف:-الفرض أو الركن-الجزء-ما كان من حقيقه الشيء، والشرط ما توقّف عليه وجود الشيء، ولم يكن من حقيقته، مثلاً الصلاة من فرائضها التكبيره و الركوع و السجود...الخ، ومن شروط صحّتها دخول الوقت. (١)

المذهب الجعفري

قال السيد الخوئي:الجزء هو بنفسه دخيل في حقيقه الأموربه، ومقوّم لواقعه الموضوعي-كالقراءة-التي بنفسها دخيله في حقيقه الصلاة و الشرائط تكون خارجه عن الأموربه قيماً-ذاتاً-وداخله فيه تقييداً-إضافةً وعلاقهً-كشرائط الأموربه مثل طهاره البدن للصلاه. (٢)

فلا خلاف في أنّ الشرط بحسب مفهومه الأصلي، خارج عن حقيقه المشروط وعليه يحتاج في إيجابه-كشرط واجب-إلى الدليل الخاص ويسمى بدليل الشرط وبعد ما تبين لنا معنى الشرط ومكانته الشرعيه، نبدأ بملاحظه معنى الشرط الذي تسالم عليه الفقهاء، وما يصدق عليه الشرط في باب الوضوء حتّى يتبين لنا منشأ

ص: ٥٦

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٥٣.

٢- (٢). محاضرات، ج ٢، ص ٢٩٦.

الاختلاف وتفصيل ذلك على النحو التالي:

قد مرّ بنا أنّ الشرط الأوّل-فى الوضوء-على المذاهب الأربعة طهوريه الماء و هو من الشروط على وفق المذهب الجعفرى، وينطبق مع معنى الشرط بحسب الواقع، وكذلك الأمر بالنسبه إلى الشرط الثانى-عدم المانع من وصول الماء إلى البشره-بلاخلاف فيه ولا إشكال عليه، وأما الشرط الثالث-أى كون المتوضّى مميزاً-فلا يمكن المساعده عليه؛ ذلك لأنّ التمييز شرط لصحّه الوضوء المستحب، لعدم كون الوضوء واجباً على الصبى وعليه فإنّ الحديث عن هذا الشرط خارج عن نطاق البحث؛ لأنّ البحث هنا فى إطار الوضوء الواجب. و أمّا الشرط الرابع-أى عدم تحقّق الناقض فى الأثناء-أيضاً خارج عن حدود البحث؛ ذلك لأنّ الحديث عن تحقّق الناقض، وثيق الصله بالبحث عن نواقض الوضوء، ولا-علاقه له بالبحث عن شروط الوضوء، والمفروض أن يبحث فى باب النواقض حيث أنّ الناقض كما يبطل الوضوء بعد إتمام العمل كذلك يبطل الوضوء فى الأثناء.

فتبين لنا بكلّ وضوح أنّ منشأ الاختلاف بالنسبه إلى هذين الشرطين-التمييز، وعدم تحقّق الناقض-ناشئ عن الخلط بين شرط الواجب وشرط المستحب، وعن الخلط بين بحثى شروط الوضوء ونواقض الوضوء و أمّا السبعه الباقية-من شرائط الوضوء-على المذهب الجعفرى فمنشأ الاختلاف فيها على ما يلى:

١. اثنان منها-وهما: مباشره المتوضّى، وسعه الوقت، للوضوء، ولإقامه الصلاه-يعدّان من شروط الصحّه، ويتطابقان مع حقيقه الشرط، ومن حسن الحظّ أنّ هذين الشرطين-من ناحيه عمليه-محلّ وفاق بين المذاهب أجمع، ولعلّ عدم ذكرهما كشروط الوضوء على المذاهب الأربعة كان على أساس وضوحهما.

٢. وثلاثه منها وهى: النيه و الترتيب و الموالاته، فالاختلاف فيها ناشئ عن الاختلاف فى انطباق المعنى-معنى الشرط-عليها، حيث أنّها من الشرائط الواجبه للوضوء

ص: ٥٧

وليست من أجزاء الوضوء وفرائضه-على المذهب الجعفري-ذلك لأنها خارجه عن حقيقه الوضوء وهي-الغسلتان و المسحتان-
ودليل وجوب هذه الشروط غير دليل وجوب الوضوء-الأمر بالغسل و المسح-وفى ضوء هذا المعيار يصدق عليها معنى الشرط
بحسب الواقع.

المذاهب الأربعة

قد ذكر الجزيري آراء الفقهاء الأربعة حول تلك الموارد الثلاثة ببيان مبسوط ملخصه بمايلي:

المذهب الحنفي:النيه و الموالاه و الترتيب من سنن الوضوء.

المذهب الحنبلي:النيه شرط الوضوء و الموالاه و الترتيب من فرائض الوضوء.

المذهب الشافعي:النيه و الترتيب من فرائض الوضوء و الموالاه من سنن الوضوء.

المذهب المالكي:النيه و الموالاه من فرائض الوضوء،والترتيب سنّه. (١)

منشأ الاختلاف

إنّ الاختلاف بالنسبه إلى تلك الموارد-شروطاً و سنّه و فرضاً-بين المذاهب الأربعة ناشئ عن الاختلاف في التطبيق،فكلّ واحد من
الفقهاء يطبّق هذه الموارد-بحسب اجتهاده-على معيار من المعايير للشرط و السنّه و الفرض،وبما أنّ المعيار محلّ الوفاق حينئذ
فإنّ الاختلاف ينحصر في التطبيق.

والمدى يسهّل الخطب أنّ الفقهاء كلّهم-من المذاهب الخمسه-اتفقوا على مطلوبيه تلك الموارد إلزاماً وعدم جواز تركها،و إنّما
اختلفوا في التعبير عن المطلوب،شروطاً و سنّه و فرضاً،ولامشاحه في التعبير والاصطلاح.

ص: ٥٨

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٢ و ٦٣.

و أمّا الاثنان الأخيران من تلك الشروط وهما: إباحة المكان و الماء وإنائه ومصّبه، وعدم كون الإناء من الذهب أو الفضة، فالخلاف فيهما ناشئ عن الخلاف الأصولي حول اجتماع الأمر و النهي فالرأى الذاهب إلى جواز الاجتماع ينتج صحّه الوضوء في الإناء الممنوع من التصرف و الرأى الذاهب إلى امتناع الاجتماع ينتج بطلان الوضوء في الإناء المذكور.

غايات الوضوء

إشاره

إنّ الآراء حول ما يستهدفه الوضوء، متقاربه و الخلاف فيها نادر، يمكن تلخيصه بمايلي:

المذاهب الأربعة

قال الجزيري: الشارع قد رتب على الوضوء رفع الحدث فتؤدّى به الفرائض و المندوبات من صلاه و سجود و تلاوه، وطواف بالبيت و مسّ المصحف، فلا يحلّ لغير المتوضّى أن يفعلها. (١) بلاخلاف.

المذهب الجعفري

قال المحقق الحلّي: الواجب من الوضوء: ما كان لصلاه واجبه، أو طواف واجب أو لمس كتابه القرآن إن وجب -لضروره- و المندوب ماعداه. (٢) بلاخلاف و اختلفت الآراء في وصف الوضوء لصلاه الجنازه و لسجدتي التلاوه و الشكر و لكتابه القرآن، و جوباً و ندباً و لا اختلاف هناك نفيّاً و إثباتاً، و عليه فالأمر سهل، لعدم الاختلاف من ناحيه عمليه.

ص: ٥٩

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٤٧.

٢- (٢). شرائع الإسلام، ج ١، ص ١١.

قال السيد الطباطبائي اليزدي: لا يحرم على المحدث مسّ غير الخطّ من ورق القرآن و الجلد و الغلاف. (١)

وقال ابن قدامة: يجوز حمله بعلاقته و هذا قول أبي حنيفة و منع منه مالك و الشافعي، قال مالك: لا يحمل المصحف بعلاقته إلا و هو طاهر، تعظيماً للقرآن، و الصحيح جوازه؛ لأنّ النهي إنّما يتناول مسّه و الحمل ليس بمسّ. (٢) و الاختلاف هناك ناشئ عن الاجتهاد الخاصّ.

ص: ٦٠

١- (١). العروه الوثقى، ص ٥٢.

٢- (٢). المغنى، ج ١، ص ١٤٧ و ١٤٨.

شروط الوضوء-التي تسالم عليها المذاهب الأربعة-أربعة:وهي:طهاره الماء،تميز المتوضّى،عدم الحائل فى العضو،وعدم تحقّق الناقض فى الأثناء وزاد الحنبلى عليها ثلاثة أمور:١.إباحه الماء،٢.النيه،٣.تقدّم الاستنجااء على الوضوء.وزاد الشافعى على الشروط الأربعة،ثلاثة شروط اخرى:١.العلم بكيفيه الوضوء،٢.تميز الفرض من غيره.٣.النيه.وزاد المالكى على الشروط الأربعة شرطاً آخر وهو الموالاه.

وشروط الوضوء على المذهب الجعفرى عشره كامله وهى:١.إطلاق الماء مع طهارته وإباحته،٢.النيه،٣.الترتيب،٤.الموالاه،٥.عدم الحائل فى العضو،٦.مباشره المتوضّى للوضوء،٧.عدم المانع من استعمال الماء،٨.سعه الوقت للوضوء و الصلاه،٩.إباحه مكان الوضوء،١٠.عدم كون ظرف الماء من الذهب و الفضة.

قال ابن قدامه:قال مالك و الشافعى:النيه من شرائط الوضوء،وقال الجزيرى:قال مالك و الشافعى:أنّ النيه من فرائض الوضوء.

قال الفخر الرازى:قال الشافعى:الترتيب شرط لصحّه الوضوء،وقال الجزيرى:قال الشافعى:إنّ الترتيب من فرائض الوضوء.

وقال الفخر الرازى:قال مالك:إنّ الموالاه شرط لصحّه الوضوء،وقال الجزيرى:قال مالك:الموالاه من فرائض الوضوء.

ورفع الخبث-الاستنجااء-شرط لصحّه الوضوء على المذاهب كلّها إلا على المذهب الشافعى.

١. ماهو الفرق بين الشرط و الجزء؟
٢. هل المقصود من الشرط هنا، هو شرط الوجوب أو شرط الصحه؟
٣. هل النيه من شروط الوضوء أو من أجزائه؟
٤. ماهو منشأ الاختلاف حول كميّه الشروط؟
٥. هل يصحّ الوضوء فى المكان المغصوب؟
٦. ماهو الدليل على جواز حمل القرآن بدون الوضوء؟
٧. هل يصحّ أن يطلق لفظ الفرض ويراد منه الشرط، أو أنه يختصّ بإرادته الجزء و الركن؟

ثمّه اختلافات هامّه بالنسبه إلى ناقضيه بعض الأحداث، وهى عبارته عن الأمور التاليه:

١. ناقضيه المذى و الودى للوضوء

اختلف الرأى فى هذا المورد بين المذهب الجعفرى و المذاهب الأربعة وتفصيل الاختلاف بمايلى:

المذاهب الأربعة

قال ابن قدامه: المذى و الودى - كالبول - ينقض الوضوء إجماعاً. (١) فالحكم مستند إلى الإجماع. ولانصّ فيه.

المذهب الجعفرى

قال السيد الخوئى: لا ينتقض الوضوء بخروج المذى أو الودى أو الودى، والأول: ما يخرج بعد الملاعبه، والثانى: ما يخرج بعد خروج البول، والثالث:

ص: ٦٣

ما يخرج بعد خروج المنى. (١) ذلك؛ للنصوص الواردة في الباب منها: صحيحه زراره عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «إن سال من ذكرك شيء من مذى أو ودى وأنت في الصلاة فلا- تغسله ولا- تقطع له الصلاة ولا- تنقض له الوضوء، فإنما ذلك بمنزله النخامة». (٢)

٢. ناقضه الحدث الخارج من المخرجين

إشاره

اختلفت الآراء حول ناقضه ما يخرج من القبل أو الدبر- غير البول و الغائط- كالدم و الدود و الحصى و القيح و ما شاكلها و تفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي- الأحداث الأخر-: الخارج من المخرجين- كالقيح و الدم و كذا الدود أو نوى التمر ونحوهما إذا لم يكن متلطخاً- ليست ناقضه للوضوء. (٣) ذلك؛ للنصوص الدالة على حصر الناقض الخارج من المخرجين بالبول و الغائط، منها: صحيحه زراره عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «لا يوجب الوضوء إلا من غائط أو بول أو ضرطه تسمع صوتها أو فسوه تجد ريحها». (٤) دلت على الحصر دلالة كاملة.

المذهب المالكي

يذهب المالكيه إلى ناقضه الخارج المعتاد من المخرجين فحسب.

ص: ٦٤

١- (١). منهاج الصالحين، ج ١، ص ٤٢.

٢- (٢). الوسائل، ج ١، ص ١٩٦، باب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، ح ٢.

٣- (٣). العروه الوثقى، ص ٥٠.

٤- (٤). الوسائل، ج ١، ص ١٧٥، باب من أبواب نواقض الوضوء، ح ٢.

قال ابن قدامه: إنَّ الخارج من السبيلين-نادراً وغير معتاد-كالدّم والدود والحصى والشعر، فينقض الوضوء أيضاً.

وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي-وأبو حنيفة-ولم يوجب مالك الوضوء من هذا الضرب؛ لأنَّه نادر أشبه الخارج من غير سبيل ولنا: أنَّه خارج من السبيل أشبه المذي ولأنَّه لا يخلو من بله تتعلّق به فينتقض الوضوء بها وقد أمر النبي صلى الله عليه وآله المستحاضه بالوضوء لكلِّ صلاه ودمها غير معتاد (1) فالحكم على القياس.

منشأ الاختلاف

إنَّ الاختلاف في ناقضيه المذي ونحوه بين المذهب الجعفري والمذاهب الأربعة ناشئ عن الاختلاف في مستند الحكم فإنَّ المستند على المذهب الجعفري هو النصّ الوارد من طريق آل البيت عليهم السلام، والمستند على المذاهب الأربعة هو الإجماع عندهم. كذلك فإنَّ الاختلاف في ناقضيه ما يخرج من السبيلين ناشئ من الاختلاف في مستند الحكم نصّاً وقياساً.

٣. ناقضيه النوم حدّاً

إشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى ناقضيه النوم للوضوء إطلاقاً وتقييداً.

وتفصيل ذلك بمايلي:

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: النوم-ينقض الوضوء-مطلقاً وإن كان في حال المشى،

ص: ٦٥

إذا غلب على القلب و السمع و البصر فلا تنقض الخفقه إذا لم تصل إلى الحد المذكور. (١) ذلك للنصوص الواردة في الباب منها: رواه عبد الحميد عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «من نام و هو راکع أو ساجد أو ماش على أى الحالات فعليه الوضوء». (٢) وها هو الرأى على المذهب الحنبلى و المالكى كما قال الجزيرى: قال الحنابلة: إنَّ النوم ينقض الوضوء فى جميع أحواله إلا إذا كان يسيراً فى العرف و قال: قال المالكية: إنَّ النوم ينقض الوضوء إذا كان ثقیلاً، قصيراً كان أو طويلاً، سواء كان النائم مضطجعاً أو جالساً أو ساجداً ولا ينقض بالنوم الخفيف. (٣) ذلك؛ لما روى عن على عليه السلام عن النبى صلى الله عليه و آله: «فمن نام فليتوضأ». (٤)

المذهب الحنفى

قال الجزيرى: قال الحنفية: النوم لا ينقض بنفسه على الصحيح، و إنما ينقض فى ثلاثه أحوال: الأول: أن ينام مضطجعاً على جنبه، الثانى: أن ينام مستلقياً على قفاه، الثالث: أن ينام على أحد وركيه؛ لأنه فى هذه الأحوال لا يكون ظابطاً لنفسه، لاسترخاء مفاصله أمياً إذا نام و هو جالس و مقعدته متمكنه من الأرض أو غيرها فإنه لا وضوء عليه على الأصح. والدليل على أن النوم لا ينقض إلا فى حاله النوم مضطجعاً والدليل عليه قوله صلى الله عليه و آله: «إنما الوضوء على من نام مضطجعاً». (٥) فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله. رواه أبو داود وغيره - و قد قاس الحنفية على النوم مضطجعاً حالتين. أن ينام مستلقياً

ص: ٦٦

١- (١). العروه الوثقى، ص ٥٠.

٢- (٢). الوسائل، ج ١، ص ١٨٠، باب ٣ من أبواب نواقض الوضوء، ح ٣.

٣- (٣). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٨١.

٤- (٤). المغنى، ج ١، ص ١٧٣.

٥- (٥). سنن البيهقى، ج ١، ص ١٢٣.

على قفاه، أو ينام على أحد وركيه؛ لأنَّ العله في النقض وهي استرخاء المفاصل موجوده فيهما. (١)

المذهب الشافعي

قال الجزيري: قال الشافعيه: إنَّ النوم ينقض الوضوء إذا لم يكن النائم متمكناً مقعده بمقرّه (٢) فالنوم بنفسه لم يكن من النواقض على هذين المذهبين و إنما يكون ناقضاً إذا أوجب الظنَّ بصدور الريح عن النائم. فالناقض عندئذ هو الريح المظنون.

منشأ الاختلاف

تُضح بأنَّ الاختلاف في ناقضيه النوم مطلقاً ومقيداً ناشئ عن الاختلاف في أنَّ النوم بنفسه ناقض أو بواسطة صدور الريح؟ فالنوم ينقض الوضوء في مطلق الأحوال على المذهب الجعفري و الحنبلي و المالكي؛ لأنَّه كان بنفسه من النواقض نصياً نظير الاغماء الذي يغلب العقل.

وعليه، يمكننا أن نقول: أنَّ المناط هو زوال العقل لاصدور الريح.

والنوم لا ينقض الوضوء إلاّ- إذا أوجب الظنَّ بصدور الريح، على المذهب الحنفي و الشافعي إذا: النوم الناقض للوضوء ليس هو مطلق النوم بل النوم الموجب لاسترخاء المفاصل.

٤. ناقضيه الرعاف و القيء و خروج الدم من البدن

اشاره

اختلفت الآراء حول ناقضيه تلك الأحداث وتفصيل الاختلاف بمايلي:

ص: ٦٧

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٨٠ و ٨١.

٢- (٢). المصدر السابق.

المذهب الجعفري

القيء و الرعاف و الحجامة كل ذلك لم يكن من النواقض ذلك للنصوص الواردة في الباب منها: صحاحه على بن يقطين قال: سألت أبا الحسن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام عن الرعاف و الحجامة و القيء فقال: «لا ينقض هذا شيئاً من الوضوء». (١) دلت على المطلوب دلالة تامّة.

و هذا هو الحكم على المذهب الشافعي و المالكي:

قال ابن قدامة: كان مالك و الشافعي - وغيره - لا يوجبون منه - الخارج من غير السبيل - وضوءاً. وقال مكحول: لا وضوء إلا فيما خرج من قبل أو دبر؛ لأنه خارج من غير المخرج مع بقاء المخرج فلم يتعلّق به نقض الطهارة كالבصاق، ولأنه لانصّ فيه ولا يمكن قياسه على محلّ النصّ و هو الخارج من السبيلين. (٢)

المذهب الحنبلي

قال ابن قدامة: أنّ الخارج من البدن - إذا كان نجساً - ينقض الوضوء في الجملة، رواه واحده عن ابن عباس.

وقال أبو حنيفة: إذا سال الدم ففيه الوضوء؛ لعموم قوله عليه السلام من قاء أو رعف في صلاته فليتوضّأ. (٣) قالوا: كلّ خارج نجس ينقض الوضوء هذه مقدمه كبرى مسلمه عندنا. (٤) فان الرعاف و القيء و الدم السائل من نواقض الوضوء على المذهب الحنفي. (٥)

ص: ٤٨

١- (١). الوسائل، ج ١، ص ١٨٦، باب ٦ من ابواب نواقض الوضوء، ح ٧.

٢- (٢). المغنى، ج ١، ص ١٨٤ و ١٨٥.

٣- (٣). المصدر السابق.

٤- (٤). الدر المختار، ج ٧، ص ٣٢٠.

٥- (٥). الموطأ، ج ١، ص ٤٧.

تبيين لنا أنّ الاختلاف ناشئ عن الاختلاف في النصوص فإنّ الروايات كانت متعارضة-بشكل متضارب بين النفي و الإثبات-على المذهب الجعفري و المذاهب الأربعة. كما أنّ الاختلاف بين المذاهب الأربعة ذاتها، ناشئ عن الاختلاف في وجود النصّ وعدمه، وذلك بسبب الاختلاف في صحّحه النصّ وعدم صحّحته سنداً.

٥. بالنسبة إلى ناقضيه لمس المرأة

إشاره

اختلفت الآراء حول ناقضيه للمس بالنسبة إلى المرأة، وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: ذكر جماعه من العلماء استحباب الوضوء عقيب المذي و الودي و القيء و الرعاف و التقييل بشهوه ومسّ الفرج ولو فرج نفسه، ومسّ باطن الدبر، والإحليل، والضحك في الصلاة، لكنّ الاستحباب في هذه الموارد غير معلوم، (١) لعدم الدليل هناك وعليه لا ينتقض الوضوء بواسطه لمس المرأة، ذلك؛ للنصوص الواردة في الباب.

منها: صحيحه زراره عن الإمام الباقر عليه السلام قال: «ليس في القبله ولا المباشره ولا مسّ الفرج وضوء». (٢) دلّت على المطلوب دلالة تامّة.

و أمّا الملامسه التي تنقض الطهاره على أساس قوله: ...أَوْ لَامَسْتِمْ النِّسَاءَ... (٣) فهي عباره عن المواقع، كما روى في روايه أخرى عن الإمام الباقر عليه السلام أنه قال: «وما

ص: ٦٩

١- (١). العروه الوثقى، ص ٥٠.

٢- (٢). الوسائل، ج ١، ص ١٩٢، باب ٩ من ابواب نواقص الوضوء، ح ٣.

٣- (٣). المائده: ٦.

يعنى بهذا... أو لَمْسْتُمُ النِّسَاءِ... إلّا المواقعه فى الفرج». (١)

و أما رأى المذهب الحنفى، فهو: كما قال ابن قدامه: وعن أحمد روايه: لا ينقض اللمس بحال. وروى ذلك عن على وابن عباس، وبه قال أبو حنيفة؛ لما روى أنّ النبى صلى الله عليه و آله قبل امرأه من نساءه وخرج إلى الصلاة ولم يتوضأ. رواه أبو داود و هو حديث مشهور، ولأنّ الوجوب من الشرع ولم يرد بهذا شرع ولا هو فى معنى ماورد الشرع به. وقوله تعالى: ... أو لَمْسْتُمُ النِّسَاءِ... أراد به الجماع بدليل أنّ المسّ اريد به الجماع- فى آيات الطلاق- فكذلك اللمس ولأنّ ذكره بلفظ المفاعله لا تكون أقلّ من اثنين (٢) فلا خلاف بين هذين المذهبين بالنسبه إلى الحكم المستفاد من الآيه إلّا أنّ معنى المواقعه على المذهب الحنفى أوسع، فإنّ تلاصق الفرجين مع انتشار القضيبي من المواقعه- على هذا المذهب- وينقض الوضوء. (٣)

المذاهب الثلاثة الأخرى

قال ابن قدامه: وعن أحمد روايه ثالثة: أنّ اللمس ينقض بكلّ حال، و هو مذهب الشافعى؛ لعموم قوله تعالى ... أو لَمْسْتُمُ النِّسَاءِ... وحقيقه اللمس ملاقاه البشريتين. (٤) واختلف آراء المذاهب الثلاثة بالنسبه إلى مصداق اللمس الناقض للوضوء فالمقصود من اللمس الناقض على المذهب المالكى هو اللمس مع قصد اللذّه، و أمّا على المذهب الشافعى و الحنبلى فيشترط فى اللمس الناقض أن يكون الملموس عارياً أو مستوراً بستر خفيف. (٥)

ص: ٧٠

١- (١). الوسائل، ج ١، ص ١٩٢، باب ٩ من ابواب نواقص الوضوء، ح ٤.

٢- (٢). المغنى، ج ١، ص ١٩٢ و ١٩٣.

٣- (٣). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٨٣.

٤- (٤). المغنى، ج ١، ص ١٩٣.

٥- (٥). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٨٤.

وقال المالكي: بأن الناقض هو: لمس من بالغ لا من صغير ولو راهق ووطؤه من جمله لمسه فلا ينقض، وان استحَب الغسل. (١)

منشأ الاختلاف

تبين لنا أنّ الاختلاف ناشئ عن الأسباب التالية:

١. النصوص الواردة عن طريق آل البيت عليهم السلام و الصحابه.

٢. النصوص الواردة عن طريق الصحابه بشكل متضارب.

٣. فهم المعنى من آيه... لا مَسْتُمْ النَّسَاء... بتفصيل مرّ بنا بيانه.

٦. ناقضيه المسّ

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى ناقضيه مسّ الفرج للوضوء، إيجاباً وسلباً وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الحنفي

قال الجزيري: قال الحنفيه: إنّ مسّ الذكر لا ينقض الوضوء ولو كان بشهوه؛ لأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال-جواباً عن السؤال من ناقضيه ذاك المسّ-: هل هو إلاّ بضعه منك فكان كسائره. (٢) أمّا وجهه نظر المذهب الجعفرى فقد مرّت بنا روايه صحيحه عن الإمام الباقر عليه السلام فى تصريحها بعدم انتقاض الوضوء بواسطه المسّ.

المذاهب الثلاثه الأخرى

قال ابن قدامه: عن أحمد فيه-مسّ الفرج-روايتان: إحداهما: ينقض الوضوء و هو مذهب الشافعى و هو المشهور عن مالك؛-ذلك على-ماروت بسرّه بنت صفوان أنّ

ص: ٧١

١- (١). الشرح الكبير، ج ١، ص ١١٩.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٨٥.

النبى صلى الله عليه و آله قال: «من مسّ ذكره فليتوضّأ»، وفي روايه أخرى عنه صلى الله عليه و آله قال: «من مسّ فرجه فليتوضّأ». (١) فالمسّ بلا حائل ينقض الوضوء. وعن أبى هريره قال صلى الله عليه و آله: إذا افضى احدكم بيده إلى ذكره فقد وجب عليه الوضوء. (٢)

٧. ناقضيه الضحك للوضوء

اشاره

قال الجزيرى: قال الحنفيه: القهقهه فى الصلاه تنقض الوضوء؛ وقد وردت فى ذلك أحاديث منها: ما رواه الطبرانى عن أبى موسى - أنه - أمر رسول الله صلى الله عليه و آله - تجاه ضحك المصلين - من ضحك أن يعيد الصلاه. (٣)

المذاهب الثلاثة الأخرى

قال ابن قدامه: وليس فى القهقهه وضوء، روى ذلك عن عروه ومالك و الشافعى، وقال أصحاب الرأى - أى الحنفيه - يجب الوضوء داخل الصلاه دون خارجها.

ولنا أنه معنى لا يبطل الوضوء خارج الصلاه فلم يبطله داخلها كالكلام. (٤)

٨. نقض الوضوء بأكل لحم الجزور

اشاره

قال ابن قدامه: إن أكل لحم الإبل ينقض الوضوء على كل حال؛ - ذلك لما روى البراء بن عازب قال: سئل رسول الله صلى الله عليه و آله عن لحم الإبل؟ فقال: «توضّأوا منها»، رواه مسلم، وأبو داود. (٥)

ص: ٧٢

١- (١). المغنى، ج ١، ص ١٧٨.

٢- (٢). كشف القناع، ج ١، ص ١٤٩.

٣- (٣). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٨٧.

٤- (٤). المغنى، ج ١، ص ١٧٧.

٥- (٥). المصدر السابق، ص ١٨٧.

فتبين لنا أنّ الحكم بناقضيه القهقهه للوضوء ممّا تفرّد به الحنفى و الحكم بناقضيه أكل لحم الجروز للوضوء ممّا تفرّد به الحنبلى.

منشأ الاختلاف

تبين لنا بكلّ وضوح، أنّ الاختلاف فى ناقضيه المسّ ناشئ عن الاختلاف فى النصّ الوارد من طريق آل البيت عليهم السلام و الصحابه بشكل متضارب، فإنّ النصّ الوارد من طريق آل البيت عليهم السلام صرّح بعدم النقض جزماً.

و أمّا النصوص الوارده من طريق الصحابه فهى بذاتها متعارضه، فمنها: ما يدلّ على أنّ مسّ الفرج ينقض الوضوء ومنها ما يدلّ على عدم النقض وعليه نشأ الاختلاف فى الحكم بين فقهاء المذاهب الأربعة على أساس اجتهادهم بترجيح بعض النصوص على بعض آخر.

الشكّ فى الحدث

قال الجزيرى: قال المالكيه: ينتقض الوضوء بالشكّ فى الحدث، أو سببه، كأن يشكّ بعد تحقّق الوضوء هل خرج منه ريح أو مسّ ذكره مثلاً أو لا؟ فكلّ ذلك ينقض الوضوء؛ لأنّ الذمّه لا تبرأ إلا باليقين و الشاكّ لا يقين له.

وقال الجزيرى على الرغم من ذلك: لا ينتقض الوضوء بالشكّ فى الحدث- فإنّ المكلف، إذا يعلم أنّه- يتوضأ بيقين، ثمّ يشكّ هل أحدث بعد ذلك الوضوء أو لا؟ وهذا الشكّ لا ينقض وضوئه؛ لأنّه شكّ فى حصول الحدث بعد الوضوء و الشكّ لا يزيل يقين الطهاره. هذا كلّه إذا شكّ فى الوضوء بعد تمامه، أمّا إذا شكّ أثناء الوضوء فى عضو فإنّ عليه أن يعيد تطهير العضو الذى شكّ فيه. (1)

ص: ٧٣

و أما حكم الشك في الحدث، على المذهب الجعفري، فهو بما يلي:

قال السيد الخوئي: من تيقن الحدث وشك في الطهارة تطهر.

ولو تيقن الطهارة وشك في الحدث بنى على الطهارة (١) ذلك؛ على أساس قاعده لاستصحاب الثابته بالنص والإجماع.

وقال: لو شك في فعل من أفعال قبل الفراغ منه أتى به -لقاعده الاستصحاب- أما لو شك بعد الفراغ لم يلتفت. (٢) ذلك؛ لقاعده الفراغ الثابته بالنص والإجماع.

المذاهب الثلاثة الأخرى

قال ابن قدامه: قال الخرقي: من تيقن الطهارة، وشك في الحدث، أو تيقن الحدث، وشك في الطهارة، فهو على ما تيقن بهما. (٣)

وقال النووي: والمختلف فيه نزع الخف وفيه خلاف والأصح أن مسح الخف يرفع الحدث فإذا نزع عاد الحدث. (٤)

وقال السمرقندي: جعلنا القهقهة حدثاً شرعاً لورود الحديث فيها قال النبي صلى الله عليه وآله: «ألا من ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلاة جميعاً». (٥)

منشأ الاختلاف

في حكم الشك ناشئ عن الاختلاف في النص والاجتهاد.

ص: ٧٤

١- (١). منهاج الصالحين، ج ١، ص ٣٩ و ٤٠.

٢- (٢). المصدر السابق.

٣- (٣). المغني، ج ١، ص ١٩٦.

٤- (٤). المجموع، ج ٢، ص ٥.

٥- (٥). تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٢٥.

لا ينتقض الوضوء بالمذى و الودى على المذهب الجعفرى و ينتقض على المذاهب الأربعة.

الحادث الخارج من السيلين،الناقض للوضوء هو:البول و الغائط فحسب،على مذهبي الجعفرى و المالكي،والخارج منهما- غيرالبول و الغائط- كالدّم و الدود ونحوهما ينتقض الوضوء،على المذاهب الثلاثة الأخرى.

النوم بذاته،من نواقض الوضوء على المذهب الجعفرى و الحنبلى و المالكي،ويكون ناقضاً بشرط أن يصبح مظنه لصدور الريح،على المذهب الحنفى و الشافعى.

القيء و الرعاف و الحجامه و خروج الدم و القيح من الجروح و القروح،كلّ ذلك لم يكن ناقضاً للوضوء على المذهب الجعفرى و الشافعى و المالكي،ويكون من النواقض،على مذهبي الحنبلى و الحنفى.

لا ينتقض الوضوء بواسطة لمس المرأة ومسّ الذكر على المذهب الجعفرى،إلا- أنّ الحكم فيها متفاوت بالنسبه إلى المذاهب الأربعة.

١. ماهو معنى النوم،فى باب نواقض الوضوء؟
٢. هل الدم الخارج من الجروح و القروح،ينقض الوضوء؟
٣. ماهو معنى اللمس الناقض للوضوء فى آيه الكريمة؟
٤. هل القيء،والرعا ف ينقضان الوضوء؟
٥. ماهو حكم الشكّ فى فعل من الأفعال أثناء الوضوء؟

يوجد هناك عدة اختلافات بالنسبة إلى واجبات الغسل، بين المذاهب و التفصيل بما يلي.

المذهب الجعفري

قال الإمام الخميني: واجبات الغسل أمور: الأول: النيه ويعتبر فيها الإخلاص. الثاني: غسل ظاهر البشرة فيجب تحليل ما لا يصل الماء إليه إلاّ بتخليله، ولا يجب غسل باطن العين و الأنف والأذن وغيرها. (١) ذلك للنصوص الداله على غسل الجسد بتمامه وكماله، منها صحيحه زراره عن الإمام الصادق عليه السلام سؤالاً عن غسل الجنابه، فأمر الإمام عليه السلام بغسل الكفين وتطهير البدن من الخبث إلى أن قال: «ثم تمضمض واستنشق، ثم تغسل جسدك من لدن قرنك إلى قدميك» (٢) دلت على الترتيب وعلى أنّ الغسل هو تغسيل ظاهر الجسد كله و هو معناه العرفي ولا صلّه له بغسل باطن البدن، ولا دليل على غسل الباطن.

ص: ٧٧

١- (١). تحرير الوسيله، ج ١، ص ٣٨.

٢- (٢). الوسائل، ج ١، ص ٥٠٣.

قال الإمام الخميني: يجب غسل ما تحت الشعر من البشرة وكذا الشعر الدقيق الذي يعد من توابع الجسد، والأحوط وجوب غسل الشعر مطلقاً (١) وبما أنه لم يكن هناك دليل على وجوب غسل الشعر، كان غسله احتياطاً في الدين.

وقال: الثالث: الترتيب في الغسل الترتيبي وهو أفضل من الارتماسي العذى هو عبارته عن تغطيه البدن في الماء مقارنة للنبيه (٢) قد ورد في ذيل الصحيحه المتلوه: ولو أنّ رجلاً جنباً ارتمس في الماء ارتماسه واحده أجزأه ذلك (٣) دلت على كفايه الارتماس في الماء تجاه الغسل.

الرابع: إطلاق الماء وطهارتها وإباحته (وقد مرّ بنا أدله اعتبار هذه الأمور في شروط الوضوء) ولا يجب الموالاة في الترتيبي. (٤) ذلك لعدم الدليل على اعتبار ذلك والذي يسهل الخطب أنّ الموالاة من ناحيه عمليه من مستلزمات الغسل، فلا أثر لهذا البحث بحسب الواقع.

المذهب الحنفي

قال الجزيري: الحنفيه قالوا: فرائض الغسل ثلاثه: أحدها: المضمضه ثانيها: الاستنشاق ثالثها: غسل جميع البدن بالماء.

الحنابله قالوا: فرض الغسل شيء واحد وهو تعميم الجسد بالماء ويدخل في الجسد الفم والأنف فإنه يجب غسلهما من الداخل.

الشافعيه قالوا: فرائض الغسل إثنان فقط وهما: النيه وتعميم ظاهر الجسد

ص: ٧٨

١- (١). تحرير الوسيله، ج ١، ص ٣٨.

٢- (٢). المصدر السابق.

٣- (٣). الوسائل، ج ١، ص ٥٠٣، باب ٢٦ من ابواب الجنابه، ح ٥.

٤- (٤). تحرير الوسيله، ج ١، ص ٣٩.

بالماء (١) بما أن تلك الاختلافات كلها نظريه، لا- تشكل اختلافاً بحسب الواقع، وبالتالي فلا يكون اختلاف عملي بالنسبه إلى الغسل بين المذاهب الإسلاميه.

قال الجزيري: واختلفوا جميعاً في الشعر المصفور (المفتول) فالحنفيه قالوا: إنّه و إنّما الواجب هو أن يصل الماء إلى جذور الشعر، فإن كان الشعر غير مصغور، فإنّه يجب تحريكه حتّى يدخل الماء في باطنه، ولن يرخص للمرأة التي على رأسها الطيب المانع من وصول الماء إلى جذور الشعر بل قالوا: يجب عليها إزاله الطيب ولو كانت عروساً، وهذا الحكم اتفق عليه الحنفية و الحنابلة و الشافعية و خالف فيه المالكية فقط، فهم الذين رخصوا للعروس بترك الطيب (عدم إزالته) والزينة وعدم غسل الرأس و هذه رخصه جميله (٢) فيقال إنّ تلك الرخصه الجميله تكون كهديه متواضعه لجمال العروس.

قال ابن قدامه المقدسي: لا يجب على المرأة نقض شعرها لغسلها من الجنابه روايه واحد ولا نعلم في هذا خلافاً إلاّ أنّه روى عن ابن عمر: أنّه كان يأمر النساء بذلك.

واما غسل الحيض فنص أحمد على أنّها تنقض شعرها فيه، لما روى عن عايشه أنّ النبي صلى الله عليه و آله قال لها إذا كانت حائضاً: انقضي رأسك وامتشطي، ولأنّ الأصل وجوب نقض الشعر ليتيقن وصول الماء إلى ما تحته فعفى عنه في غسل الجنابه لأنّه كثير فيشق ذلك بخلاف الحيض. (٣)

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي: يجب تخليل الشعر إذا شك في وصول الماء إلى البشرة التي

ص: ٧٩

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ١٠٠-١٠٢.

٢- (٢). المصدر السابق، ص ١٠٣.

٣- (٣). الشرح الكبير، ج ١، ص ٢١٩.

تحتة ولا- فرق بين غسل الجنابه وغيره من الأغسال الواجبه (١) ذلك لوجوب إيصال الماء إلى جميع أجزاء البدن المستفاد من النصوص وبه يتحقق معنى الغسل عرفاً ومع عدم وصول الماء تحت الشعر نشك في تحقق الغسل فيستصحب العدم.

منشأ الاختلاف

الاختلاف في بعض المسائل الجزئيه بالنسبه إلى الغسل هناك ناشئ عن الاختلاف في النص والاجتهاد.

غسل الميت

اشاره

توجد هنا اختلاف يسير بين المذهب الجعفري و المذاهب الأربعة بالنسبه إلى غسل الميت وتفصيله بما يلي.

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي: يجب تغسيه-الميت-ثلاثه أغسال:الأول:بماء السدر،الثاني:بماء الكافور،الثالث:بماء القراح. (٢) وهذا هو المشهور عند الفقهاء،وتدلنا عليه صحيحه ابن مسكان عن الإمام الصادق عليه السلام سألته عن غسل الميت فقال عليه السلام:«اغسله بماء وسدرثم اغسله على إثر ذلك غسله أخرى بماء وكافور،واغسله الثلاثه بماء قراح» (٣)دلت على المطلوب دلالة كامله.

وقال السيد الطباطبائي:إذا تعذر-الغسل بالسدر و الكافور-غسل بالقراح ثلاثه

ص: ٨٠

١- (١). العروه الوثقى، ص ٥٠.

٢- (٢). المصدر السابق، ص ١٠٨.

٣- (٣). الوسائل، ج ٢، ص ٦٨٠، باب ٢ من أبواب غسل الميت، ح ١.

اغسال (١) وهذا على المشهور عند الفقهاء ولقاعده الميسور وقاعده الاستصحاب وإطلاق أدله الغسل.

المذاهب الأربعة

قال الجزيري: تندب في غسل الميت أشياء: أحدها: تكرار الغسلات إلى ثلاث، بحيث تعم كل غسله منها جميع البدن. وقال: بأن إحدى الغسلات الثلاث فرض و الغسلتان اللتان بعدها مندوبتان.

ثاني: المندوبات أن يجعل في ماء الغسله الأخيره كافور ونحوه من الطيب إلا أن الكافور أفضل. (٢) وقال ابن قدامه: ويغسل الثلاثه بماء فيه كافور وسدر (٣) واستبان لنا أنه لاخلاف هناك من ناحيه عمليه.

منشأ الاختلاف

ولعل الاختلاف في السمات ناشئ عن عدم تحقق المقارنه السلميه بين الفقهاء المسلمين.

ص: ٨١

١- (١). العروه الوثقى، ص ١٠٩.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٤٣٠ و ٤٣١.

٣- (٣). المغنى، ج ١، ص ٣٢٣.

يجب غسل داخل الفم و الأنف فى الغسل على مذهب الحنبلى و الحنفى ولا يجب ذلك على المذاهب الأخرى.

لا يجب على العروس غسل رأسها فى الغسل، رعايه لحفظ الزينه، على المذهب المالكيه فقط.

يختلف حكم الغسل بالنسبه إلى نقض الشعر المفتول فى الجنابه و الحيض على المذاهب الأربعة ولا- يختلف على المذهب الجعفرى.

١. ما هو الدليل على الفرق بين حكم غسل الجنابه و الحيض؟

٢. ما هو معنى الغسل شرعاً و عرفاً؟

٣. ما هو تفصيل الغسلات الثلاث في غسل الميت؟

ص: ٨٣

اختلف آراء الفقهاء بالنسبه إلى كيفية التيمم، والتفصيل بما يلي:

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: يجب في التيمم أمور:

الأول: ضرب باطن اليدين معاً دفعه على الأرض.

الثاني: مسح الجبهه بتمامها و الجبينين بهما من قصاص الشعر إلى طرف الأنف الأعلى وإلى الحاجبين، والأحوط مسحهما أيضاً ويعتبر كون المسح بمجموع الكفين على المجموع.

الثالث: مسح تمام ظاهر الكف اليمنى بباطن كف اليسرى ثم مسح ظاهر اليسرى بباطن اليمنى من الزند إلى أطراف الأصابع (١) ويدلنا على ذلك عدده نصوص، منها: موثقه زراره قال سألت أبا جعفر الإمام الباقر عليه السلام عن التيمم فضرب بيده على الأرض ثم رفعها فنفضها ثم مسح بها جبينه وكفيه مره واحده. (٢)

ص: ٨٥

١- (١). العروه الوثقى، ص ١٥٠-١٤٩.

٢- (٢). الوسائل، ج ٢، ص ٩٧٦، باب ١١ من ابواب التيمم، ح ٣.

ومن المعلوم أن الوجه يصدق على الجبهه و الجبينين، فإذا وقع شخص بناصيته على الأرض يقال له: وقع بوجهه على الأرض. أضف إلى ذلك أن التعفير خضوعاً لله هو التتريب الجبهه و الجبينين، والتيمم نوع من التتريب فيجدر أن يكون كذلك و قد حدرت الروايات التيمم بالتحديد الصحيح وتم المطلوب.

المذهب الحنبلي

قال الجزيري: قال المالكيه و الحنبليه: إنَّ الفرض مسح اليدين إلى الكوعين و أما المرفقين فهو سنه. (١) قال علماء الحنابله: الفرض الأول: مسح جميع وجهه ولحيته لقوله تعالى: ... فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ... (٢) واللحيه من الوجه لمشاركتها له.

والفرض الثاني: مسح يديه إلى كوعيه؛ لقوله تعالى: وَأَيْدِيكُمْ، و إذا علق حكم بمطلق اليدين لم يدخل فيه الزراع لقطع السارق ومسّ الفرج، ولحديث عمار قال بعثنى النبي صلى الله عليه و آله في حاجه فاجنبت فلم أجد ماء فتمرغت في الصعيد كما تتمرغ الدابه ثم أتيت النبي صلى الله عليه و آله فذكرت ذلك له فقال: إنَّما يكفيك أن تقول بيديك هكذا، ثم ضرب بيديه الأرض ضربه واحده ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه متفق عليه. وفي لفظ أن النبي صلى الله عليه و آله أمر بالتيمم للوجه و الكفين صححه الترمذى. (٣)

ومن حسن الحظ أن الروايه المتلوه رويت عن طريق آل البيت عليهم السلام بالنص التالي، عن زراره- بسند موثق- عن أبي جعفر الإمام الباقر عليه السلام قال: أتى عمار بن ياسر رسول الله صلى الله عليه و آله فقال: يا رسول الله صلى الله عليه و آله إنني أجنبت الليله... إلى أن قال: فضرب بيديه على الأرض ثم ضرب إحداهما على الأخرى ثم مسح بجبينيه، ثم مسح كفيه كل واحده على الأخرى (٤) ونعم الوفاق.

ص: ٨٦

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ١٦١.

٢- (٢). المائده: ٦.

٣- (٣). المغنى، ج ١، ص ٢٥٤؛ كشف القناع، ج ١، ص ٢٠٥.

٤- (٤). الوسائل، ج ٣، ص ٣٦٠.

المذهب الحنفي

قال الجزيري: قال الحنيفة: لا يجب مسح ما طال من اللحية، ويجب مسح اليدين ومسح المرفقين. (١) قال السمرقندي: قال علمائنا بأن التيمم ضربتان: ضربه للوجه وضربه لليدين إلى المرفقين.

والصحيح مذهبنا (الحنفي) لما روى جابر عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: التيمم ضربتان: ضربه للوجه، وضربه للذراعين إلى المرفقين وأنه بدل الوضوء. (٢)

قال الشافعي: ومعقول إذا كان التيمم بدلاً عن الوضوء على الوجه واليدين أن يؤتى بالتيمم على ما يؤتى بالوضوء عليه، وعن ابن عمر أنه قال: ضربه للوجه وضربه لليدين إلى المرفقين؛ وروى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه تيمم فمسح وجهه وزراعيه. (٣)

معنى الصعيد

إشارة

اختلف المذهب المالكي و المذاهب الأخرى بالنسبة إلى معنى الصعيد بما يلي.

المذهب المالكي

المراد بالصعيد ما صعد أي ظهر من أجزاء الأرض فيشمل التراب و هو أفضل من غيره و الرمل و الحجر، وكذا الثلج؛ لأنه و إن كان ماء منجمداً إلا أنه أشبه بالحجر الذي هو من أجزاء الأرض. (٤)

ص: ٨٧

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ١٦١.

٢- (٢). تحفه الفقهاء، ج ١، ص ٣٦.

٣- (٣). مختصر المزني، ص ٦.

٤- (٤). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ١٦٠.

المذهب الجعفري

قال الإمام الخميني: لا يصح التيمم بالثلج. (١) ذلك لعدم كون الثلج من أجزاء الأرض فلا يصدق عليه إسم الصعيد قطعاً وما عثرنا على اختلاف فيه إلا عن المالكية.

رفع الساتر

إشاره

اختلف الآراء بين الحنيفة و المذاهب الأخرى بالنسبه إلى رفع الساتر عن موضع التيمم و التفصيل بما يلي:

المذهب الحنفي

قال الجزيري: ويجب أن ينزع ما ستر شيئاً منها- اليد- كالخاتم و الأساور و يجب أن يمسح ما تحته، فلا- يكفى تحريكه في التيمم، بخلاف الوضوء.

الحنيفة قالوا: إنَّ تحريك الخاتم الضيق و السوار يكفى في التيمم أيضاً؛ لأنَّ التحريك مسح لما تحته و الفرض هو المسح لا وصول الغبار. (٢)

أمّا المذهب الجعفري فقال السيد الطباطبائي اليزدي: الخاتم حائل فيجب نزع. (٣) وقال السيد الخوئي: هو-نزع الخاتم- من الظهور بمكان و إنّما تعرض السيد اليزدي تنبيهاً للعوام. (٤)

منشأ الاختلاف

الاختلاف بالنسبه إلى المسائل الجزئيه التي تتصل بالتيمم ناشئ عن الاختلاف في النص والاجتهاد.

ص: ٨٨

١- (١). تحرير الوسيله، ج ١، ص ١٠٦.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ١٦٢.

٣- (٣). العروه الوثقى، ص ١٥٠.

٤- (٤). موسوعه الامام الخوئي، ج ١٠، ص ٣٠٠.

التيتم ضربتان:ضربه للوجه وضربه للكفين على المذهب الجعفرى و الحنبلى و المالكى،ويجب مسح اليدين مع المرفقين على المذهب الحنفى و الشافعى.

مسح الوجه عباره عن مسح الجبهه و الجبينين على المذهب الجعفرى و هو مسح جميع الوجه على المذاهب الأربعة مع اختلاف فى اللحيه المسترسله.

يجب نزع الخاتم حال التيمم على المذاهب إلا الحنفية فإنهم قالوا بكفايه تحريك الخاتم.

١. ما هو معنى الوجه بحسب الاستعمال الصحيح؟
٢. ما هو الدليل على عدم وجوب مسح اليدين إلى المرفقين؟
٣. ما هو معنى الصعيد في قوله تعالى: ...صَعِيداً طَيِّباً...؟

وقت الظهرين

إشارة

اختلفت الآراء بالنسبة إلى وقت صلاة الظهر و العصر اختصاصاً واشتراكاً، وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: وقت الظهرين ما بين الزوال و المغرب، ويختصّ الظهر بأوله مقدار أدائها بحسب حال، ويختصّ العصر بآخره كذلك. (١) ذلك للنصوص الواردة في الباب:

منها: معتبره عبيد بن زرارة، عن الإمام الصادق عليه السلام سئل عن وقت الظهر و العصر، فقال: «إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر و العصر جميعاً، إلا أنّ هذه قبل هذه، ثمّ أنت في وقت منهما جميعاً حتّى تغيب الشمس». (٢) دلّت على المطلوب بتمامه وكماله.

ص: ٩١

١- (١). العروه الوثقى، ص ١٥٨.

٢- (٢). الوسائل، ج ٣، ص ٩٢، باب ٤ من أبواب المواقيت، ح ٥.

وقال السيد الطباطبائي اليزدي: وقت فضيله الظهر من الزوال إلى بلوغ الظلّ الحادث بعد الانعدام، أو بعد الانتهاء، مثل الشاخص، ووقت فضيله العصر، من المثل إلى المثليين. (١) ذلك؛ للنصوص الواردة في الباب:

منها: صحيحه البرنطى قال سألته-الإمام- عن وقت صلاه الظهر و العصر، فكتب: «قامه للظهر وقامه للعصر». (٢) دلّت على المطلوب دلالة تامّة.

وعليه فالمدى يزيد على الوقت الخاصّ، ووقت الفضيله، هو الوقت المشترك بين الظهرين، ولم يكن هناك أى مانع من الجمع بين الصلاتين في الوقت المشترك في السفر و الحضر.

وقد ألف الشيخ أحمد الصديق الغمارى من كبار علماء السنّه كتاباً في جواز الجمع بين الصلاتين، سمّاه: إزالة الخطر عمّن جمع بين الصلاتين في الحضر.

و أما جواز الجمع بين الصلاتين في السفر فهو مفتى به على المذاهب الأربعة. (٣)

المذاهب الأربعة

قال الجزيرى: يدخل وقت الظهر عقب زوال الشمس مباشرة، فمتى انحرفت الشمس عن وسط السماء فإنّ وقت الظهر يتبدئ ويستمرّ إلى أن يبلغ ظلّ كلّ شىء مثله.

وأضاف المالكي بأنّ: هذا وقت الظهر الاختيارى. أمّا وقته الضرورى فهو من دخول وقت العصر الاختيارى ويستمرّ إلى وقت الغروب؛ لقاعده- من أدرك- ويتبدئ وقت العصر من زياده ظلّ الشىء عن مثله بدون أن يحتسب الظلّ الذى كان موجوداً عند الزوال، وينتهى إلى غروب الشمس.

ص: ٩٢

١- (١). العروه الوثقى، ص ١٥٩.

٢- (٢). الوسائل، ج ٣، ص ١٠٥، باب ٨ من أبواب المواقيت، ح ١٢.

٣- (٣). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٤٨٣.

وأضاف الحنبلي و المالكي بأن: للعصر وقتان: ضروري واختياري. أمّا وقته الضروري فيبدأ باصفرار الشمس في الأرض على المذهب المالكي، وبعد أن يبلغ ظلّ كلّ شيء مثليه على المذهب الحنبلي، ويستمرّ إلى الغروب، على المذهبيين، و أمّا وقته الاختياري فهو من زياده الظلّ عن مثله على المذهبيين، ويستمرّ إلى اصفرار الشمس، على المذهب المالكي وينتهي إذا بلغ ظلّ كلّ شيء مثليه على المذهب الحنبلي. (١)

أمّا التحديد بالاصفرار فهو، لحديث عبدالله بن عمر أنّ النبي صلى الله عليه و آله قال: «وقت العصر ما لم تصفر الشمس رواه مسلم».

و أمّا التحديد ببلوغ المثلين فهو، لحديث جابر: الوقت ما بين هذين من المثل إلى المثلين. (٢) قال الجزيري: المشهور أنّ بين الظهر و العصر اشتراكاً في الوقت بقدر أربع ركعات في الحضر واثنتين في السفر، وهل اشتراكهما في آخر وقت الظهر، أو في أوّل وقت العصر؟ قولان مشهوران. (٣)

قال إسحاق: آخر وقت الظهر، وأوّل وقت العصر، يشتركان في قدر الصلاة، وحكى ذلك عن ابن المبارك؛ لقول النبي صلى الله عليه و آله في حديث ابن عباس: «صلى جبرئيل بين الظهر لوقت العصر بالأمس». (٤)

وقال مالك: وقت الاختيار إلى أن يصير ظلّ كلّ شيء مثله، ووقت الأداء إلى أن يبقى من غروب الشمس قدر ما يؤدّي فيه العصر؛ ذلك لأنّ النبي صلى الله عليه و آله جمع بين الظهر و العصر في الحضر. (٥)

ص: ٩٣

١- (١). المصدر السابق، ص ١٨٣.

٢- (٢). المغني، ج ١، ص ٣٧٦.

٣- (٣). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ١٨٣.

٤- (٤). المغني، ج ١، ص ٣٧٥ و ٣٧٦.

٥- (٥). المصدر السابق، ص ٣٧٤.

والتحقيق، أنه لاختلاف بين المذاهب الخمسه بالنسبه إلى تحقّق الوقت المشترك بين الصلاتين، وعليه يمكننا أن نقول أن وقت الظهر الخاصّ أوّل الزوال بقدر ما يتّسع فيه أربع ركعات، ووقت العصر الخاصّ آخر النهار بقدر ما يتّسع أربع ركعات، فلا يستباح في الوقت الخاصّ إلّا الواجب المخصوص إجماعاً عند المذاهب كلّها، فيصبح الزائد عن الوقتين الخاصّين، وقتاً مشتركاً بين الصلاتين. وهو المستفاد من الروايات؛ ذلك لأنّ الوقت المشترك المستفاد من الروايات يتحقّق في الفتره الحاصله بين الوقتين الخاصّين واختصاصه بقدر أربع ركعات يحتاج إلى دليل يدلّ عليه.

أضف إلى ذلك وجود النصوص الوارده عن طريق رواه آل البيت عليهم السلام التي ترشدنا إلى المطلوب، منها: صحيحه زراه عن الإمام الباقر عليه السلام قال: «إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله جمع بين الظهر والعصر بأذان وإقامتين، وجمع بين المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين». ومنها: ما رواه ابن عباس أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في السفر والحضر. (١)

دلّت هاتان الروايتان، أنّ للجمع بين الصلاتين مجالاً واسعاً، والذي يمنع من الجمع هو الوقت الخاصّ، بقدر أربع ركعات في مبدأ الزوال ومنتهاه. وما بين الوقتين الخاصّين وقت مشترك يسمح للجمع بين الصلاتين، ذلك لإطلاق أدله الاشتراك وعدم المانع.

الجمع بين الصلاتين

إشاره

قال مالك: إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر فإذا مضى بقدر ما يصلّى فيه أربع ركعات دخل وقت العصر فكان الوقت مشتركاً بين الظهر والعصر إلى أن يصير الظلّ قانتين؛ لظاهر حديث إمامه جبرئيل؛ فإنّه ذكر أنّه صلّى الظهر في اليوم الثاني في

ص: ٩٤

١- (١). الوسائل، ج ٣، ص ١٦١ و ١٦٢، باب ٣٢ من ابواب المواقيت، ح ٥ و ١١.

الوقت الذي صَلَّى العصر في اليوم الأوّل و هذا فاسد عندنا. فإنّ النبي صلى الله عليه و آله قال: «لا يدخل وقت صلاة حتى يخرج وقت صلاة أخرى». (١)

قال السرخسي: قال أحمد بن حنبل: يجوز الجمع بينهما (الصلاتين) في الحضر من غير عذر السفر، واحتجوا بحديث معاذ أنّ النبي صلى الله عليه و آله جمع بين الظهر و العصر في سفره (قاصداً السفر) إلى تبوك، وعن عائشه قالت: كان رسول الله صلى الله عليه و آله يجمع بين الصلاتين إذا جدّ به السفر، وعن ابن عباس قال: صلينا مع رسول الله صلى الله عليه و آله سبعاً جمعاً وثمانياً جمعاً فالمراد بالسبع المغرب و العشاء و بالثمان الظهر و العصر، وعن ابن عباس أيضاً قال: جمع رسول الله صلى الله عليه و آله بين الظهر و العصر و بين المغرب و العشاء بالمدينه من غير عذر.

وقال السرخسي: ولنا- على عدم جواز الجمع- قوله تعالى: حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الَّتِي فِيهَا تَدْعُونَ... (٢) أي في مواقيتها وقال تعالى: ... إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا... ، (٣) أي فرضاً موقوتاً.

وقال عمر: إنّ من أكبر الكبائر الجمع بين الصلاتين وتأويل الاخبار- الدلالة على الجمع- أن الجمع بينهما كان فعلاً لا وقتاً. وتأويل حديث إمامه جبرئيل أنّه أراد بيان وقت استحباب الأداء.

وعن علي عليه السلام أنّه فعل مثل ذلك (الجمع، عملاً- بما صنعه الرسول، فكان) عنده بين وقت الظهر و العصر تداخلاً. وعندنا (الحنفية) لا تداخل بل كلّ واحد منهما مختص بوقته، ودليلنا ما روينا- لا يدخل وقت الصلاة حتى يخرج وقت صلاة أخرى. (٤)

ص: ٩٥

١- (١). المبسوط، ج ١، ص ١٤٣.

٢- (٢). البقره: ٢٣٨.

٣- (٣). النساء: ١٠٣.

٤- (٤). المبسوط، ج ١، ص ١٤٩ و ١٥٠.

والتحقيق أن ما ادعاه السرخسى من عدم جواز الجمع بين الصلاتين لا يمكن الالتزام به، ذلك أولاً: ما استدل به من القرآن-الصلاه الوسطى، وكتاباً موقوتاً- يدلنا على توقيت الصلاه بوقت-مختص أو مشترك- ولا يدل على عدم جواز الجمع.

ثانياً: ما استدل به من الحديث (لا يدخل وقت الصلاه...) يدلنا على أنه لا يدخل وقت صلاه الخاص حتى يخرج وقت الصلاه الأخرى وهذا هو المفتى به عند الفقهاء، أضف إلى ذلك أن هذا الحديث خبر واحد يعارضه اخبار كثيره فلا اعتبار له من حيث الاعتبار.

ثالثاً: الروايات بالنسبه إلى جواز الجمع كثيره معتبره.

وما بادر اليه السرخسى من تأويل حديث جبرئيل، لا يمكن المساعدة عليه؛ ذلك لأن إمامه جبرئيل بحسب مناسبه الحكم و الموضوع، لم تكن فى مقام بيان استحباب الأداء.

رابعاً: أن انكار الجمع على خلاف عمل أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام وعمل ابن عباس وعمل ابن عمر حسب ما اعترفه، إجترأ على أوثق الطرق وأجودها، ذلك لأنه لم يأمر ولم يعمل على عليه السلام إلا بما أمر وعمل به الرسول صلى الله عليه وآله.

خامساً: أن السرخسى صرح بأن الجمع بين الصلاتين كان فعلاً أى واقعاً فتحقق الجمع بحسب الواقع، وبالتالي فما حاول اليه لا ينتهى إلى نتيجة ايجابية.

منشأ الاختلاف

إن الاختلاف هناك ناشئ عن اجتهاد الحنفية الخاص، وعدم التقريب بين المذاهب وعدم التفاهم بين الفقهاء.

لاخلاف بين المذاهب الخمسه بالنسبه إلى الوقت المشترك بين الظهرين.

توجد هناك عدہ روايات من طريق أبناء السنّه تدلنا على جواز الجمع بين الصلاتين منها روايه إمامه جبرئيل المشهوره.

لادلالة من الكتاب على عدم جواز الجمع بين الصلاتين.

ثبت أنه جمع رسول الله صلى الله عليه و آله بين الصلاتين في المدينة.

لادلليل على عدم جواز الجمع إلا ما نقل عن عمر بن الخطاب:الجمع بين الصلاتين من أكبر الكبائر.

١. ما هو الدليل على جواز الجمع بين الظهرين؟
٢. ما هو دور الوقت المشترك بين الصلاتين؟
٣. هل يجوز الجمع بين الصلاتين في الحضر على المذهب الحنبلي؟
٤. ما هو المقصود من القول بأن الجمع بين الصلاتين كان فعلاً؟
٥. ما هو مدى دلالة الكتاب على التوقيت؟

وقت المغرب

إشاره

اتّفقت المذاهب كلّها على أنّ وقت المغرب يبتدئ من غروب الشمس و هو عبارته عن غيابها الظاهر واختلفت الآراء بالنسبه إلى تطبيق معنى الغيوبه, وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذاهب الاربعه

يتحقّق غيبه الشمس وغروبها, باختفائها عن البصر، ذلك؛ لصدق الغيبه عندئذ بحسب فهم العرف.

المذهب الجعفرى

يتحقّق غروب الشمس تماماً بزوال الحمرة المشرقيه, ولا يتحقّق بمجرد مواراه القرص عن العيان و هذا ما أثبتته العلوم التجريبيه. و هو الأوفق بالقواعد العلميه و الفقهيّه.

المشهور عند الفقهاء السنيه أنّ وقت المغرب ينتهى بمغيب الشفق.

قال ابن قدامه: أمّا دخول وقت المغرب بغروب الشمس فإجماع أهل العلم لانعلم

بينهم خلافاً فيه، و الأحاديث دالّة عليه وآخره مغيب الشفق. (١)

وقال السيد الطباطبائي اليزدى: ووقت فضيله المغرب من المغرب إلى ذهاب الشفق أى الحمره المشرقيه. (٢)

وقال ابن قدامه: إنّ الشفق الّذى يخرج به وقت المغرب ويدخل به وقت العشاء هو الحمره، وهذا قول ابن عيّاس ومالك و الشافعى. (٣)

وعن أنس: الشفق، البياض، وبه قال إبوحنيفه، وروى عن ابن مسعود قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يصلى هذه الصلاه- العشاء- حين يسودّ الأفق. (٤)

وقال ابن منظور: قال الخليل: الشفق، الحمره من غروب الشمس إلى وقت العشاء الأخيره.

وكان بعض- الحنفى- يقول: الشفق، البياض؛ لأنّ الحمره تذهب إذا أظلمت. (٥)

والتحقيق: أنّ الشفق بحسب اللغه والاصطلاح هو الحمره الحاصله بعد غروب الشمس، وأمّا البياض على رأى الحنفى فهو أثر الشفق الوجودى وعليه لا بدّ أن يذهب البياض حتّى يتحقّق مغيب الشفق.

والّذى يسهّل الأمر أنّ فتره البياض بعد مغيب الشفق قليله جداً، ولا بأس بها. قال الجزيرى: قال المالكيه: لا امتداد لوقت المغرب الاختيارى، بل هو مضيق، ويقدّر بزمن يسع فعلها، وتحصيل شروطها، أمّا وقتها الضرورى، فهو عن عقب الاختيارى، ويستمرّ إلى طلوع الفجر. (٦)

ص: ١٠٠

١- (١). المغنى، ج ١، ص ٣٨١.

٢- (٢). العروه الوثقى، ص ١٥٩.

٣- (٣). الموطأ، ج ١، ص ١٢.

٤- (٤). المغنى، ج ١، ص ٣٨٣ و ٣٨٤.

٥- (٥). لسان العرب، ج ١٠، ص ١٨٠.

٦- (٦). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ١٨٤.

وقال ابن قدامه: قال مالك و الشافعي: ليس لها- للمغرب- إلا وقت واحد: عند مغيب الشمس؛ لأن جبرئيل صلّاها بالنبي صلى الله عليه و آله، في اليومين لوقت واحد في بيان مواقيت الصلاة. (١)

التحقيق: إنّ توقيت المغرب من أول الغروب بقدر ما يتسع لإقامه الصلاة مع شروطها ومقدماتها لا ينافي التوقيت من الغروب إلى مغيب الشفق، ذلك لأن الشفق لا يدوم أكثر من ذلك- أي إقامة الصلاة مع شروطها ومقدماتها- وعليه فلا اختلاف إلا لفظياً.

جواز تأخير المغرب عن الوقت الخاص

إشارة

اختلفت الآراء بالنسبة إلى جواز تأخير المغرب عن أول وقتها إلى وقت العشاء الآخره وعدم جوازه، وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: وقت فضيله المغرب من المغرب إلى ذهاب الشفق ووقت فضيله العشاء من ذهاب الشفق إلى ثلث الليل، ويكون لهما وقتا إجزاء قبل ذهاب الشفق وبعد الثلث إلى النصف. (٢) ذلك؛ للنصوص الواردة في الباب.

قال السيد الخوئي: مقتضى مانطقت به النصوص المتعدده جواز تأخيرها- المغرب- عن سقوط الشفق مطلقاً، ولو في غير حال السفر و المرض، ومعه لا- مجال للقول بأن وقت صلاة المغرب مطلقاً ينتهي بذهاب الشفق؛ هذا مضافاً إلى أنّ ذلك- التوقيت- خلاف ظاهر الآيه المباركه: ... أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل... (٣) لأن

ص: ١٠١

١- (١). المغنى، ج ١، ص ٣٨١.

٢- (٢). العروه الوثقى، ص ١٥٩.

٣- (٣). أسراء: ٧٨.

إطلاقها يقتضى جواز تأخير المغرب عن سقوط الشفق حتّى مع الاختيار؛ لأنّ الغسق بمعنى نصف الليل، إذاً بمقتضى تلك الروايات وإطلاق الآيه المباركه لا بدّ من حمل قوله عليه السلام فى صحيحه زراهه وفُضيل-وقت فوتها سقوط الشفق-على أنّ الأفضل أن يؤتى بها إلى زمان السقوط، وأن لا يؤخّر عنه.

نعم تأخير الصلاه عن أوّل وقتها لا بدّ أن يكون لشىء من المرجّحات؛ لأنّ الأفضل أن يؤتى بها أوّل الوقت. (١)

المذاهب الاربعه

قال ابن قدامه: قال مالك و الشافعى: ليس لها-صلاه المغرب- إلا وقت واحد: عند مغيب الشمس؛-ذلك لما-قال النبي صلى الله عليه و آله لا تزال امتى بخير ما لم يؤخّروا المغرب إلى أن يشتبك النجم، ولأنّ المسلمين مجمعون على فعلها فى وقت واحد فى أوّل الوقت ولنا-الحنابله-حديث بريده: أنّ النبي صلى الله عليه و آله صلّى المغرب فى اليوم الثانى حين غاب الشفق، وفى لفظ رواه الترمذى، فأخّر المغرب إلى أن يغيب الشفق-والنصوص كثيره- وهذه النصوص صحيحه لا يجوز مخالفتها بشىء محتمل، ولأنّها إحدى الصلوات فكان لها وقت متّسع كسائر الصلوات ولأنّها إحدى صلواتى جمع فكان وقتها متّصلاً بوقت التى تجتمع إليها كالظهر و العصر. وأحاديثهم محموله على الاستحباب والاختيار، وكراهه التأخير. (٢)

الجمع بين العشائين

قال السيد الخوئى: وقت العشائين للمختار، من المغرب إلى نصف الليل، وتختصّ

ص: ١٠٢

١- (١). التفقيح، ج ١٠، ص ١٦٤ و ١٦٧.

٢- (٢). المغنى، ج ١، ص ٣٨٣.

المغرب من أوله بمقدار أدائها و العشاء من آخره كذلك، وما بينهما مشترك بينهما -ومجال للجمع- و أما للمضطرّ فيمتدّ وقتها له إلى الفجر الصادق. (١)

ويوافقه ما مرّ بنا عن ابن قدامه بأنّ المغرب: إحدى صلاتي جمع فكان وقتها متّصلاً بوقت التي تجمع إليها كالظهر و العصر.

وقال طاووس: لا تفوت المغرب و العشاء حتّى الفجر، ونحوه قال عطاء، لما ذكرناه في الظهر و العصر. (٢) وعليه فإنّ ما قلناه بالنسبة إلى وقت الجمع بين الظهرين، نقوله أيضاً، بالنسبة إلى الجمع بين العشاءين، بالنحو الذي أوضحناه. أضف إلى ذلك أنّ وقت المغرب مضيق على المذاهب الأربعة، فإنّ الوقت إمّا يكون بقدر يسع إقامة الصلاة مع شرائطها أو يكون محدّداً بسقوط الشفق حيث لا يسع أكثر من إقامة الصلاة.

وعليه فبطبيعته الحال يتّصل وقت المغرب بوقت العشاء ويتحقّق الجمع بين الصلاتين طبعاً.

وقت العشاء

إشاره

اختلفت الآراء بالنسبة إلى تحديد وقت العشاء سعاً وضيقتاً وتفصيلاً للاختلاف بما يلي:

المذاهب الأربعة

قال الجزيري: ووقت العشاء يتدئ من مغيب الشفق إلى طلوع الفجر الصادق. وقال الحنبلي و المالكي: إنّ للعشاء وقتين، كالعصر: وقت اختياري، و هو من مغيب الشفق إلى مضي ثلث الليل، ووقت ضروري، و هو من أول ثلث الثاني من الليل إلى طلوع الفجر الصادق. (٣) قال زكريا الأنصاري الشافعي: ووقت العشاء من مغيب

ص: ١٠٣

١- (١). منهاج الصالحين، ج ١، ص ١٣١.

٢- (٢). المغنى، ج ١، ص ٣٨١ و ٣٨٢.

٣- (٣). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ١٨٤.

الشفق إلى طلوع فجر الصادق لخبر جبرئيل مع خبر مسلم. (١)

قال ابن قدامه: اختلفت الرواية في آخر وقت الاختيارى، فروى عن أحمد أنه ثلث الليل؛ لأن في حديث جبرئيل عليه السلام أنه صلى بالنبى صلى الله عليه وآله، في المرّة الثانية ثلث الليل وقال: الوقت ما بين هذين.

الرواية الثانية: أن آخره نصف الليل وهو أحد قولى الشافعى لما روى أنس بن مالك قال: أخر رسول الله صلى الله عليه وآله صلاة العشاء إلى نصف الليل رواه البخارى.

والأولى - إن شاء الله تعالى - أن لا يؤخرها عن ثلث الليل وإن أخرها إلى نصف الليل جاز، وما بعد النصف وقت ضروره، الحكم فيه حكم وقت الضروره فى صلاة العصر. (٢)

المذهب الجعفرى

قال السيد الطباطبائى اليزدى: وقت فضيله العشاء، من ذهاب الشفق إلى ثلث الليل ووقت الإجزاء - الأداء - بعد الثلث إلى النصف، هذا للمختار، وأما المضطرّ فيمتدّ وقتها - المغرب والعشاء - إلى طلوع الفجر (٣) ذلك؛ جمعاً بين النصوص.

قال السيد الخوئى: المعروف بين الأصحاب رحمهم الله، أن العشاء الآخره يمتدّ وقتها إلى نصف الليل، وذلك؛ لقوله تعالى عزّ من قائل: ... أقم الصلاة لمدلوك الشمس إلى غسق الليل ... (٤) بضميمه ماوردت فى تفسيرها كصحيحه زواره عن الإمام الباقر عليه السلام فى حديث: (وغسق الليل هو انتصافه) (٥) وتدلّ عليه أيضاً عدّه روايات، منها:

ص: ١٠٤

١- (١). فتح الوهاب، ج ١، ص ٥٥.

٢- (٢). المغنى، ج ١، ص ٣٨٤.

٣- (٣). العروه الوثقى، ص ١٥٨ و ١٥٩.

٤- (٤). أسراء، ص ٧٨.

٥- (٥). الوسائل، ج ٣، ص ٥، باب ٢ من أبواب أعداد الفرائض، ح ١.

صحيحه بكر بن محمّد عن الإمام الصادق عليه السلام فى حديث قال: وأوّل وقت العشاء الآخرة ذهاب الحمرة وآخر وقتها إلى غسق الليل، يعنى نصف الليل. (١) ومقتضى تلك الروايات أنّ وقت العشاء ينتهى إلى نصف الليل. (٢)

والتحقيق: أنّه ثمّة روايات أخرى ترشدنا إلى أنّ منتهى وقت العشاء هو ثلث الليل.

منها: صحيحه معاوية بن عمّار عن الإمام الصادق عليه السلام: «أنّ وقت العشاء الآخرة إلى ثلث الليل». (٣) دلّمت على أنّ منتهى الأمد للعشاء هو ثلث الليل، وبه أفتى الشيخ المفيد.

وبما أنّ النصوص متكافئه سنداً ومتضاربه دلالة، حينئذ لا بدّ من الجمع بينها لعدم إمكان الطرح بعد صحّحه السند. فالتحقيق الذى يعرّزه فقه الحديث وفقه الاستنباط، هو مطابقه الوقتين لوقت الفضيله ووقت الأداء، وعليه يمكننا أن نقول: أنّ المقصود من التحديد إلى ثلث الليل هو وقت الفضيله، والمقصود من التحديد إلى انتصاف الليل هو وقت الأداء كما قال السيد الخوئى: ومقتضى الجمع - هناك - أنّ الأفضل فى صلاة العشاء أن يؤتى بها إلى ثلث الليل. (٤) والحكم مفتى به. وهى الطريقة التى سلكها ابن قدامه تجاه الجمع بين الروايات المختلفه. و أما امتداد وقت العشاء الآخرة بعد نصف الليل إلى طلوع الفجر فيحتاج إلى الدليل.

قال ابن قدامه: ثم لا يزال الوقت ممتدّاً حتّى يطلع الفجر الثانى. وقال فى الهامش: بأى دليل؟ والأحاديث السابقه حدّدت آخر وقت العشاء بنصف الليل.

ومن حسن الحظّ أنّه وردت من طريق آل البيت عليهم السلام روايه تدلّ على أنّ وقت الاضطرار يمتدّ إلى طلوع الفجر.

ص: ١٠٥

١- (١). المصدر السابق، ص ١٢٧، باب ١٦ من أبواب المواقيت، ح ٦.

٢- (٢). المغنى، ج ١، ص ٣٨٥.

٣- (٣). مستند العروه الوثقى، ج ١٠، ص ١٢٥ و ١٢٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٤٦، باب ٢١ من أبواب المواقيت، ح ٤.

٤- (٤). المصدر السابق، ج ١١، ص ١٧٨.

قال السيد الخوئي: أما المعذور في التأخير فلا ينبغي الإشكال في امتداد وقتي الصلاتين في حقه إلى طلوع الفجر؛ وذلك لصحيحه أبي بصير عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «إن نام رجل ولم يصلّ صلاه المغرب والعشاء أو نسي فإن استيقظ قبل الفجر قدر ما يصلّيها كليهما فليصلّيها، وإن خشي أن تفوته إحداهما فليبدأ بالعشاء الآخرة» (١) وهي صريحه الدلاله على امتداد وقتي العشاءين بالنسبه إلى النائم و الناسى ونحوهما إلى طلوع الفجر، وقوله عليه السلام فليبدأ بالعشاء الآخرة فيما إذا خشي فوات إحداهما ناظر إلى أنّ آخر الوقت يختصّ بصلاه العشاء (٢) فتّم الدليل على امتداد وقت العشاء إلى طلوع الفجر بالنسبه إلى المضطّرين.

منشأ الاختلاف

إنّ الاختلاف في توقيت الفرائض اليوميّه بين أئمه المذاهب وبين فقهاء المذهب الواحد، بشتّى أنحاء ناشئ عن الاختلاف في النصوص، فإنّ الروايات الواردة من طريق آل البيت عليهم السلام و الصحابه، متكثّره ومتعارضه إلى حدّ يتعذر فيه الجمع بين الروايات، وعليه استنبط كلّ فقيه بحسب اجتهاده حكماً أفضى في النهايه إلى الاختلاف في الأحكام، وممّا ضاعف من الاختلاف هنا، هو عدم المقارنه بين الآراء فاتّفقوا على أن لا يتّفقوا. وإذا تحقّقت المقارنه بين الآراء مباشره هناك يمكن التفاهم البناء بين الفقهاء حيث يضع حلاً لمشكله الاختلاف.

ص: ١٠٦

١- (١). الوسائل، ج ٣، ص ٢٠٩، باب ٦٢ من أبواب المواقيت، ح ٣.

٢- (٢). التنقيح، ج ١، ص ١٨٦.

لكل واحد من الصلوات الخمس وقت محدد خاص، وللظهرين والعشائين، وقت مشترك أيضاً.

لاخلاف بين المذاهب بالنسبه إلى مبدأ الأوقات إلا اليسير و هو الاختلاف بالنسبه إلى معنى غروب الشمس.

أكثر الاختلافات وثيقه الصله بمنتهى الأوقات الخمسه.

الأفضل أن يؤتى كل صلاه في أول وقتها، وأن أول الوقت الرضوان وآخر الوقت الغفران.

منشأ الاختلاف، هو اختلاف الروايات الوارده في المصادر الروائيه بصفه عامه.

١. ما هو معنى الوقت الاختياري و الوقت الاضطراري؟
٢. ما هو معنى الشفق بحسب اللغه؟
٣. هل يتحقق غروب الشمس بمواراه القرص؟
٤. ما هي الآيه التي تدلّ على توقيت الفريضة؟
٥. هل الأفضل الجمع بين الصلاتين أو التفريق، أو إقامة الصلاة في أول وقتها؟

اختلفت الآراء بالنسبه إلى حكم الأذان و الإقامة فرضاً وسنّه. وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: لا إشكال في تأكّد رجحانها في الفرائض اليوميّه، وذهب بعض العلماء إلى وجوبها. (١)

المذاهب الأربعة

قال الجزيري: اتّفق الأئمّه على أنّ الأذان سنّه مؤكّده ماعدا الحنابله، فإنّهم قالوا: إنّه فرض كفايه. (٢)

وبما أنّه اتّفقت المذاهب كلّها على مطلوبيه الأذان و الإقامة، وعدم جواز تركهما

ص: ١٠٩

١- (١). العروه الوثقى، ص ١٨٧.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٣١٢.

حال الاختيار، لم يتحقق الاختلاف من ناحيه عمليه، فيمكننا أن نقول: أنه ليس ثمة اختلاف بحسب الواقع.

صيغ الأذان والإقامة

إشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى عدد فصول الأذان والإقامة، وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذاهب الأربعة

قال الجزيري: ألفاظ الأذان هي التكبير أربع مرّات و الشهادتين مرّتين وحي على الصلاه وحي على الفلاح مرّتين و التكبير و التهليل مرّه واحده- وهذه الصيغه متفق عليها بين ثلاثه من الأئمه وخالف المالكيه: قالوا: يكبر مرّتين لا أربعاً. (١)

وقال ابن قدامه- أنّ تلك الصيغه-: من الأذان أذان بلال، وجاء في خبر عبدالله ابن زيد و هو خمس عشره كلمه، إلا أنّ مالكاً قال: التكبير في أوّله مرّتان حسب. واحتجّ مالك بأنّ ابن محيرز قال: كان الأذان الذي يؤذّن به أبو محذوره- كان التكبير فيه مرّتين- متفق عليه.

ولنا حديث عبدالله بن زيد و الأخذ به أولى؛ لأنّ بلالاً كان يؤذّن به مع رسول الله صلى الله عليه و آله دائماً سفراً و حضراً وأقرّه النبي صلى الله عليه و آله بعد أذان أبي محذوره. (٢)

وقال الجزيري: ويزاد في أذان الصبح بعد حي على الفلاح- الصلاه خير من النوم- مرّتين ندباً ويكره ترك هذه الزياده، باتّفاق. (٣)

وقال ابن قدامه: يسنّ أن يقول في أذان الصبح: الصلاه خير من النوم مرّتين بعد

ص: ١١٠

١- (١). المصدر السابق.

٢- (٢). المغنى، ج ١، ص ٤٠٤ و ٤٠٥.

٣- (٣). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٣١٢.

قوله: حى على الفلاح ويسمى التثويب، روى النسائي بإسناده عن ابن محذوره، قال: قال: رسول الله صلى الله عليه وآله - فى حديث -
:فإن كان فى صلاه الصبح قلت: الصلاه خير من النوم مرتين.

قال إسحاق: هذا شىء أحدثه الناس. وقال أبو عيسى: هذا التثويب الذى كره أهل العلم. و هو الذى خرج منه ابن عمر من المسجد
لما سمعه.

وقال أبو حنيفة: التثويب بين الأذان والإقامة فى الفجر أن يقول: حى على الصلاه مرتين حى على الفلاح مرتين. (١) قال الشافعى
فى قوله الجديد: أنه لا تثويب فيه (فى الفجر). (٢)

التثويب المحدث

إشاره

قال أبو بكر الكاشانى: و أما التثويب المحدث، إنما سمّاه محدثاً؛ لأنه أحدث فى زمن التابعين، ووصفه بالحسن؛ لأنهم استحسنوا و
قد قال النبى صلى الله عليه وآله مارآه المؤمنون حسناً فهو عند الله حسن ومارآه المؤمنون قبيحاً فهو عند الله قبيح.

أما محل التثويب قبل صلاه الفجر عند عامه العلماء. (٣)

والتحقيق: أنه لا شك فى أن التثويب لم يكن من الأذان فى النصوص ولم يكن له عين ولا - أثر فى زمن الرسول وصرّح أبو بكر
الكاشانى أنه أحدث فى زمن التابعين، ولا شك أيضاً أن كل شىء حدث فى العبادات من قبل الناس فهو بدعه فى الشرع، وعليه
كان التثويب بدعه بمعنى الكلمه.

و أما حديث مارآه المؤمنون حسناً فهو عند الله حسن، فلا يمكن الاعتماد به، ذلك، أولاً: لم يثبت اعتبار ذلك الحديث من حيث
السند.

ص: ١١١

١- (١). المغنى، ج ١، ص ٤٠٧ و ٤٠٨.

٢- (٢). تحفه الفقهاء، ج ١، ص ١١٠.

٣- (٣). بدائع الصنائع، ج ١، ص ١٤٨.

ثانياً: يعارض ذاك الحديث أحاديث أخرى الواردة من طريق أبناء السنّه، منها قوله عليه السلام دين الله لا يصاب بالعقول،
(١) وعليه يقول الأشاعره: كما أمر الشرع به فهو حسن، وكلما نهى عنه فهو قبيح. (٢)

ثالثاً: يرد الحديث بقوله تعالى: ... أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ (٣) وقوله تعالى: ... أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ . (٤)

رابعاً: لو ثبت صدور الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله كان معناه تحسين ما رآه المؤمنون حسناً من الأمور الأخلاقية و
المدنية وكل ما يتصل بمعيشه الناس.

خامساً: يوجد هناك إختلاف بالنسبه إلى التثويب كما ألمحنا إليه فمن الناس من يحسنه ومنهم من يكرهه فلم يتحقق تحسين
المؤمنين كافة تجاه ذلك، فلا أساس للمسأله.

و أمّا ألفاظ الإقامه فهي بالصيغه الآتيه: قال ابن قدامه: قال الخرقى شيخ الحنبلى: الإقامه: التكبير مرّه و الشهادتين مرّه و حى على
الصلاه، حى على الفلاح مرّه، و قد قامت الصلاه مرّتين ثمّ التكبير و التهليل مرّه و بهذا قال الشافعى، وقال أبو حنيفه: (٥) الإقامه مثل
الأذان و يزيد فى الإقامه، قد قامت الصلاه مرّتين، لحديث عبد الله بن زيد: إنّ العدى علّمه الأذان أمهل ثمّ قام فقال مثلها، رواه
أبوداود.

وقال مالك: الإقامه: عشر كلمات، تقول: قد قامت الصلاه مرّه واحده لما روى أنس قال: أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامه متفق
عليه.

ص: ١١٢

١- (١). مستدر الوسائل، ج ٩، ص ٢٦٢.

٢- (٢). كشف المراد فى شرح تجريد الاعتقاد، ص ٢٣٤.

٣- (٣). حجرات: ٤.

٤- (٤). الاعراف: ١٣١.

٥- (٥). بدائع الصنائع، ج ١، ص ١٤٨.

ولنا-الحنابلة- ما روى عبد الله بن عمر أنه قال: إنَّما كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله مرتين مرتين والإقامة مرّه مرّه، إلاّ أنّه يقول: قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، أخرجه النسائي. (١) قال السمرقندي: قال عامه العلماء الإقامة مثني مثني كالأذان. (٢)

المذهب الجعفرى

قال السيد الخوئى: فصول الأذان ثمانية عشر، الله أكبر أربع مرّات، ثمّ أشهد أن لا إله إلاّ الله، ثمّ أشهد أنّ محمّداً رسول الله، ثمّ حى على الصلاة، ثمّ حى على الفلاح، ثمّ حى على خير العمل، ثمّ الله أكبر، ثمّ لا إله إلاّ الله، كلّ فصل مرّتان، وكذلك الإقامة، إلاّ أنّ فصولها أجمع مثني مثني إلاّ التهليل فى آخرها فمرّه، ويزاد فيها بعد الحيعلات قبل التكبير، قد قامت الصلاة مرّتين، فتكون فصولها سبعة عشر، وتستحبّ الصلاة على محمّد وآل محمّد عند ذكر اسمه الشريف، وإكمال الشهادتين بالشهادة لعلّى عليه السلام بالولاية وإمره المؤمنين فى الأذان وغيره. (٣)

وقال السيد الطباطبائى الحكيم- فصول الأذان ثمانية عشر بالمنهج المذكور: إجماعاً وعليه عمل الأصحاب، ويدلّ عليه من النصوص خبر الحضرمى وكليب الأسدى جميعاً عن الإمام الصادق عليه السلام: أنّه حكى لهما الأذان فقال عليه السلام: الله أكبر- بالصياغة الّتى تسالم عليها الأصحاب إلى- لا إله إلاّ الله. (٤) والإقامة كذلك، وفى صحيح زراره عن الإمام الباقر عليه السلام: يا زراره، تفتح الأذان بأربع تكبيرات وتختمه بتكبيرتين

ص: ١١٣

١- (١). المغنى، ج ١، ص ٤٠٦.

٢- (٢). تحفه الفقهاء، ج ١، ص ١١٠.

٣- (٣). منهاج الصالحين، ج ١، ص ١٥٠.

٤- (٤). الوسائل، ج ١، ص ١٩، باب ١٩ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٩.

وتهللتين. (١) و أمّا لفظ الإقامه فهو أيضاً مذهب العلماء وأنه لا يختلف فيه الأصحاب و أنّ عليه عمل الأصحاب و أمّا لفظ الشهاده بالولايه لأبأس بالإتيان به بقصد الاستحباب المطلق؛ لما فى خبر الاحتجاج، إذا قال أحدكم: لا إله إلا الله محمد رسول الله صلى الله عليه و آله. فليقل على أمير المؤمنين (٢) بل ذلك فى هذه الأعصار معدود من شعائر الإيمان، فيكون من هذه الجبهه راجحاً شرعاً، بل قد يكون واجباً لكن لا بعنوان الجزئيه من الأذان، ومن ذلك يظهر وجه ما فى البحار من أنه لا يبعد كون الشهاده بالولايه من الأجزاء المستحبّه للأذان؛ لشهاده الشيخ و العلامه و الشهيد وغيرهم، بورود الأخبار بها، وأيد ذلك بخبر القاسم بن معاويه المروى عن احتجاج الطبرى عن الإمام الصادق عليه السلام. (٣)

وقال المحقق صاحب الجواهر: لأبأس بذكر ذلك - الشهاده بالولايه - لا - على سبيل الجزئيه؛ عملاً بالخبر المزبور - خبر القاسم مع الاعتماد بقاعده التسامح فى أدلّه السنن - ولا يقدر مثله فى الموالاه و الترتيب، بل هى كالصلاه على محمد وآله وسلم عند سماع اسمه. (٤)

ويؤيده ما ذكره العلامه التفتازانى - من أجله علماء السنّه - أنّ النبى صلى الله عليه و آله رأى فى المعراج على العرش كتابه بهذه الألفاظ:

١. لا إله إلا الله، محمد رسول الله صلى الله عليه و آله، أيدته بعلى ولى الله. (٥)

ونقل العلامه المجلسى ذلك الخبر - مسنداً - قال: نصّ أبوالمفضل الشيبانى، عن جعفر بن محمد بن جعفر العلوى، عن إسحاق بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عن

ص: ١١٤

١- (١). المصدر السابق، ص، ح ٦.

٢- (٢). الاحتجاج، ص ٧٨.

٣- (٣). مستمسك العروه الوثقى، ج ٥، ص ٥٤٠ إلى ٥٤٥.

٤- (٤). الجواهر، ج ٩، ص ٨٧.

٥- (٥). شرح العقائد للتفتازانى، باب فضائل على*.

الأجلح الكندي عن أبي أمامه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لَمَّا عَرَجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ رَأَيْتُ مَكْتُوبًا عَلَى سَاقِ الْعَرْشِ بِالنُّورِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَيْدِيَهُ بَعْلَى عَلَيْهِ السَّلَامُ (١) ورواه أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وآله إنه قال: لَمَّا عَرَجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ رَأَيْتُ عَلَى سَاقِ الْعَرْشِ مَكْتُوبًا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ أَيْدِيَهُ بَعْلَى. (٢) فالخبر مع وروده عن الطريقين يفسح مجالاً للشهادة بالولايه.

منشأ الاختلاف

تبين لنا أنّ منشأ الخلاف هو إختلاف النصوص الواردة عن الطريقين، والاجتهاد.

تكبيره الإحرام

إشاره

اختلفت الآراء فى لفظ تكبيره الإحرام وصورته التركيبية وتفصيل الاختلاف بما يلى:

المذاهب الأربعة

قال الجزيرى: اتفق ثلاثه من الأئمه أنّ تكبيره الإحرام هى أن يقول المصلى فى افتتاح صلاته: الله أكبر بشرائط خاصه.

وخالف الحنفيه، فقالوا: إنّ تكبيره الإحرام لا يشترط أن تكون بهذا اللفظ، قالوا: لا يشترط افتتاح الصلاه بلفظه الله أكبر، إنّما الافتتاح بهذا اللفظ واجب، لا يترتب على تركه بطلان الصلاه فى ذاتها، بل يترتب عليه إثم تارك الواجب، والواجب أقلّ من الفرض، وأنّ تاركه يأثم إنّما لا يوجب العذاب بالنار، و إنّما يوجب الحرمان من شفاعه النبى صلى الله عليه وآله يوم القيامة، وكفى بذلك زجراً للمؤمنين. قالوا: لا تبطل الصلاه بتركه. أمّا الصيغه التى تتوقف عليها صحته - عندهم - فهى الصيغه التى تدلّ على تعظيم الله

ص: ١١٥

١- (١). بحار الأنوار، ج ٣٦، ص ٣٣١، ح ١٧٤.

٢- (٢). كفايه الأثر، ص ١٠.

عزوجل وحده، فكل صيغه تدل على ذلك يصح افتتاح الصلاة بها، كأن يقول: سبحان الله أو يقول: الله رحيم أو الله كريم.

أما الأدلة- من الكتاب و السنه- فإنها لاتدل إلا على ذلك- التعظيم- ف قوله تعالى: وَ رَبَّكَ فَكَبِّرْ، (١) ليس معناه الإتيان بخصوص التكبير بل معناه عظم ربك بكل ما يفيد تعظيمه وكذلك التكبير الوارد في الحديث، تحريمها التكبير وتحليلها التسليم، رواه أبو داود وغيره و إنما قلنا: أن الإتيان بخصوص التكبير واجب، لأن النبي صلى الله عليه و آله واطب على الإتيان به.

هذا هو رأى الحنفيه، و قد عرفت أن الأئمة الثلاثة اتفقوا على أن تكون بلفظ الله أكبر، كما هو الظاهر من هذه الأدلة و قد أيده النبي صلى الله عليه و آله، بعمله. (٢)

قال ابن قدامه: إن الصلاة لاتعقد إلا بقول: الله أكبر عند إمامنا و مالك و الشافعي، وقال أبو حنيفة: تنعقد بكل اسم لله تعالى على وجه التعظيم، كقوله الله عظيم أو كبير- ونحوه- لأنه ذكر الله تعالى على وجه التعظيم، أشبه قوله الله أكبر.

ولنا: أن النبي صلى الله عليه و آله قال: تحريمها التكبير، رواه أبو داود. وقال للمسي في صلاته إذا قمت إلى الصلاة فكبر- متفق عليه- وكان النبي صلى الله عليه و آله يفتح الصلاة بقول: الله أكبر، لم ينقل عنه عدول عن ذلك حتى فارق الدنيا.

وما قاله أبو حنيفة يخالف دلالة الأخبار، فلا يصار إليه بإطلاق لفظ التكبير ينصرف إليها- الله أكبر- دون غيرها. (٣) قال السمرقندي: إذا قال بالفارسيه أو فعلى قول أبي حنيفة يصير شارعاً كيفما كان. (٤)

ص: ١١٤

١- (١). مدثر: ٣.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٢١٩ و ٢٢٠.

٣- (٣). المغنى، ج ١، ص ٤٦٠ و ٤٦١.

٤- (٤). تحفه الفقهاء، ج ١، ص ١٢٤.

قال السيد الطباطبائي اليزدي: تكبيره الإحرام أول الأجزاء الواجبه للصلاه، وصورتها-الله أكبر-من غير تغيير ولا تبديل ولا يجزى مرادفها ولا ترجمتها بالعجميه أو غيرها. (١)

وقال المحقق صاحب الجواهر: أنّ صورته التكبير هي الله أكبر عند علمائنا؛ لأنه المتعارف من التكبير، والمعهود من صاحب الشرع وأتباعه. ففي المرسل: (٢) كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا دخل في صلاته قال: بسم الله الرحمن الرحيم الله أكبر، فيجب التأسي به هنا؛ لقوله صلى الله عليه وآله: (٣) صلّوا كما رأيتموني أصلي. لا أقلّ من أن يكون ذلك كله سبباً للشكّ في الامتثال بغير هذه الصورة. (٤) وها هو الأوفق بالقواعد والأحوط في الدين. وقال السيد الطباطبائي الحكيم: العمده في ذلك-الحكم-الإجماع؛ وأصله الاحتياط، لو شكّ في جواز تبديل إحدى الكلمتين بمرادفها من اللغة العربية أو غيرها، بناءً على المشهور من أنّ المرجح في الدوران بين التعيين والتخيير هو الاحتياط. (٥)

القراءة

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى خصائص القراءة في الصلاه وتفصيل الاختلاف بمايلي:

المذاهب الاربعه

قال الجزيري: اتفق ثلاثه من الأئمه، على أنّ قرائه الفاتحه في جميع ركعات الصلاه فرض، بحيث لو تركها المصلي عامداً في ركعه من الركعات بطلت الصلاه، لا فرق

ص: ١١٧

١- (١). العروه الوثقى، ص ١٩٧.

٢- (٢). الوسائل، ج ٨، ص ٧١٥، باب ١ من أبواب تكبيره الإحرام، ح ١١.

٣- (٣). صحيح البخاري، ج ١، ص ١٢٤.

٤- (٤). الجواهر، ج ٩، ص ٢٠٥ و ٢٠٦.

٥- (٥). مستمسك العروه الوثقى، ج ٦، ص ٥٨.

فى ذلك بين أن تكون الصلاة مفروضه أو غير مفروضه؛ أما دليل ذلك-فهو ما روى فى الصحيحين، من أن النبى صلى الله عليه و آله قال: لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحه الكتاب. وخالف الحنفية فى ذلك فقالوا: إنَّ قرائه الفاتحه فى الصلاة-فى الركعتين الأوليين- ليست فرضاً، وإنما هى سنه مؤكده بحيث لو تركها عمداً فإنَّ صلاته لا تبطل، قالوا: المفروض مطلق القرائه لا قرائه الفاتحه بخصوصها؛ لقوله تعالى: ...فَأَقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ... (١) فإنَّ المراد القرائه فى الصلاة، لأنَّها هى المكلف بها، ولما روى فى الصحيحين من قوله صلى الله عليه و آله: إذا قمت إلى الصلاة، فأسبغ الوضوء، ثم استقبل القبلة ثم اقرأ ما تيسر من القرآن، ولقوله صلى الله عليه و آله: لا صلاة إلا بقرائه.

قال الجزيرى: أما باقى ركعات الفرض فإنَّ قرائه الفاتحه فيه سنه و أما النفل فإنَّ قرائه الفاتحه واجبه فى جميع ركعاته. (٢)

وقال الحنفى فى مصدر آخر: أما فى ثلثه المغرب و الأخيرتين من الظهر و العصر و العشاء، فإن شاء المصلى قرأ، وإن شاء سبَّح و إن شاء سكت، (٣) وقال الخرقى: ثم بعد قرائه الفاتحه، سوره فى ابتدائها بسم الله الرحمن الرحيم، وقال ابن قدامه: لا نعلم بين أهل العلم خلافاً فى أنه يسنَّ قرائه سوره مع الفاتحه فى الركعتين الأوليين من كلِّ صلاة؛ والأصل فى هذا فعل النبى صلى الله عليه و آله و (٤) كان الحكم ممَّا اتفق عليه ثلاثة من أئمه المذاهب الأربعة.

أما الحنفى فقد مرَّ بنا أن قرائه شىء من القرآن يكفى على المذهب الحنفى-ولا دليل على قرائه الفاتحه-فى الأوليين-فضلاً عن قرائه سوره بعد الفاتحه قال

ص: ١١٨

- ١- (١). المزمّل: ٢٠.
- ٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٢٢٩.
- ٣- (٣). شرح المهذب، ج ٣، ص ٣٦١.
- ٤- (٤). المغنى، ج ١، ص ٤٩٠.

الجزيري: وقدروا-الحنفيه-:القراءة المفروضة بثلاث آيات قصار أو آيه طويله تعدلها،و هذا هو الأحوط. (١)

جواز القراءة بغير العربية

إشارة

قال أبو بكر الكاشاني: الجواز كما يثبت بالقراءة العربية، يثبت بالقراءة الفارسيه، عند أبي حنيفة، سواء كان يحسن العربية أم لم يحسن. (٢) وقال ابن قدامه: قال أبو حنيفة: يجوز ذلك (القراءة بغير العربية) وقال بعض أصحابه: إنما يجوز لو لم يحسن العربية، واحتج بقوله تعالى وَ أَوْحَىٰ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنَ لِأُنذِرَ كُمْ بِهِ وَ مَنْ بَلَغَ وَلَا يَنْذِرُ كُلَّ قَوْمٍ إِلَّا بِلِسَانِهِمْ. (٣) المذهب الجعفرى

قال السيد الطباطبائي اليزدى: يجب فى صلاة الصبح و الركعتين الأوليين من سائر الفرائض قرائه سورہ الحمد و سورہ كامله غيرها بعدها، أمّا فى الركعه الثالثه من المغرب و الأخيرتين من الظهرين و العشاء يتخير بين قرائه الحمد و التسيحات الأربعه و هى: شُبْحان الله، والحمد لله ولا إله إلا الله و الله أكبر. (٤)

وقال السيد الطباطبائي الحكيم: إن قرائه الفاتحه واجبه إجماعاً واستفاده الوجوب من النصوص المتفرقه فى أبواب القرائه قطعيه، كصحيح محمد بن مسلم عن الإمام الباقر عليه السلام قال: سألته عن الذى لا يقرأ بفاتحه الكتاب فى صلاته قال: لا صلاه له إلا أن يقرأ بها فى جهر أو إخفات (٥) - ووضوح الحكم يمنع من التوقف فيه و أمّا

ص: ١١٩

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٢٢٩.

٢- (٢). بدائع الصنائع، ج ١، ص ٢٩٧.

٣- (٣). المغنى، ج ١، ص ٥٢٦.

٤- (٤). العروه الوثقى، ص ٢٠٣ و ٢٠٩.

٥- (٥). الوسائل، ج ٤، ص ٧٣٢، باب ١ من أبواب القرائه، ح ١.

الدليل على وجوب قرائه السوره بعد الفاتحه فهو أيضاً إجماعى، واستدل له بجملة من النصوص منها: صحيح منصور قال الإمام الصادق عليه السلام: لا تقرأ فى المكتوبه بأقل من سوره ولا بأكثر (١) و الاحتياط طريق النجاه. (٢)

وقال المحقق صاحب الجواهر: بأنه- أى قرائه السوره بعد الحمد- المتعارف المعهود من صلاتهم عليهم السلام التى أمرنا بالتأسى بها؛ كما دلت عليه جملة من النصوص (٣) المتضمنه لفعل أمير المؤمنين عليه السلام وفعل الإمام الرضا عليه السلام وغيرهما، بل فى المنتهى: أنه قد تواتر النقل (٤) عن النبى صلى الله عليه وآله، أنه صلى بالسوره بعد الحمد وداوم عليها و هو بنفسه مشعر بالوجوب، فضلاً عن قوله صلى الله عليه وآله (٥) صلوا كما رأيتمونى أصلى. (٦)

و أقياً الدليل على التخيير بين القرائه و التسبيح فى الركعات الأخيره فهو أيضاً، النصوص الوارده فى الباب مضافاً إلى تسالم الأصحاب عليه.

قال السيد الطباطبائى الحكيم: إنَّ الوظيفه هناك التخيير بلا خلاف ويشهد له جملة من النصوص منها موثقه على بن حنظله عن الإمام الصادق عليه السلام قال: سألته عن الركعتين الأخيرتين ما أصنع فيهما؟ فقال: إن شئت فاقرا فاتحه الكتاب و إن شئت فاذكر الله فهو سواء. (٧) ونحوه غيره. (٨)

ص: ١٢٠

١- (١). المصدر السابق.

٢- (٢). مستمسك العروه الوثقى، ج٦، ص ١٤٧ و ١٤٨ و ١٥٤.

٣- (٣). الوسائل، ج٤، ص ٧٤٠، باب ٧ من ابواب القراءه فى الصلاه، ح ٤؛ ص ٧٤٢، باب ٨ من ابواب القراءه فى الصلاه، ح ١٠.

٤- (٤). المصدر السابق، ص ٧٤٠، ص ٧٤٢، باب ٨ من ابواب القراءه فى الصلاه، ح ٣ و ٦.

٥- (٥). صحيح البخار، ج١، ص ١٢٤.

٦- (٦). الجواهر، ج٩، ص ٣٣٣ و ٣٣٤.

٧- (٧). الوسائل، ج٤، ص ٧٨١، باب ٤٢ من ابواب القراءه فى الصلاه، ح ٣.

٨- (٨). مستمسك العروه الوثقى، ج٦، ص ٢٥٢ و ٢٥٣.

تبين لنا أنّ الاختلاف في تكبيره الإحرام وفي قرائه الفاتحه وقرائه سورہ بعدها، ناشئ عن الاختلاف في الاجتهاد. ومن الجدير بالذكر أنّ ذلك الاختلاف كان بين المذهب الحنفي و المذاهب الأخرى، فإنّ تفرد الحنفي تجاه المسائل المذكوره أوجب الخلاف هناك وإلا لم يكن في تلك المسائل اختلاف بين المذاهب.

و أما الاختلاف بالنسبه إلى القرائه في الركعات الأخيره فهو أيضاً ناشئ من الاختلاف في الاجتهاد إلاّ أنّه يسير جداً وأمره سهل.

الجهر و الإخفات

اشاره

اختلفت الآراء في الجهر و الإسرار، وجوباً واستحباباً وتفصيلاً الاختلاف بما يلي:

المذاهب الأربعة

قال ابن قدامه: الجهر في مواضع الجهر-الأوليين من العشاءين و الصبح-والإسرار في مواضع الإسرار-الظهرين-لاخلاف في استحبابه و الأصل فيه فعل النبي صلى الله عليه و آله و قد ثبت ذلك بنقل الخلف عن السلف، فإن جهر في موضع الإسرار أو أسرّ في موضع الجهر ترك السنّه وصحّت صلاته. (١)

المذهب الجعفرى

قال السيد الطباطبائي اليزدى: يجب على الرجال الجهر بالقرائه في الصبح، والركعتين الأوليين من المغرب و العشاء و يجب الإخفات، في الظهر و العصر في غير يوم الجمعة، و أمّا فيه فيستحب الجهر في صلاه الجمعة و إذا جهر في موضع الإخفات وأخفت في

ص: ١٢١

موضع الجهر عمداً بطلت الصلاة، وإن كان ناسياً أو جاهلاً صحّت. (١)

وقال السيد الطباطبائي الحكيم: هو- أي الوجوب- المشهور، بل عن الخلاف الإجماع عليه؛ ويشهد له صحيح زراره عن الإمام الباقر عليه السلام في رجل جهر فيما لا ينبغي الإجهار فيه وأخفى فيما لا ينبغي الإخفاء فيه فقال عليه السلام: «أى ذلك فعل متعمداً فقد نقض صلاته وعليه الإعادة، فإن فعل ذلك ناسياً أو ساهياً أو لا يدري، فلا شيء عليه، وقد تمت صلاته». (٢) ومفهوم صحيحه الأخرى عن الإمام الباقر عليه السلام، وهذان الصحيحان هما العمده في إثبات الوجوب- ويؤيده- مداومه النبي صلى الله عليه وآله على الجهر وقال- ويستحب الجهر في الجمعة- إجماعاً ويقتضيه صحيح زراره عن الإمام الباقر عليه السلام في حديث: والقراءة فيها الجهر. (٣) وقريب منها غيرها المحمولة على الاستحباب. (٤) ولا خلاف هناك من ناحيه عمليه.

حكم البسملة في القراءة

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى وجوب قرائه البسمله في أول السوره وعدم وجوبه وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: البسمله جزء من كل سوره فيجب قراءتها عدا سوره براهه. (٥) والجهر بها واجب في الجهرية ويستحب في الاخفائيه.

ص: ١٢٢

١- (١). العروه الوثقى، ص ٢٠٥.

٢- (٢). الوسائل، ج ٤، ص ٧٦٦، باب ٢٦ من ابواب القراءة في الصلاة، ح ١ و ٢.

٣- (٣). المصدر السابق، ص ٨١٩، ح ٢.

٤- (٤). مستمسك العروه الوثقى، ج ٦، ص ١٩٨ و ١٩٩.

٥- (٥). العروه الوثقى، ص ٢٠٤.

وقال السيد الطباطبائي الحكيم: إنَّ الحكم كان كذلك اجماعاً؛ ويشهد له جملة من النصوص كصحيح محمّدين مسلم قال: سألت الإمام الصادق عليه السلام عن السبع المثاني و القرآن العظيم أهي الفاتحة؟ قال عليه السلام: «نعم»، قلت: بسم الله الرحمن الرحيم من السبع؟ قال عليه السلام: «نعم هي أفضلهن». (١) ولا مجال-للتريد-بعد حكاية الإجماعات القطعية. (٢)

المذهب الشافعي

قال الشافعي: البسمله الآيه السابعه فإن تركها أو بعضها لم تجزه الركعه التي تركها فيها. (٣)

وقال ابن الشريبي: البسمله آيه، لما روى أنه صلى الله عليه وآله عدّ الفاتحة سبع آيات وعدّ البسمله آيه منها كما قال الدار قطني أنه صلى الله عليه وآله كان يجهر بالبسمله. (٤)

قال المزني: عن أبي هريره أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: أتاني جبرئيل فعلمني الصلاة فقام النبي صلى الله عليه وآله فكبر بنا فقرأ بنا بسمله فجهر بها في كل ركعه. (٥)

قال ابن قدامة: روى عن ام سلمه: أن النبي صلى الله عليه وآله قرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم وعدّها آيه والحمد لله ربّ العالمين اثنين، وهو مذهب الشافعي؛ لحديث أبي هريره أنه قرأها في الصلاة، وقد صحّ أنه قال ما أسمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله أسمعناكم وما أخفى علينا أخفينا عليكم، متفق عليه. (٦) والحكم على القاعده.

ص: ١٢٣

١- (١). الوسائل، ج ٤، ص ٧٤٥، باب ١١ من ابواب القراءة في الصلاة، ح ٢.

٢- (٢). مستمسك العروه الوثقى، ج ٦، ص ١٧٤ و ١٧٥.

٣- (٣). الام، ج ١، ص ١٢٩.

٤- (٤). مغنى المحتاج، ج ١، ص ١٥٧.

٥- (٥). مختصر المزني، ص ١٥.

٦- (٦). المغنى، ج ١، ص ٤٧٧ و ٤٧٩.

وقال الجزيري: الشافعيه، قالوا: البسملة آية من الفاتحة فالإتيان بها فرض لاسنّه، فحكمها حكم الفاتحة في الصلاة السريه أو الجهرية فعلى المصلّي أن يأتي بالتسميه جهراً في الصلاة الجهرية. كما يأتي بالفاتحة جهراً وإن لم يأت بها بطلت صلاته. (١)

المذهب الحنبلي

قال الجزيري: الحنابلة قالوا: التسميه سنّه، والمصلّي يأتي بها في كلّ ركعه سراً، وليست آية من الفاتحة. وهو الحكم على المذهب الحنفي.

كما قال الجزيري: الحنفيه قالوا: يسمّى الإمام و المنفرد سراً في أول كلّ ركعه سواء كانت الصلاة سريه أو جهرية. (٢) والحكم مستند إلى النصوص.

قال ابن قدامه: إن قرائه، بسم الله الرحمن الرحيم، مشروعه في الصلاة في أول الفاتحة، وأول كلّ سورة في قول أكثر أهل العلم - لحديث - أنس بن مالك قال: صلّيت خلف النبي صلى الله عليه وآله والأصحاب فلم أسمع أحداً يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم، وفي لفظ، كلّهم يخفي بسم الله الرحمن الرحيم، وفي لفظ، أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يسرّ بسم الله الرحمن الرحيم. (٣)

المذهب المالكي

قال الجزيري: المالكية قالوا: يكره الإتيان بالتسميه في الصلاة المفروضة سواء كانت سريه أو جهرية. (٤) والحكم مستفاد من النصوص.

ص: ١٢٤

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٢٥٧.

٢- (٢). المصدر السابق.

٣- (٣). المغنى، ج ١، ص ٤٧٧.

٤- (٤). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٢٥٧.

قال ابن قدامه: قال مالك: لا يقرأها-بسملة-في أول الفاتحة، لحديث أنس وغيره-أنّ النبي صلى الله عليه وآله كان يفتتح الصلاة بالتكبيره و القرائه بالحمد لله رب العالمين، متفق عليه.

منشأ الاختلاف

تبين لنا أنّ الاختلاف حول البسملة ناشئ عن الاختلاف بين النصوص الواردة عن الطريقتين فاختلقت الآراء بين المجتهدين بحسب إجتهدهم في فهم المقصود من الروايه، المعتمد عليها. إلا أنّ الأحوط هو قرائه البسملة تابعه للسوره جهراً وسراً.

ص: ١٢٥

لاخلاف في أكثر فصول الأذان و الإقامه إلا في كميتها عدداً وتختلف الآراء في ثلاثه فصول:

١. الشهاده بالولايه، فإنها يستحب على المذهب الجعفري ولا يستحب على المذاهب الأخرى.

٢. التثويب فإنه يندب في أذان الصبح على المذاهب الأربعة وليس كذلك على المذهب الجعفري.

٣. زياده حى على خير العمل في الأذان و الإقامه على المذهب الجعفري وليس كذلك على المذاهب الأخرى.

تكبيره الإحرام هي: لفظه الله أكبر على المذاهب كلها إلا الحنفى قائلاً: لا ينحصر افتتاح الصلاه بلفظه الله أكبر، ويمكن الافتتاح بلفظ الله كريم مثلاً.

يجب قرائه الفاتحه في جميع الصلوات على المذاهب كلها، إلا الحنفى قائلاً: المفروض مطلق القرائه لاقرائه الفاتحه خاصه وتكفى هناك ثلاث آيات فحسب ويجوز القرائه باللغه الفارسيه ويستحب قرائه السوره بعد الفاتحه على ثلاثه مذاهب وتجب على المذهب الجعفري. و أمّا في الركعتين الأخيرتين فإن قرائه الفاتحه فرض على ثلاثه مذاهب ويتخير بين قرائه الفاتحه و التسييح على المذهب الجعفري وعلى الحنفى للمصلى أن يقرأ أو يسبح أو يسكت. ويستحب الجهر و الإخفات في موضعهما على المذاهب الأربعة. ويجبان على المذهب الجعفري.

البسملة: جزء من السوره ويجب قراءتها و الجهر بها في الجهريه على المذهب الجعفري و المذهب الشافعى. البسملة ليست آيه من السوره وقراءتها سرّاً على المذهب الحنبلى و الحنفى، ويكره قرائه البسملة على المذهب المالكى.

١. ما هو الدليل على استحباب الشهادة بالولاية في الأذان؟

٢. هل يجوز التثويب في الأذان؟

٣. هل تفتتح الصلاة بغير لفظه الله أكبر؟

٤. ما هو الدليل على وجوب قرائه الفاتحة في الصلاة؟

٥. هل يجب الإجهار في الصلوات الجهرية أو يستحب؟

٦. ما هو الدليل على أنّ البسملة جزء من السوره؟

اختلفت الآراء حول جواز التكفّف حال القيام وعدم جوازه وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي-من مبطلات الصلاة-:التكفير بمعنى وضع إحدى اليدين على الأخرى. (١)

وقال السيد الطباطبائي الحكيم: إنَّ الحكم كان كذلك على المشهور بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه؛ والعمده فيه من النصوص صحيح محمّد بن مسلم عن أحدهما-الصادقين-قلت:الرجل يضع يده في الصلاة وحكى:اليمنى على اليسرى،فقال عليه السلام:«ذلك التكفير،لاتفعل». (٢)

وفي صحيح زراره عن الإمام الباقر عليه السلام:«ولا تكفّر فإنّما يصنع ذلك المجوس».

ص: ١٢٩

١- (١). العروه الوثقى، ص ٣٣٢.

٢- (٢). الوسائل، ج ٤، ص ١٢٦٤، باب ١٥ من ابواب قواطع الصلاة، ح ١ و ٢.

ولا يبعد البناء على الكراهه الذاتيه لظاهر تعليل النهى، بأنّ فيه تشبيهاً بالمجوس. (١) أضف إلى ذلك أنّ التكتّف خلاف الأصل وخلاف الحاله الطبيعیه، يحتاج إلى الدليل الخاص. وقصد التذلل منه استحسان بدوى، لا يمكن المساعدة عليه وبما أنّ العبادات توقيفيه كان التكتّف على خلاف الاحتياط.

المذاهب الأربعة

قال الجزيرى: يسنّ وضع اليد اليمنى على اليسرى و هو سنّه باتّفاق ثلاثه من الأئمّه وقال المالكيه: إن قصد به التسنن كان مندوباً و أمّا إن قصد الاعتماد فإنّه يكره. (٢)

قال ابن قدامه: أمّا وضع اليمنى على اليسرى فى الصلاه فمن سنّتها-الصلاه-فى قول أكثر أهل العلم، يروى ذلك عن أبى هريره، وظاهر مذهب مالك الذى عليه أصحابه إرسال اليدين، وروى ذلك عن ابن الزبير، فنقل النصوص و الأقوال حول موضع وضع اليدين إلى أن قال: الجميع مروى و الأمر فى ذلك واسع. (٣)

منشأ الاختلاف

تبين ممّا تقدّم أنّ الاختلاف ناشئ عن الاختلاف فى النصوص والاجتهاد ولكن ممّا سهّل الخطب أنّ التكتّف على قول ثلاثه من الأئمّه الأربعة ليس بواجب، وعليه يمكننا أن نقول أنّه لا مضادّه بين الآراء فى التكتّف.

حول كلمه آمين فى الصلاه

اشاره

اختلفت الآراء فى قول آمين بعد سوره الفاتحه إثباتاً ونفياً وتفصيل الاختلاف بما يلى:

ص: ١٣٠

١- (١). مستمسك العروه الوثقى، ج٦، ص ٥٣٠-٥٣.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج١، ص ٢٥١.

٣- (٣). المغنى، ج١، ص ٤٧٢.

قال الجزيري: من سنن الصلاة أن يقول المصلّي عقب الفراغ من قرائته الفاتحة: آمين، وهذا القدر متفق عليه بين ثلاثه من الأئمه، وقال المالكية: إنّه مندوب لاسنّه. (١) وقال ابن قدامه: إنّ التأمين عند فراغ الفاتحة سنّه للإمام و المأموم وقال أصحاب مالك: لا يحسن التأمين للإمام؛ لما روى مالك عن أبي هريره أنّ رسول الله صلى الله عليه و آله قال: إذا قال الإمام: ولا الضالين، فقولوا: آمين.

ولنا ما روى أبوهريره قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله إذا أمّن الإمام فأمنوا. (٢) دلّت على المطلوب دلالة تامّه.

المذهب الجعفرى

قال السيد الطباطبائى اليزدى: من مبطلات الصلاة تعمّد قول آمين بعد تمام الفاتحة. (٣) وقال السيد الطباطبائى الحكيم: إنّ الحكم كان ذلك على المشهور - وحكى - الإجماع على البطلان.

واستدلّ له بجملة من النصوص، كمصحّح جميل عن الإمام الصادق عليه السلام: إذا كنت خلف إمام، فقرأ الحمد، وفرغ من قراءتها، فقل: أنت: الحمد لله رب العالمين، ولا تقل آمين. (٤) ونحوه - مصحّح زراره - فى النهى. (٥) قال المحقّق صاحب الجواهر: لو سلّمنا إرادته الحرمة خاصّه من النهى هنا، أمكن القول بالبطلان أيضاً من حيث اندارجه بسببها

ص: ١٣١

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٢٥٠.

٢- (٢). المغنى، ج ١، ص ٤٨٩.

٣- (٣). العروه الوثقى، ص ٢٣٧.

٤- (٤). الوسائل، ج ٤، ص ٧٥٢، باب ١٧ من ابواب القراءة فى الصلاة، ح ١.

٥- (٥). مستمسك العروه الوثقى، ج ٦، ص ٥٩٠.

فى كلام الأءمىن. لو قلنا إنها من الءءاء؛ ضرورة ظهور أءله الرءصه المسءفاهه من الأمر به فى المءلل منه، مع إمكن إنكار أصل الءءائه فىها. (١)

منشأ الاختلاف

ءبىن لنا أن الاختلاف ءول كلمه آمىن ناشئ عن الاختلاف بىن النصوص الوارهه من الطرىقىن فى أن النصوص معارضة نفىاً وإءباءاً، والأوفى بالقواعد والأصول بعء معارض النصوص وءساقطها، ءرك ذلك القول-آمىن-لءم إءباء مشروعهه.

القنوت

اشاره

اختلف الآراء ءول القنوت كمأ وكىفاً وءفصىل الاختلاف بما ىلى:

المذهب الجعفرى

قال السىء الطباطبائى الىزىءى: القنوت مسءءب فى جمىع الفرائض الیومیه ونوافلها بل جمىع النوافل، و هو فى كل صلاه مره قبل الركوع من الركهءه الءانىه وقبل الركوع فى صلاه الوءر. (٢)

قال المءءقق صاءب الجواهر: لاءلاف بىن المسلمىن فى مشروعهه فى الصلاه وفى صءىءه زراره عن الإمام الباقر علیه السلام: «القنوت فى كل الصلوات». (٣) وفى ءبر الأعمش عن الإمام الصاءق علیه السلام: «القنوت فى جمىع الصلوات سنه واجبه-مؤكده-فى الركهءه الءانىه قبل الركوع وبعء القراءه». (٤)

ص: ١٣٢

١- (١). الجواهر، ج ١٠، ص ٥.

٢- (٢). العروه الوءقى، ص ٢٢٧.

٣- (٣). الوسائل، ج ٤، ص ٨٩٩، باب ٢ من ابواب القنوت، ح ٤ وباب ١ ص ٨٩٦، ح ٦.

٤- (٤). المصءر السابق.

ومن هنا- لأجل كثرة الأخبار- قال الشهيد في الذكرى: إنَّ أخبار الاستحباب كادت تبلغ التواتر وأفتى أولئك- الفقهاء- بأنه في الجمهوريه أكد. (١) ويمكننا أن نستند الحكم- أى مشروعيه القنوت- إلى قوله تعالى: ... وَ قَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ (٢) بناءً على ما في مجمع البيان عن الإمام الصادق عليه السلام في تفسيرها: أى داعين في الصلاه حال القيام (٣) وهو تفسير يناسب المعنى الشرعى المتعارف عند المتشرّعه.

المذهب الحنبلي

قال الجزيرى: الحنابلة قالوا: يكره القنوت في غير الوتر إلا- إذا نزل بالمسلمين نازله فيسنّ للسلطان ونائبه أن يقنت في جميع الصلوات. (٤)

المذهب الحنفي

قال الكاشاني: القنوت واجب عند أبي حنيفة في الوتر في جميع السنه. (٥)

قال الجزيرى: الحنفيه قالوا: ولا يقنت في غير الوتر إلا في النوازل، أى شدائد الدهر، فيسنّ له أن يقنت في الصبح. (٦)

المذهب الشافعي

قال النووي: بأن القنوت مستحبّ بعد الرفع من الركوع في الركعه الثانيه من

ص: ١٣٣

١- (١). الجواهر، ج ١٠، ص ٣٥٢ و ٣٥٦.

٢- (٢). البقره: ٢٣٨.

٣- (٣). مجمع البيان، ج ١، ص ٣٤٣.

٤- (٤). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٢٣٥.

٥- (٥). بدائع الصنائع، ج ١، ص ٢٧٢.

٦- (٦). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٢٣٩-٢٣٥.

الصبح وكذلك فى الركعه الأخيره من الوتر. (١)

قال الجزيرى: الشافعيه قالوا: يسنّ القنوت فى الركعه الأخيره من الوتر، كما يسنّ القنوت بعد الرفع من ركوع الثانيه فى صبح كلّ يوم ويسنّ أن يقنت للشدائد فى جميع أوقات الصلاه. (٢)

المذهب المالكي

قال الجزيرى: المالكيه قالوا: لا قنوت فى الوتر وإنما هو مندوب فى صلاه الصبح فقط. (٣) وكلّ يستند إلى مستند نشير إليه بالنصّ التالى:

قال ابن قدامه: إنّ القنوت مسنون فى الوتر؛ ووجهه ما روى أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يوتر فيقنت قبل الركوع.

ويستحبّ أن يقول فى قنوت الوتر: ما روى الحسن بن على عليه السلام قال: علّمنى رسول الله صلى الله عليه وآله كلمات أقولهنّ فى الوتر:

«اللهم اهدنى فيمن هديت وعافنى فيمن عافيت وتولّنى فيمن تولّيت». أخرجه أبوداود و الترمذى وقال: هذا حديث حسن ولا نعرف عن النبى صلى الله عليه وآله فى القنوت شيئاً أحسن من هذا.

ولا يسنّ القنوت فى الصبح، ولا غيره سوى الوتر، وبه قال أبوحنيفه وروى ذلك عن ابن عباس وابن عمر وابن مسعود.

فإن نزل بالمسلمين نازله فلإمام أن يقنت فى صلاه الصبح؛ نصّ عليه أحمد قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله، سئل عن القنوت فى الفجر؟ فقال: «إذا نزل بالمسلمين نازله قنت للإمام وأمن من خلفه».

ص: ١٣٤

١- (١). روضه الطالبين، ج ١، ص ٣٥٩.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٢٣٩-٢٣٥.

٣- (٣). المصدر السابق.

وقال مالك و الشافعي: يسنّ القنوت في صلاه الصبح في جميع الزمان لأنّ أنساً قال: ما زال رسول الله صلى الله عليه و آله يقنت في الفجر حتّى فارق الدنيا. (١)

منشأ الاختلاف

اتّضح بأنّ الاختلاف ناشئ عن الاختلاف في النصوص الواردة عن الطريقتين، وبما أنّ الفقهاء كلّهم اتّفقوا: على أنّ القنوت لم يكن من الفرائض وعليه فالأمر سهل.

خصائص الركوع و السجود و التشهد

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى الأعمال التي تتعلّق بالركوع و السجود و التشهد كخصائص لها، وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: واجبات الركوع أمور:

أحدها: الانحناء على الوجه المتعارف، بمقدار تصل يده إلى ركبتيه.

الثاني: الذكر، والأحوط اختيار التسيح من أفراد، مخيراً بين الثلاث من الصغرى وهي: سبحان الله، وبين التسيحه الكبرى وهي: سبحان ربّي العظيم وبحمده، وإن كان الأقوى كفايه مطلق الذكر من التسيح و التحميد و التهليل.

الثالث: الطمأنينه فيه بمقدار الذكر الواجب.

الرابع: رفع الرأس منه حتّى ينتصب قائماً فلو سجد قبل ذلك عامداً بطلت الصلاه.

الخامس: الطمأنينه حال القيام بعد الرفع، فتركها عمداً مبطل للصلاه.

وقال: واجبات السجود أمور:

ص: ١٣٥

أحدها: وضع المساجد السبعة على الأرض.

الثاني: الذكر، والأقوى كفايه مطلقه و الأحوط اختيار التسييح على نحو ما مرّ في الركوع إلا أنّ التسيحه الكبرى يبذل العظيم بالأعلى- سبحان ربّي الأعلى وبحمده-.

الثالث: الطمأنينه فيه بمقدار الذكر الواجب.

الرابع: رفع الرأس و الجلوس مطمئناً ثم الانحناء للسجده الثانيه.

وقال: واجبات التشهد-أمور:-

الأول: الشهادتان.

الثاني: الصلاه على محمّد وآل محمّد فيقول: أشهد أنّ لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أنّ محمّد عبده ورسوله اللهم صلّ على محمّد وآل محمّد.

الثالث: الجلوس بمقدار الذكر المذكور و الطمأنينه فيه.

وقال: التسليم واجب على الأقوى و جزء من الصلاه، ومخرج منها ومحلل للمنافيات المحرّمه بتكبيره الإحرام وله صيغتان هما: السلام علينا وعلى عبادالله الصالحين، والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته، والواجب إحداهما فإن قدّم الأولى كانت الثانيه مستحبّه، وإن قدّم الثانيه اقتصر عليها، وأمّا السلام عليك أيها النبي ورحمه الله وبركاته، فليس من صيغ السلام بل هو من توابع التشهد بل هو مستحبّ و إن كان الأحوط عدم تركه. (1) وهناك مستحبات كثيره لامجال لذكرها. والدليل على ذلك كلّه- مضافاً إلى إجماع الفقهاء وتسالم الأصحاب- النصوص الكثيره الوارده من طريق آل البيت عليهم السلام المبينه لفرائض الصلاه ومستحباتها، وكثره النصوص كادت أن تبلغ حدّ التواتر.

منها: صحيحه حماد بن عيسى عن الإمام الصادق عليه السلام- في حديث طويل يتضمّن تعليم الصلاه بتمامها وكمالها- قال: فقام الإمام عليه السلام مستقبل القبله منتصباً فأرسل يديه

ص: ١٣٦

جميعاً على فخذه فقال: الله أكبر ثم قرأ الحمد بترتيل وقل هو الله أحد فعلمه القيام و الركوع و السجود و الطمأنينه و الذكر و التشهد و التسليم، تامه كامله إلى أن قال حماد: فلما فرغ من التشهد سلم فقال: «يا حماد هكذا صلّ ولم يزد على ذلك شيئاً». (١) فتنتقل منهجيه الصلاه في الفتوى، من منطلق روائى صحّ صدوره عن الإمام الصادق عليه السلام كما قال المحقق صاحب الجواهر: الإمام الصادق عليه الصلاه و السلام، بين افعال الصلاه كامله، في تعليم حماد، كى يعلم حصول الامتثال. (٢) و هذا هو الأسلوب الراشد الذى صدر من أهله ووقع في محلّه.

المذهب الحنبلي

قال الجزيري: الحنابلة قالوا: إنّ المجزئ في الركوع بالنسبه للقائم انحنائه بحيث يمكنه مسّ ركبته وها هو الرأى على المذهب الشافعى و المالكى باختلاف يسير.

وقال الجزيري: الحنفيه قالوا: يحصل الركوع بطأطأه الرأس، بأن ينحنى إنحناء يكون إلى حال الركوع أقرب فلو فعل ذلك صحّت صلاته. وقال: اتفق الأئمه الثلاثه على فرضيه الرفع من الركوع ومن السجود والاعتدال، والطمأنينه وخالف الحنفيه في فرضيتها، قالوا: لو تركها المصلّى لا تبطل صلاته ولكنّه يأثم.

واتفق ثلاثه من الأئمه على أنّه يفترض على المصلّى أن يجلس بين كلّ سجدين من صلاته فلو سجد مرّه ثم رفع رأسه، ولم يجلس، وسجد ثانياً، فإنّ صلاته لا تصحّ، وخالف الحنفيه في ذلك فقالوا: إنّ الجلوس بين السجدين ليس فرضاً في الصلاه.

واستدلّ القائلون بفرضيه الجلوس وغيره من الفرائض المتقدمه بما رواه البخارى، ومسلم من أنّ النبى صلى الله عليه وآله رأى رجلاً يصلى صلاه ناقصه فعلمه كيف يصلى فقال له:

ص: ١٣٧

١- (١). الوسائل، ج ٤، ص ٦٧٤ و ٦٧٥، باب ١ من أبواب افعال الصلاه، ح ١.

٢- (٢). الجواهر، ج ١٠، ص ١٤٠.

«إذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ...وقال ثم اركع حتى تطمئن راکعاً، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تستوى قائماً، ثم اعمل ذلك في صلاتك كلها».

وقد عرفت أنّ الحنفيه لم يوافقوا وقالوا: إنّ الحديث المذكور لا يدلّ على الفرضيه، وإنّما يدلّ على أنّ النبي صلى الله عليه وآله يريد تعليم الرجل الصلاه الكامله الشامله على الفرائض و السنن. (١)

قال السمرقندى: والقرار فى الركوع و السجود فليس بفرض عند أبى حنيفه، وعلى هذا، القومه التي بعد الركوع و القعدہ التي بين السجدين، لقوله تعالى: ...إِرْكَعُوا وَ اسْجُدُوا... والركوع هو الإنحناء و السجود هو الوضع فلا تجوز الزيادة عليه بخبر الواحد. (٢)

وقال ابن قدامه: قال أبو حنيفه: لا يجب -إتيان تلك الأعمال؛ لأنّ الله تعالى لم يأمر به- أى الأعمال- وإنّما أمر بالركوع و السجود و القيام فلا يجب غيره، ولنا أنّ النبي صلى الله عليه وآله أمر به المسىء فى صلاته، فى حديث تعليم الصلاه بتمامها وكمالها وداوم على فعله. (٣)

وقال الجزيرى: الاحتياط إنّما هو فى اتباع رأى الأئمة الثلاثة، خصوصاً أنّ الحنفيه قالوا: إنّ الصلاه تصحّ بدونها- أى الأعمال- مع الإثم. (٤)

وقال: اتفق ثلاثة من الأئمة على أنّ الخروج من الصلاه بعد تمامها لا بدّ أن يكون بلفظ السلام، وإلاّ بطلت صلاته، وخالف الحنفيه فى ذلك فقالوا: إنّ الخروج من

ص: ١٣٨

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٢٣١ و ٢٣٤ و ٢٣٨.

٢- (٢). تحفه الفقهاء، ج ١، ص ١٣٣.

٣- (٣). المغنى، ج ١، ص ٥٠٨.

٤- (٤). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٢٣٩.

الصلاه يكون بأى عمل مناف لها ولو بنقض الوضوء فلو خرج من الصلاه بغير السلام،ولو بالحدث صحّت صلاته. (١)

منشأ الاختلاف

إلى هنا ظهر أنّ الاختلاف فى ممارسه الأعمال المذكوره ناشئ عن الرأى المخالف الذى صدر عن الحنفى على أساس الاجتهاد الخاص،ولولا هذا الرأى لم يكن هناك بين الفقهاء خلاف أصلاً.

اختلف الفقهاء الأربعة بالنسبه إلى التشهد وجوباً وندباً وتفصيل الاختلاف بما يلى:

قال ابن قدامه:الجلوس و التشهد فيه-بعد الركعتين فى المغرب و الرباعيات-واجبان على إحدى الروايتين وعلى الأخرى:ليساً بواجبين و هو قول أبى حنيفه ومالك و الشافعى؛لأنهما يسقطان بالسهو فأشبهها السنن.ولنا:أنّ النبى صلى الله عليه و آله فعله وداوم على فعله وأمر به فى حديث ابن عتيّاس وقال:و هذا التشهد-الأخير-والجلوس له من أركان الصلاه وممن قال بوجوبه ابن عمر وابن مسعود و الشافعى،ولم يوجبه مالك ولا أبوحنيفه،تعلقاً بأنّ النبى صلى الله عليه و آله لم يعلمه الأعرابى فدلّ على أنّه غير واجب.ولنا:أنّ النبى صلى الله عليه و آله أمر به فقال:قولوا التحيات...وأمره يقتضى الوجوب،وفعله وداوم عليه. (٢)

اختلف فقهاء المذاهب

اشاره

الأربعة بالنسبه إلى ذكر الركوع و السجود،وجوباً وندباً والاختلاف بما يلى:

المذهب الحنبلى

قال الجزيرى:الحنابله قالوا:إنّ الإتيان بصيغه التسبيح المذكوره واجب.

ص:١٣٩

١- (١). المصدر السابق، ص ٢٣٧.

٢- (٢). المغنى، ج ١، ص ٥٣٣ و ٥٤٠.

قال الجزيري:التسبيح في الركوع و السجود سنّه-على المذاهب الثلاثة الأخرى-. (١)

وقال ابن قدامه:ولنا-على الوجوب-:ما روى عقبه بن عامر قال:لَمَّا نَزَلَتْ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ، قال النبي صلى الله عليه و آله اجعلوها في ركوعكم وعن ابن مسعود أنّ النبي صلى الله عليه و آله قال:إذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرّات سبحان ربّي العظيم،وروى حذيفه أنّ النبي صلى الله عليه و آله كان يقول في ركوعه:سبحان ربّي العظيم وبحمده،وفى سجوده سبحان ربّي الأعلى وبحمده،وعن أحمد-في روايه أخرى-:أنّه-أى الذكر وما شاكله-غير واجب و هو قول أكثر الفقهاء؛لأنّ النبي صلى الله عليه و آله لم يعلمه المسيء في صلاته،ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ولأنّه لو كان واجباً لم يسقط بالسهو كالأركان.

(٢)

اختلف فقهاء المذاهب الأربعة بالنسبه إلى كيفية السجود والاختلاف بما يلي:

المذهب الحنبلي

قال ابن قدامه:والسجود على جميع هذه الأعضاء-السبعه-واجب إلّا الأنف وقال مالك وأبو حنيفة و الشافعي؛أنّه لا يجب،والسجود على الجبهه؛لقول النبي صلى الله عليه و آله سجد وجهي.

ولنا:ما روى ابن عباس قال:قال رسول الله صلى الله عليه و آله:«أمرت بالسجود على سبعة أعظم...»متفق عليه. (٣)

منشأ الاختلاف

ظهر ممّا تقدّم أنّ الاختلاف ناشئ عن الاختلاف في النصوص وعن الاختلاف في

ص: ١٤٠

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٢٦٠.

٢- (٢). المغنى، ج ١، ص ٥٠١ و ٥٠٢.

٣- (٣). المصدر السابق، ص ٥١٥.

الاجتهاد من حيث المبانى الاستنباطيه. وثمه اختلافات يسيره بالنسبه إلى المستحبات كالاختلاف فى صيغ الذكر وفى ابتداء التشهد. فإنّ الذكر هنا: التحيات لله... على المذاهب الأربعة مع اختلاف يسير بينهم، والذكر هو: بسم الله وبالله وخير الأسماء لله، على المذهب الجعفرى.

قال ابن قدامه: وعن ابن عمر أنّه كان يسمّى -باسم الله...- فى أوّله -أى التشهد. (١) وبما أنّ باب المستحبات واسع، فالاختلاف فيها لا يشكّل خطراً تجاه الوحده العباديه.

كيفية صلاه العاجز

اشاره

ثمه اختلاف يسير حول كيفية صلاه العاجز، وهو بما يلى:

أكثر المذاهب

إذا عجز المكلف عن القيام و القعود يصلّى مضطجماً على الجانب الأيمن.

المذهب الحنفى

قال الحنفى: الأفضل أن يصلّى مستلقياً فى هذه الحاله. -و إذا عجز عن الاضطجاع يصلّى مستلقياً على ظهره ويستقبل القبله بالرجلين بلا خلاف.

و أمّا إذا عجز عن الإيماء بالرأس -حال الاستلقاء- أو ما بالطرف على أكثر المذاهب، وتسقط الصلاه فى هذه الحاله الأخيره على المذهب الحنفى. (٢)

قال ابن قدامه: وإن لم يقدر على الإيماء برأسه أو ما بطرفه ونوى بقلبه ولا تسقط الصلاه عنه مادام عقله ثابتاً وحكى عن أبى حنيفه أنّ الصلاه تسقط عنه. (٣)

ص: ١٤١

١- (١). المغنى، ج ١، ص ٥٣٧.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٤٩٨.

٣- (٣). المغنى، ج ٢، ص ١٤٩.

الاختلاف ناشئ عن الاختلاف فى الاجتهاد بالنسبه إلى صدق الصلاه مع الاتفاق على أن الصلاه لاتسقط بحال.

فعلى المذهب الحنفى، هناك لم يكن بعد العجز عن الإيماء بالرأس، عمل يصدق عليه الصلاه وعلى المذاهب الأربعة الأخرى، أنه، ثمه بعد العجز عن الإيماء بالرأس - حال من الأحوال وهى الإيماء بالطرف، فليأت بها على هذا الحال، والصلاه لاتسقط بحال من الأحوال.

يجب إرسال اليدين حال القيام في الصلاة على المذهب الجعفرى، ويجوز ذلك على المذهب المالكى، ويسنّ التكتّف على المذاهب الثلاثة الأخرى. وقول أمين بعد الفاتحة يسنّ ويندب على المذاهب الأربعة، ولا يجوز على المذهب الجعفرى.

القنوت يستحبّ في جميع الفرائض و النوافل على المذهب الجعفرى، ويستحبّ في الصبح فقط على المذهب المالكى، وفي الوتر على المذهب الحنبلى و الشافعى وفي الصبح كذلك على المذهب الحنفى، ويستحبّ في الوتر و الصبح على المذهب الشافعى.

لا يجب الانحناء التام، والرفع من الركوع و السجود والاعتدال و الطمأنينه على المذهب الحنفى، ويجب ذلك كلّ على المذاهب الأخرى.

لا ينحصر الخروج من الصلاة بلفظ السلام بل يمكن الخروج بواسطة نقض الوضوء مثلاً، على المذهب الحنفى، وينحصر بذلك اللفظ على المذاهب الأخرى.

التشهد الأوّل، واجب على المذهب الجعفرى و الحنبلى، وليس بواجب على المذاهب الأخرى، ولا يجب التشهد الأخير على المذهب الحنفى و المالكى ويجب على المذاهب الأخرى.

والذكر في الركوع و السجود، واجب على المذهب الجعفرى و الحنبلى وسنّه على المذاهب الأخرى.

تسقط الصلاة بعد العجز عن الإيماء بالرأس، على المذهب الحنفى، ولا تسقط على المذاهب الأخرى.

١. مقتضى الأصل هو التكتّف أو الاسترسال؟
٢. ما هو الدليل على عدم جواز قول آمين بعد الفاتحه؟
٣. هل يستحبّ القنوت في جميع الصلوات؟
٤. ما هو الدليل على وجوب الطمأنينه في الركوع و السجود؟
٥. هل يمكن الخروج من الصلاه بغير السلام؟
٦. ما هو الدليل على وجوب الذكر في الركوع و السجود؟
٧. هل تسقط الصلاه عمّن عجز من القيام و القعود، والإيماء بالرأس؟

اختلفت الآراء فى الحكم بالنسبه إلى الاشتباه فى تعيين القبلة، وتفصيل الاختلاف بما يلى:

المذهب الجعفرى

قال السيد الخوئى: من صلّى إلى جهه اعتقد أنّها القبلة ثمّ تبين الخطأ-بعد إتمام الصلاه- فإن كان منحرفاً إلى ما بين اليمين و الشمال، صحّت صلاته. إذا التفت فى الأثناء مضى ماسبق واستقبل فى الباقي. و أمّا إذا تجاوز انحرافه عمّا بين اليمين و الشمال- وتحقّق الاستدبار- أعاد الصلاه فى الوقت سواء كان فى أثناء الصلاه أو بعدها، ولا يجب القضاء إذا التفت خارج الوقت. (١)

ذلك، كلّه للنصوص، الوارده فى الباب. منها: صحيحه معاويه بن عمّار أنّه سأل الإمام الصادق عليه السلام عن الرجل يقوم فى الصلاه ثمّ ينظر بعد ما فرغ فيرى أنّه قد انحرف عن القبلة يمينا أو شمالاً، فقال له: قد مضت صلاته وما بين المشرق

ص: ١٤٥

والمغرب قبله. (١) دلّت على أنّ كشف الخطأ-مادون الاستدبار-بعد الصلاة لا يضرّ بصحّة الصلاة؛ ذلك لأنّ القبلة واسعة وحدّها بُعد المشرقين. ومنها موثّقه عمّار، عن الإمام الصادق عليه السلام في رجل صلّى على غير القبلة فيعلم-الانحراف-و هو في الصلاة قبل أن يفرغ من صلاته قال: «إن كان متوجّهاً فيما بين المشرق والمغرب فليجعل وجهه إلى القبلة ساعه يعلم، وإن كان متوجّهاً إلى دبر القبلة فليقطع الصلاة ثمّ يحوّل وجهه إلى القبلة ثمّ يفتتح الصلاة». (٢) دلّت على أنّ كشف الخطأ أثناء الصلاة يوجب التحوّل إلى القبلة إن كان الخطأ مادون الاستدبار، وإذا بلغ الانحراف إلى مستوى الاستدبار بطلت الصلاة.

ومنها صحيحه عبدالرحمن بن عبدالله البصرى عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «إذا صلّيت وأنت على غير القبلة واستبان لك أنّك على غير القبلة، وأنت في وقت فأعد، وإن فاتك الوقت فلا تعد». (٣) دلّت على أنّ كشف الخطأ، التام يوجب الإعادة ولا يوجب القضاء فالأحكام المتقدّمة جميعاً، على ما أفاده السيد الخوئي-تنطلق من منطلق روائى معتبر كما هو واضح.

المذهب الحنبلى

قال الخرقي: إذا صلّى بالاجتهاد إلى جهه ثم علم أنّه قد أخطأ القبلة لم يكن عليه الإعادة.

وقال ابن قدامه: وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعى فى أحد قوليه ولنا: ما روى عامر ابن ربيعة عن أبيه قال كُنّا مع النبى صلى الله عليه وآله، فى سفر، فى ليله مظلمه فلم ندر أين القبلة، فصلّى كلّ رجل حياله فلمّا أصبحنا ذكرنا ذلك للنبى صلى الله عليه وآله فنزل... فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ... (٤) ورواه

ص: ١٤٦

- ١- (١). الوسائل، ج ٣، ص ٢٢٨، باب ١٠ من أبواب القبلة، ح ١.
- ٢- (٢). المصدر السابق، ص ٢٢٩، باب ١٠ من أبواب القبلة، ح ٤.
- ٣- (٣). المصدر السابق، ص ٢٣٠، باب ١١، ح ١.
- ٤- (٤). البقره: ١١٥.

ابن ماجه و الترمذى وقال حديث حسن. (١) دلت على أن كشف الخطأ فى تطبيق القبلة-بعد إتمام الصلاة-لا يوجب الإعادة و القضاء، وهذا الرأى يوافق المذهب الجعفرى بالنسبه إلى عدم وجوب القضاء ويخالفه بالنسبه إلى عدم وجوب الإعادة.

وقال ابن قدامه: وإن بان له يقين الخطأ و هو فى الصلاة استدار إلى جهه الكعبه وبنى على ما مضى من الصلاة؛ لأن ما مضى منها كان صحيحاً فجاز البناء عليه. (٢) وهذا ما يتوافق بدوره مع المذهب الجعفرى.

وظيفة الجاهل بالقبلة

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى حكم من لا يعرف جهه القبلة بعد الفحص والاجتهاد وتفصيل الاختلاف بما يلى:

المذاهب الاربعه

قال الجزيرى: إذا اجتهد فى معرفه القبلة فلم يرحح جهه على أخرى، فإنه فى هذه الحاله يصلّى إلى أى جهه شاء-على المذاهب الأربعة- إلا أنه تجب عليه الإعادة فى تلك الصلاة على المذهب الشافعى-خلافاً لهم. (٣) ذلك للإجماع.

المذهب الجعفرى

المشهور: أن الوظيفة عند الجهل هى الصلاة على جهات أربع عملاً بالاحتياط.

وقال السيد الخوئى: ومع الجهل بها صلّى إلى أى جهه شاء. (٤)

ص: ١٤٧

١- (١). المغنى، ج ١، ص ٤٤٩، ٤٥٠.

٢- (٢). المصدر السابق، ص ٤٥٠.

٣- (٣). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٢٠٠.

٤- (٤). التنقيح، ج ٢، ص ١٣٥.

واضح، أنّ الاختلاف المذكور ناشئ عن الاختلاف في الاجتهاد وقد مرّ بنا من طريق آل البيت عليهم السلام في مشتبته قبله، النصّ الشامل بالنسبه إلى هذه الحالة، وعليه ينسحب على الفروع أيضاً. بينما لم يكن النص الوارد من طريق الصحابه شاملاً وعليه يفسح مجال الاجتهاد لفقهاء المذاهب الأربعة.

حول لباس المصلّي

عفو النجاسه في اللباس

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى ما له صلّه، بالعفو عن النجاسه، في لباس المصلّي وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الحنبلي

قال الجزيري: الحنابله قالوا: يعفى اليسير من طين الشارع الذي تحققت نجاسته بما خالطه من النجاسه (١) لقاعده نفى الحرج.

المذهب الحنفي

قال الجزيري: يعفى رشاش البول -على المذهب الحنفي- إذا كان رقيقاً كرؤوس الإبر بحيث لا يرى، ولو ملأ الثوب و البدن فإنّه يعتبر كالعدم للضرورة (٢) وجه الضروره غير واضح.

ص: ١٤٨

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ١٦، ١٨، ١٩، ٢١.

٢- (٢). المصدر السابق.

المذهب الشافعي

قال الجزيري: الشعر من الكلب، والخنزير فغير معفو عنه إلا بالنسبه إلى القَصِيَّاص و الراكب-على المذهب الشافعي-لمشقه الاحتراز (١)لقاعده الحرج.

المذهب المالكي

قال الجزيري: يعفى-على المذهب المالكي-ما يصيب ثوب أو بدن الجزار ونازح المراحيض و الطيب المذى يعالج الجروح ويندب لهم إعداد الثوب. (٢)

قال الجزيري: ما عفى عنه-كان-دفعاً للحرج و المشقه.قال تعالى: ...وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ... (٣)

المذهب الجعفري

التحقيق: أنه لا-عفو بالنسبه إلى الموارد المذكوره التي صدر العفو عنها من أئمه المذاهب الأربعة؛ذلك لعدم الدليل على العفو،ولم تكن تلك الموارد من المشقات الرافعه للتكليف،و أن-عدم العفو-هو الأوفق بالقواعد و الأحوط في الدين.

و أمّا الدم المعفو فهو الدم الأقل من الدرهم و هو المذى دلت النصوص على العفو عنها ولا-خلاف فيه إلا-عن الشافعي قائلاً:المعفو،الدم الذي لا يدركه البصر أما دم الفصد و الحجامه فيعفى عن الكثير. (٤)والحكم على أساس الاجتهاد الخاص.

ص: ١٤٩

١- (١). المصدر السابق.

٢- (٢). المصدر السابق.

٣- (٣). الحج: ٧٨.

٤- (٤). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٢٠.

اختلفت الآراء بالنسبه إلى شمول العفو للدماء الثلاثة: الحيض، النفاس، الاستحاضه وعدم شموله لها وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفرى

قال السيد الطباطبائى اليزدى: الدم الأقل من الدرهم معفو عنه عدا الدماء الثلاثة. [\(١\)](#) ذلك؛ لروايه أبى بصير عن الإمام الصادق عليه السلام قال: لا- تعاد الصلاه من دم لا- تبصره- القليل- غير دم الحيض، فإنّ قليله وكثيره فى الثوب، إن رآه أو لم يره سواء. [\(٢\)](#) والذى يشكل الأمر هو ضعف السند.

وقال السيد الطباطبائى الحكيم: العمده فيه- أى عدم العفو- الإجماع المحكى عن جماعه. [\(٣\)](#)

المذاهب الأربعة

يدخل فى العفو بالنسبه إلى الدم اليسير، دم الحيض. قال ابن قدامه: ويعفى عن يسير دم الحيض؛ لما روى عن عائشه قالت: ما كان لإحدانا إلا- ثوب فيه تحيض فإن أصابه شىء من دمها بلّته بريقتها ثم قطعته بظفرها، رواه أبو داود. وهذا يدلّ على العفو عنه؛ لأنّ الريق لا يظهر به ويتنجس به ظفرها، وهو إخبار عن دوام الفعل، ومثل هذا لا يخفى على النبى صلى الله عليه وآله ولا يصدر إلا عن أمره.

وقال فى الهامش: دم الحيض- قليله- نجس بالحسّ ونقلوا الإجماع عليه. [\(٤\)](#)

ص: ١٥٠

١- (١). العروه الوثقى، ص ٢٨.

٢- (٢). الوسائل، ج ٢، ص ١٠٢٨، باب ٢١ من أبواب النجاسات.

٣- (٣). مستمسك العروه الوثقى، ج ١، ص ٥٦٦.

٤- (٤). المغنى، ج ٢، ص ٧٨ و ٨٠ و ٨١.

التحقيق: أنّ الاجتناب هناك أحوط و هو الذي انعقد عليه الإجماع المنقول عن الفريقين.

منشأ الاختلاف

إنّ الاختلاف بالنسبة إلى العفو عن بعض النجاسات كالعفو عن نجاسه لباس الجزّار وماشاكله ناشئ عن الاختلاف في تحديد معنى الحرج فمن رأى مثل المورد حرجاً، يقول بالعفو عنه لقاعده الحرج، ومن لم يره حرجاً يقول: بعدم العفو قال السيد الخوئي: إذا لم يلزم ذلك فلا عفو. (١) و أمّا تفرد الشافعي في العفو عن الدم الذي لا يدركه البصر فهو اجتهاده الخاصّ.

صحّة الصلاه في اللباس المغصوب

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبة إلى صحّة الصلاه في اللباس المغصوب وبطلانها بعد الاتفاق على حرمة التصرف فيه وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: الإباحه شرط في جميع لباس المصلّي من غير فرق بين الساتر وغيره، فلو صلّى في المغصوب ولو كان خيطاً منه، عالمّاً بالحرمة عامداً بطلت الصلاه (٢) ذلك؛ لأنّ ما هو منهى عنه - أي التصرف في المغصوب - لم يكن صالحاً للتقرّب وبما أنّ التصرف لا ينفكّ عن الصلاه وحرّكاتها - ركوعاً وسجوداً -، يتعلّق النهي بالصلاه طبعاً فتصبح الصلاه عندئذ باطله. أضف إلى ذلك أنّ الحكم متسالم عليه عند فقهاء الجعفريه.

ص: ١٥١

١- (١). التنقيح، ج ١، ص ١١٦.

٢- (٢). العروه الوثقى، ص ١٧٦.

قال ابن قدامه: ممّا يعمّ تحريمه-للرجال و النساء-المغصوب، وهل تصحّ الصلاة فيه؟ على روايتين إحداهما: لا تصحّ و الثانية: تصحّ، و هو قول أبي حنيفة و الشافعي؛ لأنّ التحريم لا يختصّ الصلاة ولا- النهى يعود إليها، فلم يمنع، كما لو غسل ثوبه من النجاسة بماء مغصوب، ووجه الرواية الأولى: أنّه استعمل في شرط العبادة ما يحرم عليه استعماله، فلم تصحّ، كما لو صلّى في ثوب نجس، ولأنّ الصلاة قربه و طاعه و هو منهي عنها على هذا الوجه، فكيف يتقرّب بما هو عاص به أو يؤمر بما هو منهي عنه؟ و إن صلّى في دار مغصوبه فالخلاف فيها كالخلاف في الثوب المغصوب. (١)

و أمّا الاختلاف في صحّ الصلاة في لباس الحرير بعد الاتّفاق على حرمة لبسه على الرجال فينسحب على نفس الاختلاف بالنسبة إلى اللباس المغصوب.

منشأ الاختلاف

منشأ الاختلاف عائد إلى الاختلاف بالنسبة إلى وحده متعلّقى الأمر و النهى و تعدّدهما فالحكم بالبطلان على المذهب الجعفرى و الحنبلى-ينبتق عن وحده المتعلّق و الحكم بصحّ الصلاة- كما عن الحنفى و الشافعى- يترتّب على تعدّد المتعلّق.

صحّ صلاه المضطرّ في الساتر المتنجّس

أشاره

اختلفت الآراء بالنسبة إلى صحّ صلاه من ليس له إلاثوب متنجّس و تفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفرى

قال السيد الخوئى: إذا انحصر الساتر بالنجس فإنّ إضطرّ إلى لبسه صحّت صلاته فيه- لأنّ

ص: ١٥٢

الاضطرار يسقط الإشتراط؛ على أساس قاعده نفى الحرج-و إن لم يضطرّ فالأحوط الجمع بين الصلاه فيه و الصلاه عارياً و إن كان الأظهر الاجتراء بالصلاه فيه. (١)

المذاهب الاربعه

قال ابن قدامه: فإن لم يجد إلا ثوباً نجساً قال أحمد: يصلّى فيه ولا يصلّى عرياناً و هو قول مالك، وقال الشافعي: يصلّى عرياناً ولا يعيد، لأنها ستره نجسه فلم تجز الصلاه فيها، وقال أبو حنيفة: إن كان جميعه نجساً فهو مخير في الفعلين؛ لأنه لا بدّ من ترك واجب في كلا الفعلين ولنا- أي الحنبلي- أنّ الستر آكد من إزاله النجاسه فكان أولى، ولأنّ النبي صلى الله عليه و آله قال: غطّ فخذك، و هذا عامّ ولأنّ الستره متّفق على اشتراطها، والطهاره من النجاسه مختلف فيها فكان المتّفق عليه أولى. فالمنصوص عن أحمد أنّه لا يعيد؛ لأنّ الطهاره من النجاسه شرط و قد فاتت. (٢)

تحديد الطهاره بالنسبه إلى مكان المصلّى

اشاره

اختلفت الآراء في تحديد طهاره المكان الذي يصلّى فيه بعد الاتفاق على اشتراط الطهاره في مكان المصلّى، وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: يشترط في موضع الجبهه طهاره المكان. (٣) وعليه فنجاسه المكان إذا لم تتعدّ إلى لباس المصلّى أو بدنه لا- تبطل الصلاه؛ لعدم اشتراط الطهاره للمكان بحسب الذات إلاّ موضع الجبهه لدخله في الصلاه ويساعده على ذلك الحكم-

ص: ١٥٣

١- (١). التنقيح، ج ١، ص ١٤٠.

٢- (٢). المغنى، ج ١، ص ٥٩٤ و ٥٩٥.

٣- (٣). العروه الوثقى، ص ٨٣.

اشترط طهاره موضع الجبهه-المذهب الحنفى قائلاً: أن المكان لم يكن مشروطاً بالطهاره وأنه يكفى فى طهاره المكان طهاره موضع القدمين وموضع الجبهه؛ لعدم الدليل على اشتراط طهاره المكان كله.

المذاهب الأخرى

قال ابن قدامه: وطهاره موضع الصلاه شرط أيضاً-وقال فى الهامش: التحقيق أن الآيه و الروايه التى ذكرها ليس فيها ما يدل على الشرطيه، ولكننا نلتزمها احتياطاً ولأنها أكمل. (١) والعذى يسهل الخطب أن المصلّى من مختلف المذاهب يجتنب عن المكان المتنجس فلا خلاف هناك من ناحيه عمليه.

ما يصح السجود عليه

اشاره

اختلف المذهب الجعفرى مع المذاهب الأربعة بالنسبه إلى ما يصح السجود عليه و هو من الاختلافات المهمه بين الفريقين وتفصيله بما يلى:

المذهب الجعفرى

قال السيد الطباطبائى اليزدى: يشترط فيه-أى مسجد الجبهه-مضافاً إلى الطهاره أن يكون من الأرض أو ما أنبتته الأرض، فلا يصح السجود على ما خرج عن اسم الأرض. (٢) وقال السيد الطباطبائى الحكيم: إن الأمر يكون كذلك: إجماعاً؛ والنصوص الداله عليه وافره، منها: صحيحه هشام بن الحكم عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «لا- يجوز السجود إلا- على الأرض أو على ما أنبتت الأرض». (٣) وقريب منها غيرها. (٤) ويشهد عليه عمل

ص: ١٥٤

١- (١). المغنى، ج ١، ص ٦٤.

٢- (٢). العروه الوثقى، ص ١٨٢.

٣- (٣). الوسائل، ج ٣، ص ٥٩١، باب ١ من أبواب ما يسجد عليه، ح ١.

٤- (٤). مستمسك العروه الوثقى، ج ٥، ص ٤٨٨.

السلف: ١. نافع: إن عبد الله عمر كان إذا سجد وعليه العمامه يرفعها حتى يضع جبهته بالأرض. (١) ٢. أبو عبيده: إن ابن مسعود كان لا يسجد إلا على الأرض. (٢) ٣. أبو بكر ابن أبي شيبة: إن مسروقاً كان إذا سافر حمل معه في السفينه لينة يسجد عليها (٣) ومسروق بن الابدع فقيه تابعي موثق. ويؤكد ما روى البراء عن طريق الصحابه- قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله نراه- بعد قول سمع الله لمن حمده- قد وضع جبهته على الأرض. (٤) ويؤيده ما روى عن خباب- عن طريق الصحابه- قال شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله حرّ الرضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا. (٥) فلو كان السجود على اللباس و الفراش جائزاً لم يكن المجال للشكوى، قال مالك: فيمن سجد على كور العمامه قال: أحب إلى أن يرفعها عن بعض جبهته حتى يمس بعض جبهته الأرض. (٦) أضف إلى ذلك أن معنى السجود هو وضع الجبهه على الأرض وبدونه يحصل الشك في تحقق المعنى.

المذاهب الأربعة

يجوز السجود على كل شيء في الأرض و إن كان وجه الأرض مختلفاً لصدق الخضوع المتحقق في الهبوط إلى الأرض.

قال ابن قدامه: لنا ما روى أنس: كنا مع النبي صلى الله عليه وآله فيضع أحدنا طرف الثوب من شدّه الحرّ في مكان السجود، رواه البخارى (٧) وعليه يجوز السجود على كل شيء من الأشياء الموجوده على الأرض.

ص: ١٥٥

١- (١). السنن الكبرى، ج ٢، ص ٤٤٠.

٢- (٢). المعجم الكبير للطبران، ج ٩، ص ٣٥٥.

٣- (٣). المصنف، ج ٢، باب حمل شيء يسجد فيه.

٤- (٤). المغنى، ج ١، ص ٥٢٥.

٥- (٥). المصدر السابق، ص ٥١٧.

٦- (٦). المدونه الكبرى، ج ١، ص ٢١٠.

٧- (٧). المغنى، ج ١، ص ٥١٧.

إنَّ الاختلاف هنا ناشئ عن الاختلاف في فهم المعنى من السجود والاختلاف الحاصل في النصوص، والذي يمكن المساعدة عليه هو الأخذ بما هو المتيقن، وهو وضع الجبهة على الأرض. وعليه فالأوفق بالقواعد والأحوط في الدين هو السجده على الأرض نفسها، وما هو المعنى اللغوي للسجده كما قال الفيومي: سجد الرجل، وضع جبهته بالأرض و السجده لله تعالى في الشرع عبارته عن هيئته مخصوصه. (١)

ص: ١٥٦

١- (١). المصباح المنير، ج ١، ص ٣٦٣.

إذا انكشف الخطأ فى التوجه إلى القبلة بعد التحزى و الفحص و كان ذلك أثناء الصلاة فالحكم هو التحول إلى جهة القبلة وصحت الصلاة، إلا- على المذهب الشافعى، و أما إذا كان كشف الخطأ بعد إتمام الصلاة فالحكم هو الصحه على المذاهب الأربعة، و أما الحكم على المذهب الجعفرى، فهو: إذا لم يتجاوز الخطأ عما بين اليمين و الشمال فلا إعادته. و إذا تجاوز ذلك الحد و تحقق الاستدبار و كان ذلك داخل الوقت فالحكم هو الإعادته بلا فرق بين إتمام الصلاة و خلالها، ولا يجب القضاء إذا كان الانكشاف خارج الوقت.

مع الجهل بالقبلة تجوز الصلاة بأى جهة شاء.

الاختلاف فى صحه الصلاة فى اللباس المغصوب و المكان المغصوب و لباس الحرير، هو الاختلاف فى اجتماع الأمر و النهى و امتناعه.

لا يجوز السجود إلا- على وجه الأرض على المذهب الجعفرى. و يجوز السجود على كل شىء مما فى الأرض على المذاهب الأربعة.

١. ما هو منشأ الاختلاف بالنسبة إلى صحّة الصلاة وبطلانها بعد كشف الخطأ في التوجه إلى القبلة؟

٢. هل الدم الأقلّ من الدرهم معفوٌّ مطلقاً؟

٣. ما هو الدليل على اشتراط طهاره موضع الجبهه فى الصلاة؟

٤. هل يجوز للمضطّرّ الصلاة فى الثوب المتنجّس؟

٥. ما هو الدليل على عدم جواز السجود إلاّ على الأرض؟

اشاره

لاخلاف في أن الإخلال بشيء من أجزاء الصلاة عمداً مبطل. والإخلال سهواً يجبر بالسجدتين للسهو، وهما كسجدتي الصلاة صورةً يبتدئان بالسجده وينتهان بالتشهد والتسليم. وإنما الخلاف في موجبات سجده السهو ومحلها ووصفها.

الموجبات

اشاره

المذهب

الجعفري

اشاره

قال السيد الطباطبائي اليزدي: يجب سجود السهو لأمر سته:

الأول: الكلام سهواً-بغير قرآن ودعاء وذكر-ويتحقق بحرفين أو حرف واحد مفهم لمعنى-فى أى لغه كان.

الثانى: السلام-أى التسليم-فى غير موقعه ساهياً، سواء كان بقصد الخروج أولاً.

الثالث: نسيان السجده الواحده إذا فات محلّ تداركها.

الرابع: نسيان التشهد مع فوت محلّ تداركه ونسيان بعض أجزاءه.

الخامس: الشكّ بين الأربع و الخمس-فى الركعات-بعد إكمال السجدتين.

السادس: القيام في موضع القعود وبالعكس بل لكلّ زياده-واجبه أو مستحبّه ونقيصه-واجبه-لم يذكرها في محلّ التدارك.
(١) ذلك؛ كلّ على أساس النصوص الواردة في الباب من طريق آل البيت عليهم السلام وقد ورد لكلّ مورد من الموارد الستّه نصّ يخصّه، ويستنبط من تلك النصوص المعيار الأصلي بصفه عامّه و هو: أنّ لكلّ زياده ونقيصه-عن سهو-في الصلاه، سجود السهو. ويؤيده مارواه ابن أبي عمير عن الإمام الصادق عليه السلام، قال: تسجد سجدي السهو في كلّ زياده تدخل عليك أو نقصان. (٢) دلّت على المطلوب دلالة تامّه، وبما أنّ مضمون الحديث مروى في النصوص المعتمده فلاحاجه إلى البحث عن صحّه السند هناك.

حديث لاتعاد

إنّ لأركان الصلاه أهميه خاصّه بلا خلاف وعليه فإنّ الإخلال فيها-زيادهً ونقيصهً-يستلزم بطلان الصلاه في مطلق الأحوال. كما قال السيد الخوئي: لا ريب في البطلان فيما إذا تعلّق ذلك-أى الإخلال-بالأركان جزءاً أو شرطاً، وأما فيما عدا الأركان فلا ريب في عدم البطلان فيما إذا كان الإخلال سهوياً، فإنّه القدر المتيقّن من حديث لاتعاد. (٣) ومن الجدير بالذكر أنّ حديث لاتعاد أصبح قاعده فقهيه، لها دور مهمّ في البحث عن الخلل الواقع في الصلاه. (٤)

المذهب الحنبلي

قال الجزيري: أسباب السهو-على المذهب الحنبلي-ثلاثه وهى: الزياده و النقص

ص: ١٦٠

١- (١). العروه الوثقى، ص ٢٨٢ و ٢٨٣.

٢- (٢). الوسائل، ج ٣، ص ٢٤٧، باب ٣٢ أبواب الخلل، ح ٣.

٣- (٣). مستند العروه الوثقى، ج ٦، ص ١٧.

٤- (٤). القواعد، ص ٢٣٢.

والشك في بعض صورته إذا وقع بشيء من ذلك سهواً.

و أمّا النقص في الصلاة، فمثاله أن يترك الركوع أو السجود أو قرائه الفاتحة أو نحو ذلك سهواً، فيجب عليه إذا تذكر ما تركه قبل الشروع في قرائه الركعة التي تليها، أن يأتي به ولغت الركعة -الناقصه- وقامت الركعة مقامها ويسجد للسهو وجوباً فإنّ زياده ركعة ناقصه في الصلاة لا يخل. و أمّا الشك الذي يقتضى سجود السهو، فمثاله إن شك في ترك ركن من أركانها أو في عدد الركعات، فإنّه في هذه الحالة بنى على المتيقن ويأتي بما شك في فعله ويتمّ صلاته ويسجد وجوباً وها هي القاعدة -في الشك- بالنسبة إلى عدد الركعات، وهي قاعده البناء على الأقلّ المتيقن استصحاباً ثم يتمّ الصلاة ويسجد للسهو احتياطاً؛ لاحتمال الزيادة و النقصه في الركعات. أمّا إذا شك في ترك واجب من واجبات الصلاة، كأن شك في ترك تسبيحه من تسبيحات الركوع أو السجود فإنّه لا يسجد للسهو؛ لأنّ سجود السهو لا يكون للشك في ترك الواجب، بل يكون لترك الواجب سهواً. (1)

قال الخرقى: ومن ترك تكبيره الإحرام أو قرائه الفاتحة، وهو إمام أو منفرد، أو الركوع أو الاعتدال بعد الركوع، أو السجود أو الاعتدال بعد السجود أو التشهد الأخير أو السلام، بطلت صلاته عامداً كان أو ساهياً. وقال ابن قدامه: فهذه تسمى أركاناً للصلاة لا تسقط في عمد ولا سهو. وفي وجوب بعض ذلك اختلاف. وقد دلّ على وجوبها حديث أبي هريره عن المسىء الأعرابي -في صلاته- فإنّ النبي صلى الله عليه وآله قال له -أى للمسىء عندما ترك بعض الأركان-: لم تصل. وأمره بإعادة الصلاة، وبعد ذلك -سأل المسىء عن النبي صلى الله عليه وآله أن يعلمه الصلاة، علمه النبي صلى الله عليه وآله هذه الأفعال -الأركان- والحديث متفق عليه (2) وهو كأصل متسالم عليه عندهم فهو المدرك الوحيد لصياغه

ص: ١٤١

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٤٥٩.

٢- (٢). المغنى، ج ٢، ص ٣.

الصلاه الأصليه وصورته التركيبه.فدلّ على أنّه لا يكون مصلياً بدونها.ودلّ الحديث على أنّها لا تسقط بالسهو.فإنّها لو سقطت بالسهو لسقطت عن الأعرابي-المسيء-لكونه جاهلاً بها-أى الأركان-والجاهل كالناسى.

وقال الخرقى:ومن ترك شيئاً من التكبير غير تكبيره الإحرام أوالتسبيح فى الركوع أوالسجودأو قول سمع الله لمن حمده أو قول ربّنا ولك الحمد أو ربّ اغفرلى،أو التشهد الأوّل أو الصلاه على النبى فى التشهد الأخير عامداً بطلت صلاته،ومن ترك شيئاً منه ساهياً أتى بسجدة السهو. (١)

وقال ابن قدامه:وحكم هذه الواجبات لو قلنا بوجوبها-وفىها اختلاف بالنسبه إلى وجوبها واستحبابها-أنه إن تركها عمداً بطلت صلاته و إن تركها سهواً وجب عليه السجود للسهو.

والأصل فيه حديث النبى صلى الله عليه وآله حين قام إلى ثالثه وترك التشهد الأوّل فسبّحوا به فلم يرجع،حتى إذا جلس للتسليم سجد سجدين وهو جالس ولو لا أنّ التشهد سقط بالسهو لرجع إليه،ولولا أنّه واجب لما سجد جبراً لنسيانه وغير التشهد من الواجبات مقيس عليه ومثبّه به. (٢)

المذهب الحنفى

قال الجزيرى:أسباب سجود السهو أمور-خمسه على المذهب الحنفى-

السبب الأوّل:أن يزيد أو ينقص فى صلاته ركعه أو أكثر أو نحو ذلك،فإذا تيقّن أنّه زاد ركعه فى الصلاه مثلاً-إذا-الأولى أن يجلس ثمّ يسلم ويسجد للسهو.ومثل ذلك ما إذا تيقّن أنّه نقص ركعه-إذا-عليه أن يقوم لأداء الركعه-المنسيه-ثمّ يسجد

ص:١٦٢

١- (١).المصدر السابق.

٢- (٢).المصدر السابق،ص ٤ و٦.

للسهو. أمّا إذا شكّ في صلاته فلم يدر، كم صلّى؟ فإن كان الشكّ نادراً بطرئه، يجب عليه في هذه الحالة أن يقطع الصلاة بفعل مناف لها، ويأتي بصلاه جديده، وإن كان الشكّ عاده عليه بينى على ما يغلب على ظنه.

السبب الثاني: من أسباب سجود السهو: أن يسهو عن القعود الأخير- ينسى التشهد الأخير- ويقوم. وحكم هذه الحالة أنه يعود ويجلس بقدر التشهد ثمّ يسلم ويسجد للسهو- وأمّا- إذا مضى في الصلاة وسجد- في الركعه الخامسة- انقلبت صلاته نفلًا بمجرد رفع رأسه من السجده ويضمّ إليها ركعه سادسه، ولا يسجد للسهو في هذه الحالة على الأصحّ. (١)

السبب الثالث: من أسباب سجود السهو: أن يسهو عن القعود الأوّل- أن ينسى التشهد الأوّل- إن تذكّر بعد أن يستوى قائماً فإنّه لا يعود للتشهد- على ما هو التحقيق وعليه سجود السهو.

السبب الرابع: أن يقدّم ركنًا على ركن كتقدّم السجود على الركوع، إن لم يذكر- حتى يسجد- فإنّه يسجد للسهو بعد السلام.

السبب الخامس: من أسباب سجود السهو: أن يترك واجباً من الواجبات. (٢) وسجود السهو لترك الواجب (سهواً) ممّا تسالم عليه الفقهاء.

المذهب الشافعي

قال الجزيري: تنحصر أسباب سجود السهو في ستّة أمور- على المذهب الشافعي.

الأوّل: أن يترك سنّه مؤكّده وذلك كالتشهد الأوّل.

السبب الثاني: الشكّ في الزياده: فلو شكّ في عدد ما أتى به من الركعات بنى على

ص: ١٦٣

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٣٣.

٢- (٢). المصدر السابق، ج ١، ص ٤٥٣، ٤٥٤ و ٤٥٥.

اليقين، وتتم الصلاة وجوباً وسجد لاحتفال الزيادة.

السبب الثالث: فعل شيء سهواً-مثل-الكلام القليل سهواً.

السبب الرابع: إتيان الواجب والمستحب في غير محلها كقراءته الفاتحة-الواجب-في الجلوس سهواً، وقراءته السوره-المستحب-في الركوع سهواً.

السبب الخامس: الشك في ترك بعض معين أي الشك في أفعال الصلاة.

السبب السادس: الاقتداء بمن في صلاته خلل ولو في اعتقاد المأموم. كالاقتداء بمن يترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله في التشهد الأول- وهذه الصلاة واجبه على المذهب الشافعي- فإنه يسجد (١) لترك الواجب.

قال الشافعي: ومن شك في صلاته فلم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً فعليه أن يبنى على ما ستيقن وكذلك... قال رسول الله صلى الله عليه وآله فإذا فرغ من التشهد سجد سجدتي السهو قبل التسليم، والحكم كذلك في زياده ركعه سهواً وفي نسيان سجده واحده وتشهد. (٢)

المذهب المالكي

قال الجزيري: أسباب سجود السهو- على المذهب المالكي- تنحصر في ثلاثة أشياء:

السبب الأول: أن ينقص من صلاته سنه- مؤكده كترك السوره- سواء كان ذلك الترك محققاً أو مشكوكاً فإنه يعتبره نقصاً ويسجد قبل السلام.- والحاصل- أن ترك السنه المؤكده أو السنيتين الحقيقيتين- كترك التكبير بعد الركوع و السجود- يجبر بسجود السهو.

السبب الثاني: الزيادة وهي زياده فعل ليس من جنس أفعال الصلاة كأكل خفيف سهواً أو كلام خفيف كذلك، أو زياده ركن فعلي من أركان الصلاة كالركوع

ص: ١٦٤

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٤٦٠ و ٤٦١.

٢- (٢). مختصر المزني، ص ١٧.

والسجود أو زياده بعض من الصلاه كركعه أو ركعتين. و أمّا إذا كانت الزيادة من أقوال الصلاه فإن لم يكن القول المزيد فريضه، فإن زاد سوره فى الركعتين الأخيرتين من الرباعيه سهواً، لا يلزم سجود السهو. و إن كان القول المزيد فريضه كالفاتحه إذا كررها سهواً فإنه يسجد لذلك.

السبب الثالث: من أسباب السجود نقص وزيادة معاً، كما إذا ترك الجهر بالسوره وزاد ركعه فى الصلاه سهواً فقد اجتمع له نقص وزيادة، فيسجد لذلك قبل السلام ترجيحاً لجانب النقص على الزيادة. (١)

محل سجود السهو

إشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى محلّ السجده للسهو فعلى بعض الآراء كان محلّ تلك السجده قبل التسليم وعلى بعض آخر هو بعد التسليم.

المذهب الجعفرى و الحنفى

محلّ سجده السهو بعد السلام؛ ذلك للنصوص الواردة فى الباب منها: ما رواه ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: «لكلّ سهو سجدتان بعد التسليم». (٢) دلّ على أنّ محلّ السجده بعد التسليم. ومنها: معتبره معاويه بن عمّار: عن الرجل يسهو فيقوم فى حال قعود، أو يقعد فى حال قيام، قال الإمام عليه السلام: «يسجد سجدتين بعد التسليم». (٣) قال الكاشانى: فمحلّه المسنون بعد السلام عندنا سواء كان السهو يادخال زياده فى الصلاه أو نقصان فيها. (٤)

ص: ١٦٥

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٤٥٧ و ٤٥٨.

٢- (٢). المغنى، ج ٢، ص ٢٣.

٣- (٣). الوسائل، ج ٥، ص ٣٤٦، باب ٣٢ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه، ح ١.

٤- (٤). بدائع الصنائع، ج ١، ص ١٧٣.

المذهب الشافعي

قال ابن قدامه: قال الزهري: السجود قبل السلام-منصوص-؛ ولأنه تمام الصلاة وجبر لنقصانها فكان قبل سلامها كسائر أفعالها. (١)
واحتج الشافعي في ذلك بحديث أبي سعيد الخدري وبحديث أبي بحينه عن النبي صلى الله عليه وآله أنه سجد قبل التسليم. (٢)

المذهب المالكي

إن كان سجود السهو لأجل النقص الوارد في الصلاة كان محلّه قبل التسليم وإن كان لأجل زياده فيها كان محل السجود بعد التسليم؛ ذلك لما روى عن ابن مسعود أنه قال: كل شيء شككت من صلاتك، من نقصان، من ركوع أو سجود أو غير ذلك فاستقبل أكثر ظنّه، واجعل سجدة السهو من هذا النحو قبل التسليم، فأما غير ذلك من السهو فاجعله بعد التسليم. (٣)

المذهب الحنبلي

قال ابن قدامه: قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله السجود قبل السلام وبعده في أحاديث صحيحة متفق عليها، وقال أحمد: أن السجود كله قبل السلام إلا في الموضعين الذين ورد النص بسجودهما بعد السلام وهما: إذا سلم من نقص-أي السلام في غير محلّه- وتحزى الإمام فبنى على غالب ظنّه-وذلك-؛ عمل بالأحاديث كلها، وجمع بينها من غير ترك شيء منها وذلك-أي الجمع- واجب مهما أمكن. (٤)

ص: ١٦٦

١- (١). المغنى، ج ٢، ص ٢٣.

٢- (٢). مختصر المزني، ص ١٧.

٣- (٣). مختصر المزني، ص ٢٣؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ١٧٣.

٤- (٤). المغنى، ج ٢، ص ٢٢ و ٢٣.

إشارة

اختلفت الآراء حول تداخل أسباب السجود، قال بعض الفقهاء بكفايه السجدين في صلاه واحده و إن تحقّق السهو مراراً. وقال بعض آخر منهم إنّ لكلّ سهو سجدين، والاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفرى

قال السيد الطباطبائى اليزدى: يجب تكّره بتكرّر الموجب سواء كان من نوع واحد أو أنواع، وقال السيد الطباطبائى الحكيم- ذلك:- لأصالة عدم التداخل من دون فرق بين اتحاد نوع السبب وتعدّده. (١)

المذاهب الأربعة

قال ابن قدامة: إذا سها سهوين أو أكثر... كفاه سجدة واحدة للجميع. لانعلم أحداً خالف فيه. (٢) ويبدو أنّ الحكم متسالم عليه عند أئمة المذاهب الأربعة إلا أنّ هناك رأياً- من أبناء السنّة- يوافق المذهب الجعفرى و هو- أى الرأى- بالتفصيل الآتى: قال الأوزاعى، وابن أبى حازم، وعبد العزيز بن أبى سلمه: إذا كان عليه سجودان أحدهما قبل السلام و الآخر بعده سجدهما فى محلّيهما، لقول النبى صلى الله عليه و آله لكلّ سهو سجدة واحدة- رواه أبو داود وابن ماجه- و هذان سهوان، فلكلّ واحد منهما سجدة واحدة، ولأنّ كلّ سهو يقتضى سجوداً. (٣)

وصف السجود

إشارة

اختلفت الآراء بالنسبة إلى وصف سجود السهو وجوباً وندباً وتفصيل الاختلاف بما يلي:

ص: ١٤٧

١- (١). مستمسك العروه الوثقى، ج ٧، ص ٥٤٨.

٢- (٢). المغنى، ج ٢، ص ٣٩.

٣- (٣). المصدر السابق، ص ٣٩ و ٤٠.

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: وجب عليه عند السهو-سجدتا السهو. (١) للأمر به، وأنه كجزء من الصلاة. وعليه الحنفى قائلًا: سجود السهو واجب على الصحيح. (٢)

المذهب الشافعي و الحنبلي

سجود السهو قد يكون واجباً و قد يكون مستحباً، وذلك بحسب تفاوت الأسباب، وأضاف المذهب الحنبلي الإباحه هناك، قائلًا بأن سجود السهو قد يكون: مباحاً وذلك لاختلاف سببه.

المذهب المالكي

سجود السهو سنّه للإمام و المنفرد. (٣)

الشكّ و السهو

اشاره

هناك اختلاف مهم بين المذهب الجعفري و المذاهب الأربعة بالنسبه إلى تفريق بابي الشكّ و السهو وتلفيقهما فصّرح المذهب الجعفري بالتفريق وتسالمت المذاهب الأربعة بالتلفيق. والاختلاف يكون بالتفصيل التالي:

المذاهب الأربعة

الشكّ في عدد الركعات من أسباب السجود للسهو. و قد مرّ بنا أنّ حكم الشكّ في الركعات هو البناء على الأقلّ المتيقّن وإتمام الصلاة وإتيان سجود السهو، وأضاف

ص: ١٦٨

١- (١). العروه الوثقى، ص ٢٧١.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٤٦١.

٣- (٣). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٤٦١-٤٦٣؛ المجموع، ج ٤، ص ١١١.

المذهب الحنفي أنّ هناك-عند الشكّ في عدد الركعات- يؤخذ بما هو-أى العدد-مورد الظنّ الغالب و إن لم يتحقّق ذلك الظنّ واستقرّ الشكّ، صحّ فإنّ الحكم هو البناء على الأقلّ المتيقّن؛ (١) ذلك للنصوص الواردة في الباب.

المذهب الجعفري

لكلّ من السهو و الشكّ نطاق مخصوص. فكما أنّهما يختلفان موضوعاً كذلك يختلفان حكماً، أمّا السهو فقد مرّ بنا البحث عنه وعن موجباته وعمّا له صلة به و أمّا الشكّ فالبحث فيه يكون بالتفصيل الآتي:

حول الشكيات

إنّ الشكّ باعتبار المتعلّق ينقسم إلى قسمين:

١. الشكّ في الركعات.

٢. الشكّ في أفعال الصلاة.

أمّا القسم الأوّل-أى الشكّ فيعدد الركعات-فهو من المسائل المهمّة عند الفقهاء وله فروع كثيرة مدوّنه في الكتب الفتوائية ونكتفي هنا بالموجز.

قال السيد الطباطبائي اليزدي: الشكوك الصحيحة عدّه موارد أهمّها: الشكّ بين الاثنتين و الثلاث، والشكّ بين الثلاث و الأربع- إذاً- بينى على الأكثر ويتمّ صلاته ثمّ يحتاط بركعه من قيام أو ركعتين من جلوس؛ (٢) ذلك على أساس قاعده البناء على الأكثر التي لها مدرك روائى معتبر. (٣)

ص: ١٦٩

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٤٥٣-٤٦١.

٢- (٢). العروه الوثقى، ص ٢٧٤.

٣- (٣). القواعد، ص ٧٧.

و أمّا في الشكّ بين الأربع و الخمس: فالحكم فيه هو البناء على الأربع - أي الأقلّ - وسجود السهو، ذلك لنصّ يخصّه، والأمر متسالم عليه عند الفقهاء.

الشكّ الصحيح

إنّ مدى الشكّ الذي لا يبطل الصلاة ينحصر في الصلوات الرباعية. وعليه فالشكّ المتحقّق في الصلاة الثنائية و الثلاثية يبطل الصلاة.

قال السيد الطباطبائي اليزدي: الشكوك الموجه لبطلان الصلاة - عدّه موارد أهمّها - الشكّ في الصلوات الثنائية، كالصبح و صلاة السفر و الشكّ في الثلاثية كالغرب، والشكّ بين الواحد و الأزيد - في مطلق الصلوات - والشكّ بين الرباعيات بحيث لم يدر كم صلى؟. (١) أضف إلى ما تقدّم، أنّ تلك الشكوك توجب إخلالاً في الصلاة - بحسب الذات - وهناك؛ عدّه نصوص صرّحت على ما هو المطلوب، منها: صحيحه علاء بن رزين عن الإمام الصادق عليه السلام قال: سألته عن الرجل يشكّ في الفجر قال: يعيد، قلت: المغرب، قال: يعيد و الوتر و الجمعة، من غير أن أسأله. (٢) والدلالة تامّة.

حجيه الظنّ في الصلاة

إشاره

قال السيد الطباطبائي اليزدي: المراد بالشكّ في الركعات تساوي الطرفين، ما لا يشمل الظنّ، فإنّه - أي الظنّ - في الركعات - مطلقاً بحكم اليقين، (٣) ذلك على أساس قاعده حجّيه الظنّ في الصلاة، وهي قاعده فقهيه ثبتت من خلال الأدلّه المعبره. (٤)

القسم الثاني - الشكّ في أفعال الصلاة و هو يتعلّق بأجزاء الصلاة.

ص: ١٧٠

١- (١). العروه الوثقى، ص ٢٧٤.

٢- (٢). الوسائل، ج ٥، ص ١١٠، باب ٣ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، ج ١.

٣- (٣). العروه الوثقى، ص ٢٧٥.

٤- (٤). القواعد، ص ١١٥.

قال السيد الطباطبائي اليزدي: إذا شكَّ في شيء من أفعال الصلاة فإن كان قبل الدخول في الغير المترتب عليه كالشكَّ في قرائه الفاتحه قبل الدخول في السوره إذاً وجب الإتيان بالمشكوك-ذلك لقاعدتي الاستصحاب والاشتغال-و إن كان الشكَّ بعد الدخول في الجزء الآخر لم يلتفت وبني على أنه أتى به. (١) ذلك؛ لقاعده التجاوز الفقهيه الثابته من الادله المعتميره. (٢)

ومن الجدير بالذكر أنه لا اعتبار بالشكَّ في الركعات بعد إتمام الصلاة و الفراغ عنها؛ ذلك لقاعده الفراغ الفقهيه (٣) وكذلك لا اعتبار بالشكَّ الذي يتجاوز حدَّ الطبيعي، استناداً لقاعده: لا شكَّ لكثير الشكَّ، الفقهيه. (٤)

قال السيد الطباطبائي اليزدي: شكَّ كثير الشكَّ-لا اعتبار له-و إن لم يصل حدَّ الوسواس سواء كان في الركعات أو الأفعال أو الشرائط فيبنى على وقوع ما شكَّ و إن كان في محلّه. (٥)

منشأ الاختلاف

إنَّ أكثر الاختلافات ناشئ عن الاختلاف في الروايات كما أنَّ ثمَّه مناشئ جزئيه نشير إليها بالتفصيل الآتي:

أمَّا السهو و الشكَّ: فإنَّ الروايات الوارده من طريق الصحابه دلَّت على أنَّ سجود السهو، يجبر السهو و الشكَّ في الأفعال و الركعات. والروايات الوارده من

ص: ١٧١

١- (١). العروه الوثقى، ص ٢٧٣.

٢- (٢). القواعد، ص ٨٥.

٣- (٣). المصدر السابق، ص ١٨٧.

٤- (٤). المصدر السابق، ص ٢٤١.

٥- (٥). العروه الوثقى، ص ٣٨٥.

طريق آل البيت عليهم السلام دلّت على تغاير السهو و الشكّ حكماً كما أنّهما متغايران بحسب الواقع وصرّحت تلك الروايات بأنّ للأركان أهميه خاصّه، وعليه فإنّ الاختلال بها مبطل للصلاه مطلقاً، وهذا ما اعترف به ابن قدامه قائلاً: لا تسقط - أركان الصلاه - في عمد وسهو، أمّا الشكّ في الأفعال فهو يوجب سجود السهو على أساس الاجتهاد عند المذاهب الأربعة، ولا يوجب شيئاً على المذهب الجعفري، لقاعده التجاوز. والقاعده الكليه في الشكّ في الركعات على المذاهب الأربعة هي البناء على الأقلّ؛ للاشتغال والاستصحاب.

و أمّا القاعده على المذهب الجعفري فهي البناء على الأكثر الثابت بالنص الخاص من طريق آل البيت عليهم السلام، والاختلاف في عدد الأسباب لسجود السهو ناشئ عن الاختلاف في الفهم والاجتهاد.

والاختلاف بالنسبه إلى محلّ السجود ناشئ عن اختلاف الروايات. وتعدّد السجود بتعدّد الأسباب وعدم تعدّد السجود عندئذ ناشئ عن تداخل الأسباب وعدم تداخلها في الأحكام. والاختلاف في وصف سجود السهو وجوباً وندباً ناشئ عن الاختلاف في الاجتهاد.

و أمّا ما تفرّد به المذهب الحنبلي من أنّ المصلّي إذا التفت إلى نقص في الركعه الأولى بعد التجاوز عن محلّ التدارك، تلغى الأولى وتقوم الثانيه مقامها فهو على خلاف القواعد الفقهيّه ناشئ عن الاجتهاد الخاصّ، وكذا ما قال به المذهب الحنفي من أنّ زياده الركعه الخامسه سهواً تنقلب - بعد الالتفات إليها - بالنافله فليضمّ بها ركعه سادسه حتّى تستكمل النافله، كان ذلك على خلاف القواعد وناشئ عن الاجتهاد الخاصّ.

سجود السهو وثيق الصله بالصلاه فيجب على كل مكلف تعلمه كتعلم الصلاه نفسها و هو-أى السجود-واجب عند أكثر الفقهاء وأغلب المذاهب.

المتيقن من الأدله و الفتاوى فى هذا الحقل هو أن سجود السهو لترك الواجب سهواً فشرع لجبران الخلل الواقع فى الصلاه.

الشك بين الأربع و الخمس-فى الركعات بعد إكمال السجدين-يوجب سجود السهو بلاخلاف، ومع حصول هذا الشك بأشكال اخرى فتختلف فيه الآراء.

لاخلاف فى أن أركان الصلاه بحسب الحقيقه صياغه الصلاه الأصلية، وعليه أفتى جمع من الفقهاء-من الفريقين-بأن الخلل بالأركان سهواً لاينجبر بسجود السهو لأن النقص الوارد بالأركان يهدم كيان الصلاه الأصلية.

١. ما هو المقصود من محلّ التدارك في باب السهو؟
٢. ما هو دور قاعده لاتعاد بالنسبه إلى الأجزاء المنسيه في الصلاه؟
٣. ما هو المعيار الأصلي في باب الشكّ في عدد الركعات؟
٤. ما هو الدليل على عدم اعتبار الشكّ بعد الاجتياز عن المحلّ؟
٥. بين تداخل الأسباب وعدم تداخلها في السهويات.
٦. بين الآراء حول الاختلاف بالنسبه إلى وصف سجود السهو.

اشاره

لا يرب في مطلوبه الجماعة وفضيلتها في الصلوات الواجبه وأنها من شعائر الدين المهمه. قال السيد الطباطبائي اليزدي: وهي - الجماعة- من المستحبات الأكيده في جميع الفرائض خصوصاً اليوميه منها؛ وقد ورد في فضلها وذمّ تاركها من ضروب التأكيدات، ما كاد يلحقها بالواجبات ففي الصحيح- أي النصّ- الصلاه في جماعه، تفضل على صلاه الفرد بأربع وعشرين درجه. (١)

الحكم

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى صلاه الجماعة وجوباً وندباً وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الحنبلي

الجماعه واجبه في الصلوات الخمس المفروضه.

المذاهب الاربعه الأخرى

الجماعه من المستحبات المؤكده. قال السيد السابق: صلاه الجماعة سنّه مؤكده، ورد

ص: ١٧٥

فى فضلها أحاديث كثيرة. (١) لكلّ منهما دليل نشير إليه.

قال ابن قدامه شيخ الحنابلة: الجماعة واجبه للصلوات الخمس ولو لم يوجبها مالك وأبو حنيفة و الشافعى، لقول النبى صلى الله عليه وآله: «تفضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد بخمس وعشرين درجه»، متفق عليه، ولأنّ النبى صلى الله عليه وآله لم ينكر على الذين قالوا: صلينا فى رحالنا ولو كانت واجبه لأنكر عليهما، ولأنّها لو كانت واجبه فى الصلاة لكانت شرطاً كالجمعه.

ولنا- على الوجوب- قوله تعالى: وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ... (٢) ولو لم تكن واجبه لرخص فيها حاله الخوف، ولم يجر الإخلال بواجبات الصلاة من أجلها؛ وروى أبو هريره أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «والذى نفسى بيده لقد هممت أن أمر بحطب ليحطب ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها، ثم أمر رجلاً فيؤمّ الناس، ثم أخالف إلى رجال لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم»، متفق عليه. (٣)

اشتراط العدالة للإمام

إشاره

اختلفت الآراء حول اشتراط العدالة بالنسبه إلى إمام الجماعة.

المذهب الجعفرى

قال السيد الطباطبائى الحكيم نقلاً عن الحدائق: لاخلاف بين الأصحاب فى اشتراط عداله إمام الجماعة- ووافق أبو عبد الله البصرى ذلك الإشتراط- محتجاً بإجماع أهل البيت عليهم السلام. ويدلّ عليه موثّق سماعه فى حديث قال الإمام عليه السلام: «إن كان إماماً عدلاً

ص: ١٧٦

١- (١). فقه السنه، ج ١، ص ٢٢٨.

٢- (٢). النساء: ١٠٢.

٣- (٣). المغنى، ج ٢، ص ١٧٦.

فليصلّ و إن لم يكن إمام عدل فليبين على صلاته». (١) دلت على اشتراط العدالة للإمام في صلاة الجماعة. وهذا هو الحكم على المذهب الحنبلي كما قال ابن قدامة: ولنا: ما روى جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله على منبره يقول: «لا تؤمّ إمرأه رجلاً ولا فاجراً مؤمناً» ونقل عدّه من النصوص الواردة في موارد شتى فقال: وهذه النصوص: تدلّ على أنّه لا يصلّي خلف فاسق. (٢) وقال ابن القاسم رأيت مالكا إذا قيل له في إعادته صلاة من صلّى خلف اهل البدع يقف ولا يجيب. (٣)

المذهب الحنفى و الشافعى

لا يشترط العدالة للإمام الجماعة: قال ابن قدامة: وهذا -عدم الإشتراط- مذهب الشافعى؛ لقول النبى صلى الله عليه و آله: «صلّوا خلف من قالوا: لا إله إلا الله». (٤) قال الشافعى: ومن صلّى خلف واحد منهم -ولد الزنا، الفاسق ومظهر البدع- أجزأته صلاته ولم تكن عليه إعادته. (٥)

إلى هنا فإنّ الاختلاف، هو حول اشتراط العدالة بالنسبة إلى الصلوات اليومية و

[اشتراط العدالة لإمام الجمعة و الأعياد]

إشاره

أمّا الاختلاف بالنسبة إلى اشتراط العدالة لإمام الجمعة و الأعياد فهو الخلاف بين المذهب الجعفرى و المذاهب الأربعة، بالنفى و الإثبات.

المذهب الجعفرى

يشترط العدالة فى الإمام مطلقاً فى جميع الصلوات الواجبه ولا خلاف فى الحكم بين الفقهاء و الأمر متسالم عليه عندهم.

ص: ١٧٧

١- (١). مستمسك العروه الوثقى، ج٧، ص٣١٨.

٢- (٢). المغنى، ج٢، ص١٨٦ و ١٨٧.

٣- (٣). المدونه الكبرى، ج١، ص٨٤.

٤- (٤). المغنى، ج٢، ص١٨٧.

٥- (٥). الام، ج١، ص١٩٣.

لا يشترط العدالة في غير الصلوات المفروضة قال ابن قدامة: فأما الجمعة والأعياد فإنها تصلى خلف كل بر وفاجر. (١)

منشأ الاختلاف

تقدّم بأن الاختلاف في وجوب الجماعة ناشئ عن رأى الحنبلي بالوجوب، على أساس الاجتهاد الخاص. وأمّا الاختلاف في اشتراط العدالة فهو ناشئ عن الاختلاف في النصوص، أضف إلى ذلك ما قد يقال: أنّ هناك وجهتي نظر متضادّتين حول تحديد الأهميّة العبادية لصلوة الجماعة.

فالاتّجاه الأوّل: يرى أنّ الإمامة في الصلاه كقيادته عباديه لها خطورتها، وعليه يجب أن يكون الإمام عدلاً، ذلك لعدم أهليه الفاسق لهذا المقام العبادي الرفيع وهذا الاتّجاه يذهب إليه المذهب الجعفرى.

و أمّا الاتّجاه الثانى: فيرى أنّ الجماعة ذات أهميّة كبيره، ومن اللازم السعى في تحقّقها وعليه لا بأس بالاعتداء بالإمام الفاسق؛ ذلك حفظاً لكيان الجماعة كما قال ابن قدامة: فتركها- أى الصلاه خلف الفاسق- يفضى إلى تركها بالكليّه. (٢)

طهاره المولد

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى اشتراط طهاره المولد لإمام الجماعة بأن لا يكون إبن زنا. وتفصيل الاختلاف بما يلي:

ص: ١٧٨

١- (١). المغنى، ج ٢، ص ١٨٩.

٢- (٢). المصدر السابق.

قال ابن قدامه: لا تكره إمامه ولد الزنا إذا سلّم دينه وقال أصحاب الرأي: لا تجزئ الصلاة خلفه، وكره مالك أن يتّخذ إماماً راتباً، وكره الشافعي إمامته؛ لأنّ الإمامه موضع فضيله، فكره تقديمه فيها كالعبد. (١) وما وجدنا نصّاً في هذا الحقل.

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: يشترط فيه (إمام الجمعه) البلوغ و الإيمان و العدالة وأن لا يكون ابن زنا. (٢)

وقال السيد الطباطبائي الحكيم: إنّ الحكم يكون كذلك: إجماعاً حكاه جماعه منهم الشهيد؛ لعدّه فيمن لا يؤمّ الناس في جملة من النصوص. (٣) منها: صحيحه زراره عن الإمام الباقر عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام «لا يصلين أحدكم خلف المجنون وولد الزنا». (٤) دلّت على عدم جواز الاقتداء خلف ولد الزنا وها هو الأقرب للتقوى.

اشتراط البلوغ

إشاره

لاخلاف بين الفقهاء بالنسبه إلى اشتراط البلوغ للإمام، وعليه لا يجوز للإمامه للصبى المميز، ذلك لعدم أهليته، كما هو ثابت بالنصّ و الإجماع وخالف فيه الشافعي قائلاً: يجوز إقتداء البالغ بالصبى المميز فى الفرض إلّا فى الجمعه. (٥) و هو اجتهاده الخاص.

ص: ١٧٩

١- (١). المصدر السابق، ص ٢٣٠.

٢- (٢). العروه الوثقى، ص ١٦٤.

٣- (٣). مستمسك العروه الوثقى، ج ٧، ص ٣١٧.

٤- (٤). الوسائل، ج ٥، ص ٣٩٧، باب ١٤ من أبواب صلاه الجماعه، ح ٢.

٥- (٥). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٤٠٩.

إنَّ الاختلاف بالنسبة إلى اشتراط طهاره المولد للإمام، واشتراط البلوغ، ناشئ عن الاختلاف فى النصوص وعن الاجتهاد، وقد مرّت الإشارة إليها.

والتحقيق أن يقال: أنَّ الإشتراط بطهاره المولد وبالبلوغ هو الأخذ بالمتيقن، وها هو الأوثق.

الجماعه فى النوافل

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى حكم الجماعه فى النوافل وتفصيل الاختلاف بمايلى:

المذهب المالكي

قال الجزيرى: والجماعه فى صلاه الكسوف والاستسقاء و العيدين شرط لتحقق سنّيتها، فلا يحصل ثواب السنّه إلا إذا صلّاها جماعه، أمّا باقى النوافل فإنّ صلاتها جماعه مكروهه-على المذهب المالكي- إلا إذا كانت بجماعه قليله ووقعت فى المنزل. (١) وعليه لا تكون الجماعه فى النوافل مكروهه بحسب الذات، وإنّما تكره إذا كانت بعدد كبير خارج البيت، فالكراهه تتعلّق بكثره العدد المجتمعه فى المسجد وغيره من الأمكنه المعده للصلاه جماعه. قال السيد السابق: أمّا الجماعه فى النفل فهى مباحه قد ثبت أن النبي صلى الله عليه و آله صلّى ركعتين تطوعاً وصلّى معه أنس عن يمينه. (٢)

المذهب الحنفى

قال الجزيرى: تشترط الجماعه لصحّه الجمع و العيدين، وتكون سنّه كفايه فى صلاه التراويح و الجنازه، وتكون مكروهه-على المذهب الحنفى- فى صلاه النوافل مطلقاً. (٣)

ص: ١٨٠

١- (١). المصدر السابق، ص ٤٠٧.

٢- (٢). فقه السنه، ج ١، ص ٢٢٨.

٣- (٣). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٤٠٧ و ٤٠٨.

المذهب الحنبلي

قال الجزيري: أمّا النوافل فمنها ما تُسنّ فيه الجماعه وذلك كصلاه الاستسقاء و التراويح و العيدين ومنها ما تباح فيه الجماعه كصلاه التهجد ورواتب الصلوات المفروضه. (١)

المذهب الشافعي

قال الجزيري: أمّا الجماعه في صلاه العيدين والاستسقاء و الكسوف و التراويح و وتر رمضان فهي مندوبه عند الشافعيه، و أمّا في باقي النوافل تباح الجماعه إذا تتحد الصلاه-و تكره-الجماعه-في وتر خلف تراويح وعكسه. (٢)

ومن الواضح، أنّ كلّ هذه الفتاوى المختلفه تنبثق عن الاختلاف الحاصل في النصوص الروائيه أو النظرات الاجتهاديه.

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: لا تشرّع الجماعه في شيء من النوافل الأصليه، (٣) ذلك لروايه معتبره عن الفضل بن شاذان عن الإمام الرضا عليه السلام في كتاب إلى المأمون: لا يجوز أن يصلّي تطوّعاً في جماعه؛ لأنّ ذلك بدعه. (٤) ويجوز الجماعه في صلاه الاستسقاء و صلاه العيدين و الصلاه المعاده جماعه. (٥)

منشأ الاختلاف

أشرنا إلى أنّ الاختلاف هناك ناشئ عن الاختلاف في النصوص، كما اتّضح أنّ جواز

ص: ١٨١

١- (١). المصدر السابق.

٢- (٢). المصدر السابق.

٣- (٣). العروه الوثقى، ص ٢٥٣.

٤- (٤). الوسائل، ج ٣، ص ٤٠٧، باب ٢٠ من أبواب صلاه الجماعه، ح ٦.

٥- (٥). العروه الوثقى، ص ٢٥٣.

الجماعه فى صلاه الاستسقاء و العيدين و المعاده محلّ إجماع الفقهاء وما عداها يحتاج إلى الدليل.

اتحاد الصلاه

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى اشتراط الاتّحاد فى صلاه الجماعه وعدم اشتراطه وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفرى

يجوز الاقتداء فى كلّ من الصلوات اليوميّه بمن يصلى الأخرى أياً منها كانت و إن اختلفا فى الجهر والاخفات و القضاء و الأداء و القصر و التمام؛ (١) ذلك للنصوص الوارده من طريق آل البيت عليهم السلام. منها صحيحه حماد عن الإمام الصادق عليه السلام عن رجل امام قوم فصلّى العصر وهى -أى العصر- لهم الظهر فقال عليه السلام: «أجزأت عنه وأجزأت عنهم». (٢)

أضف إلى ذلك أنه لادليل على اشتراط الاتّحاد.

ولا خلاف فى الحكم بين الفقهاء الإماميين.

آراء المذاهب الأربعة

قال الجزيرى: ومنها -أى شرائط الجماعه- اتّحاد فرض الإمام و المأموم. فلا تصحّ صلاه ظهر مثلاً خلف عصر، ولا ظهر أداء خلف ظهر قضاء ولا عكسه، ولا ظهر يوم السبت خلف ظهر يوم الأحد و إن كان كلّ منهما قضاء، هذا متفق عليه بين المالكيه و الحنفيه و الشافعيه.

ص: ١٨٢

١- (١). المصدر السابق.

٢- (٢). الوسائل، ج ٣، ص ٤٥٣، باب ٥٣ من أبواب صلاه الجماعه، ح ١.

و أما الحنابلة قالوا: يصح الاقتداء في كل ما ذكر. (١)

قال ابن قدامه-هناك-: روايتان، إحداهما: لا تصح، وهذا قول الزهري ومالك وأصحاب الرأي؛ لقول النبي صلى الله عليه و آله: «إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه»، متفق عليه.

والثانية: يجوز، وهي أصح؛ لما روى جابر بن عبد الله-صحه صلاة المفترض و المنتفل إعادته-ولأنهما صلاتان اتفقتا في الأفعال فجاز ائتمام المصلّى في إحداهما بالمصلّى في الأخرى-ولا- يجوز الائتمام عند الاختلاف في الأفعال-فإن كانت إحدى الصلاتين تخالف الأخرى في الأفعال لم تصح؛ لأنه يفضى إلى مخالفه إمامه في الأفعال و هو منهي عنه. (٢)

منشأ الاختلاف

اتضح مما سبق أنّ الاختلاف هناك ناشئ عن الاختلاف في الاجتهاد والاختلاف في النصوص الواردة عن الطريقتين، كما اتضح لنا أنّ أقوى النصوص على الجواز.

اتصال الصفوف

إشاره

اختلفت الآراء حول تشكّل الصفوف في الجماعه وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذاهب الأربعة

قال ابن قدامه: إنّ معنى اتصال الصفوف أن لا يكون بينهما بُعد لم تجر العاده به، ولا يمنع إمكان الاقتداء وحكى عن الشافعي: أنّه حدّ الاتصال بما دون ثلاث مائه ذراع و التحديدات بابها التوقيف؛ والمرجع فيها إلى النصوص و الإجماع، ولا نعلم في هذا

ص: ١٨٣

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٤٢٦.

٢- (٢). المغنى، ج ٢، ص ٣٢٧.

نصاً نرجع إليه ولا إجماعاً نعتمد عليه، فوجب الرجوع فيه إلى العرف كالتفرّق.

وقال: فإن كان بين الإمام و المأموم حائل يمنع رؤيه الإمام، فيه روايتان: إحداهما لا يصحّ الائتمام به، اختاره القاضي.

والثانيه يصحّ: قال أحمد في رجل يصلّي خارج المسجد يوم الجمعة، ولنا أنّ المعنى المجوّز أو المانع قد استويا، ولا بدّ لمن لا يشاهد أن يسمع التكبير ليتمكنه الاقتداء فإن لم يسمع لم يصحّ ائتمامه به بحال؛ لأنّه لا يمكنه الاقتداء به. (١)

قال الشافعي: لو أمّ إمام بمكه وهم يصلون بها صفوفاً مستديره يستقبل كلهم إلى الكعبه من جهته كان عليهم -والله أعلم- أن يجتهدوا حتّى يتأخروا من كلّ جهه عن البيت تأخراً يكون فيه الإمام أقرب إلى البيت. (٢)

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: يشترط في الجماعه أن لا يكون بين الإمام و المأموم -وبين المأمومين- حائل يمنع عن مشاهدته. وأن لا يتباعد المأموم عن الإمام بما يكون كثيراً في العاده. (٣) ذلك؛ لأنّ الجماعه بحسب صياغتها الأصلية تتقوم بالاتّصال و التجمّع ولا تتكوّن تلك الصياغه مع التباعد الفاحش و الحائل الفاصل بين الصفوف.

منشأ الاختلاف

إنّ الاختلاف ناشئ عن الاختلاف بالنسبه إلى فهم المعنى من الاتّصال، والذي يسهّل الخطب أنّ المعيار هو تشخيص العرف، و هو المتسالم عليه عند الفقهاء.

ص: ١٨٤

١- (١). المصدر السابق، ص ٢٠٧.

٢- (٢). الام، ج ١، ص ١٩٤.

٣- (٣). العروه الوثقى، ص ٢٥٧.

لاخلاف في وجوب متابعه المأموم للإمام في أفعال الصلاة وعليه لا يصح الاقتداء إذا لا يتقدم فيها عليه ولا يتأخر عنه تأخراً فاحشاً، وأما في الأقوال فالأقوى عدم وجوبها عدا تكبيره الإحرام. (١) ذلك؛ لعدم الدليل على تلك المتابعه من نص أو إجماع ومع الشك يتمسك بأصالة البرائه.

و أمّا بالنسبه إلى القرائه، قال الإمام الخميني: الأقوى وجوب ترك المأموم القرائه في الركعتين الأوليين من الإخفاته وكذا في الأوليين من الجهريه لو سمع صوت الإمام ولو هممته، وإن لم يسمع جاز بل استحَبَّ له القرائه. (٢)

ذلك؛ للنصوص الوارده في الباب منها: صحيحه ابن سنان عن الإمام الصادق عليه السلام: إذا كنت خلف الإمام في صلاه لا يجهر فيها بالقرائه حتى تفرغ وكان الرجل مأموناً على القرآن فلا تقرأ خلفه في الأوليين. (٣)

ومنها صحيحه زراره عن الإمام الباقر عليه السلام قال وإن كنت خلف إمام فلا تقرأ شيئاً في الأوليين وانصت لقراءته. (٤)

المذهب الحنبلي

قال الخرقي: والمأموم إذا سمع قرائه الإمام فلا يقرأ بالحمد. (٥) لقوله تعالى: ... وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ... (٦)

ص: ١٨٥

١- (١). تحرير الوسيله: ج ١، ص ٢٥٦.

٢- (٢). المصدر السابق.

٣- (٣). الوسائل، ج ٤، باب ٣١ من أبواب صلاه الجماعة، ح ٩.

٤- (٤). المصدر السابق، ح ٣.

٥- (٥). المغنى، ج ١، ص ٥٦٧.

٦- (٦). اعراف: ٢٠٤.

وقال ابن قدامه: إنَّ القرائه غير واجبه على المأموم فيما جهر به الإمام ولا- فيما أسرَّ به. نص عليه في روايه جماعه. وبذلك قال مالك وأبو حنيفه وقال الشافعي: يجب- قرائه الفاتحه-؛ لعموم قوله عليه السلام: لا صلأه لمن لا يقرأ بفاتحه الكتاب، غير أنه خص في حال الجهر بالإنصات ففيما عداه يبقى على العموم.

ولنا ما روى الإمام أحمد- بسنده- عن عبدالله بن شداد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «من كان له إمام فإنَّ قرائه الإمام له قرائه». (١)

قال بعض المحققين: اتفقت المذاهب- على أنه يتعين- على المأموم أن يتابع الإمام في قرائه الأذكار كسبحان ربِّي العظيم، وسبحان ربِّي الأعلى وسمع الله لمن حمده. (٢)

وما وجدنا عليه دليلاً من نصٍّ أو إجماع. أضف إلى ذلك أنه إذا لم يسمع المأموم ما يقرأه الإمام لا يمكن المتابعه.

منشأ الاختلاف

تبين لنا أن الاختلاف ناشئ عن الاختلاف في النصوص الواردة عن طريق آل البيت عليهم السلام ومن طريق الصحابه.

حكم المتأخر عن الجماعه

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى مطابقه الركعات في صورته تأخر المأموم عن الإمام بركعه أو أكثر وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري و الشافعي

إنَّ ما يدركه المأموم مع الإمام- كالركعه الثالثه من صلاه المغرب- كانت الركعه

ص: ١٨٦

١- (١). المغنى، ج ١، ص ٥٦٧.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الخمسه، ص ١٣٥.

الأولى من المأموم على ما هو الواقع فيبادر إلى إتمامها كما هي عليها، بعد تسليم الإمام، ذلك لجواز الإقتداء وعدم الدليل على تغيير صياغه الصلاة الأصلية بواسطة الجماعة.

المذاهب الثلاثة الأخرى

إن ما يدركه المأموم من الركعات مع الإمام يتطابق مع ما عليه الإمام وحينئذ لا تكون هذه الركعة هي الأولى للمأموم وعليه لو اقتدى المأموم في الركعة الثالثة من صلاة المغرب يحسب الركعة الثالثة للمأموم تبعاً للإمام، فيبادر إلى إتيان الأوليين بعد تسليم الإمام فتصبح الثالثة مقدّمة على الأوليين، على خلاف الصياغة الأصلية لدليل المتابعة. (١)

منشأ الاختلاف

إنّ الاختلاف ناشئ عن الاختلاف بالنسبة إلى تقديم المتابعة على صياغة الصلاة-أى ترجيح الفرع على الأصل-وتقديم صياغة الصلاة على المتابعة ترجيحاً للأصل على الفرع وعليه لا تنقلب ماهية صلاة المأموم بواسطة المتابعة.

نيه الإمامه

إشاره

لاخلاف بين الفقهاء بالنسبة إلى وجوب نيه الاقتداء بالإمام المتعين، واختلفت بالنسبة إلى نيه الإمام الإمامه في الجماعه، وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الحنبلي

قال ابن قدامه: من شرط صحّه الجماعه أن ينوى الإمام و المأموم حالهما فينوى الإمام

ص: ١٨٧

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٤٣٨ و ٤٤٣.

أنه إمام و المأموم أنه مأموم. (١) ذلك؛ لوجوب الجماعة في جميع الصلوات الواجبه فيجب نيه ما هو الواجب.

قال الجزيرى: يشترط في صحه الاقتداء نيه الإمام الإمامه في كلّ صلاه فلا تصحّ صلاه المأموم إذا لم ينو الإمام الإمامه. (٢)

المذهب الحنفى

لا يشترط نيه الإمامه إلا إذا كان إماماً للنساء فتفسد صلاه النساء إذا لم ينو إمامهنّ الإمامه، و أمّا صلاته فصحيحه. (٣) ذلك؛ على أساس الاجتهاد، ولا نصّ هناك.

المذهب الشافعى و المالكى

يشترط في صحه الاقتداء أن ينوى الإمام نيه الجماعة في الصلوات التي تتوقّف صحّتها على الجماعة كالجمعه و ما شاكلها. (٤)

المذهب الجعفرى

قال السيد الطباطبائى اليزدى: لا يشترط في انعقاد الجماعة، في غير الجمعه و العيدين نيه الإمام الجماعة و الإمامه، و أمّا المأموم فلا بدّ له من نيه الائتمام فلو لم ينو لم يتحقّق الجماعة في حقّه و إن تابعه في الأقوال و الأفعال. (٥)

ذلك؛ لوجوب الجماعة في الجمعه فلا بدّ من نيه ما هو واجب في الصلاه؛ مضافاً

ص: ١٨٨

١- (١). المغنى، ج ٢، ص ٢٣١.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٤١٧.

٣- (٣). المصدر السابق.

٤- (٤). المصدر السابق.

٥- (٥). العروه الوثقى، ص ٢٥٣.

إلى أن الأمر متسالم عليه عند الفقهاء أجمع. هذا ما يتطابق مع المذهب الشافعي و المالكي كما مرّ بنا بيانه. وهذا الرأي هو أقوى الآراء أتباعاً وأوثقها احتياطاً.

من هو الأحقّ بالإمامه

إشاره

اختلفت الآراء فى تشخيص الأحقّ بالإمامه عند تعدّد الأئمه وتفصيل الاختلاف بمايلى:

قال السيد الطباطبائى اليزدى: إذا تعدّد الأئمه: فالأولى تقديم الأجد قرائه ثمّ الأفقه فى أحكام الصلاه ومع التساوى فيهما فالأفقه فى سائر الأحكام، ثمّ الأسنّ فى الإسلام. (١) ذلك؛ للنصوص وقال المحقق الحلى: والهاشمى أولى من غيره. (٢)

وقال الخرقى: ويؤمّ القوم أقرؤهم لكتاب الله تعالى فإن استووا فأفقههم، فإن استووا فأسنّهم. (٣) فلا- خلاف بالنسبه إلى تلك الترجيحات إلاّ عن المالكي قائلاً بتقديم السلطان أو نائبه. (٤) وقال الكاشانى: إذا استوا بالورع و السنّ فأحسنهم خلقاً فإن كانوا فيه سواء فأحسنهم وجهاً. (٥) وقال الشافعي بأن فى الحج تقدّم رجل من آل أبى سائب أعجمى اللسان فأخّره المسورين مخرمه و قدّم غيره فبلغ عمرين الخطاب فقال قد أحببت فقال: وأحب ما صنع المسور وأقرّه العمر إذا كان الإمام أعجمياً. (٦) ولا يوجد هناك نصّ أو إجماع كمدرك للحكم و إنّما هو الرأى الاجتهادى الخاص ولعلّه نشأ عن العرييه و العجميه.

ص: ١٨٩

١- (١). المصدر السابق، ص ٢٦٦.

٢- (٢). شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٢٥.

٣- (٣). المغنى، ج ٢، ص ١٨١-١٨٣.

٤- (٤). الفقه على المذاهب الخمسه، ص ١٣٧.

٥- (٥). بدائع الصنائع، ج ١، ص ١٥٨.

٦- (٦). الام، ج ١، ص ١٩٣.

أما الاختلاف بالنسبة إلى نيه الإمام-الإمامه-فهو ناشئ عن الاجتهاد مع العلم أن الاختلاف هناك يسير و هو ممّا لا بأس به. و أما الاختلاف بالنسبة إلى من هو أولى وأحقّ بالإمامه مع تعدّد الأئمّه فهو ناشئ عن الاجتهاد الخاص بالنسبة إلى تقديم السلطان و هو على خلاف النص و التسالم. و من حسن الحظّ أنه هناك نص من-الطريقين-صرّح بتقديم من له الفضائل من الأجوديه في القرائه و الأفقيه في الأحكام و الأسنيه في الإسلام.

الجماعه فى الصلاه واجبه على المذهب الحنبلى ومستحبّه أكيدّه على المذاهب الأربعة الأخرى.

يشترط العداله لإمام الجماعه على المذهب الجعفرى و المالكى و الحنبلى،ولا يشترط العداله للإمام على المذهب الحنفى و الشافعى.

يشترط فى إمام الجماعه طهاره المولد على المذهب الجعفرى ولا يشترط ذلك على المذاهب الأربعة.

لامجال للجماعه فى النوافل على المذهب الجعفرى ولها مجال على المذاهب الأربعة.

يشترط اتحاد الصلاه فى الجماعه بين الإمام و المأموم ظهراً وعصراً وغيرهما على المذاهب الأربعة،ولا يشترط ذلك على المذهب الجعفرى.

تحقق الاتصال فى صفوف الجماعه وتحقق المتابعه بحسب تشخيص العرف.

إذا تحقق الاقتداء فى الركعه الأخيره للإمام ووقعت ركعه اولى للمأموم يوجب انقلاباً لماهيه الصلاه.

ولا دليل على نيه الإمامه للإمام فى الجماعه.

والأولى بالإمامه-عند التشاّح-أفضلهم بحسب النصّ.

١. ما هو الدليل على اشتراط العدالة لإمام الجماعة؟
٢. هل يشترط لإمام الجماعة طهاره المولد؟
٣. ما هو المعيار بالنسبه إلى اتّصال الصفوف فى الجماعة؟
٤. هل يجوز الاقتداء إذا اختلفت الصلاتان فى الأركان؟
٥. هل تجب نيه الاقتداء على المذاهب كلّها أو تختلف فيه الآراء؟
٦. من هو الأحقّ بالإمامه عند تعدّد الأئمّه؟

لا يرب في وجوب صلاة الجمعة كتاباً وسنّه وإجماعاً بين المسلمين كافّه، ولا خلاف في كيفيتها إلاّ اليسير وعليه نشير إلى أهمّ الفتاوى في هذا الحقل حتّى يتبين لنا موارد الخلاف ومناشئه و التفصيل بما يلي:

المذهب الجعفري

قال السيد الخوئي: صلاة الجمعة ركعتان كصلاه الصبح وتمتاز عنها بخطبتين قبلها، ففي الأولى منهما: يقوم الإمام ويحمد الله ويشئى عليه ويوصى بتقوى الله ويقرأ سورة من الكتاب العزيز، ثمّ يجلس قليلاً، وفي الثانية يقوم ويحمد الله ويشئى عليه ويصلّى على محمّد صلى الله عليه وآله وعلى أئمّه المسلمين عليهم السلام ويستغفر للمؤمنين و المؤمنات ويعتبر في وجوب صلاة الجمعة أمور: ١. دخول الوقت و هو زوال الشمس؛ ٢. اجتماع سبعة أشخاص أحدهم الإمام؛ ٣. وجود الإمام الجامع لشرائط الإمامه من العدالة وغيرها.

إذا اقيمت الجمعة في بلد واجده لشرائط الوجوب و الصحّه وجب الحضور-على الرجال-على الأحوط. (١)

ص: ١٩٣

قال ابن قدامة: يشترط للجمعه خطبتان-على المذهب الحنبلي-و هذا مذهب الشافعي.

وقال مالك: يجزيه خطبه واحده-لما روى أنّ النبي صلى الله عليه وآله خطب خطبه تامّة-وقال أبو حنيفة: لو أتى بتسبيحه واحده أجزاءه، لأنّ الله تعالى قال: ...فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ... (١) ولم يعين ذكراً فأجزأ ما يقع عليه إسم الذكر ويقع إسم الخطبه.

فأمّا القرائه، ظاهر كلام الخرقى-أنه يشترط القرائه فى كلّ واحده من الخطبتين، لأنّ الخطبتين اقيمتا مقام ركعتين فكانت القرائه شرطاً فيها كالركعتين-و أمّا مقدار القرائه فهو ممّا اختلفت فيه الآراء، والأحوط قرائه السوره-لما روى الشعبي قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس فقال: السلام عليكم، ويحمد الله ويثنى عليه ويقرأ سوره ثمّ يجلس ثمّ يقوم فيخطب. (٢)

يظهر ممّا تقدّم: أنّ تفرد المذهب المالكي بالنسبه إلى اجتزاء خطبه واحده، وكذلك تفرد المذهب الحنفى بالنسبه إلى اجتزاء تسبيحه واحده فى الخطبه هو على خلاف الاحتياط.

منشأ الاختلاف

إنّ الاختلاف هنا ناشئ عن الاختلاف فى النصوص الوارده من الطريقتين وعن الاختلاف فى الاجتهاد. والحكم بوجوب الجلوس بين الخطبتين على المذهب الجعفرى و الشافعى لا يخالف الحكم باستجاباه على المذاهب الثلاثة الأخرى، من ناحيه عمليه فلا خلاف بحسب الواقع.

إذا لم يكن المصلون أهل اللغة العربيه، الأولى هو الجمع بين اللغتين بلا خلاف فيه.

ص: ١٩٤

١- (١). جمعه: ٩.

٢- (٢). المغنى، ج ٢، ص ٣٠٤ و ٣٠٥.

كما قال السيد الخوئي: الأحوط هو الجمع بين اللغة العربية ولغة الحاضرين. (١)

العدد المشترط في الجمعة

إشاره

اختلفت الآراء بالنسبة إلى عدد الأفراد الذين تنعقد بهم صلاة الجمعة وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري

قال السيد الخوئي: يعتبر في وجوب صلاة الجمعة أمور-منها-: اجتماع سبعة أشخاص أحدهم الإمام. (٢) وقال المحقق صاحب الجواهر- أن العدد هو السبعة-: لأنه هو الذي تجتمع به نصوص المقام مفهوماً ومنطوقاً. (٣)

ومن النصوص الواردة حول تعيين العدد. صحيحه زراره قال قلت لأبي جعفر الإمام الباقر عليه السلام: على من تجب الجمعة؟ قال: سبعة نفر من المسلمين. (٤) ومنها: صحيحه عمر بن زيد عن الإمام الصادق عليه السلام قال إذا كانوا سبعة يوم الجمعة فليصلوا في جماعه- إلى أن قال- وليقعد قعده بين الخطبتين. (٥)

المذهب الحنفي

قال الجزيري: يشترط في الجماعه التي تصح بها الجمعة أن تكون بثلاثة غير الإمام- على المذهب الحنفي-. (٦)

ص: ١٩٥

١- (١). منهاج الصالحين، ج ١، ص ١٨٥.

٢- (٢). المصدر السابق.

٣- (٣). الجواهر، ج ١١، ص ١٩٨.

٤- (٤). الوسائل، ج ٥، ص ٨ و ٩، باب ٢ من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، ح ٤ و ١٠.

٥- (٥). المصدر السابق.

٦- (٦). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٣٨٨.

وقال ابن قدامة: قال أبو حنيفة: تنعقد الجمعة بأربعه مع الإمام - لأنه عدد يزيد على أقل الجمع المطلق؛ ولأن الله تعالى قال: ... نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ... و هذه صيغه الجمع فيدخل فيه الثلاثة. (١)

المذهب الحنبلي و الشافعي

قال الجزيري: يشترط في جماعه الجمعة شروط أحدها: أن يكونوا أربعين ولو بالإمام. فلا تنعقد بأقل من ذلك. (٢)

وقال ابن قدامة: فأما الأربعون فالمشهور في المذهب، أنه شرط لوجوب الجمعة وصحتها، وهو مذهب مالك و الشافعي وروى عن جابر بن عبد الله قال مضت السنه أن في كل أربعين فما فوقها جمعه. (٣)

منشأ الاختلاف

إن الاختلاف هنا ناشئ عن الاختلاف في النصوص الواردة من الطريقتين وعن الاختلاف في الاجتهاد.

صلاه الآيات

لاخلاف بين المسلمين في مشروعيه صلاه الآيات و إنما الخلاف كله بالنسبه إلى وصفها و كفيئتها و موجباتها و تفصيل الاختلاف بما يلي:

حكم صلاه الآيات

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى وجوب صلاه الآيات أو استحبابها، واليك الآراء حيالها:

ص: ١٩٤

١- (١). المغنى، ج ٢، ص ٣٢٨.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٣٨٨.

٣- (٣). المغنى، ج ٢، ص ٣٢٨ و ٣٢٩.

قال السيد الطباطبائي اليزدي: وهي -صلاة الآيات- واجبه. (١)

ذلك؛ للنصوص منها: صحيحه جميل عن الإمام الصادق عليه السلام قال في حديث: وهي فريضة. (٢) وأضاف السيد الطباطبائي: و أمّا وقتها في الكسوفين هو من حين الأخذ إلى تمام الانجلاء فتجب المبادره إليها بمعنى عدم التأخير إلى تمام الانجلاء، والأحوط عدم نيه الأداء و القضاء على فرض التأخير. و أمّا الزلزله وسائر الآيات المخوفه فلا وقت لها بل يجب المبادره إلى الإتيان بها بمجرد حصولها، وإن عصى فبعده إلى آخر العمر. (٣)

المذاهب الأربعة

قال الجزيري: صلاة كسوف الشمس سنّه مؤكّده؛ وقد ثبت لقوله صلى الله عليه و آله: «إنّ الشمس و القمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد و لا لحياته، فإذا رأيتم ذلك فصلّوا و ادعوا، حتّى ينكشف ما بكم». (٤) والحديث متفق عليه. وقال ابن قدامة: صلاة الكسوف ثابتة بسنّه رسول الله صلى الله عليه و آله و لا نعلم بين أهل العلم في مشروعيتها خلافاً. (٥)

والتحقيق أنّه لا ريب في أنّ صلاة الآيات ممّا أسسها رسول الله صلى الله عليه و آله و أمر بإقامتها، حيث أنّ قوله صلى الله عليه و آله -فصلّوا- في الحديث الصحيح -متفق عليه- و ظاهر الأمر للوجوب و عليه فالقول باستحبابها ممّا لا يمكن المساعدة عليه دليلاً و حجّة. قال السمرقندي: قال

ص: ١٩٧

١- (١). العروه الوثقى، ص ٢٣٩.

٢- (٢). الوسائل، ج ٥، ص ١٤٦، باب ١ من أبواب صلاة الكسوف، ح ١.

٣- (٣). العروه الوثقى، ص ٢٣٩.

٤- (٤). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٢٦٣.

٥- (٥). المغنى، ج ٢، ص ٤٢٠.

بعض مشايخنا: إن صلاة الآيات واجبه؛ لأنّ النبي صلى الله عليه وآله قال: «إذا رأيتم من هذه الافزاع فافزعوا إلى الصلاة» وظاهر الأمر للوجوب. (١).

الكيفية

إشاره

اختلفت الآراء حول الكيفية بما يلي:

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: وأما كيفيتها، فهي ركعتان، في كلّ منهما، خمس ركوعات وسجدتان بعد الخامس من كلّ منهما فيكون المجموع: عشر ركوعات وسجدتان بعد الخامس وسجدتان بعد العاشر. وتفصيل ذلك: أن يكبر للإحرام مقارناً للنيه ثم يقرأ الحمد وسوره، ثم يركع، ثم يرفع رأسه ويقرأ الحمد وسوره، ثم يركع وهكذا حتّى يتمّ خمساً فيسجد بعد الخامس سجدتين، ثم يقوم للركعه الثانيه فيقرأ الحمد وسوره ثم يركع وهكذا إلى العاشر فيسجد بعده ويشهّد ويسلم، (٢) ذلك للنصّ الوارد في الباب.

المذاهب الأربعة

قال الشافعي بأنّه إذا خسفت الشمس يتوجه الإمام إلى المصلّي فيأمر بالصلاه جامعه، وهي ركعتان كلّ ركعه ذات ركوعين ويقرأ فيها نحو ١٠٨٦، آيه. (٣)

قال الجزيري: اتفق ثلاثه من الأئمّه على أنّها (صلاه الآيات) ركعتان ويزيد في كلّ ركعه منها قياماً وركوعاً فتكون كلّ ركعه مشتمله على ركوعين وقيامين. وخالف

ص: ١٩٨

١- (١). تحفه الفقهاء، ج ١، ص ١٨١.

٢- (٢). العروه الوثقى، ص ٢٣٩.

٣- (٣). مختصر المزني، ص ٣٢.

الحنفيه فى ذلك، قالوا: صلاه الكسوف لاتصح بر كوعين وقيامين بل لابد من قيام واحد وركوع واحد كهيئه النفل بلا فرق وقالوا: أقلها ركعتان وله أن يصلى أربعاً أو أكثر و الأفضل أن يصلى أربعاً بتسليمه واحده أو بتسليمتين.

وقالوا: يسنّ تطويل القرائه فى الركعه الأولى بنحو سورة البقره وفى الثانيه بنحو سورة آل عمران. (١)

قال ابن قدامه: وجاء التقدير فى حديث ابن عباس أنّ النبى صلى الله عليه و آله قام قياماً طويلاً. نحواً من سورة البقره متفق عليه. وفى حديث آخر أنه صلى الله عليه و آله قرأ فى الركعه الأولى: سورة البقره وفى الثانيه سورة آل عمران وبهذا قال مالك و الشافعى. (٢) فاتفقت المذاهب على استحباب قرائه هاتين السورتين كما اتفقت على تطويل الركوع و السجود.

الأسباب و الموجبات

اشاره

اتفقت الآراء فى سبب الكسوفين بالنسبه إلى صلاه الآيات و اختلفت فى سائر الموجبات، والاختلاف بما يلى:

المذاهب الاربعه

قال الجزيرى: يندب أن يصلى ركعتين عند الفزع من الزلزال أو الصواعق، أو الظلمه و الريح الشديدين أو نحو ذلك من الأحوال؛ لأنها آيات من الله تعالى يخوف بها عباده ليركوا المعاصى و يرجعوا إلى طاعته، وهى كالنوافل المطلقه. و هذا متفق عليه عند المالكيه و الحنفيه.

و أما الحنابله فقالوا: لاتندب الصلاه لشيء من الأشياء المذكوره إلا للزلزال، أما

ص: ١٩٩

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٣٦٤.

٢- (٢). المغنى، ج ٢، ص ٤٢٢.

الشافعية: فلم يذكروا أنّ الصلاة مندوبه لشيء من هذا الأمور. (١)

قال ابن قدامه: قال أصحاب الرأي: الصلاة لسائر الآيات حسنة؛ لأنّ النبي صلى الله عليه وآله علل الكسوف بأنّه آية من آيات الله تعالى يخوّف بها عباده، وصلىّ ابن عباس للزلزله بالبصره، رواه أبو سعيد وقال مالك و الشافعي: لا يصلىّ لشيء من الآيات سوى الكسوف؛ لأنّ النبي صلى الله عليه وآله لم يصلّ لغيره. ووجه الصلاة للزلزله أنّ ابن عباس صلىّ لها. (٢)

المذهب الجعفرى

قال السيد الطباطبائى اليزدى: وسببها أمور: الأوّل والثانى: كسوف الشمس وخسوف القمر، الثالث: الزلزله، الرابع: كلّ مخوف سماوى أو أرضى كالرياح الأسود أو الأحمر أو الأصفر والظلمه الشديده و الصاعقه و الصيحه، وغير ذلك من الآيات المخوفه عند غالب الناس ولا عبره بغير المخوف من هذه المذكورات. (٣)

ذلك كلّه للنصوص الوارده فى الباب.

منها: خبر على بن عبدالله قال: سمعت أبا الحسن موسى عليه السلام يقول: إنّّه لما قبض إبراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وآله جرت ثلاث سنن أمّا واحده: فإنّه لما انكسفت الشمس فقال الناس: انكسفت الشمس لفقد ابن رسول الله صلى الله عليه وآله فصعد رسول الله صلى الله عليه وآله المنبر؛ فحمد الله وأثنى عليه ثمّ قال: يا أيها الناس إنّ الشمس والقمر آيتان من آيات الله يجريان بأمره مطيعان له لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا انكسفتا أو واحده منهما فصلّوا، ثمّ نزل فصلّى بالناس صلاه الكسوف. (٤) وروى هذا الحديث عن طريق الصحابه بسند متّفق عليه. (٥)

ص: ٢٠٠

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٣٦٧.

٢- (٢). المغنى، ج ٢، ص ٤٢٩.

٣- (٣). العروه الوثقى، ص ٢٣٩.

٤- (٤). المغنى، ج ٢، ص ٤٢٠.

٥- (٥). الوسائل، ج ٥، ص ١٤٤، باب ١ من أبواب صلاه الكسوف، ح ١٠.

ومنها: صحیحہ زرارہ ومحمدین مسلم قالوا: قلنا لأبى جعفر-الإمام الباقر عليه السلام- هذه الرياح و الظلم... هل يصلى لها؟ قال: «كل أخا ويف السماء من ظلمه أو ريح أو فرع فصل له صلاة الكسوف». (١)

منشأ الاختلاف

إنَّ الاختلاف بالنسبه إلى كيفية صلاة الآيات ناشئ من الاختلاف فى النصوص، والاختلاف فى الاجتهاد إلا أنَّ الاختلاف بين المذاهب الأربعة وبين المذهب الجعفرى بالنسبه إلى وجوب تلك الصلوات واستجابها ناشئ عن الإجماع المحقق عند أهل السنّه فحسب؛ ذلك لأنّه وردت نصوص صحیحه من طريق الصحابه، والدالّه على الأمر بإتيان تلك الصلوات وثبت من هذا الطريق أنَّ النبى صلى الله عليه وآله بادر إلى إتيان صلاة الآيات، فإنّها صلاة أسّسها النبى صلى الله عليه وآله ومع ذلك اتّفقت المذاهب الأربعة على استحباب تلك الصلاه فتبين أنّ هذا الحكم هو على أساس إجماع أهل السنّه.

مبطلات الصلاه

اتّفقت المذاهب بالنسبه إلى مبطلات الصلاه المشهوره كالتكلم بكلام أجنبى أثناء الصلاه، والأكل والشرب والقهقهه والتحوّل عن القبله، وتحقق ناقض الطهاره وما شاكلها، ولا خلاف إلا فى موارد قليله جداً متمثله فى الموارد التاليه:

مبطلية الكلام السهوى

أشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى مبطلية التكلم بكلام أجنبى سهواً وتفصيل الاختلاف بمايلى:

ص: ٢٠١

١- (١). المصدر السابق، باب ٢ من أبواب صلاة الكسوف، ح ١.

المذهب الجعفري

التكلم إذا كان عن سهو لا يبطل الصلاة-وعلى الساهي عند ذلك سجود السهو و هو الرأى-أيضاً على المذهب الشافعى و المالكى. (١) ذلك لتقديم أدله السهو على أدله العمد-بنحو الحكومه-فى شتى الموارد.

المذهب الحنبلى و الحنفى

قال الجزيرى:الكلام الأجنبى فى الصلاة مبطل لها على المذهبين-ولو كان المتكلم ساهياً. (٢) ذلك أخذاً بإطلاق أدله المبطلات ترجيحاً على أدله السهو.

رد السلام

اشاره

قال الجزيرى:إذا سلم عليه رجل و هو يصلّى،فردّ عليه السلام بلسانه بطلت صلاته،أما إذا ردّ عليه بالإشاره فإنها،لا تبطل باتفاق. (٣) ذلك؛لتحقّق التكلم بكلام أجنبى مبطل.

المذهب الجعفري

قال الطباطبائى اليزدى:يجوز ردّ سلام التحيه فى أثناء الصلاة بل يجب ذلك لعموم قوله تعالى: إِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّهِ فَاَحْسِنِ مِنْهَا أَوْ رُدُّوْهَا... (٤)

قال المحقّق صاحب الجواهر:-إنّ الحكم كذلك:-بلا خلاف أجده فى عدم مانعيه الصلاة من ردّ السلام،بل الإجماع بقسميه عليه و النصوص مستفيضه فيه إن لم تكن متواتره.

ص:٢٠٢

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٢٩٨.

٢- (٢). المصدر السابق، ص ٢٩٧.

٣- (٣). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٣٠٥.

٤- (٤). العروه الوثقى، ص ٢٣٤؛ نساء/٨٦.

منها: موثق سماعه عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «يردّ بقوله: سلام عليكم ولا يقول عليكم السلام فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان -يردّ السلام- هكذا». مؤيداً بأنّها صيغته قرآنيه-ثبت-عدم منافاتها الصلاة؛ لأنّها قرآن لا ينافيه إرادته الردّ منه. (١)

التكلم حال النوم

قال الجزيري: إذا تكلم في صلاته و هونائم على هذه الحاله فإنّها لا تبطل على المذهب الحنبلي، فقال: والظاهر يؤيد من قال ببطلان الصلاة-الأئمه الثلاثة- لأنّ المذنب ينام في صلاته ويتكلم بكلام أجنبي يكون غافلاً عن ربّه تمام الغفله فما قيمه صلاه من يفعل هذا؟ (٢) والملاحظه في محلّها، والصلاه حال النوم باطله من الأساس على المذهب الجعفري؛ لعدم تحقّق الأرضيه للصلاه آنذاك.

بطلان الصلاة بمرور الكلب

قال الخرقى: ولا يقطع الصلاة إلاّ الكلب الأسود البهيم. وقال ابن قدامه: إذا مرّ بين يديه، هذا المشهور عن أحمد نقله الجماعة عنه، وهذا قول عائشه وحكى عن طاوس وروى عن معاذ ومجاهد أنّهما قالوا: الكلب الأسود البهيم شيطان. وهو يقطع الصلاة، وعن أحمد روايه أخرى أنّه يقطعها الكلب الأسود والمرأه، إذا مرّت و الحمار إلى أن قال:- ثمّ هذه الأحاديث كلّها فى المرأه و الحمار يعارض حديث أبى هريره وأبى ذر فيهما، فيبقى الكلب الأسود خالياً عن معارض فيجب القول به؛ لثبوتة وخلوّه عن معارض (٣) وبهذا يتبين أنّ الحكم المذكور محلّ وفاق بين

ص: ٢٠٣

١- (١). الجواهر، ج ١١، ص ١٠٢.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٢٩٨.

٣- (٣). المغنى، ج ٢، ص ٢٤٩-٢٥١.

المذاهب الأربعة. و أما المذهب الجعفرى فيخالف فيه-أى الحكم ببطان الصلاة بواسطة مرور الكلب الأسود بين يدي المصلّى- أشدّ المخالفه،قائلاً بعدم الدليل على ذلك وأنه أشبه بالموهومات.

الناقض غير المبطل

اتفقت المذاهب كلها على أنّ نواقض الطهارة-الحدث و البول ونحوهما-مبطلات الصلاة فى مطلق الأحوال وخالف فيه المذهب الحنفى قائلاً:إنما يبطل طرؤ ناقض لهذه الأمور إذا كان قبل القعود الأخير بقدر التشهد.أما إذا طرأ بعده فلا تبطل به الصلاة على الراجح. (١)ذلك لما مرّ بنا فى بحث الصلاة من أنّ التسليم لا يكون المخرج الوحيد عن الصلاة على المذهب الحنفى،بل يمكن الخروج من الصلاة بواسطة النواقض.

المرور بين يدي المصلّى

إشاره

قال الجزيرى:يحرم المرور بين يدي المصلّى على المذاهب الأربعة إلا أنّ للشافعى هناك ملاحظه قائلاً:يحرم المرور بين يدي المصلّى إلا إذا اتخذ ستره-أى ما يجعله المصلّى أمامه كحاجز-وإلا فلا حرمه ولا كراهه.

المذهب الحنفى و المالكى

يحرم على المصلّى أن يتعرّض بصلاته لمرور الناس بين يديه،بأن يصلّى بدون ستره بمكان يكثر فيه المرور، (٢)ويكره ذلك على المذهب الشافعى و الحنبلى.

ص:٢٠٤

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج١، ص٣٠٧.

٢- (٢). المصدر السابق، ص٢٧٢.

لا يحرم المرور بين يدي المصلّي لعدم الدليل عليه، وإن كان للاجتناب عن المرور أهميته إحتراماً للصلاه.

الرياء في الصلاه

اشاره

ومما أعدّه المذهب الجعفري مبطلاً للصلاه الرياء، فإنّ المصلّي إذا كان مرئياً أثناء الصلاه تبطل صلاته.

قال السيد الطباطبائي اليزدي: يشترط في نيه الصلاه ومطلق العبادات الخلوص من الرياء فلونوى بها الرياء بطلت الصلاه، بل هو من المعاصي الكبيره؛ لأنه شرك بالله تعالى. (١) والحكم مستفاد من الأدله القطعيه، منها: قوله تعالى وَ مَا أُمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ... (٢).

منشأ الاختلاف

إنّ الاختلاف بالنسبه إلى مبطلات الصلاه ناشئ عن الاختلاف في الاجتهاد على الأغلب إلا أنّ ذلك في بعض الموارد - كمبطلية مرور الكلب الأسود - ناشئ عن وجود النصّ وعدمه، حيث هناك نصّ من طريق الصحابه الدالّ على الحكم المذكور، ولم يكن هناك نصّ من طريق آل البيت عليهم السلام.

ص: ٢٠٥

١- (١). العروه الوثقى، ص ١٩٤.

٢- (٢). البيئنه: ٥.

اتَّفَقَ أكثر المذاهب على اشتراط الخطبتين فى صلاه الجمعه وخالف فيه قليل منهم قائلاً بكفايه خطبه واحد.

لاخلاف فى اشتراط الجماعه فى الجمعه و إنما الخلاف بالنسبه إلى أقلّ عدد ينعقد به الجماعه هناك.

اتَّفقت المذاهب كلّها بالنسبه إلى مشروعيه صلاه الآيات، واختلفت بالنسبه إلى وجوبها واستحبابها.

لاخلاف فى أنّ الكسوفين و الزلزال من الآيات الموجهه للصلاه و إنما الخلاف بالنسبه إلى غيرها من الآيات المخوفه.

لاخلاف بين المذاهب بالنسبه إلى المبطلات المشهوره للصلاه، و إنما الخلاف بالنسبه إلى الفروع اليسيره كالاختلاف فى مبطليه

التكلم بكلام أجنبى-أثناء الصلاه-إذا كان عن سهو.

١. هل يشترط قرائه القرآن في خطبه الجمعة، أو يكتفى بالذكر و التسييح؟

٢. هل يشترط العريه في الخطبه إذا لم يكن المصلون عرباً؟

٣. صلاه الآيات واجبه أو مندوبه؟

٤. ما هو المقصود من الآيات في صلاه الآيات؟

٥. ردّ السلام أثناء الصلاه واجب أو حرام أو مبطل؟

٦. ما هو المقصود من الناقض غير المبطل على المذهب الحنفى؟

ص: ٢٠٧

اتفقت المذاهب كلها بالنسبة إلى قصر الصلوات الرباعية في السفر؛ ذلك للأدلة القطعية التالية:

١. الكتاب قوله تعالى: وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا... .
 (١) وأجود تفسير لهذا النص، هو ما روى زراره ومحمد بن مسلم - بسند صحيح - عن الإمام الباقر عليه السلام قال قلنا له: إنما قال الله عز وجل - وليس عليكم جناح، ولم يقل: افعلوا، فكيف وجب ذلك فقال عليه السلام: أو ليس قد قال الله عز وجل في الصفا والمروه: ... فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا... (٢) ألا ترى أن الطواف بهما واجب مفروض، لأن الله عز وجل ذكره في كتابه وصنعه نبيه صلى الله عليه وآله وكذلك التقصير. (٣)

وقال ابن قدامة: ظاهر القرآن إباحة القصر لمن ضرب في الأرض؛ لقوله تعالى:

ص: ٢٠٩

١- (١). النساء: ١٠١.

٢- (٢). البقرة: ١٥٨.

٣- (٣). الوسائل، ج ٥، ص ٥٣٨، باب ٢٢ من أبواب صلاة المسافر، ح ٢.

وَ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ... . و قد سقط شرط الخوف-إن خفتم-بالخبر، فبقيت الآية متناوله كل ضرب في الأرض. (١)

٢. السنّة: وهي متواتره، قال ابن قدامه: أمّا السنّة فقد تواترت الأخبار، أنّ رسول الله صلى الله عليه و آله، كان يقصر في أسفاره حاجاً ومعتماً وغازياً. وقال ابن عمر: صحبت رسول الله صلى الله عليه و آله حتى قبض-يعنى في السفر- وكان لا يزيد على ركعتين.

وأجمع أهل العلم على أنّ من سافر سافراً تقصر في مثله الصلاة، له أن يقصر الرباعية فيصلّيها ركعتين. (٢)

وقال السيد الطباطبائي الحكيم: ادعى غير واحد عليه-أي القصر في السفر-الإجماع، بل الضروره من الإماميه. ويدلّ عليه النصوص الكثيره. (٣)

منها: صحيحه زراره ومحمّد بن مسلم عن الإمام الباقر عليه السلام قال: «فصار التقصير في السفر واجباً كوجوب التمام في الحضر». (٤)

كمية السفر

إشاره

ثمّه اختلاف ملحوظ بين الفقهاء بالنسبه إلى المسافه فرسخاً وميلاً وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: لا إشكال في وجوب القصر على المسافر مع اجتماع

ص: ٢١٠

١- (١). المغنى، ج ٢، ص ٢٥٧.

٢- (٢). المغنى، ج ٢، ص ٢٥٥.

٣- (٣). مستمسك العروه الوثقى، ج ٨، ص ٣.

٤- (٤). الوسائل، ج ٥، ص ٥٣٨، باب ٢٢ من أبواب صلاة المسافر، ح ٢.

الشرائط بإسقاط الركعتين الأخيرتين من الرباعيات-وأول شرط في القصر-:هو المسافه وهى ثمانيه فراسخ امتداديه ذهاباً وإياباً أو ملقّقه من الذهاب و الإياب. (١)وقال السيد الطباطبائى الحكيم:فلا يعتبر الزائد عليها إجماعاً وتدلّ عليه النصوص المستفيضه. (٢)منها:موثّقه سماعه عن الإمام الصادق عليه السلام قال سألته عن المسافر فى كم يقصر الصلاه؟فقال عليه السلام:«فى مسيره يوم،وذلك بريدان وهى:ثمانيه فراسخ». (٣)

المذاهب الاربعه

قال الجزيرى:يشترط لصحّحه قصر الصلاه شروط منها:أن يكون السفر مسافه تبلغ ستّه عشر فرسخاً،ذهاباً فقط-وهذه المسافه تساوى ثمانين كيلو ونصف كيلو ومائه وأربعين متراً-وتقدير المسافه بهذا متّفق عليه بين الأئمّه الثلاثه ماعدا الحنفيه فإنّهم-قالوا:المسافه مقدّره بالزمن و هو:ثلاثه أيام من أقصر أيام السنه،ويكفى أن يسافر فى كلّ يوم من الصباح إلى الزوال،والمعتبر السير الوسط-أى-سير الإبل.

وبعض الحنفيه يقدرها بالفرسخ،ولكنّه يقول:إنّها أربعه وعشرون فرسخاً. (٤)

قال مالك:إذا رجع الرجل من سفره فإن كان على ميل يقصر الصلاه. (٥)

اختلاف النصوص

قال ابن قدامه:قيل لأبى عبدالله:فى كم تقصر الصلاه؟قال:فى أربعه برد-وهى ستّه عشر فرسخاً،ومسيره يومين.وإليه ذهب مالك و الشافعى وروى عن ابن عباس

ص:٢١١

١- (١). العروه الوثقى، ص ٣٠٤ و ٣٠٥.

٢- (٢). مستمسك العروه الوثقى، ج ٨، ص ٤.

٣- (٣). الوسائل، ج ٥، ص ٤٩٢، باب ١ من أبواب صلاه المسافر، ح ٨.

٤- (٤). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٤٧٢ و ٤٧٣.

٥- (٥). المدونه الكبرى، ج ١، ص ١١٨.

بأنه قال: يقصر في اليوم ولا يقصر فيما دونه.

ويروى عن ابن مسعود: أنه يقصر في مسيره ثلاثة أيام، وبه قال أبو حنيفة؛ لقول النبي صلى الله عليه وآله: «يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهنّ»، وهذا يقتضى أنّ كلّ مسافر له ذلك؛ ولأنّ الثلاثة متّفق عليها، وليس في أقلّ من ذلك توفيق ولا اتّفاق. وروى عن جماعة من السلف ما يدلّ على جواز القصر في أقلّ من يوم، فقال الأوزاعي: كان أنس يقصر فيما بينه وبين خمسه فراسخ.

وروى عن علي عليه السلام: أنه خرج من قصره بالكوفه، حتّى أتى النخلة فصلّى بها الظهر و العصر ركعتين، ثمّ رجع من يومه فقال: أردت أن أعلمكم سنّتكم.

وقال المصنّف -الخرقي- ولا أرى لما صار إليه الأئمّه حجّه؛ لأنّ أقوال الصحابه متعارضه مختلفه ولا حجّه فيها مع الاختلاف. (١)

منشأ الاختلاف

مما تقدم، ظهر بأنّ الاختلاف ناشئ عن الاختلاف في النصوص.

التعيين والتخيير

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى وجوب القصر تعييناً وتخييراً وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري

قال الإمام الخميني: يجب القصر على المسافر في الصلوات الرباعيه. (٢) ذلك؛ لما مرّ بنا من النصّ الدالّ على الوجوب صريحاً وبه يتمّ المطلوب -أي التعيين-؛ مضافاً إلى أنّ مقتضى الإطلاق هو التعيين، وأما التخيير فيحتاج إلى دليل خاصّ يدلّ

ص: ٢١٢

١- (١). المغنى، ج ٢، ص ٢٥٥-٢٥٧.

٢- (٢). تحرير الوسيله، ج ١، ص ٢٣٢.

عليه، وعليه فمقتضى دليل القصر - بحسب القاعده - هو التعيين. وهذا هو رأى - المذهب الحنفى - أيضاً.

المذاهب الثلاثة الأخرى

قال ابن قدامه: المشهور عن أحمد: أن المسافر إن شاء صَلَّى ركعتين و إن شاء أتم، وبه قال الشافعى ومالك - وعليه إذا يقتدى المسافر بالمقيم يتعين عليه الإتمام تبعاً للإمام - وقال حماد بن أبى سليمان: ليس له الإتمام فى السفر و هو قول أبى حنيفة ولنا: قول الله تعالى. و هذا يدلّ على أنّ القصر رخصه مخير بين فعله وتركه، كسائر الرخص. (١)

قال الشافعى: والكتاب - إذا ضربتم فى الأرض - يدلّ على أن القصر فى السفر بلا خوف رخصه من الله تعالى. (٢)

قال السمرقندى: أما قصر الصلاة فهو عظيمه و الإكمال مكروه ومخالفته للسنة ولكن سُمى رخصه مجازاً.

قال الشافعى: لا - تثبت - الرخصه - بسفر هو معصيه؛ لأنّ الجانى لا يستحق التخفيف لكننا نقول: أنّ النصوص التى وردت فى قصر الصلاة فى حق المسافر لا تفصل بين سفر وسفر، وأصله ما روى عن عمر قال: صلاة المسافر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم. (٣)

منشأ الاختلاف

إنّ المنشأ الوحيد للاختلاف بالنسبة إلى التعيين و التخيير هو الاختلاف فى فهم المعنى من الآية المذكوره فالحكم بالتخيير ناشئ عن القول بأنّ ظاهر قوله تعالى: لا جناح

ص: ٢١٣

١- (١). المغنى، ج ٢، ص ٢٦٧ و ٢٦٨.

٢- (٢). الام، ج ١، ص ٢٠٨.

٣- (٣). تحفه الفقهاء، ص ١٤٩.

عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكُوهَنَّ، هو الترخيص ولم يكن هناك بيان جازم على وجوب القصر وعليه كان القصر من الرخص الشرعية التي نتيجتها التخير.

و أمّا الحكم بالتعيين فهو ناشئ عن القول بأن معنى الآية-...فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا...-رفع التكليف السابق ومفادها إعلام التقصير في الصلاة امتناناً على العباد. كما هو القاعده-أى رفع تكليف السابق وإتمامه من جانب وبيان حكم واجب من جانب آخر-فى قوله تعالى: ...فَلَا- جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا... .و هذا ما صرّح به النصّ الصحيح الوارد عن الإمام الباقر عليه السلام وقد مرّ بنا فى مطلع البحث.

ما هو مصداق السفر؟

اشاره

لاخلاف هناك بالنسبه إلى جواز القصر بعد تحقّق السفر الشرعى و إنّما الاختلاف فى ما يصدق عليه السفر وتفصيل الاختلاف بما يلى:

المذاهب الاربعه

يتحقّق السفر بعد مفارقه بنىان البلد فيجوز القصر عند ذلك. (١)

ذلك؛لصدق السفر الشرعى بعد المفارقه، كما قال ابن قدامه:قال ابن المنذر:أجمع كلّ من نحفظ عنه من أهل العلم:أنّ للذى يريد السفر:أن يقصر الصلاة إذا خرج من بيوت القرية التي يخرج منها. (٢)

المذهب الجعفرى

قال السيد الطباطبائى اليزدى:ومن شرائط القصر:الوصول إلى حدّ الترخّص و هو:

ص:٢١٤

١- (١). الفقه على المذاهب الخمسه، ص ١٤٠.

٢- (٢). المغنى، ج ٢، ص ٢٦٠.

المكان الذي يتوارى عنه جدران بيوت البلد ويخفى عنه أذانه، (١) فلا يتحقق السفر الشرعى إلا بعد اختفاء الجدران، وعدم سماع الأذان. ذلك؛ للنصوص الواردة في الباب منها: صحيحه محمّدين مسلم، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يريد السفر فيخرج متى يقصر؟ قال عليه السلام: «إذا توارى من البيوت». (٢)

ومنها: صحيحه ابن سنان عن الإمام الصادق عليه السلام، سؤالاً عن التقصير قال عليه السلام: «إذا كنت في الموضع الذي لا تسمع فيه الأذان فقصر». (٣) دلت على تحديد الترخّص.

منشأ الاختلاف

لا شك، أنّ الخلاف هنا ناشئ عن الاختلاف في النصّ والاجتهاد فالقول بتحديد الترخيص باختفاء الجدران و الأذان يكون على أساس النصّ الخاصّ و القول بتحقيق السفر الشرعى بواسطة مفارقه البيوت يكون على أساس الاجتهاد.

إباحه السفر

قال ابن قدامه: ولا تباح هذه الرخص في سفر المعصيه كالإباق وقطع الطريق و التجاره في الخمر و المحرّمات وقال أبو حنيفة: له ذلك- أى القصر- احتجاجاً بما ذكرنا من النصوص- الدالّة على القصر- ولأنّه مسافر فأبيح له الترخيص كالمطيع، ولنا: قوله تعالى: ...فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَ لَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ... (٤) أباح الأكل- فى قصر الصوم- لمن لم يكن عادياً ولا باغياً فلا يباح لباغٍ ولا عاد. (٥)

ص: ٢١٥

١- (١). العروه الوثقى، ص ٣١٢.

٢- (٢). الوسائل، ج ٥، ص ٥٠٥، باب ٦ من أبواب صلاة المسافر، ح ١.

٣- (٣). المصدر السابق، ص ٥٠٦، ح ٣.

٤- (٤). البقره: ١٧٣.

٥- (٥). المغنى، ج ٢، ص ٢٦٢.

وقال السيد الطباطبائي اليزدى: من الشروط أن لا يكون السفر حراماً وإلا لم يقصر، سواء كان نفسه حراماً كالفرار من الزحف أو كان غايته أمراً محرماً كما إذا سافر لقتل نفس محترمه أو للسرقة أو لإعانه ظالم؛ ذلك للنصوص الواردة عن المعصومين عليهم السلام. منها: صحيحه عمّار بن مروان عن الإمام الصادق عليه السلام إن سافر قصير وأفطر، إلا أن يكون رجلاً سفره إلى صيد أو معصية الله تعالى، أو رسولاً لمن يعصى الله تعالى، أو فى طلب عدو، أو شحناء أو سعايه، أو ضرر على قوم من المسلمين. إذا قد اتفقت المذاهب كلها بالنسبه إلى ذاك الإشتراط إلا الحنفى ومنشأ تخلفه - كما مر بنا - هو الأخذ بإطلاق النصوص الدالّه على جواز القصر فى السفر.

نيه القصر

إشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى نيه القصر فى الصلاه، وتفصيل الاختلاف بما يلى:

المذهب الجعفرى

قال السيد الطباطبائي اليزدى: يجب - فى النيه - تعيين العمل، ولا يجب قصد الأداء و القضاء ولا القصر ولا التمام؛ (١) لكفايه قصد العباده ذاتها ولا دليل على اعتبار قصد الوجوه و العناوين التى تلحق الصلاه بحسب الإضافات و الحالات. و هو نفس الرأى على المذهب الحنفى فيما روى عنه: متى نوى السفر كان فرضه ركعتين، و قد علمت أنه لا يلزمه فى النيه تعيين عدد الركعات. (٢) ذلك؛ لعدم الدليل على اعتبار نيه الوجه.

ص: ٢١٦

١- (١). العروه الوثقى، ص ١٩٣.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٤٧٨.

يشترط أن ينوي القصر عند كل صلاة ولو لم يتحقق النية يتعين الإتمام، ذلك؛ لعدم تحقق القصر بدون القصد. كما قال ابن قدامة: إن الإتمام هو الأصل -وللمسافر أن يقصر وله أن يتم- وإطلاق النية ينصرف إلى الأصل ولا ينصرف عنه إلا بتعيين ما يصرفه إليه -أي إلى نية القصر-. (١) وهو نفس الرأي على المذهب المالكي مع اختلاف يسير في كيفية النية، حيث روى عنه: بكفايه نية القصر في أول صلاة يقصرها في السفر ولا يلزم تجديدها فيما بعدها من الصلوات. (٢)

نية الإقامة

إشاره

لاخلاف بين المذاهب كلها في أن أحد قواطع السفر هو العزم على الإقامة في مكان ما، وحينئذ يتعين الإتمام إلا أن الاختلاف هو في تحديد مدّة الإقامة وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: من قواطع السفر العزم على إقامة عشره أيام متواليات في مكان واحد من بلد أو قريه أو فلاه من الأرض أو العلم بذلك و إن كان لا عن اختيار. (٣)

وقال السيد الطباطبائي الحكيم: أن الحكم هناك ممّا لا إشكال فيه بل لعلّه من الضروريات، والنصوص الدالّة عليه مستفيضه لو لم تكن متواتره (٤) ومن الروايات،

ص: ٢١٧

١- (١). المغنى، ج ٢، ص ٢٦٦.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٤٧٨.

٣- (٣). العروه الثقى، ص ٣١٥.

٤- (٤). مستمسك العروه الوثقى، ج ٨، ص ١٠٦.

صحيحه زراره عن الإمام الباقر عليه السلام قال قلت له: رأيت من قدم بلده إلى متى ينبغي له أن يكون مقصراً؟ ومتى ينبغي له أن يتم؟ فقال عليه السلام: إذا دخلت أرضاً فأيقنت أن لك بها مقام عشره أيام فأتم الصلاة. دلت على المطلوب بوضوح كامل.

المذهب الحنبلي

قال ابن قدامة: المشهور عن أحمد: أن المدة التي تلزم المسافر الإتمام بنيه الإقامة فيها، هي ما كان أكثر من إحدى وعشرين صلاة وعنه -أحمد-: إذا نوى إقامة أربعة أيام أتم وإن نوى دونها قصير وهذا قول مالك والشافعي، ذلك؛ لأن الثلاث حد القله بدليل قول النبي صلى الله عليه وآله: «يقيم المهاجر بعد قضاء منسكه ثلاثاً، فدل على أن الثلاث في حكم السفر وما زاد في حكم الإقامة.

(١)

المذهب الحنفي

يتمتع القصر إذا نوى الإقامة خمسة عشر يوماً متواليه كامله. (٢)

ذلك؛ لما روى عن ابن عمر وابن عباس، أنهما قالوا: إذا قدمت وفي نفسك أن تقيم بها خمس عشره ليله فأكمل الصلاة. (٣)

التردد في البقاء

إشاره

قال السيد الطباطبائي اليزدي: من القواطع التردد في البقاء وعدمه، ثلاثين يوماً إذا كان بعد بلوغ المسافه. (٤) وقال السيد الطباطبائي الحكيم: أن الحكم يكون

ص: ٢١٨

١- (١). المغنى، ج ٢، ص ٢٨٨.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٤٧٨.

٣- (٣). المغنى، ج ٢، ص ٢٨٨.

٤- (٤). العروه الوثقى، ص ٣٢٠.

كذلك إجماعاً، وتدلّ عليه النصوص المستفيضة. (١)

منها: صحيحه زراره عن الإمام الباقر عليه السلام قال: «وإن لم تدر ما مقامك بها، تقول غداً أخرج أو بعد غد، فقصر ما بينك وبين أن يمضى شهر، فإذا تمّ لك شهر فأتمّ الصلاة، وإن أردت أن تخرج من ساعتك». (٢)

وقال ابن قدامه: وروى عن علي عليه السلام قال: يتمّ الصلاة الذي يقيم عشراً، ويقصر الصلاة الذي يقول أخرج اليوم، أخرج غداً، شهراً. (٣) فالحكم مروى عن الطريقين.

منشأ الاختلاف

تبين لنا أنّ الاختلاف ناشئ عن الاختلاف في النصّ والاجتهاد فإنّ مدّة الإقامة عشرة كامله وردت في النصوص عن طريق آل البيت عليهم السلام وعن طريق الصحابه وعليه فإنّ هذا التحديد-عشره أيام-أوثق من التحديدات الأخرى.

استمرار السفر

إشاره

قال السيد الطباطبائي اليزدي: من اتخذ السفر عملاً- وشغلاً له، كالمكارى و الجمال و الملاح و الساعى و الراعى ونحوهم، فإنّ هؤلاء يتمون الصلاة و الصوم فى سفرهم. (٤) ذلك؛ للإجماع و النصوص الواردة فى المقام منها: صحيحه زراه عن الإمام الباقر عليه السلام قال: «أربعة قديجب عليهم التمام فى السفر كانوا أو فى الحضر: المكارى، والكبرى و الراعى والاشتقان». (٥) دلّت على أنّ من يستمر سفره لم يكن له قصر و هذا ما يذهب

ص: ٢١٩

١- (١). مستمسك العروه الوثقى، ج ٨، ص ١٣٨.

٢- (٢). الوسائل، ج ٥، ص ٥٢٦، باب ١٥ من أبواب صلاة المسافر، ح ٩.

٣- (٣). المغنى، ج ٢، ص ٢٨٨.

٤- (٤). العروه الوثقى، ص ٣١١.

٥- (٥). الوسائل، ج ٥، ص ٥١٥، باب ١١ من أبواب صلاة المسافر، ح ٢.

إليه المذهب الحنبلي بالنسبة إلى المَلّاح فحسب، كما قال ابن قدامه: والمَلّاح الذي يسير في سفينته وليس له بيت سوى سفينته فيها أهله وتنوّره وحاجته لا يباح له الترخيص. و أمّا الجَمّال و المكارى فلهم الترخّص. وقال الشافعي: يقصر ويفطر المَلّاح وغيره؛ لعموم النصوص وقول النبي صلى الله عليه و آله: «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنِ الْمَسَافِرِ الصَّوْمَ وَشَطْرَ الصَّلَاةِ» رواه أبو داود. (١) وهذا أيضاً، وجهه نظر المذهب المالكي و الحنفي. (٢)

منشأ الاختلاف

قد تبين ممّا مرّ أنّ الاختلاف ناشئ عن الاختلاف في ورود النصّ وعدم وروده، حيث ورد النصّ -عن طريق آل البيت عليهم السلام- الدالّ على عدم القصر لمن يستمرّ في السفر كعمل له. بينما لم يرد نصّ عن طريق الصحابة يدلّ على ذلك فيبقى عموم أدلّه القصر شاملاً للمسافرين أجمع.

ص: ٢٢٠

١- (١). المغنى، ج ٢، ص ٢٦٥.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الخمسة، ص ١٤١.

لاخلاف فى قصر الصلوات الرباعيه فى السفر و إنما الخلاف فى حد المسافه فرسخاً وميلاً.

الروايات الوارده عن طريق الصحابه بالنسبه إلى تحديد المسافه مختلفه ومتعارضه.

الأصل فى القصر التعيين و أما التخيير بينه وبين الإتمام يحتاج إلى الدليل.

حدّ الترخّص هو خفاء الأذان و الجدران على المذهب الجعفرى و هو-الحدّ-مفارقة ببيان البلد على المذاهب الأربعة.

اختلفت الآراء بالنسبه إلى مدّه الإقامة، أو ثقها مدركاً العشره.

من يستمرّ فى السفر يتمّ صلواته على المذهب الجعفرى و الحنبلى.

١. هل يستفاد التخيير بين القصر و الإتمام من الآيه الشريفه؟

٢. ما هو المقصود من السفر المحرّم الذي لا يوجب القصر فى الصلاه؟

٣. ما هو حكم المتردّد فى الإقامه؟

ص: ٢٢٢

يوجد هناك اختلافات تتصل باقامه الصلاه وماله صلته بها وهي بما بلى:

إقامه الصلاه على الشهيد

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: يجب الصلاه على كل مسلم من غير فرق بين العادل و الفاسق و الشهيد وغيرهم (١). وقال السيد الطباطبائي الحكيم بأن ذلك الحكم مما يقتضيه اطلاق النصوص مضافاً إلى خبر السكوني قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لا تدعوا أحداً من أمتي بلا صلاه» (٢) وإلى ما ورد في نصوص الشهيد (٣) مما يظهر منه وجوب الصلاه عليه (٤) وهذا هو

ص: ٢٢٣

١- (١). العروه الوثقى، ص ١١٩.

٢- (٢). الوسائل، ج ٢، ص ٨١٤، باب ٣٧ من أبواب صلاه الجنازه، ح ٣.

٣- (٣). المصدر السابق، ص ٦٩٨، باب ١٤ من أبواب غسل الميت، ح ١ و ٢ و ٣.

٤- (٤). مستمسك العروه الوثقى، ج ٤، ص ٢١١.

رأى الحنفى، لعموم الدليل وروى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله صلى على قتلى احد. (١) المذاهب الثلاثة الأخرى قال الجزيرى: ومنها-شروط صلاة الجنائز-أن لا يكون شهيداً فتحرم الصلاة عليه لحرمه غسله باتفاق ثلاثه، وقال الحنفية: أن الشهيد لا يغسل ولكن تجب الصلاة عليه. (٢)

قال ابن قدامه: ولنا ما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وآله أمر بدفن شهداء احد فى دمائهم ولم يغسلهم ولم يصل عليهم. (٣)

كيفية الصلاة

قال السيد الطباطبائى اليزدى: وهى-الكيفية-أن يأتى بخمس تكبيرات يأتى بالشهادتين بعد التكبيره الأولى و الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله بعد ثانيه و الدعاء للمؤمنين و المؤمنات بعد الثالثه و الدعاء للميت بعد الرابعه ثم يكبر الخامسة وينصرف، فيجزي بعد نيه القربه وتعيين الميت ولو اجمالاً (٤) ذلك كله للنصوص الواردة فى الباب منها صحيحه ابن سنان عن الإمام الصادق عليه السلام: «التكبير على الميت خمس تكبيرات» ومنها مصحح الحلبي عن الإمام الصادق عليه السلام: «الجمع بين الشهادتين و الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله و الدعاء للمؤمنين وللميت بعد كل تكبيره من التكبيرات». (٥) والدلاله تامه كامله وقال السيد الطباطبائى الحكيم: ولعله-خمس تكبيرات-من ضروريات المذهب. (٦)

ص: ٢٢٤

- ١- (١). المغنى، ج ٢، ص ٣٩٨.
- ٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٤٤٢ و ٤٤٣.
- ٣- (٣). المغنى، ج ٢، ص ٣٩٨.
- ٤- (٤). العروه الوثقى، ص ١٤٠.
- ٥- (٥). الوسائل، ج ٢، ص ٧٧٣، باب ٥ من أبواب صلاة الجنائز، ح ٦ و ص ٧٦٤، باب ٢ من أبواب صلاة الجنائز، ح ٣.
- ٦- (٦). مستمسك العروه الوثقى، ج ٤، ص ٢٣٤.

توجد هناك اختلاف في النصوص الواردة عن طريق أبناء السنه بالنسبه إلى عدد التكبيرات من أربع إلى سبع.

قال ابن قدامه: لا يختلف المذاهب أنه لا يجوز الزيادة على سبع تكبيرات ولا أنقص من أربع، والأولى أربع لا يزداد عليها واختلف الروايه فيما بين ذلك، فظاهر كلام الخرقى أن الإمام إذا كبر خمساً تابعه المأموم، ولا يتابعه في زياده عليها وقال: وممن لم ير متابعه الإمام في زياده على أربع، الثوري ومالك وأبو حنفيه و الشافعي واختارها ابن عقيل؛ لأنها زياده غير مسنونه للإمام فلا يتابعه المأموم فيها كالقنوت في الركعه الأولى.

ولنا ما روى عن زيد بن أرقم أنه كبر على جنازه خمساً وقال: كان النبي صلى الله عليه وآله يكبرها، أخرجه مسلم وسعيد بن منصور وغيرهما، وفي روايه سعيد فسئل عن ذلك فقال: سنه رسول الله صلى الله عليه وآله وقال سعيد: حدثنا خالد بن عبد الله عن يحيى الجابري عن عيسى مولى لحذيفه أنه كبر على جنازه خمساً فقيل له: فقال: مولاى وولى نعمتى صلى على جنازه وكبر عليها خمساً، وذكر حذيفه أن النبي صلى الله عليه وآله فعل ذلك وروى بإسناده أن علياً صلى على سهل بن حنيف فكبر عليه خمساً وكان أصحاب معاذ يكبرون على الجنائز خمساً، وروى الخلال بإسناده عن عمر بن الخطاب قال: كل ذلك قد كان أربعاً وخمساً وأمر الناس بأربع. قال أحمد في أسناد زيد بن أرقم أسناد جيد. (١)

أربع تكبيرات رأى عمر بن الخطاب

قال ابن قدامه: بعد ذكر النصوص المختلفه: وروى أن عمر جمع الناس فاستشارهم، فقال بعضهم كبر النبي صلى الله عليه وآله سبعاً وقال بعضهم خمساً وقال بعضهم أربعاً فجمع عمر

ص: ٢٢٥

الناس على أربع تكبيرات وقال: هو أطول الصلاة إلى أن قال: والأفضل أن لا يزيد على أربع لأنّ فيه خروجاً من الخلاف فقال: وجمع عمر الناس على أربع (١) فتبين لنا أن التزام المذاهب الأربعة على أربع تكبيرات هناك كان على أساس رأى عمر بن الخطاب فأصبح رأى الحاكم مع مشاورة الناس شرعاً فى الدين.

طريقه آل البيت عليهم السلام

لاخلاف بين الفقهاء من أتباع آل البيت عليهم السلام فى أنّ العبادات من الماهيات المخترعه الشرعيه التى لا- تخضع لرأى الناس، فلا بد أن تنطلق من منطلق الكتاب و السنّه، وعليه فالصلاه من العبادات الشرعيه التى تثبت بأمر من الله تعالى ماهيه وصياغه وعلى هذا الأساس لامجال لأحد من الناس ولو كان كحاكم على المسلمين أن يشرّع صلاه أو يعلن بحسب رأيه شاكله للصلاه ذلك لعدم الأهليه لتشريع الأحكام الدينيه الالهيّه إلاّ الله العظيم.

فالصحيح أن عدد التكبيرات حسب ما ورد من طريق الصحابه ومن طريق آل البيت عليهم السلام بسند صحيح هو خمس وها هو الأوثق حجه و الأوفق بالقواعد الشرعيه الفقهيّه.

المذاهب الأربعة

قال الجزيرى بأنّ أول أركان صلاه الجنازه، النيه، وثانيها التكبيرات وهى: أربعه بتكبيره الإحرام (٢) واما القرائه فهى الشاء لله و الصلاه على النبى صلى الله عليه و آله و الدعاء للميت وللمسلمين على المذهب الحنفى و المالكي و زاد الشافعى و الحنبلى قرائه الفاتحه بعد التكبيره الأولى وينتهى الأمر إلى التسليم.

ص: ٢٢٤

١- (١). المصدر السابق، ص ٣٨٨ و ٣٨٩.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٤٤٠.

والذى يسهل الخطب أنّ المذاهب الأربعة كلهم قالوا: لو زاد الإمام عن أربع تكبيرات صحت صلاه الجميع (١) وعليه فتصح الصلاه بخمس تكبيرات فى كافة المذاهب.

من أحق بالإمامه

المذهب الجعفرى

قال السيد الطباطبائى اليزدى: يشترط فى صحه الصلاه أن يكون المصلى مؤمناً وأن يكون مأذوناً من الولى. (٢) ذلك لبطلان عباده غير المؤمن ولأنّ الصلاه على الميت ترتبط بولايه ولى الميت فلا يجوز الصلاه بدون إذن من الولى.

المذاهب الأربعة

قال الجزيرى: الحنفية قالوا: يقدم فى الصلاه عليه -الميت- السلطان إن حضر ثم نائبه و هو أمير المصر ثم القاضى ثم صاحب الشرطه ثم إمامه الحى إذا كان أفضل من ولى الميت ثم ولى الميت على ترتيب العصبه. (٣) كل ذلك على اساس الولاية لأولى الأمر من السلطان إلى صاحب الشرطه، وأن ولاية السلطه تتقدم على ولاية ولى الميت الشرعيه و هذا هو الاجتهاد الخاص للحنفى وخالف فيه الحنبلى قائلاً: الأولى بالصلاه عليه إماماً: الوصى العدل ثم السلطان ثم نائبه ثم أب الميت و هذا هو الرأى على المالكي مع اختلاف يسير.

وقال الشافعيه: الأولى بإمامتها أب الميت و إن علا ثم ابنه و إن سفل وهكذا على ترتيب الميراث ثم الإمام الأعظم. (٤) فاستبان لنا أن ولاية الشرعيه تتقدم على ولاية

ص: ٢٢٧

١- (١). المصدر السابق، ص ٤٤٥.

٢- (٢). العروه الوثقى، ص ١١٩.

٣- (٣). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٤٤٤.

٤- (٤). المصدر السابق، ص ٤٤٤.

السلطه الحاكمه قال ابن قدامه:ولنا-على تقدم الوصى العدل-إجماع الصحابه وروى أن أبابكر أوصى أن يصلى عليه عمر وعائشه أوصت أن يصلى عليها أبو هريره. (١)

منشأ الاختلاف

إن الاختلاف هناك ناشئ عن الاجتهاد و الرأى الشخصى ومتابعه السلطه.

وضع الجريدتين فى القبر

اشاره

يوجد هناك اختلاف هام بين الفريقين بالنسبه إلى وضع الجريده فى القبر، فإنّ هذا العمل و إن كان من المستجاب، والخلاف فى الأمر المستحب سهل بسيط، إلاّ- أنّ فى خصوص ذلك العمل اختلاف حاد يستتبع الأحكام الالزاميه كإنتهاك الحرمه وغيره، وربما يستهزأ بعض الجهال ويستنكر بعض آخر منهم، وعليه فيجدر بنا أن نتحدث فى ما يتصل بأحكام الموتى عن وضع الجريده فى القبر بالتفصيل التالى:

المذهب الجعفرى

قال السيد الطباطبائى اليزدى: بأنّ الجريده من المستحبات الأكيداً عند الشيعة...ففى الخبر أنّ الجريده تنفع (الموتى) ومادامت رطبه يرفع عن الميت عذاب القبر.

وفى خبر آخر أنّ النبى صلى الله عليه و آله مرّ على قبر يعذب صاحبه، فطلب جريده فشققها نصفين فوضع أحدهما فوق رأسه و الأخرى عند رجله وقال يخفف عنه العذاب ماداماً رطبين وفى بعض الأخبار أن آدم عليه السلام أوصى بوضع جريدتين فى كفنه، لأنسه وكان هذا معمولاً بين الأنبياء عليهم السلام وترك فى زمان الجاهليه فأحياه النبى صلى الله عليه و آله. وقال: الأولى أن تكونا (الجريدتين) من النخل. (٢)

ص: ٢٢٨

١- (١). المغنى، ج ٢، ص ٣٦٢.

٢- (٢). العروه الوثقى، ص ١١٧.

وضع الجريد على القبر

إشاره

قال الشيخ السيد السابق: لا يشرع وضع الجريد ولا الزهور فوق القبر، وأما ما رواه البخاري وغيره عن ابن عباس أنّ النبي صلى الله عليه وآله مرّ على قبرين فقال: «إنّهما يعذبان، وما يعذبان في كبير، أمّا هذا فكان لا يستتره من البول، وأما هذا فكان يمشى بالنميمة، ثمّ دعا بعسيب رطب فشقّه باثنين، ثمّ غرس على هذا واحداً، وعلى هذا واحداً، وقال: لعلّه يخفّف عنهما ما لم يببسا» فقد أجاب عنه الخطابي بقوله: «و أما غرسه شقّ العسيب على القبر، وقوله: لعلّه يخفّف عنهما ما لم يببسا. فإنّه من ناحيه التبرّك بأثر النبي صلى الله عليه وآله ودعائه بالتخفيف عنهما وكأنّه صلى الله عليه وآله جعل مده بقاء النداهه فيهما حدّاً لما وقعت به المسأله من تخفيف العذاب عنهما، وليس ذلك من أجل أن في الجريد الرطب معنى ليس في اليابس. والعمامه في كثير من البلدان تفرش الخوص في قبور موتاهم، وأراهم ذهبوا إلى هذا وليس لما تعاطوه وجه.

وما قاله الخطابي صحيح، وهذا هو الذي فهمه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، إذ لم ينقل عن أحد منهم أنّه وضع جريداً ولا - أزهاراً على قبر سوى بريده الأسمى، فإنّه أوصى أن يجعل في قبره جريدتان، رواه البخاري. ويبعد أن يكون وضع الجريد مشروعاً ويخفى على جميع الصيحه ما عدا بريده. قال الحافظ في الفتح: وكانّ بريده حمل الحديث على عمومه، ولم يره خاصياً بدينك الرجلين. قال ابن رشيد: ويظهر من تصرّف البخاري أنّ ذلك خاص بهما، فلذلك عقبه بقول ابن عمر حين رأى فسطاطاً على قبر عبد الرحمن: انزعه يا غلام فإنّما يظله عمله.

وفي كلام ابن عمر ما يشعر بأنّه لا تأثير لما يوضع على القبر، بل التأثير للعمل الصالح.

المرأه تموت وفي بطنها جنين حى: إذا ماتت المرأه وفي بطنها جنين حى وجب شقّ بطنها لإخراج الجنين إذا كانت حياته مرجوه، ويعرف ذلك بواسطة الأطباء الثقات. المرأه الكتايه تموت وهى حامل من مسلم تدفن وحدها. روى البيهقى عن واثله بن الأسقع. أنه دفن امرأه نصرانيه فى بطنها ولد مسلم فى مقبره ليست بمقبره النَّصارى ولا المسلمين، واختار هذا الإمام أحمد لأنها كافره لا تدفن فى مقبره المسلمين، فيتأذوا بعذابها، ولا فى مقبره الكفار لأن ولدها مسلم فيتأذى بعذابهم. (١)

والتحقيق أنّ الشيخ السيد السابق فى بدايه البحث يعلن عدم المشروعيه بقوله: لا يشرع وضع الجريد ولا الزهور فوق القبر، ثم يواليه بما يدل على المشروعيه بكل وضوح، فيقول: ما رواه البخارى وغيره عن ابن عباس عن النبى صلى الله عليه وآله، بأنّه صلى الله عليه وآله أمر بوضع الجريد وبما أن سند الروايه معتبر ودلالاتها واضحه تصلح أن تكون مدركاً تاماً للحكم هناك.

ثم بادر السيد السابق إلى ردّ هذا الدليل قائلاً: فقد أجاب عند(عن قول النبى صلى الله عليه وآله) الخطّابى بقوله...الذى حاصله تأويل الروايه وردّها بالاستحسان العقلى بحسب ذوقه الخاص.

وقال السيد السابق: فما قاله الخطّابى صحيح.

والتحقيق أن ما يستحسنه العقل على خلاف النقل المعتبر باطل قطعاً.

فقال: وهذا هو الذى فهمه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، إذ لم ينقل عن أحد منهم أنّه وضع جريداً على قبر سوى بريده الأسلمى، فإنّه أوصى أن يجعل فى قبره جريدتان، رواه البخارى.

والتحقيق أن عدم نقل العمل المستحب

ص: ٢٣٠

عن أكثر الأصحاب لا يدل على عدم مشروعيته عندهم.

وقال: ويبعد أن يكون وضع الجريد مشروعاً ويخفى على جميع الصحابة ما عدا بريده.

والتحقيق أنه لا يبعد عدم نقل العمل المستحب من الصحابة بل يبعد كل البعيد أن يكون عمل بريده الأسلمي الذي هو من كبار الأصحاب، على خلاف الشرع؛ لأن الحكم بعدم مشروعيه وضع الجريد يستلزم عدم مشروعيه عمل بريده الأسلمي، كما يستلزم ردّ الحديث المعتبر المنقول عن النبي صلى الله عليه وآله.

فقال: قال الحافظ في الفتح: وكان بريده حمل الحديث على عمومه.

و هذا يؤكد على صحه الحديث ومشروعيه العمل.

وقال: قال ابن رشد: ويظهر من تصرف البخارى أنّ ذلك خاص بهما. هذا هو الذى يعلنه ابن رشد بحسب فهمه الخاص.

والتحقيق أنّ رأى البخارى غير ظاهر بالاختصاص فى مورد خاص مع أنّ التخصيص بحاجه إلى الدليل ولا يخضع لفهم الاشخاص جزماً.

وبالتالى: فإن وضع الجريده فى القبر وارد فى النص المعتبر بحسب نقل البخارى وعمل به الصحابى المعروف بريده الأسلمي، وعمل بمقتضى هذا النص كثير من المسلمين كما قال الخطّابى: والعامه فى كثير من البلدان تفرش الخوص (جريده من النخل) فى قبور موتاهم، وأراهم ذهبوا إلى هذا أى إلى الحديث.

منشأ الاختلاف

إنّ الاختلاف هناك ناشئ من الإجهاد فى مقابل النص، فإنّ وضع الجريدتين فى القبر، ورد فى النص عن الطريقتين فعمل به أتباع آل البيت عليهم السلام وتركه أبناء السنه، إعتماً على الاستحسان العقلى.

تصح صلاه الميت بخمس تكبيرات على المذاهب الإسلاميه كلها.

أربع تكبيرات فى صلاه الميت رأى عمر ابن الخطاب.

وضع الجريده فى القبر غير مشروع عند فقهاء السنه على أساس اجتهادهم.

و هو يستحب عند فقهاء الشيعة،إعتماد على النص الوارد هناك.

١. من هو الأحق بالإمامه فى صلاه الميت؟

٢. هل يجب الصلاه على الشهيد؟

٣. ما هو حكم وضع الجريده فى القبر؟

٤. هل يكون وضع الجريد منصوصاً هناك؟

ص: ٢٣٣

إشاره

إن الصوم من ضرورات الدين وأركانها ولا خلاف في معظم المسائل بين المذاهب كلها إلا بالنسبه إلى بعض الخصائص و هو بالتفصيل التالى:

الإشراط بالعقل

إشاره

اتفقت الآراء بالنسبه إلى كون العقل شرطاً لصحة الصوم ووجوبه وأنه لا مجال لصحة الصوم مع فقدان العقل فى الوقت كله وإنما الخلاف فيما إذا توفر العقل فى بعض الوقت وزال فى بعضه، وتفصيل الاختلاف بالنسبه إلى ذاك الحقل بما يلى:

المذهب الجعفرى

قال السيد الطباطبائى اليزدى: من شرائط صحه الصوم: العقل فلا- يصح من المجنون ولو أدواراً، وإن كان جنونه فى جزء من النهار، ولا من السكران ولا من المغمى عليه ولو فى بعض النهار وإن سبقت منه النيه على الأصح. (١)

ص: ٢٣٥

ذلك؛ لاشرط التكليف بالعقل و أنّ المجنون مرفوع القلم بلا خلاف و المجنون و السكران و المغمى عليه كلّهم من سنخ واحد فيصدق على كلّ واحد من هؤلاء أنّه لا عقل له، وعليه لا يتوجه الخطاب إليهم فلم يكونوا مكلفين بالصوم أداءً وقضاءً لرفع القلم عنهم، وبما أنّ الصوم محدّد بزمان خاص-أى تمام النهار-حينئذ إذا زال العقل خلال ذلك أو بعضه-بالمجنون أو السكر، أو الإغماء-ينقطع الصوم بانقطاع شرط الصّحّه-أى العقل-ويتحقّق الموضوع لرفع القلم ولا أثر للنيه فى المبدأ إذا لم تستمرّ إلى المنتهى؛ لأنّ العباده لا تنفك عن القصد، ولا فرق فى ذلك كلّ بين أن يكون زوال العقل بسبب إختيارى-كشرب المسكرات- أو بسبب خارج عن الاختيار كالمرض ونحوه، ذلك؛ لتحقق الموضوع-أى زوال العقل-لرفع القلم وعدم توجه الخطاب. كما أنّ الموت موضوع لرفع التكليف و إن كان بسبب إختيارى.

وقد وردت هناك عدّه نصوص معتبره، منها: صحيحه على بن مهزيار عن أبى الحسن الثالث عليه السلام-فى جواب السؤال عن المغمى عليه-قال: لا يقضى الصوم ولا الصلاه، وكلّما غلب الله عليه فالله أولى بالعدر. (1) دلّت على عدم وجوب الصوم على المغمى عليه أداءً وقضاءً و أمّا ما فات بواسطه السكر فيجب قضاؤه؛ لعموم قضاء الفائت ولأنّ السكر يستند إلى الإراده واستعمال المسكرات-ولا- يكون كالمجنون و الإغماء-مستنداً إلى قضاء الله فلا تشمله قاعده: كلّما غلب الله عليه فالله أولى بالعدر. و أمّا الإسكار قهراً فهو كالإفطار بالعنف.

المذهب الحنبلى

قال الجزيرى: ومن الشروط، العقل. فلا يجب الصوم على مجنون ولا يصحّ منه، لكن لو جنّ فى أثناء يوم من رمضان أو كان مجنوناً وأفاق أثناء يوم رمضان، وجب عليه

ص: ٢٣٦

١- (١). الوسائل، ج٧، ص١٦٢. باب ٢٤ من أبواب ما يصح منه الصوم، ح٦.

قضاء ذلك اليوم، و أمّا إذا جنّ يوماً كاملاً، أو أكثر فلا- يجب عليه قضاؤه، بخلاف المغمى عليه، فيجب عليه إذا طال زمن الإغماء، والسكران كالمغمى عليه. ولا فرق بين أن يكون السكران معتدياً بسكره أو لا. (١) ذلك؛ لأنّ الخطاب يتوجّه إلى المغمى عليه و السكران؛ لعدم اشتراط التكليف بعدم الإغماء وعدم السكر كاشتراطه بالعقل.

المذهب الحنفي

قال الجزيري: من شروط الصوم العقل؛ فلا يجب على المجنون حال جنونه، و إذا أفاق بعد فراغ الشهر فلا يجب عليه قضاؤه. ومثل المجنون، المغمى عليه. ولو جنّ نصف الشهر ثمّ أفاق وجب عليه صيام ما بقى وقضاء ما فات. (٢) ذلك؛ لعدم توجّه الخطاب إلى المجنون و المغمى عليه لزوال العقل ويشترط فيه- أي زوال العقل- أن يكون مستوعباً تمام الشهر ولو لم يكن كذلك لم يمنع عن توجّه الخطاب.

المذهب الشافعي

قال الجزيري: من شروط الصوم، العقل، فلا يجب على المجنون إلّا إذا كان زوال عقله بتعدّيه، فإنّه يلزمه قضاؤه بعد الإفاقه ومثله السكران إن كان متعدياً بسكره فيلزمه قضاؤه، و إن كان غير متعدّد كما إذا شرب- المسكر عن جهل- فإنّه لا يطالب بقضاء زمن السكر.

أمّا المغمى عليه فيجب عليه القضاء مطلقاً- أي- سواء كان متعدياً بسبب الإغماء أم لا. (٣) ذلك لعدم توجّه الخطاب إلى المجنون و السكران لزوال العقل.

ص: ٢٣٧

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٥٤٨.

٢- (٢). المصدر السابق، ص ٥٤٥.

٣- (٣). المصدر السابق، ص ٥٤٤.

ويشترط فيه-أى زوال العقل-أن لا يكون بسوء اختيار المكلف وإلا فيتوجه الخطاب إليه؛لأن الامتناع بالاختيار لا ينافى الاختيار.

المذهب المالكي

قال الجزيري:من شروط الصوم،العقل؛فلا يجب على المجنون و المغمى عليه ولا يصحّ منهما،و أمّا وجوب القضاء ففيه تفصيل حاصله:-إذا كان زوال العقل مستوعباً تمام وقت الصوم أو مستوعباً وقت النية-فعليه القضاء بعد الإفاقة و أمّا إذا كان مضيّقاً وقت النية-ونوى قبل زوال العقل يصحّ الصوم.فلا يجب عليه القضاء و السكران كالمغمى عليه. (1)ذلك؛لأنّ العباده وثيقه الصلّه بالنيه نفيّاً وإثباتاً بلا خلاف فيه.

إلى هنا كان الاستدلال بصوره موجزه و أمّا تفصيل الاستدلال فهو بما يلي:

قال ابن قدامه:وجمله ذلك أنه متى اغمى عليه جميع النهار فلم يبق في شيء منه لم يصحّ صومه في قول إمامنا-أحمد-ومالك-والشافعي.وقال أبو حنيفة:يصحّ؛لأنّ النيه قد صحّت-بالليل-وزوال الاستعشار بعد ذلك لا يمنع صحّه الصوم كالنوم.ولنا:أنّ الصوم هو الإمساك مع النيه،فإذا كان مغمى عليه فلا يضاف الإمساك إليه-ولا يصحّ استناد العمل إليه-فلم يجزئه.أمّا النوم فإنّه عادة ولا يزيل الإحساس بالكليه-فلا يصحّ القياس-والإغماء عارض يزيل العقل فأشبهه الجنون ومتى فسد الصوم به فعلى المغمى عليه القضاء بغير خلاف علمناه؛لأنّ مدّته لا تتطاول غالباً ولا تثبت الولاية على صاحبه-كالولاية على المجنون-فلم يزل التكليف به وقضاء العبادات كالنوم،ومتى أفاق المغمى عليه في جزء من النهار صحّ صومه سواء كان في أوّله أو آخره.

وقال الشافعي في أحد قوليه:تعتبر الإفاقة في أوّل النهار ليحصل حكم النيه في

ص: ٢٣٨

أوله. وقال: الجنون حكمه الإغماء إلا أنه إذا وجد في جميع النهار لم يجب قضاؤه؛ ذلك لرفع التكليف وثبوت الولاية عليه- وقال أبو حنيفة: متى أفاق المجنون في جزء من رمضان لزمه قضاء ما مضى منه؛ لأنه أدرك جزءاً من رمضان وهو ما عقل فلزمه صيامه، كما لو أفاق في جزء من اليوم. وقال الشافعي: إذا وجد الجنون في جزء من النهار أفسد الصوم؛ لأنه معنى يمنع وجوب الصوم فأفسده وجوده في بعضه كالحيض.

ولنا: أنه معنى يمنع الوجوب إذا وجد في جميع الشهر- وإن لم يكن مستوعباً لا يمنع- ولنا على الشافعي أنه زوال عقل في بعض النهار فلم يمنع صحه الصوم كالإغماء والنوم. ويفارق الحيض، فإن الحيض لا يمنع الوجوب وإنما يجوز تأخير الصوم ويحرم فعله، فلا يصح قياس الجنون عليه. (1)

مما تقدم، تبين لنا أن المقصود من الجنون الذي يرفع التكليف هو ما يستوعب تمام الشهر- أي رمضان المبارك- على المذهب الحنفي فقط وعليه إذا أفاق في بعض أيام الشهر- أي رمضان المبارك- لم يتحقق الجنون الراجع للتكليف.

التحقيق: أن الجنون بهذا المستوى مما لا يمكن المساعدة عليه نصياً وفتوى. ذلك؛ لأن كل يوم من أيام شهر رمضان المبارك، مستقل إطاعه وعصيانه وهو واضح فيحتاج كل يوم إلى نيه خاصه وإذا زال العقل في يوم لا يضرب يوم آخر ولا ينفعه. وعليه فالإفاقة في اليوم اللاحق لا تؤثر في اليوم السابق الذي صحبه الجنون.

منشأ الاختلاف

تبين لنا مما تقدم أن الاختلاف ناشئ عن الاختلاف بالنسبة إلى العقل- شرطاً للتكليف- ودوره الإيجابي والسلبي وبما أنه يوجد نص متفق عليه- حديث رفع القلم- دال على

ص: ٢٣٩

رفع القلم عن المجنون، وبما أنّ الجنون و الإغماء و السكر، كلّها من سنخ واحد-أى زوال العقل-فعندئذ كان مقتضى إطلاق النصّ هو: رفع التكليف أداءً وقضاءً إلا أنّ السكر بسوء اختيار المكلف يوجب القضاء.

سلامه البدن من المرض

إشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى كون السلامه هناك شرطاً لصحّه الصوم وعدم كونها كذلك، وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: من شروط الصوم: عدم المرض أو الرمد الذي يضرّه الصوم لإيجابه شدّته أو طول برئه أو شدّه ألمه أو نحو ذلك-ويكفي في تحقّق الضرر-الاحتمال الموجب للخوف. (١)

وقال السيد الخوئي: إنّ الأمر يكون كذلك بلا-خلاف فيه، بل هو في الجملة من الضروريات و قد نطق به قبل النصوص المسفيضة الكتاب العزيز، قال تعالى: ...فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ... (٢) بناء على ظهور الأمر-فصوموا عدّه في الوجوب التعيني، (٣) دلّت الآيه على أنّ فرض المريض و المسافر هو أيامٍ آخر بعد حصول البرء من المرض و بعد الرجوع من السفر ولا يصحّ الصوم حال المرض و السفر لدلاله الأمر في قوله تعالى فعده من أيام-أى فصوموا عدّه أيام اخر-على أنّ الواجب هو صيام عدّه أيام-بقدر مافات-على التعيين، والدلاله ظاهره تامّه وبها غنى

ص: ٢٤٠

١- (١). العروه الوثقى، ص ٣٤١.

٢- (٢). البقره: ١٨٤.

٣- (٣). مستند العروه الوثقى، ج ١، ص ٤٥٤ و ٤٥٥.

وكفاية فلا حاجة إلى الاستدلال بالنصوص المستفيضة الواردة في الباب كما أنه لا حاجة إلى الاستدلال بقاعده الضرر.

ومن المعلوم أنّ المقصود من المرض هو الذى يضرّ بحال الصائم ذلك؛ للانصراف أولاً- ولاستفادته من الروايات الكثيره ثانياً.منها:قوله عليه السلام فى صحيحه عمر بن أذنيه فى جواب السؤال عن حدّ المريض:«الإنسان على نفسه بصيره ذاك إليه، هو أعلم بنفسه». (١)دلت على أنّ المانع هو خصوص المرض المضّر ولذا احيل تشخيصه إلى المكلف نفسه الذى هو على نفسه بصيره، ولا فرق فى الضرر بين أقسامه من كونه موجبا لشده المرض أو طول البرء أو شده الألم أو نحو ذلك؛ للإطلاق.

و أمّا تحقّق الضرر فيكفى فيه الخوف المتحقّق نتيجة لاحتمال الضرر العقلاني، كما قال السيد الخوئي:الصحيح هو-ذلك- لأنه؛مضافاً إلى أنّ الغالب عدم إمكان الإحراز، والخوف طريق عقلائي- كما فى السفر الذى فيه خطر- تكفينا صحيحه حريز عن الإمام الصادق عليه السلام قال:«الصائم إذا خاف على عينه من الرمذ أظطر». (٢)

فإذا ثبت الاكتفاء بالخوف فى الرمذ و هو عضو واحد من الجسد ففى المرض المستوعب لتمام البدن الذى هو أشدّ وأقوى- يكتفى-بطريق أولى كما لا يخفى.وعلى الجملة فالمستفاد من الأدله أنّ العبره بمجرد الخوف ولا يلزم الظنّ أو الاطمئنان فضلاً عن العلم، بل لا يبعد أن يكون هذا طريقاً عقلائياً فى باب الضرر مطلقاً، لما يفصح عند ما ورد فى مقامات آخر.مثل ماورد فى باب الغسل من أنه إذا خاف على نفسه من البرد تيمّم. (٣)

ص: ٢٤١

- ١- (١). الوسائل، ج٧، ص١٥٧، باب ٢٠ من أبواب من يصح منه الصوم، ح٥.
- ٢- (٢). المصدر السابق، ص١٥٥، باب ١٩ من أبواب من يصح منه الصوم، ح١.
- ٣- (٣). مستند العروه الوثقى، ج١، ص٤٥٦.

قال الجزيري: فإذا مرض الصائم -و- غلب على ظنه الهلاك أو الضرر الشديد بسبب الصوم، كما إذا خاف تعطيل حاشه من حوائه فإنه يجب عليه الإفطار ويحرم عليه الصوم باتفاق -و- أما إذا خاف زياده المرض أو تأخر البرء من المرض فإنه يجوز له الإفطار. (١) ونتيجته جواز الإفطار هو التخيير بين الإمساك و الإفطار. ذلك؛ للإجماع.

قال ابن قدامه: أجمع أهل العلم على إباحه الفطر للمريض، والأصل فيه قوله تعالى: ... فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ...، والمرض المبيح للفطر هو الشديد العدى يزيد بالصوم أو يخشى تباطؤ برئه فإذا ثبت هذا فإنَّ تحمّل المريض وصام مع هذا فقد فعل مكروهاً؛ للإضرار بالنفس، ولتركه تخفيف الله تعالى وقبول رخصته ويصح صومه؛ لأنه عظيمه تركها رخصه. (٢) وبعد ما ثبت التخيير بالإجماع يقال إنَّ المقصود من قوله تعالى: ... فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ...، هو وجوب القضاء فى صورته اختيار الإفطار، فإذا لابدَّ من الالتزام بالتقدير فى الآيه، من كان منكم مريضاً أو على سفر فأفطر - فعده أيام أخر، على أساس القرينه - أى النصوص - الوارده.

منشأ الاختلاف

تبين لنا أنّ الاختلاف ناشئ عن الاختلاف فى المستند - نصاً وإجماعاً - وقد مرّ بنا أنه توجد نصوص معتبره من طريق آل البيت عليهم السلام داله على أنّ الإفطار فى السفر عظيمه

ص: ٢٤٢

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٥٧٢.

٢- (٢). المغنى، ج ٣، ص ١٤٧ و ١٤٨.

وكما مرّ بنا أنه تحقّق الإجماع عند أهل العلم من أبناء السنّه على أنّ الإفطار للمرض رخصه، فتختلف المباني الاستنباطيه.

والتحقيق أنّ مقتضى القاعده فى باب التعارض هو الأخذ بالجانب الذى وافق الكتاب، وعليه تتقدّم النصوص الوارده من طريق آل البيت عليهم السلام؛ لكونها موافقه لظاهر الكتاب فإنّ الآيه المذكوره بظاهاها-فعدّه من أيام آخر- دلّت على تعيين الإفطار فى السفر و أمّا التخيير- مؤدّى الإجماع على المذاهب الأربعة- فهو خلاف ظاهر الآيه ويحتاج إلى التقدير؛ أضف إلى ذلك أنّ الإجماع غير صالح للمعارض مع النصّ.

السفر الذى يوجب الإفطار

اشاره

تحقّق الاختلاف بين المذهب الجعفرى و المذاهب الأربعة بالنسبه إلى الإفطار فى السفر الشرعى بنفس الاختلاف الذى تحقّق بين الجانبين بالنسبه إلى المرض الموجب للإفطار.

المذهب الجعفرى

لا يجوز الصوم فى السفر إلا ما ثبت صحّته بدليل خاصّ كالصوم بدل الهدى و الصوم بدل البدنه و الصوم المنذور؛ ذلك لقوله تعالى: ...فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ... والدلاله تامه كامله؛ مضافاً إلى النصوص الوارده فى الباب منها: قوله عليه السلام فى روايه يحيى بن أبى العلاء: «الصائم فى السفر فى شهر رمضان كالمفطر فيه فى الحضر». (1) دلّت هذه الروايه على وجوب الإفطار فى السفر تعييناً.

ص: ٢٤٣

١- (١). الوسائل، ج٧، ص١٢٤، باب ١ من أبواب ما يصحّ منه الصوم، ح ١؛ المغنى، ج٣، ص١٤٩.

يجوز الإفطار في السفر الشرعي و الجواز هو التخيير بين الإفطار و الصوم في السفر؛ ذلك للنصوص الكثيره منها: ما روى عن أنس قال -كنا- أصحاب رسول الله صلى الله عليه و آله نساfer فیتّم بعضنا و يقصر بعضنا، و يصوم بعضنا و يفطر بعضنا فلا يعيب أحد على أحد، و ذلك إجماع الصحابه (1) دلّت هذه الروايه على أنّ المسافر مخير بين الإفطار و الصوم. وقضيه تعارض النصوص والاختلاف تجاه الآيه المذكوره أخذاً بالظاهر و التزاماً بالتقدير، كلّ ذلك ينسحب على ما مرّ بنا حول البحث عن المرض المانع عن الصوم.

شرط السفر

قال الجزيري: يباح الفطر للمسافر على المذاهب الأربعة بشرط أن يشرع فيه قبل طلوع الفجر بحيث يصل إلى المكان الذي يبدأ فيه قصر الصلاة قبل طلوع الفجر. (2) ذلك؛ للإجماع.

قال السيد الطباطبائي اليزدي: إذا كان حاضراً فخرج إلى السفر فإن كان قبل الزوال وجب عليه الإفطار و إن كان بعده وجب عليه البقاء على صومه (3) ذلك؛ للنصوص الواردة في الباب منها: صحیحه الحلبي عن الرجل يخرج من بيته -سفرًا- و هو صائم قال فقال: «إن خرج من قبل أن ينتصف النهار فليفطر. وليقض ذلك اليوم». (4) دلّت على المطلوب بوضوح كامل.

ص: ٢٤٤

١- (١). المغني، ج ٢، ص ٢٦٨.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٥٧٤.

٣- (٣). العروه الوثقى، ص ٣٤٢.

٤- (٤). الوسائل، ج ٧، ص ١٣١، باب ٥ من أبواب من يصح منه الصوم، ح ٢.

قد مرّ بنا في قصر الصلاة أنّ من يستمرّ في السفر يتمّ صلاته ويجب عليه الصوم على المذهب الجعفري و هو نفس الرأى على المذهب الشافعي في خصوص الصوم كما قال الجزيري: يشترط في جواز الإفطار في السفر على المذهب الشافعي أن لا يكون الشخص مديماً للسفر، فإن كان مديماً له حرم عليه الفطر. (١)

ص: ٢٤٥

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٥٧٥.

لا- يصح الصوم مع زوال العقل و إن كان ذلك في جزء من النهار بعد تحقق النيه ولا فرق في ذلك بين الجنون و الإغماء و السكر ولا يجب القضاء إلا على السكران و هو نفس الحكم على فتوى السيد الطباطبائي اليزدى.

لا- يجب على المجنون قضاء ما فات منه من صيام شهر رمضان المبارك-على المذهب الحنفى-إذا كان الجنون مستغرقاً تمام الوقت و أما لو تحقق الإفاهه أثناء اليوم يجب قضاء ذلك اليوم و يجب القضاء على المغمى عليه و السكران مطلقاً.

ولا يجب القضاء على المجنون و المغمى عليه-على المذهب الحنفى-إذا استوعب الجنون أو الإغماء تمام الشهر-أى رمضان-ولو لم يستوعب يجب القضاء.ويجب القضاء على المجنون و السكران-على المذهب الشافعى-إذا كان زوال العقل بسوء اختيار المكلف و أمّا المغمى عليه فيجب عليه القضاء مطلقاً و يجب القضاء-على المذهب المالكى-إذا كان زوال العقل-بالجنون أو الإغماء أو السكر-مستوعباً وقت نيه الصوم،و أما إذا نوى ثم زال عقله يصح الصوم.

يشترط في السفر المسوّغ للإفطار، أن يبدأ قبل طلوع الفجر على المذاهب الأربعة و يشترط أن يبدأ قبل الزوال على المذهب الجعفرى.

١. ما هو الدليل على وحده المجنون و المغمى عليه و السكران حكماً؟
٢. هل يجب قضاء ما فات من الصيام على المجنون بالاتفاق بين المذاهب؟
٣. هل يكتفى بخوف الضرر بالنسبة إلى صوم المريض، أو يعتبر الظن به؟
٤. ما هو المقصود من التعيين و التخيير فى الإفطار؟
٥. هل يوجد هناك دليل -من الكتاب العزيز- على وجوب الإفطار فى السفر الشرعى؟

ثمّه خلاف بين المذاهب بالنسبه إلى المفطرات وما له صلّه بها، وتفصيل ذلك بما يلي:

الإفطار عن سهو

قال السيد الطباطبائي اليزدي: إنّما توجب المفطرات بطلان الصوم إذا وقعت على وجه العمد والاختيار و أَمَامَ السهو وعدم القصد فلا- توجبه من غير فرق بين أقسام الصوم. (١) ذلك؛ للنصوص الواردة من طريق آل البيت عليهم السلام ومن طريق الصحابه ولا خلاف فيه إلا عن المذهب المالكي؛ حيث ذهب إلى أنه: يفطر الصائم بالمفطر مطلقاً- لأنّ ما لا يصحّ الصوم مع شيء من جنسه عمداً لا يجوز مع سهوه كالجماع و النيه. (٢) وهذا اجتهاد خاصّ في المسأله.

تعمد القىء

إنّ القىء إذا كان عن عمد يبطل الصوم قليلاً كان أو كثيراً ولا خلاف فيه إلا عن المذهب الحنفي حيث يقرّر: من تعمد القىء لا يفطر إلا إذا كان القىء ملء

ص: ٢٤٩

١- (١). العروه الوثقى، ص ٣٣٥.

٢- (٢). المغنى، ج ٣، ص ١١٦.

القم. (١) ذلك؛ لما روى عن النبي صلى الله عليه و آله أنه قال: وليكن -أى القيء المفطر- دسعه-أى قيئه- تملأ الفم (٢) وقال ابن قدامة: لا نعرف له -أى لهذا الحديث- أصلاً. (٣)

الغبار الغليظ

قال السيد الطباطبائي اليزدى-من المفطرات: إيصال الغبار الغليظ-كغبار الدقيق- إلى حلقه ولو بإثاره الهواء مع التمكين منه وعدم تحفظه، ولا بأس بما يدخل فى الحلق غفله أو نسياناً أو قهراً أو مع ترك التحفظ بظن عدم الوصول. (٤)

وقال ابن قدامة: إنَّ المفسد للصوم من هذا-أى المفطر- كَلَّه ما كان عن عمد وقصد فأما ما حصل منه عن غير قصد كالغبار الذى يدخل حلقه من الطريق وما أشبه هذا فلا يفسد صومه. لا نعلم فيه خلافاً. (٥)

التحقيق أنه بعد المقارنه بين هذين القولين نصل إلى هذه النتيجة: وهى أن إيصال الغبار إلى الحلق عن عمد يبطل الصوم، ذلك؛ لصدق الأكل بكل وضوح.

و أمّا وصول الغبار من غير عمد فلا يبطل الصوم. بلاخلاف بين المذاهب كلها وبهذا يتضح أن إيصال الغبار الغليظ فى الحلق يكون من مصاديق الأكل-أى المفطر- وتفرد بذكره المذهب الجعفرى.

الاكتحال

قال ابن قدامة: ما يدخل من العين إلى الحلق كالكلح يفطر؛ لأنه واصل إلى جوفه

ص: ٢٥٠

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٥٦٥.

٢- (٢). المغنى، ج ٣، ص ١١٨.

٣- (٣). المصدر السابق.

٤- (٤). العروه الوثقى، ص ٣٣٠.

٥- (٥). المغنى، ج ٣، ص ١١٤ و ١١٥.

فأشبهه الأكل، وبهذا قال الشافعي، وقال مالك لا يفطر إلا أن ينزل إلى حلقه. (١) وعليه، فإن الاكتحال من المفطرات على المذهب الحنبلي و الشافعي و المالكي خلافاً للمذهب الجعفري و الحنفي و قد اتضح بأن القول بكون الاكتحال من المفطرات يبتنى على وصوله إلى الحلق، وصدق الأكل. والقول بعدم كونه مفطراً يبتنى على عدم تحقق الأكل عرفاً.

الحجامة

قال ابن قدامة: إنَّ الحجامة يفطرها الحاجم و المحجوم ذلك؛ لما روى عن النبي صلى الله عليه و آله أنه قال: أفطر الحاجم و المحجوم. وقال مالك وأبو حنيفة و الشافعي: يجوز للصائم أن يحتجم؛ لما روى أنّ النبي صلى الله عليه و آله احتجم و هو صائم. (٢) فالاختلاف روائي.

وقال السيد الطباطبائي اليزدي: يكره للصائم أمور. منها الاكتحال بما يصل طعمه أو رائحته إلى الحلق، ومنها: إخراج الدم المضعف. (٣) ذلك جمعاً بين النصوص، وعدم صدق الأكل.

قطع نيه الصوم

قال السيد الطباطبائي اليزدي: لو نوى القطع أو القاطع - أي لو قصد الانصراف أو قصد الإفطار - في الصوم الواجب المعين بطل صومه. (٤)

وقال السيد الطباطبائي الحكيم: إذا تمّ الدليل على اعتبار نيه من طلوع الفجر إلى

ص: ٢٥١

١- (١). المغنى، ج ٣، ص ١٠٥.

٢- (٢). المصدر السابق، ص ١٠٣.

٣- (٣). العروه الوثقى، ص ٣٣٦.

٤- (٤). المصدر السابق، ص ٣٢٧.

الغروب، في صحه الصوم، كانت نيه القطع أو القاطع منافية لها، فيبطل الصوم لفوات شرطه. (1) وقال الخرقى: ومن نوى الإفطار فقد أفطر.

وقال ابن قدامه هذا الظاهر من المذهب-الحنبلى-و هو قول الشافعى، ولنا: أنها عباده من شرطها نيه، ففسدت بنيه الخروج منها كالصلاه، ولأن الأصل اعتبار النيه في جميع أجزاء العباده إلا أن أصحاب الرأى-أى الحنفيه-قالوا: إن عاد فنوى قبل أن ينتصف النهار أجزاء بناء على أصلهم أن الصوم يجزئ بنيه من النهار-و هو نفس الرأى المالكى على ما حكى، (2) وحكى عن ابن حامد أن الصوم لا يفسد بذلك؛ لأنها عباده يلزم المضى فى فاسدها كالحج فلم تفسد بنيه الخروج. (3)

الارتماس بالماء

قال السيد الطباطبائى اليزدى: من المفطرات: الارتماس فى الماء ويكفى فيه رمس الرأس فيه. (4) ذلك؛ للنصوص الواردة فى الباب منها: صحيحه حريز عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «لا يرتمس الصائم ولا المحرم رأسه فى الماء» (5) والدلاله تامه.

البقاء على الجنابه

قال السيد الطباطبائى اليزدى-من المفطرات-: البقاء على الجنابه عمداً إلى الفجر الصادق فى صوم شهر رمضان. (6) ذلك؛ للنصوص الواردة فى المقام منها صحيحه

ص: ٢٥٢

١- (١). مستمسك العروه الوثقى، ج ٨، ص ٢٠٨.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الخمسه، ص ١٥٦.

٣- (٣). المغنى، ج ٣، ص ١١٩.

٤- (٤). العروه الوثقى، ص ٣٣٠.

٥- (٥). الوسائل، ج ٧، ص ٢٤، باب ٣ من أبواب مايمسك عنه الصائم، ح ٧.

٦- (٦). العروه الوثقى، ص ٣٢٩ و ٣٣١.

أبى بصير فى رجل أجنب فى شهر رمضان بالليل ثم ترك الغسل متعمداً حتى أصبح قال عليه السلام: «يعتق رقبه أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكيناً» (١) دلت على أن البقاء على الجنابه عن عمد مفطر.

تعمد الكذب على الله

ومن المفطرات: تعمد الكذب على الله أو رسوله أو الأئمة صلوات الله عليهم (٢) ذلك؛ للنصوص الواردة فى الباب منها موثقه أبى بصير عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «إن الكذب على الله وعلى رسوله وعلى الأئمة عليهم السلام يفطر الصائم». (٣) دلت على المطلوب دلالة كاملة، وتلك الموارد الثلاثة - أى الارتماس فى الماء، البقاء على الجنابه و الكذب على الله - من الموارد التى تفرّد بها المذهب الجعفرى ذلك؛ للنصوص الواردة هناك عن طريق آل البيت عليهم السلام وعدم ورود النص بالنسبة إلى تلك الموارد عن طريق الصحابه.

الكفاره

قال السيد الطباطبائى اليزدى: كفاره رمضان المبارك مخيره بين العتق وصيام شهرين متتابعين وإطعام ستين مسكين على الأقوى و إن كان الأحوط الترتيب فيختار العتق ومع العجز عنه فالصيام ومع العجز عنه فالإطعام. (٤)

قال الخرقى: والكفاره عتق رقبه، فإن لم يمكنه فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكين -على الترتيب-.

ص: ٢٥٣

١- (١). الوسائل، ج٧، ص٤٣، باب ١٦ من أبواب مايمسك عنه الصائم، ح٢.

٢- (٢). العروه الوثقى، ص٣٣١ و٣٣٩.

٣- (٣). الوسائل، ج٧، ص٢١، باب ٢ من أبواب ما يسمك عنه الصائم، ح٤.

٤- (٤). العروه الوثقى، ص٣٣٦.

وقال ابن قدامه: وهذا-الترتيب-قول جمهور العلماء، وبه يقول الشافعي، وعن أحمد روايه أخرى: أنها على التخيير بين العتق و الصيام و الإطعام وبأيها كفر أجزاءه و هو روايه عن مالك. (١) والأحوط الترتيب.

موجبات الكفّاره

إشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى تحقّق الكفّاره في موارد، منها: الاختلاف في تحقّقها بواسطة إنزال المنى و هو بالتفصيل التالي.

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: إنزال المنى متعمّداً بملامسه أو قبله مبطل للصوم-ويوجب القضاء و الكفّاره-. (٢)

قال ابن قدامه: وعن أحمد-إمام الحنابلة- أنّ الكفّاره تجب على من أنزل بلمس أو قبله؛ لأنّه إنزال، أشبه الجماع. (٣) و أمّا إذا خرج المنى من غير جماع فإنّه يوجب القضاء (٤) و هو نفس الرأى عند المالكي.

و أمّا المذبي قال ابن قدامه: إن يمدى فيفطر عند إمامنا و مالك؛ لأنّه إنزال بمباشره فأشبهه الإنزال بالجماع و قال أبو حنيفة و الشافعي: لا يفطر؛ لأنّه خارج لا يوجب الغسل أشبه البول. (٥) ولا يكون المذبي مفطراً للصوم على المذهب الجعفري. (٦)

ص: ٢٥٤

١- (١). المغنى، ج ٣، ص ١٢٧.

٢- (٢). العروه الوثقى، ص ٣٢٨.

٣- (٣). المغنى، ج ٣، ص ١١٢ و ١١٥.

٤- (٤). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٥٦٢.

٥- (٥). المغنى، ج ٣، ص ١١٢ و ١١٥.

٦- (٦). تحرير الوسيله، ج ١، ص ٢٦٨.

قال السمرقندی: ولو جامع البهيمه فأنزل يفسد صومه ولا يلزمه الكفارہ؛ لأنه وجد الجماع من حيث الصورة وعلى وجه القصور لسعه المحل، فلا يكون نظيراً للجماع في قبل المرأة. ولو اولج في البهيمه ولم ينزل لا يفسد (١).

المذهب الحنفي و الشافعي

قال الجزيري: إذا أنزل فعليه القضاء-على المذهبين-.

و منها الاختلاف في تحقّق الكفارہ نتيجة لتأخير قضاء صوم رمضان و التفصيل بما يلي:

المذهب الحنفي

إذا ترك المكلف قضاء صوم رمضان متهاوناً إلى أن دخل رمضان الثاني يجب عليه القضاء فحسب (٢) ذلك على أساس الاجتهاد الخاص.

المذاهب الأخرى

يجب على التارك المتمكّن من القضاء هناك القضاء و الكفارہ بمُدّ عن كلّ يوم، إجماعاً. (٣)

العجز عن القضاء

إذا عجز المكلف عن القضاء بواسطة استمرار العذر تجب عليه عن كلّ يوم فديه طعام مسكين ولا يجب عليه القضاء. ذلك؛ لعدم قدره وعدم التكليف عليه، ويستحبّ الفديه على المذهب المالكي (٤)؛ ذلك على أساس الاجتهاد الخاصّ

ص: ٢٥٥

١- (١). تحفه الفقهاء، ج ١، ص ٣٥٨.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٥٦٠ و ٥٦١.

٣- (٣). المصدر السابق، ص ٥٧٩، ١١٢.

٤- (٤). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٥٧٦.

و أما وجوب الفديه فهو على أساس عموم قوله تعالى: ...وَ عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهِ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ... (١).

إفطار قضاء رمضان

قال ابن قدامه: ومن دخل في واجب كقضاء رمضان لم يجز له الخروج منه فصار بمنزله الفرض المتمتعين وليس في هذا خلاف (٢) وما عثرنا على تعيين كفاره هناك في صورته التخلف و أما على المذهب الجعفرى فيجوز الخروج عن قضاء صوم رمضان قبل الزوال ولا يجوز بعد الزوال، وإذا تحقق الخروج بعد الزوال يجب الكفاره حيال ذلك كما قال السيد الطباطبائى اليزدى: كفاره- الإفطار هناك بعد الزوال- إطعام عشرة مساكين فإن لم يتمكن فصوم ثلاثه أيام، (٣) ذلك؛ للنصوص الواردة في المقام منها صحيحه هشام بن سالم عن الإمام الصادق عليه السلام في رجل وقع على أهله و هو يقضى شهر رمضان: «إن كان وقع عليها قبل صلاه العصر فلا شيء عليه يصوم يوماً بدله، وإن فعل بعد العصر صام ذلك اليوم وأطعم عشرة مساكين فإن لم يمكنه صام ثلاثه أيام كفاره لذلك» (٤) والمراد من بعد العصر في الروايه هو بعد الزوال بمناسبه الحكم و الموضوع.

التارك لقضاء رمضان

إشاره

من مات ولم يقض صومه-لعذر- يجب على ولده الأكبر. ذلك؛ للنصوص الواردة في المقام منها: صحيحه حفص ابن البختري عن الأمام الصادق عليه السلام في الرجل يموت

ص: ٢٥٦

١- (١). البقره: ١٨٤.

٢- (٢). المغنى، ج ٣، ص ١٥٣.

٣- (٣). العروه الوثقى، ص ٣٣٧.

٤- (٤). الوسائل، ج ٧، ص ٢٥٤، باب ٢٩ من أبواب أحكام شهر رمضان، ح ٢.

وعليه صلاه وصيام قال عليه السلام: «يقضى عنه أولى الناس بميراثه» (١) وإن أولى الناس بالميراث هنا الولد الأكبر، فالدلاله تامه.

المذاهب الأربعة

من مات وعليه قضاء رمضان يتصدق عنه عن كل يوم بمُدّ ذلك؛ للإجماع وأضاف المالكي هناك شرط الإيضاء، فيتصدق إذا أوصى بالصدقه وإلا فلا يجب.

تعدّد الكفّاره بتعدّد الجماع

إشاره

قال الخرقى: إن كفر ثم جامع ثانيه فكفّاره ثانيه.

وقال ابن قدامه: وإن كان في يوم واحد كفّاره ثانيه، نصّ عليه أحمد، وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي: لا شيء عليه بذلك الجماع-المكثّر-لأنه لم يصادف الصوم ولم يمنع صحّته فلم يوجب شيئاً. (٢)

المذهب الجعفري

وقال السيد الطباطبائي اليزدي: إذا جامع في يوم واحد مرّات وجب عليه كفّارات بعددها. (٣) وقال السيد الطباطبائي الحكيم: وحينئذ يكون مقتضى أصله عدم التداخل وجوب التكرار. (٤) ويدلّ عليه روايه فتح ابن يزيد الجرجاني عن الإمام الرضا عليه السلام في تكرّر الجماع يوم رمضان: لكلّ مرّه كفّاره. (٥)

دلّت على المطلوب دلالة كامله و الحكم متسالم عليه عند الفقهاء الإماميين.

ص: ٢٥٧

١- (١). المصدر السابق، ص ٢٤١، باب ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان، ح ٤.

٢- (٢). المغنى، ج ٣، ص ١٣٣.

٣- (٣). العروه الوثقى، ص ٣٣٧.

٤- (٤). مستمسك العروه الوثقى، ج ٨، ص ٣١٣.

٥- (٥). الوسائل، ج ٧، ص ٣٧، باب ١١، من أبواب ما يمسك عنه الصائم، ح ١.

العجز عن الكفّاره

قال السيد الطباطبائي اليزدي: من عجز عن الخصال الثلاث في كفّاره مثل شهر رمضان تخير بين أن يصوم ثمانية عشر يوماً أو يتصدّق بما يطيق-بحسب النصّ-ولو عجز بالممكن منهما،-على أساس قاعده الميسور،بناء على تعدّد المطلوب-وإن لم يقدر على شيء منهما استغفرالله. (١) جمعاً بين النصوص و القواعد الفقهيّه.

وقال ابن قدامه: وإن عجز عن العتق و الصيام و الإطعام سقطت الكفّاره،بدليل أنّ الأعرابي لّمّا دفع إليه النبي صلى الله عليه و آله التمر وأخبره بحاجته إليه،قال:أطعمه أهلك.ولم يأمره بكفّاره أخرى،و هذا قول الأوزاعي-وهناك قول بعدم السقوط-لأنّها كفّاره واجبه فلم تسقط كسائر الكفّارات و هذه روايه ثانيه عن أحمد و هو قياس أبي حنيفه و الثوري وعن الشافعي كالمذهبيين،ولنا الحديث المذكور ولا يصحّ القياس على سائر الكفّارات؛لأنّه إطراح النصّ بالقياس. (٢)

تتابع الشهرين

اشاره

المقصود من التتابع هناك هو صيام الشهرالأول بتمامه مع صيام يوم واحد من الشهر الثاني،وبذلك يتحقّق التتابع على المذهب الجعفري.

و أمّا التتابع على المذاهب الأربعة فهو عباره عن صيام شهرين كاملين بلا انقطاع.

أمّا الإفطار-خلال الشهرين-بواسطه عذر شرعي فلا يقطع التتابع على المذهب الجعفري و الحنبلي،ويقطعه على المذاهب الثلاثه الأخرى. (٣)

ومنشأ الاخلاف هو الاختلاف في فهم المعنى من كلمه التتابع.

ص: ٢٥٨

١- (١). العروه الوثقى، ص ٣٣٨.

٢- (٢). المغنى، ج ٣، ص ١٣٢.

٣- (٣). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٥٧٩.

تبيين ممّا تقدّم أنّ الاختلاف بالنسبه إلى المفطرات وما يرتبط بها ناشئ عن الاختلاف فى النصّ والاجتهاد فإنّ الاختلاف فى مبطلية الإفطار عن سهو ناشئ عن الاجتهاد الخاصّ للمذهب المالكي كما أنّ الاختلاف فى مبطلية تعمّد القىء ناشئ عن تفرّد المذهب الحنفى على أساس النصّ المعتمد عندهم والاختلاف فى مبطلية الغبار الغليظ ناشئ عن الاجتهاد. وتفرّد المذهب الجعفرى فى المسأله.

والاختلاف فى مفطريه الاكتمال و الحجامه ناشئ عن الاختلاف فى النصّ الوارد هناك.

والاختلاف فى مفطريه قطع النيه ناشئ عن الاجتهاد.

والاختلاف فى مفطريه الارتماس بالماء و البقاء على الجنابه و الكذب على الله ناشئ عن ورود النصّ عن طريق آل البيت عليهم السلام وعدم وروده عن طريق الصحابه.

والاختلاف فى تحقّق الكفّاره فى موارد: إنزال المنى، تأخير القضاء وإفطار قضاء رمضان ناشئ عن الاختلاف فى الاجتهاد و النصّ.

والاختلاف فى سقوط الكفّاره مع العجز وتبدّلها بكفّاره أخرى ناشئ عن الاختلاف فى النصّ الوارد هناك من طريق اهل البيت عليهم السلام و الصحابه.

الإفطار عن سهو لا يبطل الصوم إلا على المذهب المالكي.

تعتمد القى يبطل الصوم إلا على المذهب الحنفي قائلًا: بالإبطال بشرط أن يملأ الفم.

وصول الغبار الغليظ في الحلق يبطل الصوم بشرط أن يكون عن عمد أو ما يشبه بالعمد.

الاكتحال يبطل الصوم على المذهب الحنبلي و الشافعي و المالكي ولا يبطل على المذهب الجعفري و الحنفي. والحجامة تبطل الصوم على المذهب الحنبلي فحسب.

قطع النيه في الصوم يبطل على المذهب الجعفري و الحنبلي و الشافعي ولا يبطل على المذهب الحنفي و المالكي.

الإرتماس بالماء و البقاء على الجنابه و تعييد الكذب على الله من المفطرات التي تفرّد بها المذهب الجعفري، للنصوص الواردة هناك.

إنزال المنى يوجب الكفّاره على المذهب الجعفري و الحنبلي، ويوجب القضاء على المذاهب الأخرى و تأخير قضاء رمضان يوجب القضاء فحسب على المذهب الحنفي و يوجب القضاء و الكفّاره بمدّ عن كلّ يوم على المذاهب الأخرى.

العجز عن القضاء يوجب الكفّاره بمدّ عن كلّ يوم استحباباً على المذهب المالكي، ووجوباً، على المذاهب الأربعة الأخرى. وكذلك إفطار قضاء رمضان بعد الزوال يوجب الكفّاره بإطعام عشرة مساكين و مع العجز، صيام ثلاثة أيام على المذهب الجعفري ولا يوجب شيئاً على المذاهب الأربعة.

من مات و عليه قضاء رمضان يجب على ولد الميت الأكبر، قضاؤه على المذهب الجعفري و حكمه التصدّق بمدّ عن كل يوم على المذاهب الأربعة.

تتكرّر الكفّاره بتكرّر الموجب فى يوم واحد إلاّ- على المذهب الجعفرى و المذهب الحنبلى وتسقط الكفّاره مع العجز، على المذهب الحنبلى ولا- تسقط بل يتبدل بصوم ثمانية عشر يوم أو التصدّق بما يطبق على المذهب الجعفرى ومع العجز يكفى الاستغفار على هذا المذهب. ويجب على العاجز، الكفّاره بعد اليسر على المذاهب الأربعة. وتتابع الشهرين هو صيام شهرين كاملين على المذاهب الأربعة و هو صيام شهر كامل مع يوم واحد أو أكثر من الشهر الثانى على المذهب الجعفرى.

١. ما هو الدليل على أن إيصال الغبار الغليظ إلى الحلق يبطل الصوم؟

٢. ما هو المقصود من قطع النيه في الصوم؟

٣. هل تجب الكفّارات الثلاث على الترتيب أو على التخيير؟

٤. ما هو الدليل بوجوب الكفّاره على العاجز عن قضاء رمضان؟

٥. هل تتعدّد الكفّاره بتعدّد الموجبات أم لا؟

٦. ما هو معنى التتابع في عبارته شهرين متتابعين؟

ص: ٢٤٢

ثبوت الهلال

اشاره

لا خلاف بين أهل العلم فى ثبوت هلال رمضان بواسطه رؤيه المكلف الهلال نفسه وبواسطه التواتر و الشيعاء المفيد للعلم. وإنما الخلاف فى ثبوته بخبر واحد أو بخبر عدلين وتفصيل الاختلاف بما يلى:

المذهب الجعفرى

قال السيد الطباطبائى اليزدى- يثبت هلال رمضان بواسطه-البينه الشرعيه وهى خبر عدلين (١)سواء-كانت الشهاده-عند الحاكم- أو لم تكن عنده؛ذلك لعموم حجيه البينه.ولا يثبت بخبر عدل واحد؛للنصوص-البالغه حدّ التواتر-الناطقه بعدم ثبوت الهلال- كالطلاق-بخبر العدل الواحد.و هذا ما يتوافق مع المذهب المالكى أيضاً. كما قال ابن قدامه:-يقال:إنّ هناك:-لا يقبل إلاّ شهاده اثنين و هو قول مالك:لما روى أنّ

ص:٢٤٣

رسول الله صلى الله عليه وآله قال- في حديث-: وإن شهد شاهدان ذوا عدل فصوموا وأفطروا. رواه النسائي (١) وهذا هو الأحوط.

المذهب الثالث الأخرى

قال السيد السابق: يثبت شهر رمضان برؤيه الهلال ولو من واحد عدل- لما روى ابن عمر أنه قال- أخبرت رسول الله صلى الله عليه وآله إني رأيته فصام وأمر الناس بصيامه، وأما هلال شوال لا تقبل فيه شهاده الواحد عند عامه الفقهاء. (٢)

قال ابن قدامه: المشهور عن أحمد: أنه يقبل في هلال رمضان قول واحد عدل وهو قول الشافعي في هلال رمضان وشوال- وأما ما ورد من ثبوت الهلال بشهاده عدلين فهو يختص بهلال شوال- ولا يقبل في هلال شوال إلا شهاده اثنين عدلين. وقال أبو حنيفة في الغيم كقولنا وفي الصحو لا يقبل إلا الاستفاضه؛ لأنه لا يجوز أن تنظر الجماعه فيراه واحد دون الباقيين. (٣)

اختلاف الآفاق

إشاره

قال الإمام لخميني: لو ثبت الهلال في بلد آخر دون بلده فان كان متقاربين أو علم توافق أفقهما كفى وإلا فلا. (٤)

قال السيد الخوئي: الأظهر كفايه الرؤيه في بلد ما، لثبوت الهلال في بلد آخر، مع اشتراكهما في كون ليله واحده ليله لهما معاً ولو مع اختلاف افقهما. (٥) وقال- استدلالاً

ص: ٢٦٤

١- (١). المغنى، ج ٣، ص ١٠٧.

٢- (٢). فقه السنه، ج ١، ص ٤٣٥.

٣- (٣). المغنى، ج ٣، ص ١٠٧ و ١٠٩.

٤- (٤). تحرير الوسيله، ج ١، ص ٢٨٢.

٥- (٥). منهاج الصالحين، ج ١، ص ٢٨٠.

على ذلك:- إذا كان الهلال قابلاً للرؤية في أحد النصفين-أى النصف من الكره الأرضيه-حكم بأن هذه الليله أول شهر بالإضافه إلى سكنه هذا النصف المشتركين فى الليله-لأن-الهلال يتولّد-أى: يخرج القمر من تحت الشعاع-مرّه واحده.إذا فبالنسبه إلى الحاله الكونيه-فإنّ الأمر-فى غايه الوضوح.

و أمّا بالنظر إلى الروايات فيستفاد منها أيضاً أنّ الأمر كذلك وتدلنا عليه أولاً-إطلاقات النصوص الوارده فى رؤيه الهلال وثانياً:النصوص الخاصّه،وأوضح من الجميع صحيحه أبى بصير عن الإمام الصادق عليه السلام،أنه سئل عن اليوم الذى يقضى من شهر رمضان فقال:«لاتقضه إلا أن يثبت شاهدان عدلان من جميع أهل الصلاه متى كان رأس الشهر». (١)

فإنّ فى قوله عليه السلام-جميع أهل الصلاه-دلاله واضحه على عدم اختصاص رأس الشهر القمري ببلد دون بلد،و إنّما هو حكم واحد عام لجميع المسلمين كافّه على اختلاف بلادهم-بلا فرق-من حيث اختلاف الآفاق،وأتحادها،فمتى قامت اليينه على الرؤيه من أى قطر من أقطار هذا المجموع المركّب،وهم كافّه أهل الصلاه،كفى.إذا فما ذهب إليه جملة من الأعظم من عدم الاعتبار بوحده الأفق هو الأوفق بالاعتبار. (٢)

قال الجزيرى:إذا ثبت رؤيه الهلال بقطر من الأقطار وجب الصوم على سائر الأقطار،لا- فرق بين القريب من جهه الثبوت و البعيد،إذا بلغهم من طريق-موثّق-موجب للصوم.ولا-عبره باختلاف مطلع الهلال مطلقاً عند ثلاثه من الأئمه وخالف الشافعيه-فى ذلك-قالوا:إذا ثبتت رؤيه الهلال فى جهه وجب على أهل الجهه القريبه

ص: ٢٤٥

١- (١). الوسائل، ج٧، ص٢١٢، باب ١٢ من أبواب احكام شهر رمضان، ح١.

٢- (٢). مستند العروه الوثقى، ج٢، ص١١٩-١٢٢.

منها من كل ناحيه أن يصوموا، بناءً على هذا الثبوت، والقرب يحصل -باتحاد المطلع- بأن يكون بينهما أقل من أربعة وعشرين فرسخاً تحديداً، أما أهل الجبهه البعيده، فلا يجب عليهم الصوم بهذه الرؤيه لاختلاف المطلع. (١)

قال السيد السابق: ذهب الجمهور إلى أنه لا عبره باختلاف المطالع فمتى رأى الهلال أهل بلد وجب الصوم على جميع البلاد، والصحيح عند الاحناف و المختار عند الشافعيه أنه يعتبر لأهل كل بلد رؤيتهم. لما رواه كريب -بأن ابن عباس فى المدينه ما اكتفى برؤيه معاويه وصيامه فى الشام- فقال: لا هكذا -أمر الرسول صلى الله عليه وآله. (٢)

منشأ الاختلاف

والتحقيق أن رؤيه الهلال فى بلد واحد يكفى فى ثبوت الهلال فى كافه البلاد مع عدم الاختلاف فى الآفاق و هو الأوفق بالأصل والاختلاف اجتهادى. فتبين لنا أن منشأ الاختلاف فى مسأله اختلاف الآفاق، هو اجتهاد الفقهاء.

يوم الشك

اشاره

هو اليوم الذى شك فى كونه من شعبان أو من رمضان لاختلاف فى عدم وجوب الصيام فى ذلك اليوم و الخلاف كله فى أنه إذا صام المكلف مع الشك ثم تبين كونه -يوم الشك- من رمضان هل يجزيه أو لا؟ وتفصيل الاختلاف بما يلى:

المذهب الجعفرى

قال السيد الطباطبائى اليزدى: يوم الشك فى أنه من شعبان أو رمضان يبنى على أنه من شعبان فلا يجب صومه و إن صام ينويه ندباً أو قضاءً أو غيرهما، ولو بان بعد ذلك

ص: ٢٦٦

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٥٥٠.

٢- (٢). فقه السنه، ج ١، ص ٤٣٦.

أنه من رمضان أجزاء عنه، ووجب عليه تجديد النية ولو كان بعد الزوال ولو صامه بنيه أنه من رمضان لم يصحح وإن صادف الواقع. (١) ذلك؛ للنصوص الواردة منها موثقه سماعه عن الإمام الصادق عليه السلام قال- في صوم يوم الشك-: وإنما ينوى من الليله أنه يصوم من شعبان فإن كان من شهر رمضان أجزاء عنه (٢) وقال السيد الخوئي: فالحكم مطابق للقاعده- الاستصحاب و الأجزاء- وإن لم ترد روايه أصلاً (٣) والأجزاء هناك مفتى به على المذهب الحنفي.

قال الجزيري: إذا ثبت أن يوم الشك من رمضان أجزاء صيامه- على المذهب الحنفي بأى نحو نوى (٤) ذلك؛ لعدم مخالفه عمليه هناك.

المذاهب الثلاثة الأخرى

لا يجزئ الصوم فى هذه الحالة ويجب القضاء قال ابن قدامة: وإذا صام تطوعاً فوافق شهر رمضان لم يجزئه، نص عليه أحمد وبه قال الشافعي- ومالك- وهذا يبتنى على تعيين النية لرمضان. (٥) فلا صوم إلا بالنية.

منشأ الاختلاف

إن الاختلاف بالنسبة إلى ثبوت الهلال بعدل واحد أو عدلين، ناشئ عن الاختلاف فى النصوص الواردة فى الباب، فإن النصوص الواردة من طريق آل البيت عليهم السلام تؤكد على عدم كفايه عدل واحد و النصوص الواردة من طريق الصحابة تتفاوت فيما بينها ولم

ص: ٢٦٧

١- (١). العروه الوثقى، ص ٣٢٦.

٢- (٢). الوسائل، ج ٧، ص ١٣، باب ٥ من أبواب وجوب الصوم، ح ٢ و ٤.

٣- (٣). مستند العروه الوثقى، ج ١، ص ٦٧.

٤- (٤). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٥٥٣.

٥- (٥). المغنى، ج ٣، ص ١٦٣.

يكن لها مدلول واحد، وهذا ما استتبع تفاوت النظر لدى المذاهب الأربعة. و أما الاختلاف في اشتراط الاتّحاد في الآفاق-تجاه ثبوت الهلال- وعدم الإشتراط فهو اختلاف يسير ناشئ عن اجتهاد الشافعي على خلاف المذاهب الأخرى.

ترخيص الإفطار

إشارة

قال السيد الطباطبائي اليزدي: وردت الرخصة في إفطار شهر رمضان لعدّه أشخاص: الأوّل والثاني الشيخ و الشيخه إذا تعذّر عليهما الصوم، أو كان حرجاً، فيجوز لهما الإفطار، ويجب في صورته الحرج-وعليهما الكفّاره-بدل كلّ يوم بمدّ من الطعام، والأقوى وجوب القضاء عليهما لو تمكّنا بعد ذلك.

الثالث: من به داء العطش-المحرج-ويجب عليه الكفّاره بمدّ و الأقوى وجوب القضاء عليه إذا تمكّن بعد ذلك.

الرابع: الحامل المقرب التي يضرّها الصوم أو يضرّ حملها فتفطر وتتصدّق من مالها بالمدّ-كفّاره-وتقضى بعد ذلك.

الخامس: المرضعه القليلة اللبن إذا أضرّ بها الصوم أو أضرّ بالولد ويجب عليها الكفّاره بالمدّ من مالها و القضاء بعد ذلك. (1) قال السيد الخوئي: ويدلّ عليه-الترخيص-بعد عموم دليل نفى الحرج-الكتاب العزيز المعتضد بالروايات الخاصّه الواردة في المقام قال تعالى: يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ* أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ... (2) تضمّنت الآية المباركه تقسيم المكلّفين إلى أقسام ثلاثه:

ص: ٢٤٨

١- (١). العروه الوثقى، ص ٣٤٣.

٢- (٢). البقره: ١٨٣ و ١٨٤.

الأول: من يتعين عليهم الصيام أداءً وهم الأفراد المكلفون من الحاضرين الأصحاء، حيث أن التعبير (كتب) وكذا التعبير ب(فليصمه) في ذيل الآيه اللاحقه ظاهر في الوجوب التعيني، الثاني: من يتعين عليه القضاء وهو المريض و المسافر، الثالث: من لا يجب عليه الصوم رأساً لا- أداءً ولا قضاءً، بل يتعين في حقّه الفداء، وهم الذين يقعون من أجل الصوم في الإطاقة أى في كلفه ومشقّه كالشيخ و الشيخه، وذوالعطاش.

وظاهر الآيه الكريمة أنّ الوجوب في كلّ من الأقسام الثلاثة تعينى.

ثمّ أكّد سبحانه ما بينه من الصوم فى القسمين الأولين بقوله تعالى... وَ أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ... أى: إنّ خيرهُ ونفعهُ عائد اليكم لا إلى الله سبحانه الذى هو غنى على الإطلاق.

وقال: الكلام- بالنسبه إلى من به داء العطش- هو الكلام فى الشيخ و الشيخه بعينه لوحده المستند:- كتاباً وسنّه-والذى يرشدك إلى ذلك ماورد فى صحيحه محمد بن مسلم عن الإمام الباقر عليه السلام فى قول الله عزّ وجلّ،... وَ عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامٌ مِشْكِينٍ... ، قال: الشيخ الكبير و الذى يأخذهُ العطاش. (1) حيث جعل ذوالعطاش مرادفاً للشيخ. (2)

والنصوص الواردة فى الباب كثيره جداً، منها: صحيحه محمد بن مسلم عن الإمام الباقر عليه السلام قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «الشيخ الكبير و الذى به العطاش لا حرج عليهما أن يفطرا فى شهر رمضان، ويتصدّق كلّ واحد منهما فى كلّ يوم بمدّ من طعام لا قضاء عليهما». (3) دلّت على تعيين الفديه وعدم وجوب الصوم أداءً وقضاءً.

ص: ٢٦٩

١- (١). الوسائل، ج٧، ص١٥٠، باب ١٥ من أبواب من يصحّ منه الصوم، ح٣.

٢- (٢). مستند العروه الوثقى، ج٢، ص٣٩ و ٤٠ و ٥٠.

٣- (٣). الوسائل، ج٧، ص١٥٠، باب ١٥ من أبواب من يصحّ منه الصوم، ح١.

و أمّا الحكم بوجوب القضاء إنّما هو لعموم قضاء الفائت ولقاعده الاحتياط، و أمّا جواز الإفطار بالنسبه إلى الحامل المقرب و المرضعه فهو ممّا تسالم عليه الفقهاء ويشمله عموم قاعدتي الضرر و الحرج. ويدلّ عليه -دلاله خاصّه- ماورد في صحيحه محمّد بن مسلم قال: سمعت الإمام الباقر عليه السلام يقول: «الحامل المقرب، والمرضعه القليله اللبن، لا-حرج عليهما أن تفترا في شهر رمضان؛ لأنّهما لا تطيقان وعليهما أن تصدّقاً كلّ واحد منهما في كلّ يوم تفتران فيه بمدّ من طعام. وعليهما قضاء كلّ يوم أفطرتا فيه تقضيانه بعد». (١) دلّت على المطلوب دلاله تامّه.

قال السيد الخوئي: ثمّ إنّ الترخيص في هذه الموارد ليس بمعنى تخيير المكلف بين الصيام و الإفطار بل بمعنى عدم وجوب الصيام، و إن كان اللازم عليهم الإفطار. (٢)

المذاهب الأربعة

قال ابن قدامه: الشيخ الكبير و العجوز إذا كان يجهدهما الصوم ويشقّ عليهما مشقّه شديده فلهما أن يفترا. و يطعما لكلّ يوم مسكيناً. ولنا-عليه- قوله تعالى: ... وَ عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامٌ مِّثْلَ مَا كَانُوا يَكْفُونَ...، وقول ابن عباس -نصّ- في تفسيرها: نزلت رخصه للشيخ الكبير، ولأنّ الأداء صوم واجب، فجاز أن يسقط إلى الكفّاره كالقضاء و هذا قول أبي حنيفه و الشافعي، وقال مالك: لا يجب عليه شيء؛ لأنّ ترك الصوم؛ لعجزه فلم تجب فديه كما لو تركه لمرض اتّصل به الموت. (٣) و أمّا الحامل و المرضع: قال ابن قدامه: إذا خافتا على أنفسهما فلهما الفطر وعليهما القضاء فحسب، لانعلم فيه بين أهل العلم اختلافاً؛ لأنّهما بمنزله المريض الخائف على نفسه و إن خافتا على ولديهما

ص: ٢٧٠

١- (١). المصدر السابق، ص ١٥٣، باب ١٧ من أبواب من يصحّ منه الصوم، ح ١.

٢- (٢). منهاج الصالحين، ج ١، ص ٢٧٨.

٣- (٣). المغنى، ج ٣، ص ١٤١.

أفطرتا وعليهما القضاء وإطعام مسكين عن كل يوم وهذا يروى عن ابن عمر، قال: الحبلى و المرضع إذا خافتا على أولادهما أفطرتا وأطعمتا. وهما داخلتان فى عموم الآية-وعلى الذين يطيقونه فديه طعام مسكين-والآيه أوجبت الإطعام ولم تتعرض للقضاء فأخذناه-أى القضاء-من دليل آخر وهو المشهور من مذهب الشافعى.

وقال مالك-على إحدى الروايتين-:الكفّاره على المرضع دون الحامل؛ لأنّ المرضع يمكنها أنّ تسترضع لولدها بخلاف الحامل، ولأنّ الحمل متّصل بالحامل. فالخوف عليه كالخوف على بعض أعضائها.

وقال أبو حنيفة: لا- كفّاره عليهما؛ لما روى أنس بن مالك عن النبى صلى الله عليه وآله أنه قال: «إنّ الله وضع عن المسافر شطر الصلاة وعن الحامل و المرضع الصوم، ولم يأمره بكفّاره ولأنّ فطر أبيح لعذر فلم يجب به كفّاره كالفطر للمريض». (١) و أمّا العطش المحرج فدوره دور المرض على المذاهب الأربعة قال الجزيرى: فأما الجوع و العطش الشديدان اللذان لا يقدر معهما على الصوم، فيجوز لمن حصل له شىء من ذلك الفطر، وعليه القضاء. (٢)

التحقيق: أنّ العطش و الجوع إذا أوجبا الحرج الشديد على الصائم يرتفع وجوب الصوم عند ذلك، على أساس قاعده نفى الحرج ويجب القضاء بعد رفع الحرج و أمّا مَنْ به داء العطش يجوز له الإفطار مع الفديه للنصّ الوارد من طريق آل البيت عليهم السلام.

زوال العذر

أشاره

إذا زال السبب المسوّغ للإفطار، أثناء اليوم كما لو برئ المريض، أو قدم المسافر، أو طهرت الحائض، وما شاكلها بعد الإفطار أو بعد الزوال يستحبّ الإمساك تأدّباً على

ص: ٢٧١

١- (١). المغنى، ج ٣، ص ١٣٩ و ١٤٠.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٥٧٦.

المذهب الجعفري و الشافعي ويجب الإمساك على المذهب الحنفي و الحنبلي ذلك؛لشمول أدلّه التكليف،ولا حكم له على المذهب المالكي؛لعدم الدليل عليه.

منشأ الاختلاف

الاختلاف بالنسبه إلى وجوب الإفطار تعييناً،وجوازه تخيراً ناشئ عن الاختلاف في فهم المعنى من قوله تعالى: ...وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامٌ مِسْكِينٍ... .فالحكم بوجوب الإفطار يستفاد من ظاهر الآيه؛لأنّ تعيين الفديه هي بحسب الحقيقه تعيين الإفطار.

والحكم بجواز الإفطار يستفاد من رفع العزيمه،فيقال:إنّ في تلك الآيه رفعت العزيمه-أى الصوم-ورفع العزيمه عباره عن الرخصه و أما الاختلافات الأخرى حول الأعدار المسوّغه للإفطار-كوجوب القضاء وعدمه ووجوب الفديه وعدمها-فهى ناشئه عن الاختلاف في النصوص والاختلاف في الاجتهاد.

يثبت هلال شهر رمضان المبارك بشهاده عدل واحد على المذهب الحنبلى و الحنفى و الشافعى ولا يثبت إلا بشهاده عدلين على المذهب الجعفرى و المالكى.

يجوز الإفطار للهرم مع الفديه، ولا خلاف فيه إلا عن المذهب المالكى حيث ذهب إلى عدم وجوب الفديه. وتجب الفديه على الحامل و المرضع عن كل يوم بمد من الطعام مع القضاء على المذهب الجعفرى: و هو نفس الحكم على المذهب الحنبلى و الشافعى إذا كان الإفطار لاحتمال الضرر بالنسبه إلى الولد و أمّا إذا كان الإفطار بسبب الضرر على النفس - أى نفس الحامل و المرضع - يجب القضاء فحسب. ولا - فديه على الحامل و المرضع، على المذهب الحنفى و يجب الفديه على المرضع دون الحامل، على المذهب المالكى.

الإفطار بسبب المسوّغات المذكوره عزيمه على المذهب الجعفرى، و رخصه على المذاهب الأربعة.

يستحب الإمساك بعد زوال العذر أثناء اليوم على المذهب الجعفرى و الشافعى و يجب على المذهب الحنبلى و الحنفى ولا حكم لذلك اليوم على المذهب المالكى.

١. ما هو الدليل على اشتراط الاتّحاد في الآفاق بالنسبه إلى رؤيه الهلال؟

٢. ما هو صوم يوم الشكّ وما هو حكمه؟

٣. ما هو الدليل على أنّ ترخيص الإفطار للهرم عزيمة؟

٤. ما هو المقصود من العطش المسوّغ للإفطار؟

٥. هل يجب الإمساك أو يستحب، بعد زوال العذر أثناء النهار؟

ص: ٢٧٤

اشاره

إنّ الزكاه من الفرائض التي لاختلاف فيها بين علماء الإسلام أجمع ولا ريب في أنّها من ضرورات الدين ولها دور بناء في إقامه القسط وإزاله الفقر.

ويوجد هناك خلاف بين المذاهب من حيث الفروع التي لها صلته بالزكاه، نشير إليها بالتفصيل التالي:

الشروط

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى اشتراط البلوغ و العقل في وجوب الزكاه إثباتاً ونفيّاً و هو بما يلي:

المذهب الجعفرى

قال السيد الطباطبائى اليزدى: يشترط في وجوبها-الزكاه-أمور:

الأول: البلوغ فلا- تجب على غير البالغ في تمام الحول-فيما يعتبر فيه الحول-ولا على من كان غير بالغ في بعضه، و أمّا ما لا يعتبر فيه الحول من الغلاه الأربع، فالمناطق البلوغ قبل وقت التعلّق و هو انعقاد الحب.

الثانى:العقل،فلا زكاه فى مال المجنون،فى تمام الحول وفى بعضه (١)ذلك-مضافاً إلى عموم حديث الرفع-للنصوص الوارده فى الباب منها:صحيحه يونس بن يعقوب قال:أرسلت إلى الإمام الصادق عليه السلام أن لى إخوه صغاراً،فمتى تجب على أموالهم الزكاه؟قال عليه السلام:«إذا وجب عليهم الصلاة وجبت عليهم الزكاه». (٢)ومع عدم الفرق بين الصبى و المجنون-فى الفقه-يتم المطلوب.

وها هو الرأى على المذهب الحنفى فى ذهابه إلى أنه:لا- تجب الزكاه فى أموالهما-ذلك لحديث-رفع القلم عن ثلاثة:١.عن الصبى حتى يبلغ ٢.وعن المجنون حتى يفىق،٣.وبأبائها-الزكاه-عباده محضه،فلا تجب عليهما كالصلاه و الحج. (٣)

المذاهب الثلاثة الأخرى

قال ابن قدامه:إنّ الزكاه تجب فى مال الصبى و المجنون-يخرج عنهما وليهما-وبه قال مالك و الشافعى؛لما روى عن النبى صلى الله عليه و آله أنه قال:من ولى يتيماً له مال،فليتجرّ له ولا- يتركه حتى تأكله الصدقه-والمجنون كالصبى-والزكاه حقّ يتعلّق بالمال.فأشبهه نفقه الأقراب و الزوجات وأروش الجنائيات. (٤)

منشأ الاختلاف

تبيين ممّا تقدّم أنّ الاختلاف ناشئ عن الاختلاف فى النصوص.

ص:٢٧٦

١- (١). العروه الوثقى، ص ٣٦٠.

٢- (٢). الوسائل، ج ٦، ص ٥٥، باب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاه ومن لا تجب، ح ٥.

٣- (٣). المغنى، ج ٢، ص ٦٢٢.

٤- (٤). المصدر السابق.

لاخلاف في هذا النصاب إلا بالنسبه إلى عدد خمس وعشرين فاتفقت المذاهب أن في هذا النصاب-٢٥-الصدقه الواجه بنت مخاض،ذلك؛لقول النبي صلى الله عليه و آله في كل خمس شاه فإذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض. (١)

قال السمرقندي:اتفقت الاحاديث-في زكاه الإبل ونصابها-إلى مائة وعشرين وعليه الإجماع،وأن لازكاه في الإبل ما لم تبلغ خمساً...فإذا كانت خمساً وعشرين ففيها بنت مخاض. (٢)

وخالف فيه المذهب الجعفرى قائلاً:يجب هناك خمس شياه،ذلك؛لنصّ الصحيح عن الإمام الصادق عليه السلام قال:في زكاه الإبل:«فإذا كانت خمساً ففيها شاه إلى عشره،فإذا كانت عشرًا ففيها شاتان،فإذا بلغت خمس عشره ففيها ثلاث من الغنم،فإذا بلغت عشرين ففيها أربع من الغنم فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها خمس من الغنم فإذا زادت واحده ففيها ابنه مخاض. (٣)والحكم مفتى به». (٤)

منشأ الاختلاف

من المعلوم أنّ الاختلاف ناشئ عن الاختلاف في النصوص و الذي يسهل الخطب هو أنّ الاختلاف يسير جداً.

ص: ٢٧٧

١- (١). المغنى، ج ٢، ص ٥٧٥.

٢- (٢). تحفه الفقهاء، ج ١، ص ٢٨٢.

٣- (٣). الوسائل، ج ٦، ص ٧٢، باب ٢ من أبواب زكاه الأنعام، ح ١.

٤- (٤). العروه الوثقى، ص ٣٦٣.

لاخلاف بالنسبة إلى هذا النصاب إلا في مورد واحد و هو عدد ثلاثمائة وواحد و هو بما يلي:

المذاهب الأربعة

قال الجزيري: فإذا بلغت -الغنم- مائتين وواحدة ففيها ثلاث شياه وفي أربعمائه شاه أربع شياه. (١) ذلك؛ للنصوص منها: ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «إذا زادت على ثلاثمائه وواحدة فليس فيها شيء حتى تبلغ أربعمائه شاه ففيها أربع شياه» -وقال ابن قدامة- وهذا نص لا يجوز خلافه. (٢)

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: الرابع -من النصب في الغنم- ثلاثمائه وواحدة وفيها أربع شياه. (٣) قال ابن رشد: فإذا زادت على ثلاثمائه ففي كل مأه شاه وذلك عند الجمهور إلا الحسن بن صالح فإنه قال: إذا كانت ثلاثمائه شاه وشاه واحده، أن فيها أربع شياه وروى قوله عن منصور عن إبراهيم. (٤)

ذلك؛ للنص الصحيح عن الصادقين: «في كل أربعين شاه، شاه فإذا زادت واحده -على ثلاثمائه- ففيها أربع شياه حتى تبلغ أربعمائه». (٥)

ص: ٢٧٨

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٠١.

٢- (٢). المغنى، ج ٢، ص ٥٩٨.

٣- (٣). العروه الوثقى، ص ٣٦٤.

٤- (٤). بدايه المجتهد، ج ١، ص ٢١٥.

٥- (٥). الوسائل، ج ٦، ص ٧٨.

قال ابن قدامه: وعن أحمد روايه أخرى: أنها إذا زادت على ثلاثمائة وواحد ففيها أربع شياه. (١)

منشأ الاختلاف

إن الاختلاف هنا ناشئ عن الاختلاف في النصوص كما هو واضح.

شروط زكاه الأنعام

تواترت النصوص الواردة عن الطريقتين على أنه يشترط في تحقّق الزكاه بالنسبه إلى الأنعام لو كانت سائمه وغير عامله-معدّه للعمل كالحمل و الحرث-ولا خلاف فيه إلا عن المالكي قائلاً:

لا يشترط في وجوب زكاه النعم السوم فتجب فيها متى بلغت نصاباً سواء كانت سائمه أو معلوفه ولو في جميع السنه وسواء كانت عامله أو غير عامله (٢) قال أبو البركات: تجب زكاه النعم، بملك وحول كملا، وإن كانت معلوفه ولو في كلّ الحول وعامله في حرث أو حمل أو سقى. (٣) والتخلف هنا ناشئ عن الاجتهاد الخاص كما هو واضح.

زكاه النقدين

اشاره

اختلفت الآراء حول مقدار زكاه النقدين و التفصيل بما يلي:

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: يشترط في وجوب الزكاه فيهما-النقدين-أن يكونا

ص: ٢٧٩

١- (١). المغنى، ج ٢، ص ٥٩٨.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٥٩٧.

٣- (٣). الشرح الكبير، ج ١، ص ٤٣٢.

مسكوكين بسكته معامله. (١) ذلك؛ لما روى على بن يقطين عن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام بسند صحيح أنه قال جواباً عن السؤال من متعلق الزكاه فى النقود: الصامت المنقوش - أى المسكوك - ثم قال عليه السلام: «ليس فى سبائك الذهب ونقار الفضة زكاه». (٢) والدلاله تامه.

المذاهب الاربعه

قال الجزيرى: تجب الزكاه فى الذهب و الفضة، ولا فرق بين أن يكون الذهب و الفضة مضروبين أو غير مضروبين و هذا فى غير الحلى، أمّا الحلى ففى زكاته تفصيل المذاهب. (٣) ذلك عملاً - بإطلاق النصوص منها ما روى عن النبى صلى الله عليه و آله قال: «ما من صاحب ذهب ولا - فضة لا - يؤدى منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمى عليها فى نار جهنم». (٤) قال ذكرى الأنصارى: بأن من الزكاه زكاه النقدين ولو غير مضروب و الأصل فيها آيه: ... وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَ الْفِضَّةَ ...، فسرت بذلك. (٥)

التحقيق أنه لا مجال للتمسك بالإطلاق بعد ورود تحديد صريح بسند صحيح عن طريق آل البيت عليهم السلام. وعليه فالمتيقن مما يستفاد من الأدلة هو وجوب الزكاه على النقدين المسكوكين. والذى يسهل الخطب أنه لاجدوى فى التاريخ المعاصر لهذا البحث؛ لعدم وجود أثر عملى فى الواقع.

ص: ٢٨٠

١- (١). العروه الوثقى، ص ٣٦٧.

٢- (٢). الوسائل، ج ٦، ص ١٠٥، باب ٨ من أبواب زكاه الذهب و الفضة، ح ٢.

٣- (٣). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٠١.

٤- (٤). المغنى، ج ٣، ص ٣.

٥- (٥). فتح الوهاب، ج ١، ص ١٨٩.

نصاب زكاه الغلاه

وردت النصوص عن الطريقتين الدالّه على أنّ نصاب الزكاه فى الغلات خمسّه أوسق.

منها: ما روى عن الإمام الباقر عليه السلام: بسند صحيح أنّه قال: «ما أنبتت الأرض من الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب ما بلغ خمسّه أوسق ففيه العشر». (١) والحكم مفتى به. ومنها: ما روى عن النبى صلى الله عليه و آله أنّه قال: «ليس فيما دون خمسّه أوسق صدقه». متفق عليه. (٢) ولا- خلاف فى الحكم بين المذاهب إلا- عن الحنفى قائلًا: تجب الزكاه فى قليل ذلك و كثيره؛ لعموم قوله عليه السلام: «فيما سقت السماء العشر». (٣) وقال ابن قدامه: النصّ الدالّ على تعيين النصاب خاصّ، يجب تقديمه، وتخصيص عموم ما روه به (٤) فممنشأ الخلاف هو فتوى الحنفى.

فيما يتعلّق به الزكاه، من الغلات

اشاره

اختلف الآراء بالنسبه إلى متعلّق زكاه الغلات و التفصيل بما يلى:

المذاهب الاربعه

قال الخرقى: وكلّ ما أخرج الله عزّوجلّ من الأرض ممّا يبس ويبقى ممّا يكال و يبلغ خمسّه أوسق ففيه العشر. (٥) وقال ابن قدامه: ووجه قول الخرقى أنّ عموم قوله صلى الله عليه و آله (فيما سقت السماء العشر) وقوله صلى الله عليه و آله لمعاذ: «خذ الحبّ من الحبّ»، يقتضى وجوب الزكاه

ص: ٢٨١

١- (١). الوسائل، ج٦، ص١٢٠، باب ١ من أبواب زكاه الفلات، ح٥.

٢- (٢). المغنى، ج٣، ص٦٩٥.

٣- (٣). المصدر السابق.

٤- (٤). المصدر السابق.

٥- (٥). المصدر السابق، ص٩٦٠.

فى جمىع ما تناوله. (١) و هو نفس الرأى على المذاهب الأربعة ولاخلاف بينهم فى هذا الحكم إلا بشكل يسىر جداً، حيث نستطىع أن نقول أن كل ماىنبت من الأرض وىدخر للمؤونه فىه الزكاه على المذاهب الأربعة.

المذهب الجعفرى

قال السىد الطباطبائى اليزدى: تجب الزكاه فى الغلات الأربعة وهى: الحنطه و الشعىر و التمر و الزىب (٢) ذلك؛ للنصوص الوارده فى الباب منها: قول الباقر علىه السلام الأنىف بالذكر «ما أنبتت الأرض من الحنطه و الشعىر و التمر و الزىب فىه العشر». (٣) و من حسن الحظ أن هذا التحدىد فى المتعلق-الغلات الأربعة- مروى عن طرىق الصحابه فى روايات كثره. قال ابن قدامه قال عبداالله بن عمر: إنما سنّ رسول الله صلى الله عليه و آله الزكاه فى الحنطه و الشعىر و التمر و الزىب و فى روايه أخرى عن النبى صلى الله عليه و آله أنه قال: «والعشر فى التمر و الزىب و الحنطه و الشعىر» وعن موسى بن طلحه: إنما سنّ رسول الله: الزكاه فى هذه الأربعة: الحنطه و الشعىر و التمر و الزىب، وعن أبى برده عن أبى موسى و معاذ أن رسول الله صلى الله عليه و آله بعثهما إلى الیمن یعلمان الناس أمر دینهم فأمرهم أن لا يأخذوا الصدقه إلا من هذه الأربعة الحنطه و الشعىر و التمر و الزىب، ولأنّ غیر هذه الأربعة لانصّ فىها ولا إجماع، ولا هو فى معناها-فى- كثره نفعها ووجودها، فلم یصحّ قیاسه-أى الغیر-علیها. (٤)

ص: ٢٨٢

١- (١). المغنى، ج ٢، ص ٦٩٢.

٢- (٢). العروه الوثقى، ص ٣٦٣.

٣- (٣). الوسائل، ج ٦، ص ١٢٠، باب ١ من أبواب زكاه الغلاه، ح ٥.

٤- (٤). المغنى، ج ٢، ص ٦٩١ و ٦٩٢.

إنَّ الحكم بوجود زكاه الأزيد من الغلات الأربع ناشئ عن الاجتهاد؛ إذ اتَّضح أنَّ المتيقِّن ممَّا يستفاد من الروايات الواردة عن الطريقتين، هو تحديد المتعلِّق هناك في الغلات الأربعة وعليه فلا دليل على الحكم بوجود الزكاه على الأزيد من الأربعة نصِّياً وإجماعاً.

و أمَّا الحكم باستحباب الزكاه في غيرها. ممَّا لا بأس به عملاً بالعمومات وقاعدتي التسامح والاحتياط، وهو الفتوى على المذهب الجعفري.

زكاه مال التجاره

اشاره

اختلف الآراء في نوعيه الحكم -وجوباً واستحباباً- بالنسبه إلى زكاه مال التجاره وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذاهب الأربعة

قال ابن قدامه: تجب الزكاه في قيمه عروض التجاره في قول أكثر أهل العلم، قال ابن منذر: أجمع أهل العلم على أنَّ في العروض التي يراد بها التجاره: الزكاه وحكى عن مالك: أنَّه لازكاه فيها -التجاره- لأنَّ النبي صلى الله عليه وآله قال: «عفوت لكم عن صدقه الخيل و الرقيق».

ولنا: ما روى أبو داود بإسناده عن الصحابه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يأمرنا أن نخرج الزكاه ممَّا نعدّه للبيع (١) والحكم بوجود الزكاه في مال التجاره مفتى به عندهم أجمع. (٢)

قال مالك: لا تجب الزكاه في أموال التجاره مادامت أعياناً فإذا نضت وصارت دراهم ودنانير تجب فيها -كنفدين- الزكاه. (٣)

ص: ٢٨٣

١- (١). المصدر السابق، ج ٣، ص ٣٠.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٠٦-٦١٠.

٣- (٣). تحفه الفقهاء، ج ١، ص ٢٧١.

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: ما يستحب فيه الزكاه، مال التجاره و هو المذى تملكه الشخص وأعدّه للتجاره والاكتساب به. (١) ذلك؛ لعدم الدليل على الوجوب من جانب؛ ولقاعده التسامح فى أدله السنن من جانب آخر ومنشأ الاختلاف واضح.

نصاب المال المشترك

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى وجوب الزكاه فى المال المشترك بين اثنين مثلاً إذا بلغ السهمان حدّ النصاب وتفصيل الاختلاف بما يلى:

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: إذا كانت الأعيان الزكويه مشتركه بين اثنين أو أزيد يعتبر بلوغ النصاب فى حصّه كلّ واحد فلا تجب فى النصاب الواحد إذا كان مشتركاً (٢). ذلك؛ لعدم تحقّق الموضوع-الملك البالغ حدّ النصاب-ولما روى-عن-الإمام الباقر عليه السلام أنّه قال جواباً عن السؤال من وجوب الزكاه فى مائتى درهم مشترك بين عدّه أناس، «ليس عليهم شىء حتّى يتمّ لكلّ إنسان منهم مائتا درهم». (٣) والدلاله تامّه. هذا نفس الرأى على المذهب الحنفى و المالكي و الحكم على القاعده.

المذهب الشافعى

تجب الزكاه فى المال المشترك إذا بلغ النصاب و إن نقص كلّ سهم عنه. و هو نفس الرأى على المذهب الحنبلى. (٤)

ص: ٢٨٤

١- (١). العروه الوثقى، ص ٣٧٤.

٢- (٢). المصدر السابق، ص ٣٦١.

٣- (٣). الوسائل، ج ٦، ص ١٠٢، باب ٥ من أبواب زكاه الذهب و الفضة، ح ٢.

٤- (٤). المجموع، ج ٥، ص ٥٣٣؛ الفقه على المذاهب الخمسه، ص ١٧٣.

إنَّ تخلف الشافعي ناشئ عن الاجتهاد الخاص ولم نعثر فيه على نصٍّ أو إجماع.

مانعيه الدين عن الزكاه

إشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى انكسار الدين عن المال الزكوى-نفيًا وإثباتًا-وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري

الدين لا يمنع من الزكاه وبه أفتى السيد الطباطبائي اليزدي قال: إنَّ زكاه القرض على المقرض بعد قبضه، (1) ذلك لتحقق الموضوع-الملك البالغ حدَّ النصاب-مضافاً إلى النصوص المستفيضة الواردة في الباب منها: ما روى يعقوب بن شعيب عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال-جواباً عن السؤال من أنَّ زكاه القرض على المقرض أو على المستقرض؟-:«على المستقرض لأنَّ له نفعه وعليه زكاته». (2)

والدلاله تامه، وهو نفس الرأي على المذهب الشافعي حيث قال: بعدم اشتراط فراغ المال من الدين فمن كان عليه دين وجبت عليه الزكاه ولو كان ذلك الدين يستغرق النصاب. (3) والحكم على القاعده.

المذاهب الثلاثه الأخرى

قال الجزيري: يشترط فراغ المال من الدين فمن كان عليه دين يستغرق النصاب أو ينقصه

ص: ٢٨٥

١- (١). العروه الوثقى، ص ٣٦٢.

٢- (٢). الوسائل، ج ٦، ص ٦٧، باب ٧ من أبواب من تجب عليه الزكاه، ح ١.

٣- (٣). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٥٩٤.

فلا تجب عليه الزكاه. (١) وقال ابن قدامه: إنَّ الدين يمنع وجوب الزكاه فى أموال-ذلك؛ لروايه مقبوله عند الأصحاب-: فمن كان عليه دين فليقض دينه وليزكِّ بقية ماله.

وقال الشافعى- إنَّ الدين-: لا يمنع الزكاه؛ لأنَّه حرَّ مسلم ملك نصاباً حولاً- فوجبت عليه الزكاه كمن لا- دين له. (٢) وقال الشافعى: بأنَّ الدين لا يمنع الزكاه، وبأنَّه لا يمنع نفقه الزوجه و القريب فلا يمنع إيجاب الفطره. (٣)

منشأ الاختلاف

ظهر ممَّا تقدّم أنّ الاختلاف ناشئ عن الاختلاف فى النصوص الواردة عن الطريقتين، والأوفق بالقواعد و الأحوط فى الدين هو عدم اشتراط الزكاه بعدم الدين و القرض.

ص: ٢٨٤

١- (١). المصدر السابق.

٢- (٢). المغنى، ج ٣، ص ٤١.

٣- (٣). مغنى المحتاج، ج ١، ص ٤٠٣.

يشترط في وجوب الزكاة، العقل و البلوغ على المذهب الجعفرى و الحنفى ولا يشترطان على المذاهب الثلاثة الأخرى.

اختلف المذهب الجعفرى مع المذاهب الأربعة بالنسبة إلى نصاب الإبل فى مورد واحد-و هو ما إذا بلغت خمساً وعشرين- وبالنسبة إلى نصاب الغنم فى مورد واحد و هو ما إذا بلغت- ثلاثمائة وواحدة- يشترط السوم فى زكاة الأنعام على المذاهب الإسلاميه إلا- على المذهب المالكى، يشترط فى زكاة النقدين كونهما مسكوكين ولا يشترط على المذاهب الأربعة، يشترط النصاب فى زكاة الغلات على المذاهب الإسلاميه إلا على المذهب الحنفى. تجب الزكاة على الغلات الأربعة المنصوصه على المذهب الجعفرى وتجب على كل ما تنبت الأرض وتدخر للمؤونه، على المذاهب الأربعة يستحب زكاة مال التجاره على المذهب الجعفرى وتجب على المذاهب الأربعة، يكفى فى وجوب الزكاة تحقق النصاب الواحد فى المال الزكوى المشترك بين الشركاء على المذهب الشافعى و الحنبلى ولا يكفى ذلك على المذاهب الثلاثة الأخرى.

الدين لا يمنع من الزكاة على المذهب الجعفرى و الشافعى ويمنع على المذاهب الثلاثة الأخرى.

١. ما هو الدليل على اشتراط العقل و البلوغ بالنسبه إلى وجوب الزكاه؟

٢. بين منشأ الاختلاف بالنسبه إلى زكاه الغلات.

٣. ما هو الاختلاف بالنسبه إلى نصاب المال المشترك؟

٤. هل الدين يمنع من الزكاه؟

٥. ما هي الزكاه المستحبه؟

ص: ٢٨٨

إشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى سمات المستحقين، بعد الاتفاق على كميتها وتفصيل الاختلاف بما يلي:

مصدق الفقير

المذهب الجعفري

الفقير الشرعي من لا يملك مؤنه السنه له ولعياله (ولم يكن له) صنعه أو كسب، يحصل منهما مقدار مؤنته (١) وها هو الرأي على المذهب الشافعي حيث يقول: الفقير من لا مال له ولا كسب من حلال. (٢)

المذهب الحنبلي:

الفقير من لم يجد شيئاً أو لم يجد نصف كفايته. (٣)

ص: ٢٨٩

١- (١). العروه الوثقى، ص ٣٧٦.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٣٤٣-٣٤١.

٣- (٣). المصدر السابق.

المذهب الحنفي:

الفقير من لا يملك حدّ النصاب، أو يملك نصاب غير تام يستغرق حاجته. (١)

المذهب المالكي:

الفقير من يملك أقل من كفايه العام ولو يملك نصاباً. (٢)

التحقيق: أنّ الفقر على الأغلب يطلق على تملك شيء قليل من المال؛ لأنّ المقصود من الفقر هو الفقر المالى وعليه لا يصدق الفقر على المالك للنصاب بكلّ وضوح و الذى يسهّل الخطب أنّه لاختلاف جوهرياً بالنسبه إلى أنّ الزكاه شرّعت لسدّ الحاجه مسكناً وملبساً وما كلاً وما إلى ذلك.

وقال أبو البركات: ومصرفها فقير و الذى لا يملك قوت عامه، ومسكين و هو لا يملك شيئاً بالكليه، بشرط تحرر وعدم كفايه بقليل أو انفاق أو صنعه وعدا بنوه لهاشم. (٣)

الأقرب يمنع الأبعد

اختلفت الآراء بالنسبه إلى جواز نقل الزكاه من بلد إلى بلد.

والتحقيق أنّه لاختلاف مبدئياً عند الجميع بالنسبه إلى أنّ أهل البلد أولى وأفضل.

كما أنّ الأقرب نسباً-غير واجب النفقه-أولى من غيره ذلك كلّ على أساس قاعده أنّ الأقرب يمنع الأبعد. (٤)

ص: ٢٩٠

١- (١). المصدر السابق.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٣٤٣-٣٤١.

٣- (٣). الشرح الكبير، ج ١، ص ٤٩٢.

٤- (٤). القواعد، ص ٥٧.

ثمّه اختلاف بين المذهب الجعفرى و المذاهب الأربعة بالنسبه إلى معنى فى سبيل الله وتفصيل الاختلاف على ما يلى:

المذاهب الأربعة

قال الجزيرى: وفى السبيل... هو الغازى-على المذاهب الأربعة-، فيعطى له ما يحتاج إليه من سلاح- وغيره- بقدر ما يفي بعودته.

(١)

المذهب الجعفرى

قال السيد الطباطبائى اليزدى: سبيل الله هو جميع سبل الخير كبناء القناطر و المدارس و المساجد و تعمير و تخليص المؤمنين من يد الظالمين ونحو ذلك من المصالح (٢) ذلك؛ لصدق المعنى بالنسبه إلى الموارد المذكوره جميعاً.

حول إعطاء الزكاه لمستحقّ واحد

قال الجزيرى: يجب فى -إعطاء- الزكاه تعميم الأصناف الثمانية إن وجدوا-على المذهب الشافعى- ووجب إعطاء ثلاثه أشخاص من كلّ صنف، و إن فقد بعض الأصناف اعطيت للموجود واختار جماعه جواز دفع الزكاه لواحد. (٣)

و هذا رأى المذهب الشافعى فحسب. أمّا المذاهب الأخرى فقد اتفقت على جواز دفع الزكاه لمستحقّ واحد، أخذاً بإطلاق الأدلّه، ومهما يكن فلا خلاف جوهرياً بين

ص: ٢٩١

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٢٤.

٢- (٢). العروه الوثقى، ص ٣٨٠.

٣- (٣). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٢٦.

المذاهب كلها في أن التوزيع لجميع الأصناف في صورته (حاله) وجودهم - أولى وأفضل كما قال السيد الطباطبائي اليزدي: يستحب البسط على الأصناف مع سعتها ووجودهم بل يستحب مراعاة الجماعه التي أقلها ثلاثة من كل صنف (1) وهذا هو المتيقن من مدلول الآية التي بينت أصناف المستحقين وهي قوله تعالى: **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ... (2)**

شروط زكاة الفطره

اشاره

انفرد المذهب الجعفرى عن المذاهب الأربعة بالنسبه إلى اشتراط البلوغ و العقل فى وجوب زكاة الفطره، وإليك رأى المذاهب الأربعة:

قال الجزيرى: صدقه الفطر واجبه على كل حُرّ مسلم قادر - على المذاهب كلها - فقد أخرج عبدالرزاق بسند صحيح عن عبد بن ثعلبه قال: خطب رسول الله صلى الله عليه و آله قبل يوم الفطر بيوم أو يومين، فقال: أدوا صاعاً من برّ أو قمح، أو صاعاً من تمر أو شعير عن كل حُرّ أو عبد صغير أو كبير. (3) واستفادوا من هذه الروايه عدم الإشتراط بالبلوغ و العقل فأفتوا: أنه يجب على الولي إخراج الزكاه من مال الطفل و المجنون و دفعها للفقراء.

المذهب الجعفرى

قال السيد الطباطبائي اليزدي: شرائط وجوبها - زكاة الفطره - أمور الأوّل التكليف فلا تجب على الصبي و المجنون ولا على وليهما أن يؤدى عنهما من مالهما. (4) ذلك؛ للنص

ص: ٢٩٢

١- (١). العروه الوثقى، ص ٣٨٥.

٢- (٢). التوبه: ٦٠.

٣- (٣). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٢٧.

٤- (٤). العروه الوثقى، ص ٣٩٥.

الوارد عن الطريقتين المسمّى بحديث الرفع وهو قوله صلى الله عليه وآله «رفع القلم عن ثلاثه: عن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يفيق وعن النائم حتى يستيقظ» (١) دلت على رفع المسؤولية عن الطفل و المجنون.

منشأ الاختلاف

واضح أنّ الاختلاف ناشئ عن الاختلاف في النصوص وبما أنّ حديث الرفع متّفق عليه عند الفريقين فالعمل بمقتضاه أوثق.

نطاق وجوب الفطره

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى نطاق العائله التي تجب فطرتها على من يعولها، وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: يجب إخراجها عن نفسه وعن كلّ من يعوله حين دخول ليله الفطر من غير فرق بين واجب النفقه وغيره و الصغير و الكبير و الأرحام وغيرهم وعن الضيف بشرط صدق كونه عيالاً له. (٢) ذلك؛ لما روى عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال لو كيله: «اذهب فاعط من عيالنا الفطره أجمعهم ولا تدع منهم أحداً». (٣)

المذاهب الأربعة

قال الجزيري: يجب أن يخرجها-الفطره-عنه وعمّن تلزمه نفقته. (٤)

ص: ٢٩٣

١- (١). الخصال، باب الخصال الثلاث، ص ٥٨.

٢- (٢). العروه الوثقى، ص ٣٩٦.

٣- (٣). المصدر السابق، ص ٣٩٥.

٤- (٤). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٢٨.

و هو نفس الرأى على المذاهب الأربعة كلها مع اختلاف يسير بالنسبه إلى تطابق المفهوم-أى واجب النفقه-مع المصداق-أى الأولاد الكبار و الزوجه-سعه و ضيقاً و الاختلاف هنا بسبب الاختلاف فى الاجتهاد.فمحط الزكاه على الفقه الشيعى،العائله و على الفقه السننى واجب النفقه.

والمذى يسهل الخطب أن مفهوم واجب النفقه و العائله-بحسب دليله الشرعى و مصداقه العرفى-واضح لا خفاء فيه إلا فى موارد قليلة جداً.

منشأ الاختلاف

إن الاختلاف ناشئ عن الاختلاف فى النص والاجتهاد.ومهمايكن لاختلاف جوهرياً يلعب دوراً سلبياً بين المذاهب ومن المعلوم أن الأوسع نطاقاً هو الأوثق عماداً،عملاً بالنص الصريح عن طريقه آل البيت عليهم السلام و هو الأحوط من ناحيه عمليه.

وقت الوجوب

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى زمان وجوب الفطره و تحققها،وتفصيل الاختلاف بما يلى:

المذهب الجعفرى

يتحقق الوجوب:حين دخول ليله الفطر (1)هو نفس الرأى على المذهب الحنبلى و الشافعى و المالكى مع اختلاف فى التعبير.

المذهب الحنفى

قال الجزيرى:وقت وجوبها-على المذهب الحنفى من طلوع فجر عيد الفطر،ويصح أداؤها مقدماً ومؤخراً،كسائر الواجبات الموسعه،إلا أنها تستحب قبل الخروج إلى

ص:٢٩٤

المصلّى. (١) فلا- خلاف بين المذاهب كلّها بالنسبة إلى وقت الوجوب- ليله الفطر- إلا- ما عن الحنفى و هو الرأى المنبثق من الاجتهاد الخاص.

قال الشافعى: تجب زكاه الفطره بأوّل ليله العيد فى الأظهر؛ لأنها مضافه إلى الفطر من رمضان فى (الحديث)- ويقال- تجب بطولع الفجر يوم العيد؛ لأنها قربه متعلقه بالعيد فلا يتقدّم وقتها عليه كالأضحيه. (٢)

وقت الأداء

إشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى وقت الأداء وتفصيل الاختلاف بما يلى:

المذهب الجعفرى

قال السيد طباطبائى اليزدى: وقت وجوبها- الفطره- دخول ليله العيد ويستمرّ إلى الزوال لمن لم يصلّ صلاه العيد و الأحوط عدم تأخيرها عن الصلاه إذا صلّاها فيقدّمها عليها، و إن صلّى فى أوّل وقتها، و إن خرج وقتها ولم يخرجها، فإن كان قد عزلها دفعها إلى المستحقّ بعنوان الزكاه، و إن لم يعزلها فالأحوط الأقوى عدم سقوطها بل يؤدّيها بقصد القربه من غير تعرّض للأداء و القضاء. (٣)

المذهب الحنبلى

الأفضل إخراجها فى يوم العيد قبل الصلاه ويكره إخراجها بعدها، ويحرم تأخيرها عن يوم العيد إذا كان قادراً، ويجب قضاؤها، وتجزئ قبل العيد بيومين ولا تجزئ قبلهما. (٤) ذلك؛ لما مرّ بنا أنّ النبى صلى الله عليه و آله أعلن وجوب الفطره قبل يومين من العيد.

ص: ٢٩٥

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٢٧.

٢- (٢). مغنى المحتاج، ج ١، ص ٤٠٢.

٣- (٣). العروه الوثقى، ص ٤٠٠.

٤- (٤). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٢٧-٦٢٨.

المذهب الحنفي

لو أخرجها في أى وقت شاء كان مؤدياً لا قاضياً. (١)

المذهب الشافعي

يسنّ إخراجها أوّل يوم من أيام عيد الفطر بعد صلاة الفجر وقبل صلاة العيد، ويكره إخراجها بعد صلاة العيد ويجب إخراجها بعد غروب اليوم الأوّل إلا لعذر ويجوز إخراجها من أوّل شهر رمضان في أى يوم شاء. (٢)

المذهب المالكي

يندب إخراجها بعد فجر يوم العيد وقبل الذهاب لصلاة العيد، ويجوز إخراجها قبل يوم العيد بيوم أو يومين -على أساس النصّ- ولا يجوز أكثر من يومين. (٣)

منشأ الاختلاف

تبين لنا ممّا تقدّم أنّ الاختلاف يسير جداً وناشئ عن الاجتهاد الفقهي و العدى يسهّل الخطب أنّ الأولى عند الجميع هو دفع الزكاه قبل صلاة العيد و هو الأوثق -من ناحيه الأدله- والأوفق بالقواعد الفقهيّه، والأصحّ المتسالم عليه عند المذاهب أجمع، وبالأخذ بهذا الرأى يتحقّق التسالم بين المذاهب.

ص: ٢٩٤

١- (١). المصدر السابق، ص ٦٢٨.

٢- (٢). المصدر السابق، ص ٦٢٨-٦٣٠.

٣- (٣). المصدر السابق.

لاخلاف فى عدد المستحقين الثمانيه و إنما الاختلاف فى سمات المستحقين كالاختلاف فى مصداق الفقير مثلاً.

معنى سبيل الله هو الغازى فحسب على المذاهب الأربعة و أمّا على المذهب الجعفرى، فيصدق سبيل الله على جميع سبل الخير.

لا يشترط البلوغ فى وجوب زكاه الفطره، على المذاهب الأربعة، ويشترط ذلك على المذهب الجعفرى.

يجب إعطاء زكاه الفطره على المكلف عن نفسه وعن ما يجب عليه نفقته و إنما الاختلاف فى المصداق.

الأولى عند جميع المذاهب إعطاء الزكاه قبل صلاه العيد.

١. بين معنى الفقر والاستطاعه.
٢. ما هو مورد قاعده:الأقرب يمنع الأبعد، فى الزكاه؟
٣. هل يجوز إعطاء الزكاه لمستحقّ واحد؟
٤. ما هو الدليل على اشتراط البلوغ فى وجوب الفطره؟
٥. بين وقت وجوب الفطره على المذاهب كافه.
٦. هل يجوز تأخير إعطاء الفطره عن الوقت المقرّر؟

لاخلاف بين المذاهب الإسلاميه أجمع في أنّ الخمس من الواجبات الماليه التي شرّعت كتاباً وسنّه و إنّما الخلاف في نطاقه- سعه وضيقتاً- وتفصيل الاختلاف بما يلي:

خمس مال التجاره

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: يجب الخمس في ما يفضّل عن مؤونه سنته ومؤونه عياله من أرباح التجارات ومن سائر التكتسبات بل الأحوط ثبوته في مطلق الفائده. (١) ذلك عملاً- بإطلاق قوله تعالى: ... وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ... . (٢) ويؤكّده قوله تعالى: وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَائِلِ وَالْمَحْرُومِ (٣)؛ مضافاً إلى النصوص الوارده من طريق آل البيت عليهم السلام، منها: ما روى عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: «إِنَّ اللَّهَ لَا

ص: ٢٩٩

١- (١). العروه الوثقى، ص ٤٠٧.

٢- (٢). الأنفال: ٤١.

٣- (٣). الذاريات: ١٩.

إله إلا- هو حيث حرّم علينا الصدقه أنزل لنا الخمس فالصدقه علينا حرام و الخمس لنا فريضه و الكرامه لنا حلال». ومنها ما عن الإمام الباقر عليه السلام أنه قال: «لا يحلّ لأحد أن يشتري من الخمس شيئاً حتى يصل إلينا حقنا». (١)

المذاهب الأربعة

يجب في أرباح التجاره ربع العشر-إثنان ونصف بالمائه-ولا يجب الخمس-عشرين بالمائه-ذلك للنصوص الوارده من طريق الصحابه منها ما روى سمره بن جندب عن النبي صلى الله عليه و آله أنه كان يأمرنا أن نخرج الزكاه ممّا نعدّه للبيع، وفي خبر آخر قال: «أدّ زكاه مالك». (٢) ويشمله قوله تعالى: وَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ .

وقال السمرقندي: سبب وجوب الزكاه هو المال النامي الفاضل عن الحاجه. (٣)

خمس المعادن و الركاز

المذاهب الأربعة

يجب الخمس في الركاز-المال المدفون تحت الأرض-ولا يعتبر فيه النصاب، فقليله وكثيره سواء في وجوب الخمس.

قال الخرقى: ما كان من الركاز، قلّ أو كثر ففيه الخمس.

وقال ابن قدامه: والأصل في صدقه الركاز ما روى عن رسول الله صلى الله عليه و آله أنه قال: وفي الركاز الخمس:-متفق عليه-و هو أيضاً مجمع عليه، قال ابن المنذر لا نعلم أحداً خالف هذا الحديث. (٤) و هو نفس الحكم بالنسبه إلى المعادن-وجوب الخمس بدون الإشتراط بالنصاب

ص: ٣٠٠

١- (١). العروه الوثقى، ص ٤٠١.

٢- (٢). المغنى، ج ٣، ص ٢٨.

٣- (٣). تحفه الفقهاء، ج ١، ص ٢٧١.

٤- (٤). المغنى، ج ٣، ص ١٧.

-على المذهب الحنفى؛ لأنَّ المعدن كالركاز، لعموم الأحاديث، وعدم اعتبار الحول. (١) قال الكاشانى كإرسال المسلّم بأنّه يجب: خمس الغنائم و المعادن و الركاز. (٢)

أمّا المعادن على المذاهب الأخرى: فيعتبر فيها النصاب و هو ما يبلغ من الذهب عشرين مثقالاً و من الفضة مائتي درهم أو قيمه ذلك من غيرهما- فإذا بلغ النصاب في المعدن- ففيه الزكاه ربع العشر؛ ذلك- كما قال ابن قدامه- لعموم قوله صلى الله عليه و آله: «ليس في تسعين و مائه شيء» و قوله صلى الله عليه و آله «ليس عليكم في الذهب شيء حتى يبلغ عشرين مثقالاً»، و قد بيّنّا أنّ المعدن ليس بركاز فأشبهه الزرع و الثمار. (٣)

المذهب الجعفرى

قال السيد الطباطبائى اليزدى: يشترط في وجوب الخمس في المعدن بلوغ ما استخرجه عشرين ديناراً بعد استثناء مؤونه الإخراج و التصفيه. (٤)

وقال المحقق الميرزا النائينى في الهامش: والأحوط رعايه كلّ من نصابى الذهب و الفضة في المُخرج من المعدن و رعايه الأقلّ قيمةً فيما أخرج من سائر المعادن. (٥)

ذلك جمعاً بين الأدلّة والأصول و قال السيد الطباطبائى اليزدى: الكنز- و هو المال المنخور في الأرض سواء كان من الذهب و الفضة أو غيرهما من الجواهر، و سواء كان في بلاد الكفر أو في بلاد الإسلام و سواء كان في الأرض الموات أو في غيرها سواء كان عليه أثر الإسلام أم لا ففي جميع هذه الصور كان ملكاً لواجده و عليه

ص: ٣٠١

١- (١). المصدر السابق، ص ٢٤.

٢- (٢). بدائع الصنائع، ج ١، ص ٦٩.

٣- (٣). المغنى، ج ٣، ص ٢٤.

٤- (٤). العروه الوثقى، ص ٤٠٢.

٥- (٥). المصدر السابق، ج ٢، ص ٦٥.

الخمس ويشترط في وجوب الخمس فيه، النصاب وهو عشرون ديناراً. (١) ذلك؛ لأن المعدن و الكنز من الغنيمه عرفاً ولغه وعليه يجب الخمس فيهما بنص الكتاب-... وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ... -ويؤكد هذه النصوص الواردة من الطريقتين منها: ما روى عن طريق الصحابه أنه قال رسول الله صلى الله عليه و آله: «ما لم يكن في طريق ما تى، ولا في قريه عامره ففيه وفي الركاز الخمس». -وعليه قال أبو حنيفة- الواجب فيه- المعدن- الخمس و هو- المعدن- فى. (٢)

ومنها: ما روى عن طريق آل البيت عليهم السلام بسند صحيح عن الإمام الرضا عليه السلام أنه قال: «ليس فيه- المعدن- شىء حتى يبلغ ما يكون فى مثله الزكاه عشرين ديناراً». (٣) دلّت على اعتبار النصاب فى وجوب الخمس على المعدن. ومنها: ما روى البنزطى عن الإمام الرضا عليه السلام- بسند صحيح- قال سألته عمّا يجب فيه الخمس من الكنز؟ فقال: «ما يجب الزكاه فى مثله ففيه الخمس». (٤)

الجواهر المعدنيه

قال ابن قدامه: قال مالك و الشافعى: لا تتعلّق الزكاه فى المعدن- إلا بالذهب و الفضة لقول النبى صلى الله عليه و آله: «لا زكاه فى حجر»، ولأنه- المعدن- مال يقوم بالذهب و الفضة مستفاد من الأرض. أشبه الطين الأحمر. ولنا: -الحنابله- عموم قوله تعالى: ... وَ مِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ... (٥) ولأنه معدن فتعلقت الزكاه بالخارج منه كالأثمار، ولأنه

ص: ٣٠٢

١- (١). المصدر السابق، ص ٤٠٣ و ٤٠٤.

٢- (٢). المغنى، ج ٣، ص ٢٢.

٣- (٣). الوسائل، ج ٦، ص ٣٤٤، باب ٤ من أبواب ما يجب فيه الخمس، ح ١.

٤- (٤). المصدر السابق، باب ٥، ح ٢.

٥- (٥). البقره: ٢٦٧.

مال لو غنمه وجب عليه خمسه، فإذا أخرج من معدن وجبت فيه الزكاه كالذهب، وأما الطين فليس بمعدن؛ لأنه تراب، والمعدن ما كان في الأرض من غير جنسها. (١)

و هذا هو التعريف الصحيح للمعدن على المذهب الجعفرى كما مرّ بنا بيانه.

خمس ما يخرج من البحر

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى وجوب الخمس فى المال المستخرج بالغوص وتفصيل الاختلاف بما يلى:

المذهب الجعفرى

قال السيد الطباطبائى اليزدى: من الأموال التى يجب فيها الخمس، الجواهر المستخرجه من البحر مثل اللؤلؤ و المرجان وغيرهما معدنياً كان أو نباتياً لامثل المسك ونحوه من الحيوانات، فيجب فيه - ما يخرج - الخمس بشرط أن يبلغ قيمته ديناراً فصاعداً فلا خمس فيما ينقص من ذلك. (٢) ويدلّ عليه - مضافاً إلى عموم الآيه و الروايات الوارده فى باب الغنائم و المعادن و الركاز - ما روى البزنطى عن أبى الحسن عليه السلام قال: سألته عمّا يخرج من البحر من اللؤلؤ و الياقوت و الزبرجد... هل فيها الزكاه؟ فقال: «إذا بلغ قيمته ديناراً ففيه الخمس» (٣) دلّت هذه الروايه على اشتراط النصاب.

قال السيد الخوئى: المشهور اعتبار النصاب - ديناراً، وعن الشيخ المفيد - تحديده بما بلغت قيمته عشرين ديناراً، ولم يعلم له مستند ولا قائل له. (٤)

ص: ٣٠٣

١- (١). المغنى، ج ٣، ص ٢٤.

٢- (٢). العروه الوثقى، ص ٤٠٤.

٣- (٣). الوسائل، ج ٦، ص ٣٤٣ باب ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس، ح ٥.

٤- (٤). مستند العروه، كتاب الخمس، ص ١١٤.

والتحقيق أن يقال: أن مستند الحكم يمكن أن يكون إطلاق النصوص الواردة في المعادن و الركاز.

المذاهب الأربعة

قال ابن قدامة: لا- زكاه في المستخرج من البحر كاللؤلؤ والمرجان والعنبر ونحوه، على ظاهر قول الخرقى وبه قال مالك و الشافعى وأبو حنيفة- وعده من الفقهاء الكبار- وعن أحمد روايه أخرى: أن فيه- أى ما يخرج من البحر- الزكاه؛ لأنه خارج من معدن فأشبهه معدن البر ويحكى عن عمر بن عبدالعزيز أنه أخذ من العنبر الخمس. (١)

منشأ الاختلاف

إشارة

اتضح ممّا تقدّم أنّ هناك، اختلافاً مهمّاً بين المذهب الجعفرى و المذاهب الأربعة بالنسبه إلى نطاق الخمس-سعه و ضيقاً- والعامل الرئيسى فى ذلك الاختلاف هو فهم المعنى من الآية التى تدلّ على وجوب الخمس و هو قوله تعالى: ... وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ... (٢)

و تفصيل الاختلاف فى الفهم بما يلى:

المذاهب الأربعة

إنّ لتلك الآية- آيه الخمس- معنى خاصّ فى إطار مخصوص، ذلك؛ لأنها قد نزلت فى مورد الحرب فلاصله لها بغيرها من الموارد وها هو المعنى الذى أجمع عليه الفقهاء؛ أضف إلى ذلك أنّ معنى الغنيمه بحسب اللغه عباره عن الفائده المالىه تتحقّق نتيجة للحرب مع الكفّار. قال أبو عبيد: الغنيمه ما نيل من أهل الشرك عنوه و الحرب

ص: ٣٠٤

١- (١). المغنى، ج ٣، ص ٢٨.

٢- (٢). الانفال: ٤١.

قائمه.والفىء مانيل منهم بعد أن تضع الحرب أوزارها. (١)

التحقيق: أنّ ذلك المعنى هو المعنى المصطلح فى الحروب لالمعنى اللغوى، ذلك؛ لما ورد فى الدعاء: اللهم إني أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك و الغنيمه من كلّ برّ و السلامه من كلّ إثم. (٢) فلا تختصّ الغنيمه بما يؤخذ من دار الحرب. جاء فى اللغه: الغنيمه: المكسب عموماً يقال: غنيمه باده أى طيبه. (٣)

المذهب الجعفرى

قال السيد الخوئى: يدلنا على الحكم-بوجوب الخمس فى أرباح المكاسب وكلّ مايفضل عن مؤونه السنه-بعد الإجماع و السيره العمليه القطعيه. المتصله بزم أئمه آل البيت عليهم السلام.

أولاً: الكتاب العزيز، قال تعالى: ...فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِإِذَى الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ... (٤) فإنّ الغنيمه، بهذه الهيئه، و إن أمكن أن يقال: بل قيل: باختصاصها بغنائم دار الحرب إمّا لغه أو اصطلاحاً-و إن لم يظهر له أى وجه-إلا أنّ كلمه-غنم-بالصيغه الوارده فى الآيه المباركه ترادف ربح واستفاده وما شاكل ذلك فتعمّ مطلق الفائده، ولم يتوهم أحد اختصاصها بدار الحرب، ولعلّ فى التعبير بالشىء-الذى فيه من السعه و الشمول ما ترى-إشعاراً إلى هذا التعميم، و أنّ الخمس ثابت فى مطلق ما صدق عليه الشىء من الربح و إن كان يسيراً جداً كالدرهم غير المناسب لغنائم دار الحرب كما لا يخفى ويعضده إطلاق الخطاب فى بعض الآيات السابقه-على تلك

ص: ٣٠٥

١- (١). المصباح المنير، ج ٢، ص ٦٢٣.

٢- (٢). مفاتيح الجنان، ص ٣٦.

٣- (٣). المنجد، ص ٥٦١.

٤- (٤). الأنفال: ٤١.

الآية-وهي قوله تعالى: ...وَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ... (١) وقوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا... (٢) فإنه عام لجميع المؤمنين لا لخصوص المقاتلين.

ولا- ينافيه ذكر القتال في الآيات السابقة عليها و اللاحقه لها،لما هو المعلوم من عدم كون المورد مخصّصاً للحكم الوارد عليه ومن ثم اعترف القرطبي في تفسيره،وكذا غيره بشمول لفظ الآية؛لعموم الفائدة و الأرباح غير أنه خصّصها بغنائم دار الحرب من أجل الإجماع الذي ادّعى قيامه على ذلك فإذا كانت هيئه-غنم-عامّه فلا جرم كانت هيئه-غنيمه-أيضاً كذلك،إذ لا دلالة في هيئه فعلية على الاختصاص.وكيفما كان فلا ينبغي التأمل في إطلاق الآية المباركه في حدّ ذاتها،وشمولها لعامّه الأرباح و الغنائم.

وتشهد لذلك أخبار كثيره دلّت على أنها-أى الغنيمه-هي الإفاده يوماً فيوماً-والأخبار بهذا الشأن بلغت حدّ التواتر،فالحكم ممّا لاينبغي الإشكال فيه نعم هاهنا إشكال معروف قد تداول على الألسن ولاسيما في الأونه الأخيره وحاصله أنّ الآية لو كانت مطلقة وكان هذا النوع من الخمس ثابتاً في الشريعة المقدّسه فلماذا لم يعهد أخذه من صاحب الشرع حيث لم ينقل لا في كتب الحديث ولا-التاريخ أنّ النبي الأ-عظم صلى الله عليه و آله أو أحداً من المتصدّين بعده حتّى وصيه المعظّم في زمن خلافته الظاهرية تصدّى لأخذ الأحماس من الأرباح و التجارات كما كانوا يبعثون العمّال لجبايه الزكاه بل قد جعل سهم خاصّ للعاملين عليها فإنّه لو كان ذلك متداولاً كالزكاه لنقل الينا بطبيعته الحال و إن تعجب فعجب أنّه لم يوجد لهذا القسم من

ص: ٣٠٦

١- (١). الأنفال: ٢٨.

٢- (٢). الأنفال: ٢٩.

الخمس عين ولا أثر في صدر الإسلام إلى عهد الصادقين حيث أنّ الروايات القليلة الواردة في المقام كلّها برزت وصدرت منذ هذا العصر، أمّا قبله فلم يكن منه اسم ولا رسم بتاتاً حسبما عرفت.

الجواب

أمّا بناءً على ما سلكناه من تدريجيّة الأحكام وجواز تأخير التبليغ عن عصر التشريع بإيداع بيانه من النبي صلى الله عليه وآله إلى الإمام عليه السلام ليظهره في ظرفه المناسب له حسب المصالح الوقتية الباعثة على ذلك، بل قد يظهر من بعض النصوص أنّ جملة من الأحكام لم تنشر لحدّ الآن وأنها مودعه عند ولي العصر عجل الله تعالى فرجه وهو المأمور بتبليغها متى ما ظهر وملاً الأرض قسطاً وعدلاً فالأمر على هذا المبني-الحاسم لمادّه الإشكال-ظاهر لاستره عليه.

و أمّا مع الغض عن ذلك-فيردّ الإشكال-بإبداء الفرق بين الزكاة والخمس نظراً إلى أنّ الأوّل ملك للفقراء وحقّ يصرف في مصالح المسلمين وهو صلى الله عليه وآله مأمور بالأخذ قال تعالى: ...خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً... (١) فمقدّمه للأخذ الواجب عليه لا-محيص له صلى الله عليه وآله من بعث العَمال لجباية الزكاة. وبالجملة فعلى تقدير تسليم عدم بعث العَمال لأخذ الأخماس فهذا-أى عدم الأخذ-لايكشف عن عدم الوجوب بوجه.

كيف؟ ووجوب الخمس في الركاز ممّا أطبقت عليه أبناء السنّة ورووا فيه روايات كثيرة (٢) ومع ذلك لم ينقل ولو في مورد واحد أنّ النبي صلى الله عليه وآله أو من بعده بعث أحداً لجبايته فعدم البعث والحثّ للأخذ لا يزم أعتمّ لعدم الوجوب فلا يكشف عنه أبداً. على

ص: ٣٠٧

١- (١). التوبة: ١٠٣.

٢- (٢). عمده القار. ٢. المبسوط، أبواب، ج ٩، ص ٩٩، باب ما يجب فيه الخمس.

أنَّ العامَّة-أبناء السنَّة-قد رووا هذا الخمس عن النبي صلى الله عليه وآله فقد ورد في صحيح البخارى و الترمذى أنَّ رجلاً من بنى عبد قيس جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله فلما أراد الانصراف أمره صلى الله عليه وآله بالصلاه و الصيام و الزكاه و إعطاء الخمس ممَّا غنم، فإنَّ من الواضح عدم إرادته الخمس من غنائم دار الحرب؛ لعدم فرض قتال أو غزو، بل المراد خمس الأرباح و المتاجر كما لا يخفى (ويؤيده ما مرَّ بنا أنَّ عمر بن عبدالعزيز أخذ من العنبر الخمس) (1) والانصاف أنَّه لم يتَّضح لدينا بعدُ ماذا كانت حاله عليه فى عصره صلى الله عليه وآله بالإضافة إلى أخذ هذا النوع من الخمس وعدمه؟- فلم يثبت عدم الأخذ-كيف و العهد بعيد و الفصل طويل و قد تخللَّ بيننا عصر الأمويين الذين بدَّلوا الحكومه الإسلاميه حكومه جاهليه، و محقوا أحكام الدين حتَّى أنَّ كثيراً من الناس لم يعرفوا وجوب الزكاه الثابت بنص القرآن كما يحكيه لنا التاريخ و الحديث بل فى صحيح أبى داود و سنن النسائى أنَّ أكثر أهل الشام لم يكونوا يعرفون أعداد الفرائض، وعن ابن سعد فى الطبقات أنَّ كثيراً من الناس لم يعرفوا من مناسك حجِّهم.

وروى ابن حزم عن ابن عبيّاس أنَّه خطب فى البصره و ذكر زكاه الفطره و صدقه الصيام فلم يعرفوها حتَّى أمر من معه أن يعلم الناس فإذا كان الحال هذه بالإضافة إلى مثل هذه الأحكام التى من ضروريات الإسلام و متعلّقه بجميع الأنام فما ظنك بمثل الخمس المذى هو حقّ خاص له ولقرابته ولم يكن من الحقوق العامه كما فى الزكاه بل لخصوص بنى هاشم زادهم الله عزّاً و شرفاً فلا غرابه إذاً، فى جهلنا بما كان عليه أمر الخمس فى عصره صلى الله عليه وآله أخذاً و صرفاً.

إلا أنَّ هذا كله لا يكشف عن عدم الوجوب-و إنَّ-عدم الوصول لا يلازم عدم التشريع بعد أن نطق به الكتاب العزيز و السنّه المتواتره. و ممَّا يؤكّد ذلك أنَّه لا خلاف

ص: ٣٠٨

بيننا وبين العامة-أبناء السنه-فى عدم جواز دفع الزكاه لبنى هاشم،و أنّ الصدقه عليهم حرام حتىّ أنّه لايجوز استعمالهم-استخدامهم-عليها-الزكاه-والدفع من سهم العاملين.

قال ابن قدامه:لا نعلم خلافاً فى أنّ بنى هاشم لا تحلّ لهم الصدقه المفروضه.وقد قال النبى صلى الله عليه و آله:أنّ الصدقه لا تبغى لآل محمّد صلى الله عليه و آله إنّما هى أوساخ الناس أخرجه مسلم.(1)وقد رووا-أبناء السنه-فى ذلك روايات متواتره كما وردت من طرقنا أيضاً حسبما تقدّم فى كتاب الزكاه،وفى بعضها أنّ الله تعالى قد عوّض عنها الخمس إكراماً لهم وتنزيهاً عن أوساخ ما فى أيدي الناس،وفى صحيح مسلم وغيره أنّ الفضل بن العباس وشخصاً آخر من بنى هاشم كانا محتاجين إلى الزواج ولم يكن لديهما مهر فاشتكيا ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه و آله،وطلبنا منه أن يستعملهما-أى يستخدما-على الزكاه ليحصل على المهر من سهم العاملين فلم يرض صلى الله عليه و آله بذلك بل أمر شخصين أن يزوّجاها ابنتيهما منهما وجعل مهرهما من الخمس بدلاً عن الزكاه،والروايات بذلك متظافره بل متواتره من الطرفين كما عرفت.

ومن الواضح الضرورى أنّ الحرب ليست قائمه بين المسلمين و الكفّار مدى الدهر،ليتحقّق بذلك موضوع الخمس من غنائم دار الحرب فتدفع إليهم وعليه فلو كان الخمس مقصوراً على غنائم دارالحرب ولم يكن متعلّقاً بما له دوام واستمرار من الأرباح و التجارات فكيف يعيش الفقراء من بنى هاشم فى عصر الهدنه الذى هو عصر طويل الأمد،بعيد الأجل،والمفروض تسالم الفريقين على منعهم عن الزكاه أيضاً كما مرّ،إذاً فما هو الخمس المجعول عوضاً عنها فى هذه الظروف؟فلا- من الالتزام بتعلّقه كالزكاه بما له دوام واستمرار فى جميع الأعصار؛لتستقيم البدليه الأبدية،ولا

ص:٣٠٩

يكون الهاشمي أقل نصيباً من غيره وليس ما هو كذلك إلا عامّة الأرباح و المكاسب حسبما عرفت. فتحصل أنّ الاستشكال في وجوب الخمس في هذا القسم ساقط بتاتاً، ويدلنا على الحكم ثانياً جملة وافر من النصوص التي عرفت أنّها بالغه حدّ التواتر.

فمنها موثقه سماعه قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الخمس فقال: «في كلّ ما أفاد الناس من قليل أو كثير». (١) ومنها: صحيحه على بن مهزيار سأل عن الخمس فيما أوجب على أصحاب الضياع فكتب وقرأه على بن مهزيار «عليه الخمس بعد مؤونته ومؤونه عياله» (٢) فإنّها صريحه في المطلوب. (٣) وفي ضوء هذا البيان الشامل نصل إلى هذه النتجه وهي: أنّ الخمس لا يختصّ بغنائم دار الحرب بل له نطاق واسع بحسب ما ينطق الكتاب به و السنّه.

مصرف الخمس

اشاره

اختلفت الآراء حول مصرف الخمس وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: يقسم الخمس ستّه أسهم على الأصحّ، سهم لله سبحانه وسهم للنبي صلى الله عليه وآله وسهم للإمام عليه السلام وهذه الثلاثه في عصرنا للإمام المهدي-صاحب الزمان عجل الله فرجه وثلاثه أخرى للأيتام و المساكين وأبناء السبيل-من بنى هاشم-ومستحقّ الخمس من انتسب إلى هاشم بالأبوه وينبغي تقديم الأتمّ علقه بالنبي صلى الله عليه وآله على غيره-العباسي-كالفاطميين. (٤)

ص: ٣١٠

١- (١). الوسائل، ج ٦، ص ٣٥٠، باب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، ح ٦.

٢- (٢). المصدر السابق، ص ٣٤٩، ح ٤.

٣- (٣). مستند العروه، كتاب الخمس، ص ١٩٤-٢٠٨.

٤- (٤). العروه الوثقى، ص ٤١٢.

وقال السيد الخوئي: وتدلّ عليه طائفه من الروايات قد ادّعى أنّها متواتره إجمالاً. فإنّ تَمَّت الدعوى فهي وإلاّ تكفينا الآيه المباركه - وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ ... - المصرّحه بالأسهم ستّه. (١)

المذهب الحنبلي

قال الخرقى: هو -الخمس- لأهل الصدقات، وهذا قول الشافعى، لأنّ على بن أبى طالب عليه السلام: أمر صاحب الكنز أن يتصدّق به على المساكين. (٢)

المذهب الحنفى

قال أبو حنيفه: مصرفه -أى الخمس- مصرف الفىء لما أنّ عمر بن الخطاب قسّم الخمس بين من حضره من المسلمين. (٣)

المذهب المالكى

ويكون الخمس كالغنائم يصرف فى المصالح العامه. (٤)

منشأ الاختلاف

الخلافا ناشئ عن فهم المعنى من الآيه -آيه الخمس- وعن الاختلاف فى النصوص الوارده عن الطريقتين.

ومهما يكن فإنّ الأوفق بظاهر الكتاب و الأحوط فى الدين هو اختصاص الأسهم

ص: ٣١١

١- (١). مستند العروه، كتاب الخمس، ص ٣٠٦.

٢- (٢). المغنى، ج ٣، ص ٢٢.

٣- (٣). المغنى، ج ٣، ص ٢٢ وتحفه الفقهاء، ج ١، ص ٣٢٨.

٤- (٤). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦١٤.

الثلاثة الأولى للإمام عليه السلام حيث يأخذه نائبه-الفقيه الجامع للشرائط-يضعها في مصالح الإسلام و الأسهم الثلاثة الأخرى تعطى لفقراء بني هاشم هذا ما ينسجم مع منهجيه التقسيم في شتى المذاهب؛ ذلك لما لهم-بني هاشم-حيثيه إضافيه إلى النبي صلى الله عليه و آله فيكون تكريمهم بحسب الحقيقه إكراماً للنبي صلى الله عليه و آله وعليه تكون مساعده بني هاشم من المصالح العامه للمسلمين كافه.

ص: ٣١٢

لاشكّ في وجوب الخمس كتاباً وسنّه وإجماعاً ولا خلاف إلاّ في بعض ما يتعلّق به الخمس كأرباح التجاره وما شاكلها.

لا يختصّ الخمس على غنائم دار الحرب على المذاهب كلّها.

العامل الرئيسي للاختلاف في متعلّق الخمس سعهً وضيّقاً هو الاختلاف في فهم المعنى من آيه الخمس.

لا خلاف بين فقهاء الإسلام في حرمة الزكاه لبني هاشم.

مصرف الخمس نصف للإمام أو نائبه ونصف لفقراء بني هاشم أوفق بالقواعد وأحوط للدين.

١. ما هو الدليل على وجوب الخمس من الكتاب و السنه؟
٢. ما هو معنى كلمه «الغنيمه» وكلمه «غنم»؟
٣. ما هو الدليل على أن آيه الخمس تختص بغنائم دار الحرب؟
٤. ما هو الفرق بين الزكاه و الخمس جبايه وتبليغاً؟
٥. هل الجهل بالنسبه إلى شؤون الخمس يكشف عن عدم وجوبه؟
٦. ما هو عامل الاختلاف في مصرف الخمس؟

ثمّه اختلاف يسير بين المذاهب بالنسبه إلى فوريه وجوب الحج، تمكن ملاحظته وفق التفصيل التالي:

المذاهب الاربعه

قال الجزيري: الحج فرض على الفور فكل من توفرت فيه شروط وجوبه ثم أخره عن أول عام استطاع فيه يكون آثماً بالتأخير عند ثلاثه من الأئمه، وخالف الشافعي قائلاً:- هو فرض على التراخي فإن أخره عن أول عام قدر فيه إلى عام آخر لا يكون عاصياً بالتأخير (١) ويقال: وجهاً للتأخير أنه لا دلالة للأمر على الفوريه.

قال ميلباري: بأنه يجب الحج مره بتراخ. (٢)

ص: ٣١٥

١- (١). المصدر السابق، ص ٦٢١ و ٦٢٢.

٢- (٢). فتح المبين، ج ١، ص ٣٢٢.

قال الشافعي: فوقت الحج ما بين أن يجب عليه إلى أن يموت-ذلك؛ لأن الرسول صلى الله عليه وآله لم يحج بعد فرض الحج إلا حجه الإسلام وهي حجه الوداع. (١)

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: لا-خلاف في أن وجوب الحج بعد تحقق الشرائط فوري، بمعنى أنه تجب المبادرة إليه في العام الأول من الاستطاعة فلا يجوز تأخيره عنه، فلو خالف وأخر بلا عذر يكون عاصياً-ذلك كما قال السيد الخوئي؛ لأن المكلف إذا كان واجداً للشرائط وتنجز التكليف عليه فلا بد له من تفرغ ذمته فوراً ولا عذر له في التأخير مع احتمال الفوت، وبالجملة يكفينا حكم العقل بوجوب المبادرة وعدم جواز تأخيره عن عام الاستطاعة.

هذا مضافاً إلى دلالة النصوص على الفوريه ولزوم المبادرة. منها: معتبره أبي بصير، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «من مات وهو صحيح موسر لم يحج فهو ممن قال الله عز وجل ونحشره يوم القيامة أعمى» قال: قلت: سبحان الله أعمى؟ قال: «نعم إن الله عز وجل أعماه عن طريق الحق» (٢) وهي واضحة الدلالة على وجوب المبادرة وعدم جواز التأخير ولو كان التأخير جائزاً لم يكن وجه لعذابه وعقابه. (٣) وهو-الفور-الأحوط في الدين.

شرائط وجوب الحج

إشاره

قال السيد الطباطبائي اليزدي: شرائط وجوب حجه الإسلام أمور: أحدها الكمال بالبلوغ والعقل، فلا يجب على الصبي وإن كان مراهقاً ولا على المجنون وإن كان أدوارياً إذا لم يف دور إفاقته بإتيان تمام الأعمال، ولو حج الصبي لم يجز عن حجه الإسلام وإن

ص: ٣١٤

١- (١). مختصر المزنى، ص ٦٢.

٢- (٢). الوسائل، ج ٨، ص ١٨، باب ٦ من أبواب وجوب الحج، ح ٧.

٣- (٣). مستند العروه الوثقى، كتاب الحج، ص ١٦ و ١٧.

قلنا بصحّه عباداته وشرعيتها، كما هو الأقوى، ففى خير عن الصادق عليه السلام: لو أنّ غلاماً حجّ عشر حجج ثم احتلم كان عليه فريضة الإسلام. (١)

و هو نفس الرأى على المذاهب الأربعة مع اختلاف فى التعبير.

الاستطاعه

اشاره

قال السيد الطباطبائى اليزدى: يشترط فيه- أى الحجّ- الاستطاعه الشرعيه وهى كما فى جملة من الأخبار الزاد و الراحله فمع عدمهما لا يجب و إن كان قادراً عليه عقلاً. (٢)

ولا خلاف فيه و إنّما الخلاف فى أجزاء الحجّ من غير المستطيع و هو بما يلى:

المذهب الجعفرى

قال السيد الطباطبائى اليزدى: و إن حجّ مع عدم الاستطاعه المالىه- تجشّماً أو تسكّعاً- فالظاهر، التسالم على- عدم الإجزاء ولا دليل عليه إلا- الإجماع- وقال السيد الخوئى: ذلك؛ لأنّ إطلاق مادّل على وجوب الحجّ على تقدير حصول الاستطاعه يقتضى وجوبه متى حصلت الاستطاعه سواء حجّ قبل ذلك أم لا. والأمر فى عام الاستطاعه غير الأمر الندبى المتقدّم على عام الاستطاعه. (٣)

المذهب الحنفى

إذا بادر غير المستطيع إلى الحجّ بالمشقّه تجشّماً يجرى عن الواجب، وعليه إذا حصل الاستطاعه بعد إتمام الحجّ بذاك المنهج لا يجب عليه الحجّ مرّه أخرى. (٤) و هو نفس الرأى على المذهب الشافعى. (٥)

ص: ٣١٧

١- (١). العروه الوثقى، ص ٤٢٥.

٢- (٢). المصدر السابق، ص ٤٢٩.

٣- (٣). مستند العروه، كتاب الحج، ج ١، ص ٢٢٧.

٤- (٤). بدائع الصنائع، ج ٢، ص ١٢٢.

٥- (٥). مغنى المحتاج، ج ١، ص ٤٦٢.

من قدر على الوصول-بمكته المكرمه-مع المشقه الفادحه،فلا- يكون مستطيعاً،ولا- يجب عليه الحج ولكن لو تكلفه،وتجشم المشقه أجزاء ووقع فرضاً. (١)

وقال المواق المالكي:ووجب بإستطاعه،ولو بلازاد وراحله لذى صنعه تقوم به و قدر على المشى أو عطيه أو سؤال مطلق. (٢)وقال ابن قدامه:وعن مالك:إن كان يمكنه المشى وعادته سؤال الناس لزمه الحج؛لأن هذه،الاستطاعه فى حقه،فهو كواجد الزاد و الراحله. (٣)

المذهب الحنبلي

قال ابن قدامه:منها:-أى الشرائط-ما هو شرط الوجوب فقط و هو الاستطاعه.فلو تجشم غير المستطيع المشقه وسار بغير زاد وراحله فحج كان حجه صحيحاً مجزئاً كما لو تكلف فى الصلاه و الصيام من يسقط عنه أجزاء.

وقال:ومن تكلف الحج ممن لا يلزمه فإن أمكنه ذلك من غير ضرر يلحق بغيره مثل أن يمشى ويكسب،ولا يسأل الناس استحب له الحج؛لقوله تعالى: ... يَا أَيُّهَا تَوَكَّأ رِجَالاً- وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ... (٤)فقدم ذكر الرجال ولأن فى ذلك مبالغه فى طاعه الله عزوجل وخروجاً من الخلاف و إن كان يسأل الناس كره له الحج؛لأنه يضيق على الناس ويحصل كلاًعليهم فى التزام ما لا يلزمه،وسئل أحمد عمّن يدخل الباديه بلا زاد ولا راحله فقال:لا أحب له ذلك هذا يتوكل على أزواد الناس. (٥)

ص: ٣١٨

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٣٤.

٢- (٢). مختصر خليل، ص ٦٠.

٣- (٣). المغنى، ج ٣، ص ٢١٨ و ٢٢١.

٤- (٤). الحج: ٢٧.

٥- (٥). المغنى، ج ٣، ص ٢٢١.

قال السيد الطباطبائي اليزدي: إذا كان عنده مقدار ما يكفي للحجّ وكان عليه دين الأقوى كونه مانعاً إلا مع التأجيل والوثوق بالتمكّن من أداء الدين إذا صرف ما عنده في الحجّ؛ وذلك لعدم صدق الاستطاعة في غير هذه الصورة، وهي المناط في الوجوب لامجرد كونه مالكا للمال وجواز التصرف فيه.

وقال: إذا كان عنده مقدار ما يكفي للحجّ ونازعتة نفسه إلى النكاح الأقوى: وفاقاً لجماعه، عدم وجوبه - أي الحجّ - مع كون ترك التزويج حرجاً عليه أو موجباً لحدوث مرض أو للوقوع في الزنا ونحوه - ذلك -؛ لقاعدتي الحرج والضرر.

وقال: الأقوى وفاقاً لأكثر القدماء اعتبار الرجوع إلى كفايه من تجاره أو صناعه أو منفعه ملك له ونحو ذلك بحيث لا يحتاج إلى التكلّف ولا يقع في الشدّة والحرج. (١) ذلك كله؛ لقاعده نفي الحرج.

وقال ابن قدامه: ويعتبر أن يكون هذا - الاستطاعة - فاضلاً عما يحتاج إليه لنفقه عياله الذين تلزمه مؤونتهم في مضيه ورجوعه؛ لأنّ النفقه متعلّقه بحقوق الأدميين وهم أحوج وحقّهم أكد. وقد روى عبدالله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وآله أنّه قال: «كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يفوت»، رواه أبو داود. وأن يكون فاضلاً عما يحتاج هو وأهله إليه من مسكن وما لا بدّ منه، وأن يكون فاضلاً عن قضاء دينه؛ لأنّ قضاء الدين من حوائجه الأصليه وإن احتاج إلى النكاح وخاف على نفسه العنت - أي الزنا - قدّم التزويج؛ لأنّه واجب عليه، ولا غنى به عنه فهو كنفقته، وإن لم يخف قدّم الحجّ؛ لأنّ النكاح تطوّع فلا يقدم على الحجّ (٢) وها هو الرأى على المذهب الشافعي (٣) وقال أبو حنيفة: أنّه يقدم التزويج. (٤)

ص: ٣١٩

١- (١). العروه الوثقى، ص ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٩.

٢- (٢). المغنى، ج ٣، ص ٢٢٢.

٣- (٣). كفايه الأخبار، ج ١، ص ١٣٥.

٤- (٤). الفقه على المذاهب الخمسه، ص ١٩٤.

اشاره

اختلفت الآراء حول تحقق الاستطاعه بواسطه الهبه وعدم تحققها، وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: إذا وهبه ما يكفي للحج لأن يحج وجب عليه القبول على الأقوى، بل وكذا لو وهبه وخيره بين أن يحج به أو لا، وأما لو وهبه ولم يذكر الحج لا تعييناً ولا تخيراً فالظاهر عدم وجوب القبول كما عن المشهور. (١) ذلك؛ لتحقيق الاستطاعه في صورته ذكر الحج غرضاً للبذل، وعدم الدليل على وجوب القبول تجاه الهبه.

المذاهب الاربعه

قال ابن قدامه: ولا يلزمه الحج ببذل غيره له ولا يصير مستطعاً بذلك، سواء كان البازل قريباً أو أجنبياً؛ لأنه ليس بمالك فلم يلزمه الحج.

وقال ابن قدامه: وعن الشافعي: أنه إذا بذل له ولده ما يتمكن به الحج لزمه؛ لأنه أمكنه الحج من غير منة تلزمه وضرر يلحقه فلزمه الحج. (٢) وقال المالكي: بأنه يجب الحج باستطاعه ماله أو عطيه. (٣)

ملكه الزاد

اشاره

قال الكاشاني: قال عامه العلماء: إنه (ملك الزاد) شرط فلا يجب الحج بإباحه الزاد

ص: ٣٢٠

١- (١). العروه الوثقى، ص ٤٣٧.

٢- (٢). المغنى، ج ٣، ص ٢٢٠.

٣- (٣). مختصر خليل، ص ٦٠.

والراحله مطلقاً، ولو وهبه إنسان مالاً يحج به لا يجب على الموهوب له القبول عندنا (١) لإشتراط ملكيه الزاد إجماعاً.

وقال النووى: فيمن عادته السؤال أو المشى، مذهبنا أنه لا يلزمه الحجّ وبه قال أبو حنيفة وأحمد (لعدم ملكيه الزاد التي هو شرط الوجوب ومعنى الإستطاعه).

وقال مالك: يلزمه الحجّ، وبه قال داوود (لتحقق الإستطاعه). (٢)

وقال الإمام الخميني: لو حصلت الإستطاعه بالإباحه اللازمه وجب الحجّ. لو وهبه ما يكفيه للحجّ وجب عليه القبول على الأقوى (ذلك لتحقّق الإستطاعه المشروعه بلا إشكال). (٣)

قال النووى: إذا حجّ بمال حرام أو راكباً دابته مغصوبه أثم وصحّ حجّه وأجزأه عندنا وبه قال أبو حنيفة ومالك وبه قال أكثر الفقهاء وقال أحمد لا يجزئه (لسرايه النهى هناك فى العباده) ودليلنا أنّ الحجّ أفعال مخصوصه و التحريم لمعنى خارج عنها. (٤)

وقال الإمام الخميني: فلو حجّ -المستطيع- متسكعاً أو من مال غيره ولو غصباً صحّ وأجزأه نعم الأحوط عدم صحّ صلاه الطواف مع غصبيه ثوبه. (٥)

ذلك لتعدد المطلوب وعدم إجتماع الأمر و النهى فى متعلق واحد.

و أمّا عدم صحّ الصلاه فهو على أساس إشرط لباس المصلّى بالطهاره و الإباحه.

ص: ٣٢١

١- (١). بدائع الصنائع، ج ٢، ص ١٢٢.

٢- (٢). المجموع، ج ٧، ص ٧٦.

٣- (٣). تحرير الوسيله، ج ١، ص ٣٦٠-٣٥٩.

٤- (٤). المجموع، ج ٧، ص ٧٦.

٥- (٥). تحرير الوسيله، ج ١، ص ٣٦٢.

قد تبين لنا أنّ الاختلاف حول الاستطاعة وما له صلة بها، ناشئ عن الاختلاف في الاجتهاد عند الفقهاء و الأمر سهل.

الاستنباه عن العاجز في الحجّ

قال ابن قدامه: قال الخرقى: فإن كان مريضاً لا يرجى برؤه أو شيخاً لا يتمسك، أقام من يحج عنه ويعتمر- نيابه- وقد أجزأه عنه و إن عوفى. فقال: وبهذه قال أبو حنيفة و الشافعى، وقال مالك لا حجّ عليه إلا أن يستطيع بنفسه؛ لقوله تعالى... وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا... (١) وهذا غير مستطيع.

ونقل عن مالك في كتاب الموطأ، ما يخالفه فذكر هناك: باب الحج عمّن يحج عنه، وذيله بروايه ابن عباس التالیه التي تدل على صحه الحجّ عن العاجز. (٢)

قال ابن قدامه: ولنا حديث ابن عباس أنّ امرأه قالت: يا رسول الله صلى الله عليه و آله إنّ فريضه الله على عباده فى الحجّ أدركت أبى شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الراحله فأحجّ عنه؟ قال نعم، وذلك فى حجّه الوداع متفق عليه. (٣) و هو نفس الحكم على المذهب الجعفرى كما قال السيد الطباطبائى اليزدى: إن اتفق ارتفاع العذر- المانع عن المباشره- بعد ذلك- أى بعد النيابه- الأقوى عدم الوجوب- مرّه ثانيه- لأنّ ظاهر الأخبار أنّ حجّ النائب هو الذى كان واجباً على المنوب عنه، فإذا أتى به فقد حصل ما كان واجباً عليه، ولا دليل على وجوبه مرّه أخرى. (٤) فتبين لنا أنه لا خلاف هناك إلا عن المالكي و هو الخلاف اليسير الذى نشأ من الاجتهاد الخاص.

ص: ٣٢٢

١- (١). آل عمران: ٩٧.

٢- (٢). الموطأ، ج ١، ص ٣٥٩.

٣- (٣). المغنى، ج ٣، ص ٢٢٨.

٤- (٤). العروه الوثقى، ص ٤٤٣.

اختلفت الآراء حول مبدأ الحجّ مكاناً في الاستنابه، بأنّه من بلد الميت أو من الميقات، وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفرى

قال السيد الطباطبائى اليزدى: هل الواجب الاستيجار عن الميت من الميقات أو البلد؟ المشهور وجوبه من أقرب المواقيت، وذهب جماعه إلى وجوبه من البلد مع سعه المال، والأقوى هو القول الأوّل؛ لعدم الدليل على الوجوب أزيد من ذلك، ولأصاله البرائه عن التكليف المشكوك و إن كان الأحوط القول الثانى. (١) وهو نفس الرأى على المذهب الشافعى قائلاً: يستأجر من يحج عنه من الميقات؛ لأنّ الإحرام لا يجب من دونه. (٢)

وقال الشافعى: ولا يجوز أن يستأجر الرجل من يحج عنه إلاّ بأن يقول يحرم عنه من موضع كذا وكذا. (٣)

وقال الشريبنى: بأنّ الميقات فى الاستنابه: يحمل عند الإطلاق على الميقات الشرعى. (٤)

قال النووى: هل يشترط تعيين الميقات الذى يحرم منه الأجير؟ نص الشافعى فى الام ومختصر المزنى أنّه يشترط ونص فى الاملاء أنّه لا يشترط (دليل الإشتراط أن) الغرض يختلف بذلك (ودليل الإشتراط أن) الحجّ له ميقات معقود شرعاً. (٥)

ص: ٣٢٣

١- (١). المصدر السابق، ص ٤٤٨.

٢- (٢). المغنى، ج ٣، ص ٢٤٣.

٣- (٣). مختصر المزنى، ص ٧١.

٤- (٤). مغنى المحتاج، ج ١، ص ٤٧١.

٥- (٥). المجموع، ج ٧، ص ١٢١.

قال ابن قدامة: لنا أنّ الحج واجب من بلده فوجب أن ينوب عنه منه؛ لأنّ القضاء يكون على وفق الأداء كقضاء الصلاة و الصيام. (١) و هو نفس الرأى على المذهب الحنفى و المالكى. ولا خلاف إلاّ يسيراً.

حكم فى العمره المفرده

اشاره

اختلف الآراء بالنسبه إلى حكم العمره المفرده وجوباً وندباً وتفصيل الاختلاف بما يلى:

المذهب الجعفرى

قال السيد الطباطبائى اليزدى: تجب-العمره-بأصل الشرع على كل مكلف بالشرائط المعتره فى الحج فى العمر مرّة بالكتاب و السنّه و الإجماع فى صحىحه زراه:العمره واجبه على الخلق بمنزله الحج فإنّ الله تعالى يقول: ... وَ أَتَمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ (٢) وفى صحىحه فضيل فى قول الله تعالى: ... وَ أَتَمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ ... قال عليه السلام: هما مفروضان، ووجوبها بعد تحقّق الشرائط فورى كالحجّ، ولا يشترط فى وجوبها استطاعه الحجّ، بل يكفى استطاعتها فى وجوبها، و إن لم تتحقّق استطاعه الحجّ. (٣) و هو نفس الرأى على المذهب الحنبلى قال ابن قدامة: ولنا-على الوجوب-قوله تعالى: ... وَ أَتَمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ ... ، ومقتضى الأمر الوجوب، ثمّ عطفها على الحجّ و الأصل التساوى بين المعطوف و المعطوف عليه، قال ابن عباس: إنّها لقرينه الحجّ فى كتاب الله. (٤)

ص: ٣٢٤

١- (١). المغنى، ج ٣، ص ٢٤٣.

٢- (٢). البقره: ١٩٦.

٣- (٣). العروه الوثقى، ص ٤٧٥.

٤- (٤). المغنى، ج ٣، ص ٢٢٣؛ مختصر المزنى، ص ٦٣.

العمره سنّه مؤكّده في العمر مرّه لا فرض (١) وقال المالكي: فرض الحجّ وسنّت العمره مرّه. (٢) ذلك؛ لما روى جابر أنّ النبي صلى الله عليه وآله سئل عن العمره أواجبه هي؟ قال: «لا.. وإن تعتمروا فهو أفضل». أخرجه الترمذي وقال هذا حديث حسن صحيح. (٣) قال السمرقندي: أما العمره فعندنا ليست بفريضة. (٤) وقال الشافعي: العمره سنه وليس فيها شيء ثابت بأنّها واجبه. (٥)

منشأ الاختلاف

إنّ الاختلاف في حكم العمره ناشئ عن الاختلاف في النصوص، وبما أنّ هناك نصّاً من الكتاب، يصبح هو المدرك الوحيد للحكم - أي الوجوب بعد تعارض النصوص و تساقطها.

استحباب العمره زماناً

إشاره

اختلفت الآراء حول تكرار العمره استحباباً و التفصيل بما يلي:

المذاهب الأربعة

قال الجزيري: ويندب الإكثار من العمره وتتأكد في شهر رمضان؛ لما روى عن ابن عباس: عمره في رمضان تعدل حجّه - ولا خلاف إلّا عن المالكي قائلاً: يكره تكرار

ص: ٣٢٥

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٨٤.

٢- (٢). مختصر خليل، ص ٦٠.

٣- (٣). المغني، ج ٣، ص ٢٢٣.

٤- (٤). تحفه الفقهاء، ص ٣٩١.

٥- (٥). المجموع، ج ٧، ص ٥.

العمرة في السنة مرتين إلا- لمن كان داخلاً مكة قبل أشهر الحرم؛ لأنها- أي العمرة- سنّه كفايه كلّ عام بالنسبة لعموم الناس، ولا تتأكد في رمضان المبارك. (١)

قال زحيلي: لا يكره عند الجمهور تكرار العمرة في السنة، فلا بأس أن يعتمر في السنة مراراً. (٢)

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: ويستحب تكرارها كالحجّ- وأفضل أوقاتها شهر رجب- واختلفوا في مقدار الفصل بين العمرتين، والأقوى: عدم اعتبار الفصل فيجوز إتيانها كلّ يوم. (٣)

منشأ الاختلاف

إنّ الاختلاف ناشئ عن الاختلاف في النصوص والاختلاف في الاجتهاد. والذى يسهّل الخطب أنّ الحكم استجابي فلا إلزام تجاه الحكم من الأساس.

ص: ٣٢٦

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٨٧.

٢- (٢). الفقه الإسلامي وأدلته، ج ٣، ص ٢١٢٤.

٣- (٣). العروة الوثقى، ص ٤٧٥.

لا خلاف فى فوریه وجوب الحج بعد تحقق الشرائط إلا عن الشافعى.

من حج بدون الاستطاعه-مع التجشم بشئى أنواعه-لا يجرى عن الحج الواجب، إلا على المذهب الحنبلى و المالكى.

إذا وهب شخص مالا-بقدر الاستطاعه-لشخص آخر يجب على المتهب الحج على المذهب الجعفرى؛ لتحقق الاستطاعه، ولا يجب على المذاهب الأربعة.

يجب على النائب فى الاستنابه عن الحج-أن يبادر إلى الحج من الميقات على المذهب الجعفرى و الشافعى و يجب من البلد على المذاهب الأخرى.

العمره المفرده واجبه على المذهب الجعفرى و الحنبلى وسنه مؤكده على المذهب الحنفى و المالكى و الشافعى.

١. ما هو الدليل على فوريه وجوب الحجّ؟
٢. هل يجزئ حجّ الصبي عن حجّ الإسلام؟
٣. ما هو المقصود من الاستطاعة؟ بحسب التعبير الروائي؟
٤. ما هو معنى الرجوع إلى الكفايه؟
٥. هل يقَدّم النكاح على الحجّ؟
٦. هل يجوز الاستنابه عن المريض الذي لا يرجى برؤه؟
٧. بين أفضل الأوقات بالنسبه إلى العمره المفرده.

إشاره

لاخلاف بين المذاهب أجمع بالنسبه إلى أقسام الحجّ الثلاثه وهى: التمتع، والإفراد، والقران. وإنّما الخلاف فى كيفية القران وتفصيله بما يلى:

المذاهب الاربعه

قال الجزيرى: القران هو الجمع بين الحجّ و العمره فى إحرام واحد. والقارن يلزمه عمل واحد فقط و هو عمل الحجّ، فيكفيه طواف واحد وسعى واحد للحجّ و العمره؛ لقوله صلى الله عليه و آله: من أحرم بالحجّ و العمره أجزاء طواف واحد وسعى واحد عنهما حتى يحلّ منهما جميعاً. صحّحه الترمذى. (١)

المذهب الجعفرى

قال المحقّق الحلى: وأفعال القارن وشروطه كالمفرد غير أنّه يتميز عنه بسياق الهدى عند إحرامه. وقال المحقّق صاحب الجواهر: إنّ ذلك الحكم كان وفاقاً للمشهور، وفى

ص: ٣٢٩

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٨٨-٦٨٩.

صحيح الحلبي: (١) عن الإمام الصادق عليه السلام: «إنما نسك الذي يقرن مثل نسك المفرد وليس بأفضل منه إلا بسياق الهدى».

(٢)

ترتيب الأقسام

إشاره

اختلفت الآراء بالنسبة إلى ترتيب أقسام الحجّ وترجيح بعضها على بعض وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: أقسام الحجّ ثلاثة بالإجماع و الأخبار -وهي- تتمتع وقران وإفراد. والأول فرض من كان بعيداً عن مكّه و الآخران فرض من كان حاضراً أى غير بعيد، وحدّ البعد الموجب للتمتع ثمانيه وأربعون ميلاً من كلّ جانب على المشهور -وهو- الأقوى؛ لصحيحه زراه عن الإمام الباقر عليه السلام قلت له -ما المقصود من -قول الله عزّوجلّ في كتابه: ... ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ...، فقال: «يعنى أهل مكّه ليس عليهم متعه، كلّ من كان أهله دون ثمانيه وأربعون ميلاً - ذات عرق، وعسقان كما يدور حول مكّه، فهو ممّن دخل في هذه الآيه. وكلّ من كان أهله وراء ذلك فعليه المتعه».

وفى خبر آخر عنه عليه السلام قال: «حدّ البعيد ثمانيه وأربعون ميلاً من جميع نواحي مكّه ولا يجزئ للبعيد إلا التمتع ولا للحاضر إلا الأفراد و القران». (٣)

وقال السيد الطباطبائي اليزدي: لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره من

ص: ٣٣٠

١- (١). الوسائل، ج ٩، ص ١٥٤، باب ٢ من أبواب أقسام الحجّ، ح ٦.

٢- (٢). الجواهر، ج ١٨، ص ٥٠.

٣- (٣). العروه الوثقى، ص ٤٧٥ و ٤٧٦.

القسمين الآخرين اختياراً، نعم إن ضاق وقته عن إتمام العمره وأدرك الحجّ جاز له نقل النيه إلى الأفراد وأن يأتي بالعمره بعد الحجّ بلا خلاف. (١)

المذاهب الأربعة

قال الجزيري: من أراد الحجّ و العمره جاز له في الإحرام ثلاث كفيات:

الأولى: الأفراد، وهو أن يحرم بالحجّ وحده فإذا فرغ من أعماله أحرم بالعمره وطاف وسعى.

الثانية: القران، وهو الجمع بين الحجّ و العمره في إحرام واحد.

الثالثة: التمتع، وهو أن يعتمر أولاً ثمّ يحجّ من عامه. (٢) فالحكم هو التخيير بين الأقسام الثلاثة بلا خلاف بين المذاهب الأربعة و إنّما الخلاف في أفضلية بعضها من حيث الاستحباب الثلاثة- لا ضروره لصرف الوقت حول أفضلية الاستحباب حيث لا ملزم لها من الأساس.

وقال بعض المحققين على فتوى المذاهب الأربعة: لأى كائن مكياً أو غير مكى أن يختار أى نوع شاء من أنواع الحجّ الثلاثة: التمتع و القران و الأفراد، دون كراهه إلا أن أباحيفه قال: يكره للمكى حجّ التمتع و القران. (٣)

منشأ الاختلاف

إشاره

إنّ العامل الرئيسى الذى أوجب الاختلاف بين المذهب الجعفرى و المذاهب الأربعة هو الاختلاف في فهم المعنى من قوله تعالى: ...فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ

ص: ٣٣١

١- (١). المصدر السابق، ص ٤٨٢.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٨٨.

٣- (٣). الفقه على المذاهب الخمسة، ص ٢٠٦.

فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصَلِّ يَوْمَ ثَلَاثِهِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبِّعِهِ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ... (١)

و الاختلاف في الفهم بما يلي:

المذهب الجعفري

إنَّ المقصود بالإشارة من كلمه: ذلك، في قوله تعالى: ... ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ... هو التمتع العدى هو المقصود الأصلي للبيان، وعليه فيصبح المعنى: أنَّ ذلك التمتع مع ماله صله به- أى الهدى- يكون فرض النائي: الذى لم يكن أهلاً لبلد مكه المكرمه. وطبعاً كان فرض الحاضر العدى يكون أهلاً للبلد، هو غير التمتع، من الأفراد و القران، و هو نفس المعنى العدى ورد في النص الصحيح- الأنف بالذكر- عن الإمام الباقر عليه السلام وبه يتم المطلوب.

المذاهب الأربعة

إنَّ المقصود من كلمه ذلك في الآية هو الهدى، وعليه كان المعنى: أنَّ ذلك الهدى يكون فرض النائي البعيد عن البلد-مكه المكرمه- ولا يجب الهدى على من كان حاضراً- أى أهلاً- في البلد أعم من أن يكون الحج حجاج التمتع، أو الأفراد أو القران فعليه يجوز أن يكون حج الحاضر حج التمتع فيبتدىء من أدنى الحل-مسجد التعمير- ويستمر على ما هو المنهج فى التمتع إلى التحليل.

التحقيق: أنَّ العدى يسد الاختلاف هو وحده العمل- أى النسك- بحسب الواقع العملى، ذلك؛ لأنَّ الحجَّاج الواردين فى مكه المكرمه لابد لهم من المرور عن أحد المواقيت المقرره للنائي ولا يجوز المرور من الميقات بدون الإحرام و هذا هو

ص: ٣٣٢

-واقع النسك في التمتع، وعليه يمكننا أن نقول: أن التمتع بحسب الواقع هو فرض البعيد فحسب.

وبالتالى: إن ما ذهب إليه رأى الجعفرى هو الذى يتطابق مع الواقع الموضوعى.

الإحرام من المواقيت

إشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى جواز الإحرام قبل الميقات وعدم الجواز وتفصيل الاختلاف بما يلى:

المذاهب الأربعة

قال ابن قدامه: لا خلاف فى أن من أحرم قبل الميقات يصير محرماً، ولكن الأفضل، الإحرام من الميقات ويكره قبله وبه قال مالك و الشافعى وقال أبو حنيفه: الأفضل الإحرام من بلده ولنا: أن النبى صلى الله عليه و آله وأصحابه أحرموا من الميقات ولا يفعلون إلا الأفضل - وفى روايه - أن سنّه النبى صلى الله عليه و آله الإحرام من الميقات، بين ذلك بفعله وقوله. (١) قال الكاشانى الحنفى: كلما قدّم الإحرام على المواقيت هو أفضل وروى عن أبى حنيفه أن ذلك أفضل إذا كان يملك نفسه (عن المحظورات) وقال الشافعى: إن الإحرام من الميقات أفضل وقال الكاشانى: وتقديم الإحرام على الميقات جائز بالإجماع إذا كان فى أشهر الحرم. (٢)

المذهب الجعفرى

قال السيد الطباطبائى اليزدى: لا يجوز الإحرام قبل المواقيت - ذلك؛ عملاً - بمقتضى التوقيت وللنصوص الواردة فى الباب، منها صحيحه معاويه بن عمّار قال: سمعت

ص: ٣٣٣

١- (١). المغنى، ج ٣، ص ٢٦٥.

٢- (٢). بدائع الصنائع، ج ٣، ص ٢٤٧ و ٢٩٣.

أبا عبد الله الإمام الصادق عليه السلام يقول: «ليس ينبغي أن يحرم دون الوقت الذي وقت رسول الله صلى الله عليه وآله ويستثنى من ذلك - أي عدم الجواز - موضعان: أحدهما: إذا نذر قبل الميقات فإنه يجوز ويصح للنصوص، منها: خبر أبي بصير عن الإمام الصادق عليه السلام: «لو أن عبداً أنعم تعالى عليه نعمه وابتلاه ببلية فعافاه من تلك البلية فجعل على نفسه أن يحرم من خراسان كان عليه أن يتم» - دلت على صحته النذر - ثانيهما: إذا أراد - المكلف - إدراك عمره رجب وخشى تقفيه إن أصر الإحرام إلى الميقات فإنه يجوز له الإحرام قبل الميقات وتجب له عمره، وإن أتى ببقية الأعمال في شعبان؛ لصحيحه إسحق بن عمار عن الإمام الصادق عليه السلام: عن رجل يجيء معتمراً ينوي عمره رجب فيدخل عليه الهلال قبل أن يبلغ العقيق، أيحرم قبل الوقت ويجعلها لرجب؟ أو يؤخر الإحرام إلى العقيق ويجعلها لشعبان؟ قال عليه السلام: «يحرم قبل الوقت لرجب فإن لرجب فضلاً». (١)

منشأ الاختلاف

تبين لنا بكل وضوح أن الدليل على جواز الإحرام قبل الميقات على المذاهب الأربعة، هو: الإجماع العذى ذكره ابن قدامة، وأما النصوص الواردة عن الطريقتين دلت على لزوم الإحرام من الميقات كما هو مقتضى أدله المواقيت، وإلا - فلا معنى للتوقيت كما قال الجزيري: الميقات معناه: في اللغة موضع الإحرام للحاجّ وهو موافق للمعنى الشرعي فلإحرام ميقات مكاني. (٢)

التحقيق: إن الأحوط في الدين هو الإحرام من الميقات عملاً بمقتضى الأدلة والنصوص والفتاوى، ولا خلاف هناك من ناحيته عملية إلا عن الحنفى فإن أبناء

ص: ٣٣٤

١- (١). العروه الوثقى، ص ٤٨٨ و ٤٨٩.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٣٩.

الحنفى يحرمون من بلدهم على أساس أنّ الأفضل هو الإحرام من البلد على الرأى الحنفى، وهذا الحكم ناشئ من الاجتهاد الخاص.

حكم المرور عن الميقات بدون الإحرام

إشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى حكم من جاوز الميقات بدون أن يحرم، وتفصيل الاختلاف بما يلى:

المذهب الجعفرى

قال السيد الطباطبائى اليزدى: لو أحرّ الإحرام من الميقات عالماً عامداً، ولم يتمكّن من العود إليها- لضيق الوقت أو لعذر آخر- ولم يكن أمامه ميقات آخر، بطل إحرامه وحجّه. وقال السيد الطباطبائى الحكيم: ذلك؛ لأنّه مقتضى إطلاق دليل التوقيت، الموجب لبطلان الإحرام من غير الوقت. - وببطلانه يبطل الحجّ -، لفوات الكلّ بانتفاء جزئه أو المشروط بانتفاء شرطه. (١) وهو نفس الرأى على مسلك بعض من أبناء العامّه كما قال ابن قدامه: وعن سعيد بن جبير: لا حجّ لمن ترك الميقات. (٢)

المذاهب الأربعة

قال الخرقى: ومن أراد الإحرام فجاوز الميقات غير محرم رجع فأحرم من الميقات فإن أحرم من مكانه فعليه دم- على المذاهب كلّها- ذلك لما روى ابن عباس عن النبى صلى الله عليه و آله أنّه قال: «من ترك نسكاً فعليه الدم». (٣) وقال الكاشانى: من جاوز الميقات بغير إحرام ثمّ أحرم يلزمه دم. (٤)

ص: ٣٣٥

١- (١). مستمك العروه الوثقى، ج ١١، ص ٣١٠.

٢- (٢). المغنى، ج ٣، ص ٢٦٨.

٣- (٣). المصدر السابق، ص ٢٦٧ و ٢٦٨.

٤- (٤). بدائع الصنائع.

إنَّ الاختلاف في الحكم ناشئ عن الاختلاف في الاجتهاد.

صحة الإحرام قبل أشهر الحج

اختلفت الآراء حول صحة الإحرام للحج، قبل أشهر الحج وعدم صحته، وتفصيل الاختلاف بما يلي:

أشهر الحج

إشاره

قال السيد الطباطبائي اليزدي: بأنه يشترط أن يكون مجموع عمره و الحج في أشهر الحج فلو أتى -المكلف- بعمرته أو بعضها في غيرها -أى الأشهر- لم يجز له أن يتمتع بها، وأشهر الحج شوال وذوالقعدة وذوالحجّه بتمامه على الأصح، لظاهر الآية - الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ... -وجمله من الأخبار كصحيحه معاوية بن عمّار (١)- عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «إنَّ الله تعالى يقول: الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ... وهى: شوال وذوالقعدة وذوالحجّه» -وموثقه سماعه (٢)- عن الإمام الصادق عليه السلام قال في حديث: «فمن اعتمر فيهنّ -أى الأشهر- وأقام إلى الحجّ فهى متعه، ومن رجع إلى بلاده ولم يبق إلى الحجّ فهى عمره، وإن اعتمر في شهر رمضان أو قبله وأقام إلى الحجّ فليس بمتمّع» - (٣) وهو نفس الرأى على المذهب الشافعى. (٤)

ص: ٣٣٦

- ١- (١). الوسائل، ج ٨، ص ١٩٦، باب ١١ من أبواب أقسام الحج، ح ٢.
- ٢- (٢). المصدر السابق، ص ٢٤٨، باب ١٠ من أبواب أقسام الحج، ح ٢.
- ٣- (٣). العروه الوثقى، ص ٤٧٩.
- ٤- (٤). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٣٨.

قال ابن قدامة: لا ينبغي أن يحرم بالحج قبل أشهره وهذا هو الأولى، فإن الإحرام بالحج قبل أشهره مكروه؛ لكونه إحراماً به قبل وقته فأشبهه الإحرام به قبل ميقاته؛ ولأن في صحته اختلافاً فإن أحرم به قبل أشهره صح مع كراهه وهو قول مالك وأبي حنيفة.

وقال الشافعي: يجعله عمره؛ لقول الله تعالى: الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ... ومتى ثبت أنه وقته لم يجز تقديم إحرامه عليه كأوقات الصلوات. ولنا قول الله تعالى: يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ... (١) فدل على أن جميع الأشهر ميقات، والآية - أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ... - محمولة على أن الإحرام به - أي الحج - إنما يستحب فيها. (٢)

وقال المحشي تعليقا عليه: هذا ضعيف جداً ولو صح لجاز صيام رمضان في شهر آخر فإن قوله تعالى - الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ... - لا يختلف عن تعيين شهر رمضان باسمه، فإن قوله - معلومات - كتسميتها سواء. (٣) قال النووي: إن قيل ما الفرق بين ميقات الزمان و المكان حيث جاز تقديم الإحرام على ميقات المكان دون الزمان، فالجواب ما أجاب به الجرجاني في المعايير أن ميقات المكان يختلف باختلاف البلاد بخلاف ميقات الزمان. (٤)

منشأ الاختلاف

إن الاختلاف في الحكم هنا ناشئ عن الاختلاف في فهم المعنى من الآية التي دلت على توقيت الحج بزمن خاص - أشهر معلومات - والذي يسهل الخطب أن الأوفق بالقواعد والأحوط في الدين هو الإحرام بالحج في أشهره وهو الأفضل على المذاهب أجمع، ويمكننا أن نقول أنه لم يوجد - هناك - اختلاف بحسب الواقع العملي.

ص: ٣٣٧

١- (١). البقره: ١٨٩.

٢- (٢). المغني، ج ٣، ص ٢٧١.

٣- (٣). المصدر السابق.

٤- (٤). المجموع، ج ٧، ص ٢٨٢.

لاخلاف فى أقسام الحج بين المذاهب و إنما الخلاف بينهم فى أفضلية بعضها على بعض و هو سهل يسير. و ثمه خلاف بين المذهب الجعفرى و المذاهب الأربعة بالنسبه إلى كيفية حج القران.

التمتع يختص للنائي، والإفراد و القران لأهل البلد على المذهب الجعفرى ولم يكن الحكم كذلك على المذاهب الأربعة بل يجوز لأهل البلد التمتع أيضاً.

لا يجوز الإحرام قبل الميقات إلا على المذهب الحنفى.

المروور من الميقات بدون الإحرام مبطل للحج على المذهب الجعفرى ولا يبطل بل يوجب الهدى على المذاهب الأربعة.

لا يصح الإحرام بالحج قبل أشهر الحرم على المذهب الجعفرى و الشافعى و يجوز ذلك مع كراهه على المذاهب الثلاثة الأخرى.

١. ما هي كيفية حجّ القران على المذاهب الأربعة وعلى المذهب الجعفرى؟

٢. بين دلالة الآية -...ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ...- على اختصاص حجّ التمتع للنائى.

٣. ما هو الدليل على عدم جواز الإحرام قبل الميقات؟

٤. هل المرور عن الميقات بدون الإحرام مبطل للحج؟

٥. ما هو الدليل على عدم صحته الإحرام بالحج قبل أشهر الحج؟

حول مستحبات الإحرام

ثمّه اختلافات جزئيه يسيره كالاختلاف بالنسبه إلى جواز التيمّم بدلاً عن الغسل عند فقدان الماء مقدّمه للإحرام وعدم جوازه و الأمر سهل. بل لا يتحقّق الموضوع-أى فقدان الماء-للتيمّم فى الحياه المعاصره.ومن تلك الاختلافات هو استحباب توفير شعر الرأس من ذى القعده على المذهب الجعفرى؛ذلك للنصوص ومقدّمه للتحليل،من الحلق و التقصير،ويستحبّ الحلق على المذهب الشافعى و الحنبلى و الحنفى عملاً بإطلاق أدلّه الحلق،واختلفت آراء المذاهب الأربعة بالنسبه إلى تطيب البدن و الثوب استحباباً ومكروهاً،كلّ ذلك سهلٌ يسير؛لعدم الضرر على تركها وعدم الخطر على فعلها.

حول واجبات الإحرام

إشاره

لاخلاف بين المذاهب فى واجبات الإحرام الثلاثه:النيه،والتلبيه ولبس الثوبين.و إنّما الخلاف فى خصائصها الجزئيه و التفصيل بما يلى:

قال الجزيري: الإحرام معناه في الشرع نية الدخول في الحجّ و العمرة، ويسنّ اقترانه بالتلبية، إلاّ على المذهب الحنفي قائلاً: الإحرام، يتحقّق بأمرين، الأول: النية، (نية الإحرام) والثاني: اقترانها بالتلبية. (١)

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: واجباته - أي الإحرام - ثلاثة، الأول: النية، بمعنى قصد القرية و الخلوص كما في سائر العبادات.

الثاني: من واجبات الإحرام التلبية - وهي الأذكار التالية -: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إنّ الحمد و النعمة لك و الملك، لا شريك لك لبيك. والواجب من التلبية مرّه واحده، ويستحبّ الإكثار.

الثالث: من واجبات الإحرام لبس الثوبين - غير المخيط - يتزر بأحدهما ويرتدي بالآخر. (٢) ومهما يكن فكلّ ما يكون مجزياً - فيما له صلة بالإحرام - على المذهب الجعفري - كان مجزئاً على المذاهب الأربعة.

والاختلاف الذي ألمحنا إليه بالنسبة إلى حكم اقتران التلبية بالنية وجوباً - على المذهب الحنفي وندباً على المذاهب الثلاثة الأخرى. يوجب اختلافاً نظرياً محضاً ذلك؛ لعدم الاختلاف من ناحية عمليه قطعاً ذلك؛ لأنّ التلبية واجبه على المذاهب أجمع ولا يتسامح الحجاج في العمل بها قطعاً بحسب السيره الجاربه عند المسلمين، وعليه فلا أرضيه للمنازعه.

ص: ٣٤٢

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٣٩.

٢- (٢). العروه الوثقى، ص ٣٩١-٤٩٥.

اختلفت الآراء بالنسبه إلى ما له صلته بمحرمات الإحرام وتفصيل الاختلاف بمايلي:

المذاهب الأربعة

قال الجزيري: ما لا يجوز للمحرم فعله بعد الدخول في الإحرام، الجماع، الصيد، الطيب.

وقال: يحرم على المحرم عقد النكاح ويقع باطلاً عند الثلاثة، وخالف الحنفى قائلًا: يجوز للمحرم عقد النكاح؛ لأنَّ الإحرام لا يمنع صلاحية المرأة للعقد عليها، وإنما يمنع الجماع، فهو كالحيض و النفاس و الظهر قبل تكفيره، -فإنَّ- كلَّ منها يمنع الجماع فقط لا صحَّه العقد. (١) ذلك؛ لما روى ابن عباس أنَّ رسول الله صلى الله عليه و آله تزوّج ميمونه و هو محرم متفق عليه. (٢)

وقال ابن قدامه: لنا-على عدم الجواز: ما روى عن رسول الله صلى الله عليه و آله أنه قال: «لا ينكح المحرم ولا- ينكح ولا يخطب». رواه مسلم. (٣)

المذهب الجعفرى

قال الإمام الخمينى: ولو عقد-المكلّف امرأة- لنفسه مع علمه بالحكم، حرمت عليه دائماً. (٤) ذلك؛ لصحيحه عبد الله بن سنان عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «ليس للمحرم أن يتزوّج ولا يزوّج، وإن تزوّج أو زوّج محلاً فتزويجه باطل». وفى روايه أخرى عن إبراهيم بن الحسن عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «إنَّ المحرم إذا تزوّج و هو محرم فزوّج بينهما ثم لا يتعاودان أبداً». (٥)

ص: ٣٤٣

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٤٥.

٢- (٢). المغنى، ج ٣، ص ٢٣٢؛ نيل الأوطار، ج ٢، ص ١٣٦.

٣- (٣). المغنى، ج ٣، ص ٣٣٢.

٤- (٤). تحرير الوسيله، ج ١، ص ٤٠٢.

٥- (٥). الوسائل، ج ٩، ص ٨٩ و ٩١، باب ١٤ و ١٥، من أبواب تروك الاحرام، ح ١.

تبيين لنا بكلّ وضوح أنّ منشأ الاختلاف هنا هو الاختلاف في الروايات الواردة في الباب سنداً ودلالةً، والأحوط على أساس أنّ الاجتناب من الشبهه خير من الاقتحام في الهلكه، هو الاجتناب، كما عليه أكثر المذاهب.

والذى يسهّل الخطب أنّ ذلك العمل ممّا يجتنب عنه الحجاج قطعاً وعليه لا يوجد خلاف عملي بحسب الواقع.

حول التقييل و النظر

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى تبعات التقييل و النظر إلى الزوجه حال الإحرام بعد ما اتفقت الآراء أجمع على عدم جوازهما عن شهوه وتفصيل الاختلاف على ما يلي:

المذهب الجعفرى

قال الإمام الخمينى: لو قبل امرأه بشهوه فكفّارته بدنه، وإن كان بغير شهوه فشاه، وإن كان الأحوط بدنه. ولو نظر إلى أهله بشهوه فأمنى فكفّارته بدنه على المشهور. (١) ذلك؛ لروايه حسنه رواها أبو سيار عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: «يا أباسيار إنّ حال المحرم ضيقه، إن قبل إمرأته على غير شهوه و هو محرم فعليه دم شاه، إن قبل إمرأته على شهوه فأمنى فعليه جزور ويستغفر الله، ومن مسّ إمرأه و هو محرم على شهوه فعليه دم شاه، ومن نظر إلى إمرأته نظر شهوه فأمنى فعليه جزور، وإن مسّ إمرأته أو لازمها من غير شهوه فليس عليه شيء». (٢)

ص: ٣٤٤

١- (١). تحرير الوسيله، ج ١، ص ٤٠٢.

٢- (٢). الوسائل، ج ٩، ص ٢٧٧، باب ١٨ من أبواب كفّارات الاستمتاع، ح ٣.

قال الخرقى: فإن قبل فلم ينزل فعليه دم، وإن أنزل فعليه بدنه. وإن نظر فصرف بصره فأمنى فعليه دم، وإن كرّر النظر حتى أمنى فعليه بدنه.

وقال ابن قدامة: وجمله ذلك: أن حكم القبلة وحكم المباشرة دون الفرج سواء على أساس حرمة الاستمتاع الثابتة بالنصّ و الإجماع في الجماع فلم يفسد به الحج؛ لأن مراتب الأحكام على وفق ما يحصل به من اللذّة، فالوطء في الفرج أبلغ الاستمتاع فأفسد الحجّ مع الإنزال وعدمه، والوطء دون الفرج دونه فأوجب البدنه، فأفسد الحجّ مع الإنزال و الدم عند عدمه، والقبلة دونهما فتكون دونهما فيما يجب بها فيجب بها بدنه عند الإنزال من غير إفساد، وتكرار النظر دون الجميع فيجب به الدم عند الإنزال ولا يجب عند عدمه شيء، وأمّا إن نظر ولم يكرّر فعليه شاه وإن كرّره فأنزل عليه بدنه، روى ذلك عن ابن عباس أمّا مجرد النظر فلا شيء فيه فقد كان النبي صلى الله عليه وآله ينظر إلى نسائه وهو محرم. (1)

قال ابن قدامة: إن الحجّ لا يفسد بتكرار النظر أنزل أو لم ينزل، روى ذلك عن ابن عباس وهو قول أبي حنيفة والشافعي، وروى عن مالك فيمن ورد النظر حتى أمنى، عليه حجّ من قابل؛ لأنّه أنزل بفعل محظور، أشبه الإنزال بالمباشرة. ولنا: أنّه إنزال عن غير مباشرة فأشبه الإنزال بالفكر والاحتلام، والأصل الذي قاسوا عليه ممنوع.

قال ابن قدامة: قال أبو ثور: لا شيء عليه - أي المكلف الحاجّ تجاه الإنزال بالنظر - وحكى ذلك عن أبي حنيفة؛ لأنّه ليس بمباشرة، أشبه الفكر، ولنا أنّه إنزال بفعل

محظور، فأوجب الفديه كاللمس. (١)

وقال الجزيري قال الحنفى: فإذا تعدد الجماع فإن كان فى مجلس واحد اكتفى بشاه واحد. (٢) وهذا الحكم على خلاف المذاهب الأخرى، أخذاً بإطلاق أدله الشاه، بينما المذاهب كلها، يقولون: بأن الفديه هناك بدنه؛ للنصوص الواردة من طريقى آل البيت عليهم السلام و الصحابه.

قال ابن قدامه: وحكى أبو ثور عن أبى حنيفه أن اللواط و الوطء فى الدبر لا يفسد الحج؛ لأنه لا يثبت به الإحصان فلم يفسد الحج. (٣) قال السرخسى: والمس و التقبيل و الجماع فيما دون الفرج أنزل أو لم ينزل لا يفسد الإحرام وللشافعى قول أنه إذا إتصل به الإنزال يفسد به الإحرام على قياس الصوم (وعليه دم) ولكننا نقول: فساد الإحرام حكم متعلق بعين الجماع. (٤) وقال الكاشانى: والمحرم غير ممنوع عما يزرع الشهوه. (٥)

و أمّا المذهب الجعفرى فيخالف ذلك الحكم (عدم فساد الإحرام) أشدّ المخالفه. قال الإمام الخمينى: بان من المحرمات فى الإحرام، الاستمتاع من النساء: وطء و تقبيلاً و لمساً و نظراً بشهوه بل كلّ لذّه و تمتع منها.

لو جامع فى إحرام عمره التمتع قبلاً أو دبراً، عليه الكفّاره (بدنه).

الأحوط اتمام العمل واستئنافه، لو وقع ذلك قبل السعى، وأحوط من ذلك إعادة الحج من قابل، ولو ارتكبه بعد السعى فعليه الكفّاره فقط وهى على الأحوط بدنه.

لو ارتكب ذلك (الجماع) فى إحرام الحج عامداً عالماً بطل حجّه، إن كان قبل

ص: ٣٤٦

١- (١). المغنى، ج ٣، ص ٣٣٨ و ٣٣٩.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٧٣.

٣- (٣). المغنى، ج ٣، ص ٣٣٦.

٤- (٤). المبسوط، ج ٤، ص ١١٨.

٥- (٥). بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٩٣.

وقوف عرفات بلا إشكال، وإن كان بعده وقبل الوقوف بالمشعر فكذلك على الأقوى، فيجب عليه في صورتين إتمام العمل و الحجّ من قابل، وعليه الكفّاره وهي بدنه.

ولو كان ذلك بعد الوقوف بالمشعر فإن كان قبل تجاوز النصف من طواف النساء صحّ حجّه، وعليه الكفّاره، وإن كان بعد تجاوزه عنه صحّ ولا كفّاره على الأصح. (١) ذلك كلّ؛ لأنّ حال المحرم ضيقه كما في الروايه الأنيّف ذكرها.

ولا شك أن الإحرام عباده مهمّه و المحرم ينقطع إلى الله ويقتلع عن قلبه كلّ العلاقات الشهويه، فهل يمكن أن يقال: أن الجماع فيما دون الفرج مع الإنزال لا يضر بالإحرام على قول أبي حنيفه؟

المذهب الشافعي

تحرم مقدماته-أي الجماع-كالقبله و المباشره بشهوه سواء أنزل أم لم ينزل، وتجب عليه في هذه الحاله الفديه، وذلك؛ لأنّ شرط الحرمة-ودليلها-الاستمتاع وهو حاصل بالنظر و اللمس. و شرط الفديه-ودليلها-المباشره بشهوه. (٢)

المذهب المالكي

يشترط في فساد الحجّ بالإنزال بسبب النظر أو الفكر أن يطيلهما-أي يكرّهما-أمّا الإماء بمجرّد النظر أو الفكر فإنّه لا يفسد-ويجب عليه الهدى، أمّا إذا أمنى بسبب قبله فإنّ حجّه يفسد. (٣)

ص: ٣٤٧

١- (١). تحرير الوسيله، ج ١، ص ٤٠٣.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٧٤.

٣- (٣). المصدر السابق، ص ٦٧٢ و ٦٧٣.

قد تبين لنا أنّ الاختلاف هنا ناشئ عن الاختلاف في مستند الحكم روائياً واجتهادياً وقياسياً، فإنّ المستند على المذهب الجعفرى هو النصّ التامّ سنداً ودلالةً، والمستند على المذاهب الأربعة - حسب ما تبين - الاجتهاد و القياس.

اليسيره

هناك عدّة اختلافات يسيره نكتفى بالإشارة إليها، ذلك لانتفاء الموضوع بالنسبه إلى بعضها وقلة الوقوع للبعض الآخر.

منها: الاختلاف في ما له صلّه بحرمة الصيد، وبما أنّه لا أرضيه للصيد فلا مسوغ للبحث عنه.

ومنها: الاختلاف في جواز نقل هوامّ الجسد بعد الاتّفاق على عدم جواز قتلها، وبما أنّه لا - واقع لنقل الهوامّ إلّا - قليلاً - من جانب، والحاجّ يحتاط نفسياً من جانب آخر فالأمر سهل.

ومنها: الاختلاف في جواز قطع الشجر الّذى أنبته الحاجّ بنفسه بعد الاتّفاق على عدم جواز قطع الأشجار الّتى أنبتها الله وبما أنّ الحاجّ المتدين يجتنب عن قطع الأشجار قطعاً بلا فرق بين ما أنبته الآدمى وما أنبته الله - بحسب فهم العرف - فلا اختلاف هناك من ناحيه عمليه أصلاً.

حول الاستظلال

اشاره

هناك اختلافات يسيره بين المذاهب بعد الاتّفاق على حرمة الاستظلال إجمالاً، وتفصيل الاختلاف بما يلي:

قال الجزيري: ويجوز له - أي المحرم - أن يستظل بالشجرة والخيمة والبيت والمحمل والشمسية بشرط أن لا يمس شيء من ذلك رأسه ووجهه، فإن كشفهما واجب باتفاق المالكية والحنيفية والشافعية أيضاً من مجوزى الاستئلال إلا أن نطاق الجواز على رأى الشافعية أوسع قائلاً: يجوز الاستئلال - بكل ما ذكر - ولو لاصق رأسه أو وجهه. لكن لو وضع على رأسه ما يقصد به الستر عرفاً حرم عليه ذلك. (١)

وتبين لنا أن الاستئلال بالذات لا يضر بالإحرام فلا يكون من المحظورات و أما إذا أصبح الاستئلال ملاصقاً بالرأس والوجه كان ذلك محظوراً على أساس دليل عدم جواز الستر بالنسبة إلى الرأس والوجه على الرجال.

المذهب الجعفري

قال المحقق الحلّي - من محرمات الإحرام -: تظليل المحرم عليه - أي على الرأس للرجال - ساتراً - حال السير - ولو اضطر لم يحرم. (٢) ذلك؛ للنصوص الواردة في الباب منها: صحيحه محمد بن مسلم عن الإمام الباقر أو الإمام الصادق قال: سألته عن المحرم يركب القبة؟ فقال: «لا». قلت: فالمرأه المحرمه؟ قال: «نعم». (٣) والدلاله تامه.

ومنها: صحيحه سعد بن سعد الأشعري: عن الإمام الرضا عليه السلام قال: سألته عن المحرم يظلم على نفسه. فقال: «أ من علّه؟» قلت: يؤذيه حرّ الشمس و هو محرم. فقال: «هي علّه يظلم ويفدى». (٤) فالحكم بعدم جواز التظليل على الرجال يستند إلى النصوص

ص: ٣٤٩

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٥١.

٢- (٢). شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٥١.

٣- (٣). الوسائل، ج ٩، ص ١٤٦، باب ٦٤ من أبواب تروك الإحرام، ح ١.

٤- (٤). المصدر السابق، ص ٢٨٧، باب ٦ من أبواب بقيه كفارات الإحرام، ح ٤.

الخاصّه. و هو نفس الرأى على المذهب الحنبلى.

قال ابن قدامه: قال الخرقى: ولا يظلل على رأسه فى المحمل فإن فعل فعليه دم، واحتجّ أحمد بقول ابن عمر، روى عطاء قال: رأى ابن عمر على رجلٍ عمر بن عبد الله بن أبى ربيعه عوداً يستره من الشمس فنهاه. (1)

منشأ الاختلاف

تبين لنا أنّ الاختلاف هناك ناشئ عن الاختلاف فى مستند الحكم، فإنّ عدم جواز الاستظلال على المذهب الجعفرى يستند إلى النصوص الواردة من طريق آل البيت عليهم السلام وجواز الاستظلال على المذهب الحنفى و الشافعى و المالكى يستند إلى الاجتهاد، والحنبلى وافق الجعفرى فى هذا الحكم، ذلك للنصّ الوارد عن طريق الصحابه الدالّ على عدم جواز التظلل.

الارتماس

اشاره

اختلفت آراء الفقهاء بالنسبه إلى جواز الارتماس بالماء وعدمه، وتفصيل الاختلاف بما يلى:

المذهب الجعفرى

قال المحقق الحلى - من محرّمات الإحرام - تغطيه الرأس وفى معناه الارتماس. (2) ذلك لأنّ رمس الرأس فى الماء تماماً هو تغطيه الرأس وستره بالماء بكلّ وضوح، فلا يجوز الارتماس على أساس عدم جواز الاستتار.

ص: ٣٥٠

١- (١). المغنى، ج ٣، ص ٣٠٧.

٢- (٢). شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٥١.

ومن حسن الحظّ أنّه توجد نصوص صحاح تصرّح بعدم جواز الإرتماس.

منها: صحّحه عبدالله بن سنان عن الإمام الصادق عليه السلام قال سمعته يقول: لا تمسّ الرياح وأنت محرم- إلى أن قال: ولا ترتمس في ماء تدخل فيه رأسك. (١) والدلالة تامّة كاملة، وها هو الرأى على المذهب المالكي وأضاف المالكي أنّه: لا يجوز إزالة الوسخ بالغسل (٢) ذلك لاحتمال قطع الشعر.

المذاهب الثلاثة الأخرى

قال ابن قدامة: لا بأس بذلك الإرتماس ولعله- المالكي- ذهب إلى أنّ ذلك ستر له، والصحيح أنّه ليس ذلك ستر وقد روى عن ابن عيّاس قال: ربّما قال لي عمر ونحن محرمون بالجحفه تعال أبايكي- أي أغالبك- أينا أطول نفساً في الماء وقال ربّما قايست عمر بن الخطّاب بالجحفه ونحن محرمون. ولأنّه ليس بستر معتاد. (٣) وقال مالك: لا أحب للمحرم أن يغمس رأسه في الماء خشية أن يقتل الدواب. (٤)

منشأ الاختلاف

تبيّن لنا أنّ الاختلاف هنا ناشئ عن الاختلاف في انطباق معنى التغطية على الارتماس، ومن الاختلاف في النصوص الواردة من الطريقتين، فيكون الاختلاف نصّاً واجتهاداً. والذي يسهّل الخطب أنّه لا خلاف هنا بحسب الواقع الموضوعي ذلك؛ لأنّ الاستحمام في حياتنا المعاصرة يتمّ بإفاضه الماء من الأجهزة المعدّه في الحمام، فلا خلاف من ناحيه عمليه.

ص: ٣٥١

- ١- (١). الوسائل، ج ٩، ص ١٤٠، باب ٥٨ من أبواب تروك الإحرام، ح ١.
- ٢- (٢). المغنى، ج ٣، ص ٢٩٩.
- ٣- (٣). المصدر السابق.
- ٤- (٤). المدونه الكبرى، ج ١، ص ٣٦٣.

اختلفت الآراء بالنسبه إلى جواز الاكتحال والاختضاب وعدم جوازهما حال الإحرام وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذاهب الأربعة

قال الجزيري: لا- يجوز للمحرم أن يكتحل بما فيه طيب باتفاق ثلاثه، وخالف مالكيه، قالوا: يحرم على المحرم الاكتحال مطلقاً. وقال: لا- يجوز للمحرم أن يختضب بالحناء لأنه طيب، والمحرم ممنوع من التطيب. عند المالكيه و الحنفيه، أما الشافعيه، قالوا: يكره الخضاب. والحنابله قالوا: لا يحرم على المحرم الاختضاب. (١)

المذهب الجعفري

قال الإمام الخميني- من محرّمات الإحرام-: الاكتحال بالسواد إن كان فيه الزينه، ولا يترك الاحتياط بالاجتناب عن مطلق الكحل الذي فيه الزينه، ولو كان فيه الطيب فالأقوى حرمة. (٢) وقال: -من المحرّمات- لبس الخاتم و الساعه- للزينه فلو كان للاستحباب أو لخاصيه فيه، لا للزينه لا إشكال فيه، والأحوط ترك استعمال الحناء للزينه، بل الحرمة لا تخلو من وجه- ويحرم-: لبس المرأه الحلى للزينه. (٣)

منشأ الاختلاف

إنّ الاختلاف ناشئ عن الاختلاف في انطباق المفهوم- أي مفهوم الزينه و الطيب- على المصداق.

ص: ٣٥٢

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٤٦ و ٦٤٧.

٢- (٢). تحرير الوسيله، ج ١، ص ٤٠٤ و ٤٠٥.

٣- (٣). المصدر السابق، ص ٤٠٦ و ٤٠٧.

التحقيق: أنّ العامل الرئيسي بالنسبة إلى حرمة الاكتحال والاختضاب هو: تحقّق الزينه و التطيب على أساس النصوص و الفتاوى، ومن النصوص: ما رواه حريز بسند صحيح عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: لا تكتحل المرأة المحرمة بالسواد، إنّ السواد زينه. (١) صرّحت على المطلوب بعموم التعليل وقال المحقّق الحلّي: ويحرم لبس الخاتم للزينه ولبس الحلّي للزينه. (٢)

وقال المحقّق صاحب الجواهر: القول بالحرمة-بالنسبة إلى الاختضاب-هو: لمفهوم تعليل المنع عن الكحل بالسواد و النظر في المرآه بأنّه زينه. (٣)

وقال ابن قدامه: وروى عن أحمد أنّه قال: يكتحل المحرم ما لم يرد به الزينه، وقال: قال القاضي: يكره-الاختضاب-لكونه من الزينه. (٤) فتبين لنا بكلّ وضوح أنّ الاختلاف ناشئ عن الاختلاف في انطباق المفهوم على المصداق و هذا هو الاختلاف في الاجتهاد.

ص: ٣٥٣

١- (١). الوسائل، ج٩، ص١١٢، باب ٣٣ من أبواب تروك الإحرام، ح٤.

٢- (٢). الشرائع، ج١، ص٢٥٠.

٣- (٣). الجواهر، ج٨، ص٤٢٩.

٤- (٤). المغنى، ج٣، ص٣٢٧ و٣٣١.

الاختلاف فى مستحبات الإحرام سهل.

كلّ ما كان مجزئاً-بالنسبه إلى واجبات الإحرام-على المذهب الجعفرى مجزئاً على المذاهب الأربعة فلا خلاف عملياً.

لا يجوز عقد النكاح للمحرم، إلاّ على المذهب الحنفى.

لا يجوز التقبيل و النظر إلى الزوجه عن شهوه و اختلفت الآراء فى الكفّاره، والأحوط: بدنه.

لا يجوز الاستئلال للمحرم حال السير على مذهبي الجعفرى و الحنبلى و يجوز ذلك على المذاهب الثلاثة الأخرى.

لا يجوز الارتماس بالماء للمحرم على مذهبي الجعفرى و المالكى و يجوز على المذاهب الثلاثة الأخرى.

اختلفت الآراء حول الاكتمال و الاختصاب حرمة و كراهه و لا اختلاف من ناحيه عمليه.

١. هل يجب اقتران النيه بالتلبيه؟
٢. ما هو الدليل على عدم جواز عقد النكاح حال الإحرام؟
٣. ما هي كفّاره التقبيل عن شهوه وكفّارته بدون الشهوه؟
٤. هل تتحقّق الكفّاره تجاه النظر إلى إمراه بدون الشهوه؟
٥. ما هو الدليل على عدم جواز التظليل حال الإحرام؟
٦. هل يجوز الارتماس بالماء حال الإحرام؟
٧. ما هو العامل الرئيسي لعدم جواز الاكتمال والاختصاب ولبس الحلّى وما شاكلها؟

اختلفت الآراء بالنسبه إلى ابتداء الوقوف وانتهائه في عرفه وتفصيل الاختلاف بما يلي:

ثلاثة من المذاهب

قال الجزيري:وقته-أى الوقوف فى عرفه على المذهب الحنفى-هو من بعد زوال شمس اليوم التاسع من شهر ذى الحجه إلى فجر يوم النحر.

ووقته-على المذهب الشافعى أيضاً-من زوال شمس يوم التاسع من ذى الحجه إلى فجر يوم النحر. (١)قال أبوبكر الكاشانى:وأما قدر الواجب من الوقوف فمن حين تزول الشمس إلى أن تغرب،فهذا القدر من الوقوف واجب عندنا.وعند الشافعى ليس بواجب بل هو سنه.

والأصل فيه(الوقوف)ما روى عن النبى صلى الله عليه وآله أنه قال من وقف بعرفه فقد تمّ حجه.

ص:٣٥٧

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج١، ص٦٦٢-٦٦٤.

(والقدر المفروض هو حصوله كائناً بها)والمشى و السير لا يخلو عن وقفه،وسواء نوى أو لم ينو بخلاف الطواف. (١)

وقال الأنصارى الشافعى:وواجب الوقوف بعرفه حضوره بعرفه أى بجزء منها بين زوال وفجر يوم النحر،للاِتباع رواه مسلم. (٢)

وقال الجزيرى:يجب الوقوف على المذهب المالكى فى نهار التاسع بعد الزوال إلى الغروب. (٣)

المذهب الجعفرى

قال المحقق الحلى:وقت الاختيار لعرفه من زوال الشمس إلى الغروب من تركه عامداً فسد حجّه،ووقت الاضطراب إلى طلوع الفجر من يوم النحر. (٤)

ولم نجد خلافاً يعتدّ به إلا عن الحنبلى و هو كما يلى:

المذهب الحنبلى

قال الجزيرى:الوقت المعتبر له-أى للوقوف على المذهب الحنبلى-هو من فجر اليوم التاسع من شهر ذى الحجّه إلى فجر اليوم العاشر (٥)وقال ابن قدامه:وقت الوقوف من طلوع الفجر يوم عرفه إلى طلوع الفجر من يوم النحر،لا نعلم خلافاً بين أهل العلم فى آن آخر لوقت طلوع فجر يوم النحر. (٦)ولم يرد نصّ أو إجماع دالّ على أنّ مبدأ

ص: ٣٥٨

١- (١). بدائع الصنائع، ج ٢، ص ١٢٧.

٢- (٢). فتح الوهاب، ج ١، ص ٢٥١.

٣- (٣). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٦٢-٦٦٤.

٤- (٤). شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٥٤.

٥- (٥). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٦٣.

٦- (٦). المغنى، ج ٣، ص ٤١٥.

الوقوف في عرفه هو فجر اليوم التاسع، عدا ما يقول ابن قدامه: ولأنه-الوقت من الفجر إلى الزوال-من يوم عرفه فكان وقتاً للوقوف كبعد الزوال. (١)

منشأ الاختلاف

تبين لنا بكل وضوح أن الاختلاف في هذا الحقل ناشئ عن تفرّد الحنبلي واجتهاده الخاصّ معلناً: أن وقت الوقوف في عرفه من الفجر إلى الفجر، وقد مرّ بنا أنه لا يمكن المساعدة على هذا التحديد؛ لعدم الدليل عليه من نصّ أو إجماع. أضف إلى ذلك أن فتوى من بعض شيوخ الحنابلة يخالف التحديد المذكور. كما قال الخرقى: ثم-بعد إقامة الصلاتين-يصير إلى موقف عرفه فيكبر ويهلّل ويجتهد في الدعاء إلى غروب الشمس. (٢)

و أما الاختلاف بالنسبة إلى التعبير عن الوقت المتيقّن-من الزوال إلى الغروب-بالوقت الاختياري على المذهب الجعفرى وبوقت الفضيله على المذاهب الأخرى فهو ناشئ عن عدم التقريب بين المذاهب والآراء. ذلك؛ لأنّ وقت الفضيله بحسب الحقيقة-كما يؤيده عمل الحجّاج-هو الوقت الاختياري فلا- يتركه الحاجّ عن اختيار إلا أنّ التعبير بالوقت الاختياري أكد و هو الأحوط في الدين و الأقرب للتقوى.

حكم الخروج عن عرفه قبل الغروب

قال ابن قدامه: فإن دفع-أى خرج-قبل الغروب فحجّه صحيح في قول جماعه الفقهاء إلا- مالكاً قال: لا- حجّ له، قال ابن عبد البر: لا نعلم من فقهاء الأمصار من قال بقول مالك، (٣) وقال الجزيري قال المالكيه: من أركان الحجّ الحضور بعرفه بأى جزء منها،

ص: ٣٥٩

١- (١). المصدر السابق.

٢- (٢). المصدر السابق، ص ٤٠٩ و ٤١١.

٣- (٣). المغنى، ج ٣، ص ٤١٤.

فالحضور بعرفه نوعان: ركن يفسد الحج بتركه وواجب يلزم في تركه دم، فالأول: لحظه من غروب الشمس يوم عرفه إلى طلوع فجر يوم النحر، والثاني: لحظه من زوال الشمس يوم عرفه إلى غروب الشمس من ذلك اليوم. (١)

وقال مالك بأن من دفع من عرفات قبل مغيب الشمس (فعليه أن يرجع قبل طلوع الفجر ويقف فيها) وإن لم يعد إلى عرفات، فعليه الحج قابلاً والهدى ينحره في حج قابل وهو كمن فاته الحج. (٢) ويتطابق رأي المالكي مع فتوى الفقهاء أجمع ولا خلاف إلا في النقل. والذي يسهل الخطب هو الوحده العمليه، فإن الحج المسلمين من كافة المذاهب يلتزمون بالوقوف من زوال الشمس إلى غروب الشمس يوم التاسع فلم يكن هناك اختلاف من ناحيه عمليه، و أما الاختلاف في التعبير فهو ناشئ عن عدم المقارنه بين الآراء و المذاهب وفق المنهج المطلوب.

ومهما يكن فالإخلال بالركن اختياراً يوجب بطلان الحج والإخلال بالواجب-من واجبات الحج-يوجب الكفاره. و أما من اضطر إلى ترك الوقوف بعرفه فهو معذور على أساس قاعده رفع التكليف عن المضطرّ و هو نفس الحكم على المذهب الجعفرى، وقد نقل عن الشافعى: أن الحكم هو تبديل الحج بالعمرة، لبطلان الحج بواسطه النقص في الركن. (٣)

حول الوقوف بالمزدلفه

إشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى وقت الوقوف هناك وتفصيل الاختلاف بما يلي:

ص: ٣٦٠

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٦٤.

٢- (٢). المدونه الكبرى، ج ١، ص ٤١٣.

٣- (٣). الفقه المصور، ص ٢٥٢.

قال المحقق الحلي: وقت الوقوف بالمشعر-للمختار- ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس وللمضطرّ إلى زوال الشمس؛ (١) ذلك لصحيحه معاوية بن عمار عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «أصبح على طهر بعدما تصلّى الفجر فقف- بالمشعر- إن شئت قريباً عن الجبل»- إلى أن قال-: «ثم أفض حين يشرف لك ثبير- جبل بمكّه» (٢) والدلالة تامّة والحكم متسالم عليه عند الفقهاء الإماميين.

المذاهب الأربعة

قال الجزيري: الحضور بالمزدلفه قبل طلوع الفجر- واجب على المذهب الحنفي و الشافعي و المالكي و يجب المبيت بالمزدلفه ليله- النحر- على المذهب الحنبلي وليكن المبيت في- النصف الثاني- من الليل. (٣) قال الكاشاني: و أمّا زمان الوقوف بمزدلفه فما بين طلوع الفجر و طلوع الشمس هذا عندنا، وقال الشافعي: يجوز في النصف الاخير من ليله النحر. (٤) قال مالك: من مرّ بمزدلفه، و إن كان دفعه في وسط الليل أو أوّله أو آخره وترك الوقوف مع الإمام أجزأه ولا دم عليه. (٥) ولا يجب الوقوف بعد الفجر (على المذهب الحنبلي) إلاّ أنّه يستحبّ الوقوف و الدعاء بالمأثور بعد صلاه الفجر حتّى يتحقّق الضوء من المشرق اقتداءً بالنبي صلى الله عليه و آله كما قال ابن قدامه: والمستحبّ الاقتداء برسول الله صلى الله عليه و آله في المبيت

ص: ٣٤١

١- (١). شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٥٦.

٢- (٢). الوسائل، ج ١٠، ص ٤٥، باب ١١ من أبواب الوقوف بالمشعر، ح ١.

٣- (٣). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٦٥-٦٦٧.

٤- (٤). بدائع الصنائع، ج ٢، ص ١٣٦.

٥- (٥). المدونه الكبرى، ج ١، ص ٣١٧.

إلى أن يصبح ثم يقف حتى يسفر، وعن نافع أن ابن زبير أخر في الوقت حتى كادت تطلع الشمس. (١)

منشأ الاختلاف

تبين لنا أن الاختلاف هنا ناشئ عن الاختلاف في مدرك الحكم، فإن مدرك الوقوف بالليل في المزدلفه-على المذاهب الأربعة- هو عمل النبي صلى الله عليه وآله حسب ما نقل عن طريق الصحابة كما قال ابن قدامة: ولنا: أن النبي صلى الله عليه وآله بات بها-المزدلفه-وقال: خذوا عني مناسككم، وإنما أيسح الدفع بعد نصف الليل بما ورد من الرخصة فيه. (٢) ولم يكن هناك نص خاص وقال السيد السابق: هذه هي السنّة الثابتة في المبيت بالمزدلفه. (٣)

وأما مدرك الوقوف بين الطلوعين في المشعر الحرام-على المذهب الجعفرى- فهو النصّ الوارد عن الإمام الصادق عليه السلام الذي دلّ على وجوب الوقوف من طلوع الفجر إلى طلوع الفجر.

أضف إلى ذلك أنه يقال: أن المشعر الذي هو وعاء الذكر في قوله تعالى: ...فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ... ، (٤) هو بعد طلوع الفجر بلا خلاف وهناك عدّه أدعيه مأثوره عن الطريقتين في ذلك الوقت.

فتبين أن ذلك الوقت هو المنسك و أمّا الوقوف في المزدلفه ليلاً- ليس إلّا- مقدّمه للوقوف الأصلي وعليه يستحبّ الوقوف ليلاً. ويؤكّده ما قال به الحنبلي من وجوب المبيت في المزدلفه وعدم كفايه الوقوف قطعه من الليل، ولا يجوز الخروج قبل طلوع الفجر.

ص: ٣٦٢

١- (١). المغنى، ج ٣، ص ٤٢٣.

٢- (٢). المصدر السابق، ص ٤٢٢.

٣- (٣). فقه السنه، ج ١، ص ٧٢٤.

٤- (٤). البقره: ١٩٨.

والذى يسهل الخطب أنّ فقهاء السنّه يقولون بمطلوبيه الدعاء بعد صلاه الفجر و الوقوف بعد الفجر حتّى الإسفار و هو يقرب طلوع الشمس فإذا ارتحل الحاج بعد ذلك الوقت ودخل في وادى محسر يواجه طلوع الفجر؛ لعدم الفصل بين الإسفار و الطلوع إلاّ القليل و هو نفس الرأى على المذهب الجعفرى: كما قال المحقق الحلّى: يستحبّ الإفاضه-من المشعر-قبل طلوع الشمس بقليل، ولكن لا يتجاوز وادى محسر إلاّ بعد طلوعها. (١) وعليه ليس ثمّه اختلاف من ناحيه عمليه.

جواز التفريق بين العشائين ليله المزدلفه

اشاره

قال ابن قدامه: فإن صلّى المغرب قبل أن يأتى مزدلفه ولم يجمع-بين الصلاتين-خالف السنّه وصحّت صلاته، وبه قال مالك و الشافعى: وقال أبو حنيفه: لا يجزئه؛ لأنّ النبى صلى الله عليه و آله جمع بين الصلاتين، فكان نسكاً و قد قال: «خذوا عني مناسككم».

ولنا: أنّ كلّ صلاتين جاز الجمع بينهما جاز التفريق بينهما كالظهر و العصر بعرفه و فعل النبى صلى الله عليه و آله محمول على الأولى و الأفضل (٢) و هو نفس الرأى على المذهب الجعفرى القائل بجواز الجمع فى مطلق الأحوال.

منشأ الاختلاف

إنّ الاختلاف ناشئ عن الاختلاف فى التعيين و التخيير، حيث أنّ المذهب الحنبلى استنبط الحكم تعييناً، بأنّ الجمع هناك هو الحكم على التعيين كمنسك معين و أمّا على المذاهب الأخرى كان الجمع أولى، فيجوز التفريق بين العشائين كما هو منهجيه الجمع بين الصلاتين المشتركتين فى الوقت.

ص: ٣٤٣

١- (١). شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٥٨.

٢- (٢). المغنى، ج ٣، ص ٤٢٠.

اختلفت الآراء بالنسبة إلى وجوب الترتيب بين الرمي و الحلق و الهدى وعدم وجوبه، وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري

قال المحقق الحلي: وترتيب هذه المناسك واجب يوم النحر: الرمي، ثم الذبح، ثم الحلق، فلو قدم بعضها على بعض أثم ولا إعاده. (١) وقال المحقق صاحب الجواهر: إن الحكم منسوب إلى أكثر المتأخرين؛ لقوله تعالى: ... وَلَا تَخْلُقُوا رُؤُسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهُدْيُ مَحَلَّهُ... (٢) وللتأسي مع قول النبي صلى الله عليه وآله (٣) وقول الإمام الصادق عليه السلام في صحيحه معاويه بن عمّار (٤) إذا رميت الجمره فاشتر هديك. (٥)

المذاهب الأربعة

قال السيد السابق: إن الترتيب هناك: سنّه عند أكثر أهل العلم؛ لحديث عبد الله بن عمر -أنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله خطاباً لمن تخلف الترتيب-: «افعل ولا حرج». وقال أبو حنيفة: إن لم يراع الترتيب فقدّم منسكاً على منسك فعليه دم، وتأول قوله صلى الله عليه وآله:

ص: ٣٦٤

١- (١). شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٦٥.

٢- (٢). البقره: ١٩٦.

٣- (٣). تيسير الأصول، ج ١، ص ٣١٢.

٤- (٤). الوسائل، ج ١٠، ص ١٣٩، باب ٣٩ من أبواب الذبح، ح ١.

٥- (٥). الجواهر، ج ١٩، ص ٢٤٨.

«لا حرج» على رفع الإثم دون الفديه. (١) وقال الكاشاني الحنفى: بأنه روى أنه صلى الله عليه وآله رمى ثم ذبح ثم دعا بالحلاق.

(٢)

منشأ الاختلاف

من البين أن الاختلاف هنا ناشئ عن الاختلاف في فهم المعنى من قوله صلى الله عليه وآله: «لا حرج»، الوارد من الطريقتين. قال الحنفى: إن المقصود من نفي الحرج هنا هو نفي الإثم وقالت المذاهب الأخرى: إن المقصود من نفي الحرج في الكتاب والسنة - هو نفي الحكم المحرج كما هو ظاهر قوله تعالى: ... مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ... (٣) فتبين لنا أن الترتيب بين الرمي و الهدى و الحلق واجب على المذهب الجعفرى و المذهب الحنفى، و منسذوب على المذاهب الثلاثة الأخرى؛ لذلك نرى أن الحجج كلهم يبادرون إلى أعمال يوم النحر وفق الترتيب، ولا يوجد هناك تخلف إلا لعذر، والعذر رافع للتكليف على المذاهب كلها إلا على المذهب الحنفى بحسب فهمه الخاص.

وقت الرمي

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى وقت رمى الجمار للمختار وتفصيل الاختلاف بمايلى:

المذهب الجعفرى

قال الإمام الخمينى: وقت الرمي من طلوع الشمس من يوم العيد إلى غروبه. (٤) ذلك؛ لأن الرمي من مناسك يوم العيد و اليوم من الطلوع إلى الغروب، ويدلنا على ذلك

ص: ٣٤٥

١- (١). فقه السنه، ج١، ص٧٢٦.

٢- (٢). بدائع الصنائع، ج٢، ص١٤١.

٣- (٣). الحج: ٧٨.

٤- (٤). تحرير الوسيله، ج١، ص٤٢٦.

الحديث المشهور الوارد من الطريقتين قال الإمام الصادق عليه السلام: «لَمَّا أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ مَرَّ عَلَى جَمْرَةِ الْعَقْبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ثُمَّ أَتَى مَنَى وَكَذَلِكَ السَّنَةِ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: خَذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» (١).

المذهب الحنبلي

ووقته- أى الرمي- من نصف ليله النحر لمن وقف قبله بعرفه، ولا يصح الرمي فى أيام التشريق إلا بعد الزوال.

المذهب الحنفى

وقت أداء رمى جمرة العقبة فجر يوم النحر إلى فجر اليوم الثانى منه، فإن قدّمه عن ذلك لا يجزئه، وإن أخره عن ذلك لزمه دم. ووقت الرمي فى اليوم الثانى والثالث هو من بعد الزوال إلى الغروب، ويكره فى الليل إلى الفجر، وقبل الزوال لا يجزئ وبعد فجر اليوم الثانى يلزمه دم بالتأخير.

المذهب الشافعى

يدخل وقت الرمي بانتصاف ليله النحر ويمتدّ وقته إلى آخر أيام التشريق.

المذهب المالكى

وقت الرمي فى كلّ يوم منها من زوال الشمس إلى الغروب، فلو قدّم الرمي على الزوال لا يكفى وعليه دم إن لم يعده بعد الزوال، وإن أخره إلى الليل أو إلى اليوم الثانى فعليه دم (٢) ويستدلّ على تعيين الوقت للرمي بالروايات الواردة من طريق

ص: ٣٦٦

١- (١). المستدرک، باب ١ من أبواب رما جمرة العقبة، ح ٢.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٦٦-٦٦٨.

الصحابه،منها:ما روى عن جابر قال:رأيت رسول الله صلى الله عليه و آله يرمى الجمره ضحى يوم النحر وحده ورمى بعد ذلك-
اليوم فى اليوم الثانى و الثالث-بعد زوال الشمس أخرجه مسلم. (١)ومنها:ما روى ابن عباس قال:كان رسول الله صلى الله عليه و
آله يسأل يوم النحر بمنى قال:رجل رميت بعد ما أمسيت فقال:لا حرج. (٢)

قال الكاشانى الحنفى:أول وقت الرمى من يوم النحر ما بعد طلوع الفجر الثانى،فلا يجوز قبل طلوعه،وأول وقته المستحب ما بعد
طلوع الشمس قبل الزوال هذا عندنا وقال الشافعى:إذا انتصف ليله النحر دخل وقت الجمار.

وبه نقول أنّ المستحب ذلك و أمّا آخره فأخر النهار.

و أمّا وقت الرمى من اليوم الثانى و الثالث من أيام الرمى فبعد الزوال حتى لا يجوز الرمى فيهما قبل الزوال فى الروايه المشهوره
عن أبى حنيفه وروى أبوحنيفه أن الأفضل أن يرمى فى اليوم الثانى و الثالث بعد الزوال فإن رمى قبله جاز،وجه هذه الروايه-
القياس على رمى يوم النحر-.

وجه الروايه المشهوره ما روى عن جابر أنّ رسول الله صلى الله عليه و آله رمى الجمره يوم النحر ضحى ورمى فى بقيه الأيام بعد
الزوال،و هذا باب لا يعرف بالقياس. (٣)

منشأ الاختلاف

تبين لنا أنّ الحكم على المذهب الجعفرى يستند إلى النصّ و الظاهر.و أمّا على المذاهب الأربعة فيستند الحكم إلى
النصوص،واختلف أصحاب هذه المذاهب بينهم،فمنهم من يقول-أى الشافعى-بصحّ الرمى فتره الأيام الثلاثه صباحاً
ومساءً؛لقول

ص:٣٦٧

١- (١). المغنى، ج٣، ص٤٢٨ و ٤٢٩.

٢- (٢). المصدر السابق.

٣- (٣). بدائع الصنائع، ج٢، ص١٣٨.

النبى صلى الله عليه و آله: «إرم ولا حرج» (١) وأكثرهم -أى الثلاثة الأخرى- يذهب إلى وقت الرمى يوم النحر قبل الزوال ووقته فى اليوم الثانى و الثالث بعد الزوال، استناداً إلى الحديث الأول -أى ما رواه جابر- وعملاً بسيره الرسول صلى الله عليه و آله مؤكداً بقوله: «خذوا عني مناسككم». وعليه فالوقت محدد و التقديم لا يجزئ، والتأخير لا يجوز. ولكن هناك نص بالنسبة إلى من آخر الرمى إلى الليل، روى عبدالله بن عمر: من فاته الرمى حتى تغيب الشمس فلا يرم حتى تزول الشمس من الغد. -وبه أفتى الحنبلى و الحنفى- وقال مالك: يرمى ليلاً وعليه دم. (٢) والاختلاف فى صحه الرمى بعد منتصف الليل أو بعد الفجر ناشئ عن الاختلاف فى مبدأ اليوم بأنه بعد نصف الليل أو بعد طلوع الفجر.

ص: ٣٤٨

١- (١). المغنى، ج ٣، ص ٤٢٩.

٢- (٢). المصدر السابق.

وقت الوقوف بعرفه من زوال الشمس إلى الغروب على المذاهب كلها إلا على الحنبلي قائلًا: إنه من فجر اليوم التاسع إلى فجر اليوم العاشر.

وقت الوقوف في المزدلفه قبل الفجر على المذاهب الأربعة ووقته بعد الفجر على المذهب الجعفرى.

الترتيب بين أعمال منى واجب على المذهب الجعفرى و الحنفى وسنّه عند المذاهب الثلاثة الأخرى.

وقت الرمي على المذهب الجعفرى و الشافعى من طلوع الشمس إلى الغروب، ووقته على المذاهب الثلاثة الأخرى قبل الزوال يوم النحر وبعد الزوال فى اليوم الثانى و الثالث.

١. ما هو الوقت الاختياري و الوقت الاضطراري في عرفه؟

٢. ما هو الدليل على وجوب الوقوف بالمزدلفه بين الطلوعين؟

٣. هل يجوز التفريق بين العشائين ليله المزدلفه؟

٤. ما هو الدليل على وجوب الترتيب بين أعمال منى؟

٥. من تأخر الرمي عن الوقت المحدد فهل عليه دم؟

ص: ٣٧٠

اختلفت الآراء بالنسبه إلى خصوصيه الطواف النهائى فى ختام المناسك وتفصيل الاختلاف بما يلى:

المذاهب الأربعة

قال الجزيرى: النوع الثانى الطواف الواجب و هو طواف الوداع ويسمى طواف الصدر. (١) ولم يتعرّض إلى خلاف فيه وقال ابن قدامه: فأما الخارج من مكّه فليس له أن يخرج حتّى يودّع البيت بطواف سبع و هو واجب، من تركه لزمه الدم. وبذلك قال -عده من الفقهاء- وقال الشافعى فى قول له: لا يجب بتركه شيء؛ لأنّه يسقط عن الحائض فلم يكن واجباً كطواف القدوم. ولنا ما روى ابن عباس: أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلاّ أنّه خففت عن المرأة الحائض، متفق عليه. -ولما روى أنه -قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لا ينفرون أحد حتّى يكون آخر عهده بالبيت». و إذا ثبت وجوبه فإنّه ليس

ص: ٣٧١

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٠٢.

بركن ويسمى طواف الوداع؛ لأنه لتوديع البيت، وطواف الصدر؛ لأنه عند صدور الناس من مكة. (١)

قال مالك في قول عمر بن الخطاب: فإن آخر النسك الطواف بالبيت، إن ذلك فيما نرى - والله أعلم -؛ لقوله تعالى: ... وَ مَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ... وقوله تعالى: ... ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ، فمحل الشعائر كلها وانقضائها إلى البيت العتيق.

وعن مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب ردّ رجلاً مرّ الظهران (وادي قريب مكة) لم يكن ودّع البيت، حتّى ودّع البيت. (٢)

فتبين لنا أن الأصل في طواف الوداع هو رأى عمر بن الخطاب قال الكاشاني: وأما طواف الصدر (الوداع) واجب عندنا. وقال الشافعي: سنّه (لسقوطه عن الحائض والنفساء بالإجماع) ودليل الوجوب ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «من حجّ هذا البيت فليكن آخر عهده به الطواف، ومطلق الأمر لوجوب العمل». (٣)

المذهب الجعفري

قال المحقق الحلي: طواف - آخر الحجّ وهو الذي يسمى بطواف - النساء واجب في الحجّ و العمره المفردة، دون المتمتع بها وهو لازم للرجال والنساء والصبيان والخناثي. (٤) ذلك؛ للنصوص الواردة في الباب منها: صحيحه معاوية بن عمّار عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «على المتمتع بالعمرة إلى الحجّ ثلاثة أطواف بالبيت وسعيان بين الصفا والمروة، فعليه إذا قدم مكة طواف بالبيت - مع الصلاة والسعي - هذا للعمرة، وعليه للحجّ طوافان».

ص: ٣٧٢

١- (١). المغني، ج ٣، ص ٤٥٨.

٢- (٢). الموطأ، ج ١، ص ٣٧٠.

٣- (٣). بدائع الصنائع، ج ٢، ص ١٤٢.

٤- (٤). شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٧١.

ومنها: صحیحہ الحلبي عن الإمام الصادق عليه السلام: قال في حديث: وعليه طواف بالبيت - مع الصلاة و السعي ويسمى طواف الزيارة - وطواف بالبيت بعد الحج (١) دلت على وجوب طواف في ختام الحج - وإنما سمي هذا الطواف بطواف النساء - لأن حليته النساء - بعد الإحرام - ترتبط بهذا الطواف. كما قال المحقق الحلبي: إذا قصر أو حلق حل له كل شيء إلا النساء فإذا أتى بطواف النساء حل له النساء (٢) ذلك؛ للنصوص الواردة في الباب منها: صحیحہ الحلبي عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «لا تحل له النساء حتى يزور البيت». (٣)

و أما على المذاهب الأربعة، فلا يرتبط التحليل بطواف الوداع. ذلك؛ لأن التحليل قد تم بعد طواف الزيارة فلا يلعب طواف الوداع دوراً في هذا الحقل و إنما هو وداع البيت عند الخروج من مكة المكرمة.

قال ابن قدامة: إذا طاف للزيارة بعد الرمي و النحر و الحلق حل له كل شيء حرمه الإحرام، و قد ذكرنا أنه لم يكن بقي عليه من المحظورات سوى النساء، فهذا الطواف حلل له النساء، قال عبد الله بن عمر: لم يحل النبي صلى الله عليه و آله من شيء حرم منه حتى قضى حجه و نحر هديه يوم النحر، فأفاض بالبيت ثم حل من كل شيء حرمه، متفق عليه، ولا نعلم خلافاً في حصول الحل بطواف الزيارة. (٤) فتبين لنا أن تحليل النساء يرتبط بطواف الزيارة و عليه يترتب تحليل النساء.

ومن حسن الحظ أنه لا - خلاف في أن تحريم النساء أصعب المحظورات ولا يرفع إلا بالطواف، و إنما الخلاف في أن الطواف الذي يوجب التحليل هنا هو طواف الزيارة أو طواف النساء؟ وجهان على الفريقين.

ص: ٣٧٣

١- (١). الوسائل، ج ٨، ص ١٥٤، باب ٢ من أبواب أقسام الحج، ح ٦.

٢- (٢). شرائع الإسلام، ج ١، ص ٣٠٤.

٣- (٣). الوسائل، ج ٨، ص ٤٦٧، باب ٥٨ من أبواب الطواف، ح ١.

٤- (٤). المغنى، ج ٣، ص ٤٤٢.

قد تبين لنا بكل وضوح أنّ الاختلاف هنا ناشئ عن الاختلاف في النصوص الواردة من طريقى آل البيت عليهم السلام و الصحابه، وبما أنّه لم يكن هناك اختلاف مهمّ - كالتضادّ - يمكننا الجمع بين تلك النصوص المختلفه إلاّ أنّه لا يمكننا الجمع بين الاختلاف الناشئ عن فهم النصوص. والذى يسهّل الخطب أنّ الطواف المتنازع فيه لا يترك قطعاً ويؤتى قربه إلى الله ولا يضرنا الاختلاف في التسميه و هو الاختلاف في التعبير، فيكفينا الإتياء بقصد القربه. وعليه فلا اختلاف هناك من ناحيه عمليه.

وجوب الطهاره فى الطواف

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى اشتراط الطهاره من الحدث و الخبث فى الطواف وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفرى

قال المحقق الحلى - من واجبات الطواف -: الطهاره وإزاله النجاسه عن الثوب و البدن. (١) أمّا الطهاره عن الحدث، قال المحقق صاحب الجواهر - يشترط الطهاره -: عن الحدث الأصغر و الأكبر فى الطواف الواجب بلا خلاف أجده بل الإجماع بقسميه عليه (٢) ويدرنا على ذلك النصوص الوارده فى الباب منها: صحيحه معاويه بن عمّار عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «لا بأس أن تقضى المناسك كلّها على غير وضوء إلاّ - الطواف بالبيت، والوضوء أفضل». (٣) ومنها: صحيحه محمد بن مسلم قال سألت أحدهما - أى

ص: ٣٧٤

١- (١). شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٣٦.

٢- (٢). الجواهر، ج ١٩، ص ٢٦٩.

٣- (٣). الوسائل، ج ٨، ص ٤٤٤، باب ٣٨ من أبواب الطواف، ح ١.

الصادقين-عن رجل طاف طواف الفريضة و هو على غير طهر قال:«يتوضأ ويعيد طوافه». (١)و أما طهاره البدن و الثوب فهي أيضاً مما لاخلاف فيها كما قال المحقق صاحب الجواهر:يشترط إزاله النجاسه عن الثوب و البدن-كما عليه أكثر الفقهاء-بل عن الغنيه الإجماع عليه للنبوى:الطواف بالبيت صلاه،وخير يونس بن يعقوب عن الإمام الصادق عليه السلام فى رجل يرى فى ثوبه الدم و هو فى الطواف قال:«ينظر الموضع الذى رأى فيه الدم فيعرفه ثم يخرج فيغسله ثم يعود فيتّم طوافه». (٢)بل لا إشكال فى الإشتراط بناءً على تحريم إدخال النجاسه و إن لم تسر. (٣)

المذاهب الأربعة

قال ابن قدامه:إنّ الطهاره من الحدث و النجاسه و الستاره شرائط لصحّ الطواف فى المشهور عن أحمد و هو قول مالك و الشافعى،وقال أبوحنيفه:ليس شىء من ذلك شرطاً؛لأنّ الطواف ركن للحجّ فلم يشترط له الطهاره كالوقوف.

ولنا ماروى ابن عباس أنّ النبى صلى الله عليه و آله قال:«الطواف بالبيت صلاه،إلا أنّكم تتكلّمون فيه»رواه الترمذى؛ولأنّها عباده متعلّقه بالبيت فكانت الطهاره فيها شرطاً كالصلاه. (٤)وقال الجزيرى:قال الحنفيه:أما طهاره الثوب و البدن و المكان من الخبث فسنّه مؤكّده حتّى لو طاف وعليه ثوب كلّ نجس،فلا جزاء عليه و إنّما ترك السنّه على الصحيح (٥).قال أبو بكر الكاشانى:فأمّا الطهاره عن الحدث و الجنابه و الحيض و النفاس

ص:٣٧٥

١- (١). المصدر السابق، باب ٢٨ من أبواب الطواف، ح ٣.

٢- (٢). المصدر السابق، ص ٤٦٢، باب ٥٢ من أبواب الطواف، ح ٢.

٣- (٣). الجواهر، ج ١٩، ص ٢٧١-٢٧٢.

٤- (٤). المغنى، ج ٣، ص ٣٧٧.

٥- (٥). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٥٧.

فليست بشرط، لجواز الطواف وليست بفرض عندنا، حتى يجوز الطواف بدونها وعند الشافعي فرض لا يصح الطواف بدونها.

واحتج-الشافعي-بما روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال:«الطواف صلاه» فالصلاه لا جواز لها بدون الطهاره-كذلك الطواف لا يصح بدون الطهاره-.

ولنا قوله تعالى... وَ لِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ (١)أمر بالطواف مطلقاً، ولا يجوز تقييد مطلق الكتاب بالخبر الواحد فيحمل-الحديث المتلو-على التشبيه بالثواب. (٢)

منشأ الاختلاف

تبين لنا أنه يشترط في الطواف، الطهاره من الحدث و الخبث ولا خلاف فيه إلا عن الحنفي في ذهابه إلى عدم الإشتراط قياساً بالوقوف. فالإشتراط يستند إلى النص وعدم الإشتراط يستند إلى إطلاق الطواف.

حكم الشك في عدد الأشواط

المذاهب الأربعة

القاعده عند الشك في عدد الأشواط هي البناء على الأقل أخذاً بالقدر المتيقن (٣)قال الجزيري:و إن شك في النقص بنى على اليقين، وتتم الأشواط السبعه. (٤)

المذهب الجعفري

قال المحقق الحلّي:من شك في عدد الشوط بعد انصرافه لم يلتفت؛لقاعده الفراغ،

ص: ٣٧٦

١- (١). الحج: ٢٩.

٢- (٢). بدائع الصنائع، ج ٢، ص ١٢٩.

٣- (٣). الفقه على المذاهب الخمسه، ص ٢٢٨.

٤- (٤). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٥٤.

و إن كان فى أثناءه وكان شاكاً فى الزيادة قطع ولا شىء عليه، و إن كان فى النقصان، استأنف فى الفريضة وبنى على الأقل فى النافله. (١) أما عدم اعتبار الشك فى الزيادة أثناء الطواف فهو على أساس النص الوارد فى المقام و هو صحيحه الحلبي قال: سألت الإمام الصادق عليه السلام عن رجل طاف بالبيت طواف الفريضة فلم يدر أسبعه طاف أو ثمانية؟ فقال: «أما السبعة فقد استيقن، و إنما وهمه على الثامن فليصل ركعتين». (٢) والدلالة تامه. هذا؛ مضافاً إلى أصاله البرائه عن الإعادة.

و أما الحكم بالإعادة فى فرض النقصان فهو أيضاً مستند إلى النص و هو صحيحه منصور بن حازم قال سألت الإمام الصادق عليه السلام عن رجل طاف الفريضة فلم يدرسته طاف أم سبعة قال: «فليعد طوافه». (٣) و أمّا البناء على الأقل فى الشك فى النافله فهو ممياً تسالم عليه الفقهاء وتدل عليه موثقه حنّان بن سدير عن الإمام الصادق عليه السلام فى حديث قال: و إن كان طواف نافله فاستيقن ثلاثه و هو فى شك من الرابع أنه طاف، فليبن على الثلاثه. (٤)

الموالاه

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى اشتراط الموالاه فى الطواف وتفصيل الاختلاف بمايلى:

ثلاثه من المذاهب

قال الجزيرى: ومن شرائط صحه الطواف -على المذهب الحنبلى- الموالاه بين الأشواط. (٥) و هو نفس الرأى على المذهب الشافعى و المالكى وقال ابن قدامه: ولنا: أنّ

ص: ٣٧٧

١- (١). شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٧٠.

٢- (٢). الوسائل، ج ٩، ص ٤٤٠، باب ٣٥ من أبواب الطواف، ح ١.

٣- (٣). المصدر السابق، ص ٤٣٥، باب ٣٣ من أبواب الطواف، ح ٨.

٤- (٤). المصدر السابق، ص ٤٣٤، باب ٣٣ من أبواب الطواف، ح ٧.

٥- (٥). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٥٤-٦٥٦.

النبى صلى الله عليه و آله و إلى بين طوافه وقال: «خذوا عني مناسككم». ولأنه صلاه فيشترط له الموالاه كسائر الصلوات-ولا بأس بالفصل القصير-ويرجع في طول الفصل وقصره إلى العرف من غير تحديد. (١)

المذهب الحنفى

قال الجزيرى: أتم طواف الزيارة المفروض فأكثر أشواطه ركن-على المذهب الحنفى-بحيث لو ترك الأكثر بطل، وبقاها واجب، ولا يصدق ترك الواجب إلا بالخروج من مكه، أمّا مادام فيها فهو مطالب به، والأفضل أن يوالى بين الطواف. (٢)

المذهب الجعفرى

قال المحقق صاحب الجواهر: ظاهر الأصحاب هنا و النصوص وجوب الموالاه فى الطواف الواجب فى غير المواضع التى عرفت. (٣) من حلول وقت الصلاه و المرض، والحدث.

وقال المحقق الحلّى: من نقص من طوافه-لمرض أو حدث-فإن جاوز النصف رجع بعد القطع فأتم، وإن كان دون ذلك-أى أقل من النصف-استأنف. (٤) ذلك؛ للنصوص الواردة فى الباب منها: صحيحه أبان بن تغلب، عن الإمام الصادق عليه السلام فى رجل طاف شوطاً أو شوطين ثم خرج مع رجل فى حاجه قال: «إن كان طواف نافله بنى عليه و إن كان طواف فريضه لم يبن». (٥)

ص: ٣٧٨

- ١- (١). المغنى، ج ١، ص ٣٩٦.
- ٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٥٨.
- ٣- (٣). الجواهر، ج ١٩، ص ٣٣٩.
- ٤- (٤). شرائع الإسلام، ج ١، ص ٦٢٨.
- ٥- (٥). الوسائل، ج ٩، ص ٤٤٨، باب ٤١ من أبواب الطواف، ح ٥.

ومنها:خبر إسحق بن عمار عن الإمام الكاظم عليه السلام المروى في الكافي في رجل طاف طواف الفريضة ثم اعتلَّ علَّه لا يقدر معها على إتمام الطواف قال:«إن كان طاف أربعة أشواط أمر من يطوف عنه ثلاثه أشواط وقد تمَّ طوافه، وإن كان قد طاف ثلاثه أشواط ولا يقدر على الطواف فإنَّ هذا ممَّا غلب الله تعالى عليه فلا بأس أن يؤخّر الطواف يوماً أو يومين، فإن خلتَّ العله عاد فطاف اسبوعاً، وإن طالت علته أمر من يطوف عليه اسبوعاً». (١) دلَّت هاتان الروايتان على وجوب الموالاه في طواف الفريضة و أمَّا إذا قطع الطواف لعذر ولم تتحقق الموالاه، إذا يدور الحكم مدار اجتياز النصف وعدمه إتماماً واستثناءً.

كما قال المحقِّق صاحب الجواهر:فقد ظهر لك ممَّا ذكرناه أنَّ المدار في إتمام الطواف واستثناءه مع القطع لعذر، مجاوزة النصف وعدمه. (٢)

منشأ الاختلاف

تبيّن لنا أنّ الاختلاف في حكم الشكّ بالنسبة إلى عدد الأشواط ناشئ من ورود النصّ وعدمه، وقد مرّ بنا أنّه ورد النصّ من طريق آل البيت عليهم السلام بالنسبة إلى تعيين الوظيفة تجاه الشكّ في عدد الأشواط وهو المدرك الوحيد للحكم على المذهب الجعفرى. ومع عدم وجود نصّ من طريق الصحابه يفسح المجال للاجتهاد، وعليه يقال: أنّ الوظيفة عند الشكّ في عدد الأشواط هو الأخذ بالأقلّ أخذاً بالقدر المتيقّن وعملاً بالاحتياط على المذاهب الأربعة.

و أمّا بالنسبة إلى الموالاه فقد مرّ بنا أنّها ثابتة بالنصّ والإجماع. ولا خلاف فيها إلاّ عن الحنفى في ذهابه إلى أنّ الأفضل أن يوالى بين الطواف. ومن المعلوم أنّ التفرد في

ص: ٣٧٩

١- (١). المصدر السابق، ص ٤٥٣، باب ٤٥ من أبواب الطواف، ح ٢.

٢- (٢). الجواهر، ج ١٩، ص ٣٣٦.

الحكم-أى عدم وجوب الموالاه-ناشئ عن الاجتهاد الخاص الحنفى.

والذى يسهل الخطب أنّ الحجاج الحنفيين لا يتركون ما هو الأفضل و هو الموالاه؛أضف إلى ذلك أنّه لامجال للقطع و الفصل بين الإشواط فى زماننا المعاصر بسبب شدّه الزحام و عليه فلا إختلاف بالنسبه إلى الموالاه من ناحيه عمليه.

السعى

ركنيه السعى

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى كون السعى ركناً للحجّ وعدمه،وتفصيل الاختلاف بما يلى:

المذهب الجعفرى

قال المحقق الحلّى:السعى ركن من تركه عامداً بطل حجّه.ولو كان ناسياً وجب عليه الايتان به. (1)وقال المحقق صاحب الجواهر:أنّ السعى ركن للحجّ بلا خلاف أجده فيه بيننا،بل الإجماع بقسميه عليه-والنصوص مستفيضه-منها:صحيحه:معاويه بن عمّار عن الإمام الصادق عليه السلام«من ترك السعى متعمداً فعليه الحجّ من قابل»؛ (2)مضافاً إلى قاعده عدم الايتان بالمأمور به على وجهه. (3)

وها هو الرأى على المذهب الحنبلى و الشافعى و المالكى و قد ورد النصّ الدالّ على ذلك من طريق الصحابه منها:ما رواه مسلم أنّه ما أتمّ الله حجّ من لم يطف بين الصفا و المروه. (4)

ص: ٣٨٠

١- (١). شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٧٣.

٢- (٢). الوسائل، ج ٩، ص ٥٢٣، باب ٧ من أبواب السعى، ح ١.

٣- (٣). الجواهر، ج ١٩، ص ٤٢٩.

٤- (٤). المغنى، ج ٣، ص ٣٨٩.

واحتج الشافعي بما روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: كتب عليكم السعي بين الصفا والمروة أى فرض عليكم، كما فى قوله تعالى: ... كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ... (١)

المذهب الحنفى

هو- أى السعى - واجب وليس بركن إذا تركه وجب عليه دم. (٢) قال الكاشانى: أمّا السعى فقد قال أصحابنا: إنه واجب (وليس بركن ذلك) لقوله تعالى... وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ... وحج البيت هو طواف الزيارة و هو الركن لاغير إلا أنه زيد عليه الوقوف بعرفه بدليل. (٣) وقال: ركن الحج شيان: ١. الوقوف بعرفه؛ ٢. طواف الزيارة. (٤)

حكم الشك فى عدد السعى بين الصفا و المروه

اشاره

إن الاختلاف هنا هو نفس الاختلاف الذى مر بنا فى حكم الشك فى عدد الأشواط فنكتفى بالإشارة إليه بما يلى:

المذاهب الأربعة

إذا حدث الشك فى عدد السعى بينى على الأقل أخذاً بالقدر المتيقن، كما قال الجزيرى: فلو شك فى العدد بنى على الأقل لأنه هو المتيقن. (٥)

ص: ٣٨١

١- (١). بقره: ١٨٣.

٢- (٢). المغنى، ج ٣، ص ٣٨٩.

٣- (٣). بدائع الصنائع، ج ٢، ص ١٤٢.

٤- (٤). المصدر السابق، ص ١٢٥.

٥- (٥). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٦٦١.

إذا حدث الشكّ في عدد السعي فإن كان بعد الإتمام يبني على الصحّة على أساس قاعده الفراغ، و أمّا إذا كان الشكّ في الأثناء فإن كان الشكّ في الزيادة، يقطع الزيادة المتوهّمه ويبني على الصحّة، كما قال المحقّق صاحب الجواهر: لو تيّقن أنّه أتمّ سبعة ولكن شكّ في الزائد-قبل الفراغ-يحكم بالصحّة، لأصالة عدم الزيادة وعدم إفسادها سهواً. (١)

وقال: بخلاف ما إذا كان الشكّ في الأثناء-ولم يتيّقن على عدد-فإنّه لاخلاف ولا إشكال في البطلان؛ لتردده بين محذوري الزيادة و النقيضه اللتين كلّ منهما مبطل، وأصالة الشغل المحتاجه إلى يقين الفراغ العذّي لا دليل على حصوله بالاعتماد على أصالة الأقلّ، بل الدليل على خلافه-وهو ما ورد في صحيحه سعيد بن يسار عن الإمام الصادق عليه السلام في رجل اشتبه في عدد الأشواط، قال:- «إن لم يكن حفظ أنّه سعى ستّة أشواط فليعد فليبتدئ السعي حتّى يكمل سبعة أشواط». (٢) فإنّ ذيله كالصريح في ذلك. (٣)

منشأ الاختلاف

تبين لنا أنّ الاختلاف في ركنيه السعي ناشئ عن الاختلاف في الاستنباط من النصوص، فيما أنّه ورد نصّ عن طريق آل البيت عليهم السلام و الصحابه دالّ على عدم تحقّق الحجّ بدون السعي، ثبت أنّ السعي ممّا لا يتمّ الحجّ إلّا به و هو معنى الركنيه على المذاهب كلّها إلّا على المذهب الحنفي: في ذهابه إلى عدم ركنيه السعي مكتفياً بوجوبه، ذلك؛ لعدم الدليل-أي النصّ-إلّا على وجوبه. و أمّا الاختلاف في حكم

ص: ٣٨٢

١- (١). الجواهر، ج ١٩، ص ٤٣٩.

٢- (٢). الوسائل، ج ٩، ص ٥٢٩، باب ١٤ من أبواب السعي، ح ١.

٣- (٣). الجواهر، ج ١٩، ص ٤٣٩.

الشكّ في عدد السعي فهو نفس الاختلاف بين المذهب الجعفري و المذاهب الأربعة، ناشئاً ومنشأً.

حول التخيير بين الحلق و التقصير في العمره المتمتع بها

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى تعيين التقصير بعد عمره التمتع وعدمه وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري

قال المحقق الحلّي: ويلزم فيها-أى عمره التمتع-التقصير، ولا يجوز حلق الرأس ولو حلقه لزمه دم. (١) ذلك؛ للنصوص الواردة في الباب منها: صحيحه معاويه ابن عمّار عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «ليس في المتعه إلا التقصير». (٢) والحكم متسالم عليه.

المذاهب الأربعة

قال ابن قدامه: المتمتع الذي أحرم بالعمره من الميقات فإذا فرغ من أفعالها وهى: الطواف و السعى قصير أو حلق، لما روى عبد الله بن عمر أنه قال رسول الله صلى الله عليه و آله: «للناس من لم يكن معه هدى فليطف بالبيت وبالصفا و المروه وليقصّر و ليحلل» متفق عليه ولا نعلم فيه خلافاً. (٣) وعليه فالذي يساعده الدليل هو التقصير فحسب.

حدّ التقصير و الحلق

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى حدّ التقصير و الحلق، وتفصيل الاختلاف بما يلي:

ص: ٣٨٣

١- (١). شرائع الإسلام، ج ١، ص ٣٠٢.

٢- (٢). الوسائل، ج ٩، ص ٥٤٢، باب ٤ من أبواب التقصير، ح ٢.

٣- (٣). المغنى، ج ٣، ص ٣٩٠-٣٩٣.

قال الإمام الخميني: يكفى فى التقصير قصّ شىء من الشعر أو الظفر بكلّ آله شاء، والأحوط لمن عليه الحلق أن يحلق جميع رأسه، ولو لم يكن له شعر يكفى له إمرار موسى على رأسه. (١) قال المحقّق صاحب الجواهر: إطلاق الأكثر-هو-الاجتزاء بتحقّق مسمّى التقصير بالإزالة للشعر أو الظفر-ذلك للنصوص منها: صحيحه جميل بن درّاج-عن الإمام الصادق عليه السلام: فى محرم يقصر من بعض ولا يقصر من بعض، قال: «يجزبه». (٢) إلى غير ذلك من النصوص الدالّة على الاكتفاء بمسمّاه. (٣) وأمّا بالنسبة إلى الحلق يقال: إنّ المنصرف من الحلق فى الأدلّة هو حلق الرأس تماماً، كما قال المحقّق صاحب الجواهر: لا يتحقّق بحلق البعض مسمّى حلق الرأس للأصل. (٤) وعليه يكفى فى التقصير المسمّى، وفى الحلق حلق الرأس بتمامه ذلك كلّ بحسب الأدلّة.

قال الكاشانى: و أمّا مقدار الحلق فالأفضل حلق جميع الرأس لقوله تعالى: ...مُحَلِّقِينَ رُؤُسَكُمْ...، (٥) والرأس إسم للجميع وكذا روى أن النبى صلى الله عليه و آله حلق جميع رأسه. وعليه فلا خلاف بين المذهب الجعفري و الحنفى على ما نقله الكاشانى. (٦)

المذاهب الأربعة

قال ابن قدامة: يلزم التقصير أو الحلق من جميع شعره. وبه قال مالك، وقال الشافعى: يجزئه التقصير من ثلاث شعرات واختار ابن المنذر أنّه يجزئه ما يقع عليه اسم التقصير

ص: ٣٨٤

١- (١). تحرير الوسيلة، ج ١، ص ٤٣٢.

٢- (٢). الوسائل، ج ٩، ص ٥٤٠، باب ٣ من أبواب التقصير، ح ١.

٣- (٣). الجواهر، ج ٢٠، ص ٤٥٠-٤٥١.

٤- (٤). المصدر السابق، ص ٤٥٥.

٥- (٥). الفتح: ٢٧.

٦- (٦). بدائع الصنائع، ج ٢، ص ١٤١.

لتناول اللفظ له. -وقال أبو حنيفة: يكفى الربع -مبنيًا على المسح فى الطهاره.

ولنا: قوله: ...مُحَلِّقِينَ رُؤُسَكُمْ... .و هذا عامّ فى جميعه؛ ولأنّ النبى صلى الله عليه و آله خلق جميع رأسه تفسيراً لمطلق الأمر به فيجب الرجوع إليه، ولأنّهُ نسكٌ تعلّق بالرأس فوجب استيعابه به. (1) فتبين لنا أنّ حدّ التقصير و الحلق على مذهبي الحنبلي و المالكي هو الاستيعاب فيجب تقصير جميع شعر الرأس أو حلق جميعه، ويكتفى بربع الرأس تقصيراً أو حلقاً على المذهب الحنفى ويكتفى على المذهب الشافعى بالمسمّى ثلاث شعرات فى التقصير -موافقاً للمذهب الجعفرى. قال الكاشانى: بأنّ الحلق أو التقصير: عند الشافعى ليس بواجب ويتحلل من الحجّ بالرمى ومن العمره بالسعى، احتجّ بما روى عن ابن عمر بأن عمر قال: فمن رمى الجمره فقد حلّ له ما حرّم على الحاجّ إلا -النساء و الطيب، ولنا -على الوجوب -قوله تعالى ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ، روى عن ابن عمر أن التفث حلاق الرأس. (2)

ص: ٣٨٥

١- (١). المغنى، ج ٣، ص ٣٩٣.

٢- (٢). بدائع الصنائع، ج ٢، ص ١٤١.

تحقق الاختلاف بين المذهب الجعفرى و المذاهب الأربعة بالنسبه إلى طواف الوداع وطواف النساء عنواناً وتسميه ولا خلاف بحسب العمل، وعليه تحدّثنا عن مقوله الجمع بين النظيرين بشريطه التقريب بين أرباب الرأى.

يشترط الطهاره من الحدث و الخبث فى الطواف، على المذاهب كلّها إلاّ على المذهب الحنفى فى ذهابه إلى عدم اشتراط الطهاره فى الطواف.

حكم الشكّ فى عدد الأشواط هو الأخذ بالأقل على المذاهب الأربعة، و أمّا على المذهب الجعفرى إذا كان الشكّ بعد إتمام الطواف لا- اعتبار به؛ لقاعده الفراغ، و أمّا إذا كان الشكّ فى الأثناء حينئذ إذا كان الشكّ فى الزيادة يقطع الزيادة المتوهمه ويحكم بالصحه، و أمّا إذا كان الشكّ فى النقيصه يستأنف الطواف.

يشترط فى طواف الواجب الموالاه وجوباً على المذاهب كلّها إلاّ على المذهب الحنفى ذاهباً إلى عدم وجوبها فى الطواف و إنّما هى أفضل.

السعى ركن من أركان الحجّ على المذاهب كلّها إلاّ على المذهب الحنفى.

حكم الشكّ فى عدد السعى هو الحكم فى الشكّ بالنسبه إلى الأشواط.

التحليل من عمره التمتع يتحقق بالتقصير فحسب على المذهب الجعفرى، والتحليل بالحلوق و التقصير تخييراً، على المذاهب الأربعة.

حدّ التقصير هو الاستيعاب على المذهب الحنبلى و المالكى، و هو ربع الرأس، على المذهب الحنفى. و هو فى الحلوق الاستيعاب و

المسمى فى التقصير، على المذهب الجعفرى و الشافعى. ٣.

١. ما هو وقت طواف الوداع وطواف النساء؟
٢. ما هو الدليل على اشتراط الطهاره فى الطواف؟
٣. ما هو الدليل على عدم اعتبار الشكّ فى الزيادة أثناء الطواف؟
٤. ما هو حكم النقص فى الطواف لعذر؟
٥. هل تشترط الموالاه فى الطواف؟
٦. ما هو حكم الشكّ فى عدد السعى بين الصفا و المروه؟
٧. هل يكفى مسّى الحلق فى التحليل؟

اختلفت الآراء بالنسبه إلى اشتراط قصد المدلول في صيغه العقد وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذاهب الأربعة

قال الجزيري: اتفقوا على أن النكاح ينعقد ولو كان هزلاً؛ لحدِيث: ثلاث جَدَّهْن جَدَّ وهزلهن جَدَّ، الزواج و الطلاق و العتق. (١)

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: يشترط قصد الإنشاء في الصيغه، ذلك لأنَّ صيغ العقود من الإنشاءات التي تتقوم بالقصد فلا يتحقق الإنشاء بدون القصد وعليه فلا عقد مع الهزل و الإكراه؛ لعدم تحقق القصد هناك. (٢) والذي يسهل الخطب أن عقد النكاح من

ص: ٣٨٩

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ٤، ص ٢٤.

٢- (٢). العروه الوثقى، ص ٦١٤.

الأُمور المهمّة بين المسلمين أجمع فلا- يوجد عقد عن هزلٍ وبدون القصد، وعليه فلا- اختلاف من ناحيه عمليه، بالنسبه إلى خصائص عقد النكاح.

منشأ الاختلاف

الاختلاف ناشئ عن عدم التقريب و المقارنه بين المذاهب؛ لعدم وجود الاختلاف الجوهرى هناك.

اشتراط الفسخ

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى اشتراط الخيار فى فسخ العقد، وتفصيل الاختلاف بما يلى:

المذهب الجعفرى

قال السيد الطباطبائى اليزدى: لا يجوز فى النكاح اشتراط الخيار فى نفس العقد فلو شرطه بطل- أى الشرط- وفى بطلان العقد به قولان: المشهور على أنّه باطل- أى العقد- وعن ابن إدريس أنّه لا يبطل ببطلان الشرط ولا يخلو قوله من قوّه، إذ لا فرق بينه وبين سائر الشروط الفاسده فى العقد، والمشهور على عدم كونها مُفسده للعقد. (١) ذلك؛ لتعدّد المطلوب فإنّ مدلول الشرط غير مدلول العقد، وعليه فبطلان مدلوله لا يوجب فساد العقد.

المذهب الحنبلى

الشروط الفاسده لا تفسد العقد كما إذا شرط له الخيار أو اشترطت هى الخيار، كلّ هذه الشروط ملغاه لا قيمه لها و العقد صحيح لا تتؤثر عليه بشىء. (٢) وهو نفس الرأى على المذهب الحنفى.

ص: ٣٩٠

١- (١). المصدر السابق، ص ٦١٨.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ٤، ص ٨٨.

المذهب الشافعي

الشروط الفاسده تفسد العقد (١) وقال المالكي: اشتراط الخيار للزوج و الزوجه أو لهما معاً- كان مفسداً له- فإذا وقع ذلك يفسخ العقد قبل الدخول، أمّا إذا دخل بها فلا- يفسخ ويكون لها الصداق المسمّى (٢) وعليه يصبح للدخول دور بناءً في صحه العقد، حيث يصحّ العقد على المذهب المالكي.

منشأ الاختلاف

إنّ الاختلاف هنا ناشئ عن الاختلاف بين الفقهاء بالنسبه إلى مفسديه الشرط الفاسد وعدمها، وقد مرّ بنا أنّ ما هو الأقوى مدرکاً هو المشهور: أنّ الشرط الفاسد ليس بمفسد.

الإشهاد على العقد

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى ضروره الشهود ووجوبها عند العقد، وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذاهب الأربعة

قال الجزيري: اتفق الثلاثة على ضروره وجود الشهود عند العقد، فإذا لم يشهد شاهدان عند الإيجاب و القبول بطل-العقد-وخالف المالكيه فقالوا: إنّ وجود شاهدين ضروري ولكن لايلزم أن يحضرا العقد بل يحضران الدخول، (هل يمكن حضور الشاهدين للدخول؟) أمّا حضورهما عند العقد فهو مندوب. (٣)

ص: ٣٩١

١- (١). المصدر السابق، ص ٨٩.

٢- (٢). المصدر السابق، ص ٨٨.

٣- (٣). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ٤، ص ٢٥.

قال الكاشاني: ولنا ما روى عن رسول صلى الله عليه و آله أنه قال: «لانكاح إلا بشهود» وروى: «لا نكاح إلا بشاهدين»؛ ولأنَّ الحاجه مست إلى رفع تهمة الزنا عندنا ولا تندفع إلا بالشهود.

وقال مالك: ليست-الشهادة-بشرط و إنما الشرط هو الاعلان، وجه قول مالك ان النكاح يمتاز عن السفاح بالاعلان فإن الزنا يكون سرّاً فيجب أن يكون النكاح علانيه وروى أنه صلى الله عليه و آله «نهى عن نكاح السرّ». (١)

قال ابن قدامه: إنَّ النكاح لا ينعقد إلا بشاهدين، هذا المشهور عن أحمد، وروى ذلك عن عمر و هو قول ابن عباس. وقال ابن عبد البر: قد روى عن النبي صلى الله عليه و آله: لا نكاح إلا بولي وشاهدين عدلين، من حديث ابن عباس، إلا أن في نقله ذلك ضعيفاً فلم أذكره.

وعن أحمد-في أحد قوليه- أنه يصحّ بغير شهود، وفعله ابن عمر و الحسن بن علي. وقال المنذر: لا يثبت في الشاهدين في النكاح خبر. (٢) وهناك قول لابن أبي ليلى وأبي ثور وأبي بكر الأصب: لا تشرط الشهاده في الزواج ولا تلزم؛ لأن الآيات الواردة في شأن الزواج-فانكحوا، وانكحوا-لا تشرط بالإشهاد، فيعمل على إطلاقها و الأحاديث الواردة لا تصلح مقيدة. (٣)

المذهب الجعفرى

قال السيد الخوئى: لا يشترط الشهود في صحّه النكاح (٤) ذلك؛ لإطلاق أدلّه النكاح، وعدم الدليل على الاستشهاد.

ص: ٣٩٢

١- (١). البدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٥٢.

٢- (٢). المغنى، ج ٦، ص ٤٥٠-٤٥١.

٣- (٣). الفقه الإسلامى وأدلته، ج ٩، ص ٦٥٦.

٤- (٤). المنهاج الصالحين.

إنَّ الاختلاف هنا ناشئ عن الاختلاف في الاجتهاد، حيث لم يكن هناك نصَّ صحيح كمدرك تامَّ للحكم.

أولياء العقد

إشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى اشتراط الولايه في صحه العقد وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذاهب الأربعة

قال الجزيرى: الولى فى النكاح هو الذى يتوقف عليه صحه العقد فلا- يصح بدونه، و هو الأب أو وصيه و القريب العاصب و السلطان، وترتيب الأولياء فى أحقيه الولايه مفصل فى المذاهب.

ينقسم الولى إلى قسمين

إشاره

ولى مجبر له حق تزويج بعض من له عليه الولايه، بدون إذنه ورضاه- الصغير و الصغيره، المجنون و المجنونه- وولى غير مجبر ليس له ذلك بل لابد منه، ولكن لا يصح له أن يزوج بدون إذن من له عليه الولايه ورضاه.

ويختص الولى المجبر بتزويج الصغير و الصغيره و المجنون و المجنونه ويختص الولى غير المجبر بتزويج الكبيره العاقله البالغه بإذنها ورضاهها سواء كانت بكرًا أو ثيبًا، إلا أنه لا يشترط فى إذن البكر أن تصرح برضاها فلو سكنت كان ذلك إذناً، أما الثيب فإنه لا بد فى إذنها من التصريح بالرضا لفظاً، فلا يصح العقد بدون أن يباشره الولى، كما لا يصح للولى غير المجبر- أن يعقد بدون إذن المعقود عليها ورضاهها. (١)

ص: ٣٩٣

قال ابن قدامه: إنَّ النكاح لا يصحّ إلاّ- بولي ولا- تملك المرأة تزويج نفسها ولا- غيرها ولا- توكيل غير وليها في تزويجها فإن فعلت، لم يصحّ النكاح؛ روى ذلك عن عمر وأبي هريره- وروى- عن النبي صلى الله عليه وآله قال: «لا- نكاح إلاّ- بولي»، قال المروزي: سألت أحمد عن هذا الحديث قال: صحيح، وروى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل. (١)

المذهب الحنفي

قال الجزيري: قال أبو حنيفة: كلّ هؤلاء- أي الأولياء- لهم ولاية الإجبار على البنت و الذكر في حال الصغر، أمّا في حال الكبر فليس لهم ولاية إلاّ على من كان مجنوناً من ذكر أو أنثى (٢) قال ابن قدامه: قال أبو حنيفة: لها- أي المرأة- أن تزوّج نفسها وغيرها وتوكّل في النكاح؛ لأنّ الله تعالى قال: ...فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ أَرْوَاجَهُنَّ... (٣) أضاف النكاح إليهنّ ونهى عن منعهنّ منه؛ ولأنّه خالص حقّها وهي من أهل المباشرة كبيع أمّتها. (٤) وقال الحنفي: ليس الرشد شرطاً لصحّ الزواج ولا لِنفاذه فإنّ تزوج السفية امرأه جاز زواجه؛ لأنّه من حوائجه الأصليه وتصرفاته الشخصيه، والحجر إنّما هو على التصرفات الماليه المحضه والقاعده عندهم: أن كلّ مالا يؤثّر فيه الهزل كالعتق والنكاح، لا يؤثّر فيه الحجر. (٥)

قال الكاشاني: لا تثبت ولاية الاستبداد- الاجبار- على البالغ العاقل ولا على البالغه العاقله. (٦)

ص: ٣٩٤

١- (١). المغنى، ج ٦، ص ٤٤٩.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ٤، ص ٢٧.

٣- (٣). البقره: ٢٣٢.

٤- (٤). المغنى، ج ٦، ص ٤٤٩.

٥- (٥). الكتاب مع اللباب، ج ٢، ص ٧٠.

٦- (٦). بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٤١.

قال السيد الطباطبائي اليزدي: تثبت ولاية الأب و الجدّ-والوصى لأحدهما مع فقد الآخر-على الصغير و المجنون ولا ولاية لهما على البالغ الرشيد ولا على البالغه الرشيد إذا كانت ثيبه، واختلفوا في ثبوتها على البكر الرشيد على أقوال، والمسألة مشكله فلا يترك مراعاة الاحتياط بالاستئذان منها، نعم لو عضلها الولي-أى-منعها من التزويج للكفو مع ميلها سقط اعتبار إذنه، وكذا يسقط اعتبار إذنه إذا كان غائباً لا يمكن الاستئذان منه مع حاجتها إلى التزويج. (١)

ذلك جمعاً بين الأدلّة والنصوص، وقال المحقق الحلّي: لا يشترط في نكاح الرشيد حضور الولي. (٢) ذلك، لإطلاق أدلّة النكاح وعموم السلطنة؛ أضف إلى ذلك أنه قد ورد هناك نصّ معتبر يدلّنا على المطلوب، وهو: ما نقله زراره عن الإمام الباقر عليه السلام قال: «المرأه التي قد ملكت نفسها غير السفيهه ولا المولّى عليها، تزويجها بغير ولي جائز» (٣) والدلالة تامه.

هناك بعض الروايات الدالّة على الاستئذان وهي تحمل على الاستحباب، وعليه يمكننا أن نقول: أنه يستحبّ في النكاح إذن الولي.

منشأ الاختلاف

إنّ الاختلاف هنا ناشئ عن الاختلاف في النصوص الواردة عن طريقى آل البيت عليهم السلام و الصحابه وربّما كان الحكم بعدم صحّ نكاح المرأه بدون إذن الولي ناشئاً عن المضايقات التي كانت تلحقهنّ في العصر الجاهلي، ولا زالت مستمرّه في بعض البلدان.

ص: ٣٩٥

١- (١). العروه الوثقى، ص ٦٢٢.

٢- (٢). شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٢٧٤.

٣- (٣). الوسائل، ج ١٤، ص ٢٠١، باب ٣، من ابواب عقد النكاح واولياء العقد، ح ١.

ومن الجدير بالذكر أنّ استئذان الرشيد الباكه من أبيها في عقد النكاح عمل صالح وسنّه حسنه له آثار إيجابيه كثيره وعليه الفتوى.

قال السيد الخوئي: الأحوط لزوماً في تزويج البالغه الرشيد الباكه، اعتبار إذن الولي-الأب أو الجد- وإذنها معاً، ويكفي في إثبات إذنها سكوتها. (1)

حول النكاح الموقت-المتع-

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى صحه-المتع- وبطلانها و هذه المسأله من المسائل الخلافيه المهمه بين المذاهب الأربعة و المذهب الجعفري وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذاهب الأربعة

قال الجزيري: نكاح المتع أو النكاح الموقت باطل باتفاق المسلمين، وما نقل من إباحته في صدر الإسلام فقد كان لضروره اقتضتها حاله الحرب و القتال، يدلّ على ذلك: ما رواه مسلم عن سيره قال: «أمرنا رسول الله صلى الله عليه و آله بالمتع عام الفتح حين دخلنا مكّه، ثم لم نخرج حتّى نهانا عنها» فهذا حكم صريح في أنه حكم موقت اقتضته ضروره القتال. وروى ابن ماجه أنّ رسول الله صلى الله عليه و آله قال: «يا أيها الناس إنّى كنت أذنت في الاستمتاع، ألا و إنّ الله حرّمها إلى يوم القيامه». و إذا وقع من أحدٍ استحقّ عليه التعزير لا الحد؛ وذلك لأنّه نقل عن ابن عباس: أنّه جائز، وذلك شبهه توجب سقوط الحدّ.

و أمّا ما روى من أنّ ابن عباس قال: أنّه جائز فالصحيح أنّه قال ذلك قبل أن يبلغه نسخه، وقد وقعت بينه وبين ابن الزبير مشادّه في ذلك فقد روى أنّ ابن الزبير قال: ما بال أناس أعمى الله بصائرهم، كما أعمى أبصارهم يقولون بحلّ نكاح المتع فقال ابن

ص: ٣٩٦

عبّاس: إنك جلف جاف لقد رأيت إمام المتّقين رسول الله صلى الله عليه وآله يجيزه، فظاهر هذا أنّ ابن عباس لم يبلغه النسخ.

(١)

وقال الخرقى: ولا يجوز نكاح المتعه.

وقال ابن قدامه: فهذا- أى نكاح المتعه- نكاح باطل نصّ عليه أحمد فقال: نكاح المتعه حرام. وقال أبو بكر- من أبناء الحنابلة- فيها روايه اخرى أنّها مكروهه غير حرام؛ لأنّ ابن منصور سأل أحمد عنها؟ فقال: يجتنبها أحبّ إلى قال: فظاهر هذا الكراهه دون التحريم. وحكى عن ابن عباس أنّها جائزه وعليه أكثر أصحابه، عطاء، وطاوس، وبه قال ابن جريح وحكى ذلك عن أبى سعيد الخدرى وجابر وإليه ذهب الشيعه؛ لأنّه قد ثبت أنّ النّبى صلى الله عليه وآله أذن فيها، وروى أنّ عمر قال: متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله أنهى عنهما وأعاقب عليهما: متعه النساء ومتعه الحجّ؛ ولأنّه عقد على منفعه فيكون موقّتا كالإجاره.

(٢)

المذهب الجعفرى

قال المحقّق الحلّى: وهو- أى النكاح الموقت- سائغ فى دين الإسلام؛ لتحقّق شرعيته وعدم ما يدلّ على رفعه. (٣) ويمكن الاستدلال على جواز المتعه بالكتاب والسّنّه، منها ما رواه أبو بصير فى الصحيح قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن المتعه، فقال: نزلت فى القرآن: ... فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ ... (٤) وهذا هو المدرّك التام كتاباً وسنّه.

ص: ٣٩٧

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ٤، ص ٦٠ و ٦١.

٢- (٢). المغنى، ج ٦، ص ٦٤٤-٦٤٥.

٣- (٣). شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٣٠٣.

٤- (٤). النساء: ٢٤؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٤٣٦، باب ١ من أبواب المتعه، ح ١.

ومنها: صحیحہ زرارہ، قال: جاء عبد الله بن عمر -عمير- الليثي إلى أبي جعفر عليه السلام فقال: ما تقول في متعه النساء؟ فقال: «أحلها في كتابه وعلى سننه نبيه، فهي حلال إلى يوم القيامة». (١) ويؤكد ذلك ما نقله العلامة الأميني عن صحيح البخاري ومسلم وتفسير الثعلبي عن عمران بن حصين قال: نزلت آية المتعه في كتاب الله عز وجل ولم تنزل آية بعدها تنسخها، فأمرنا بها رسول الله صلى الله عليه وآله، ولم ينهانا عنها. (٢) والدلالة تامه. وعن صحيح الترمذي أنه سأل رجل من أهل الشام، ابن عمر عن متعه النساء، قال: حلال، فقال: إن أباك قد نهى عنها فقال: رأيت إن كان أبي قد نهى عنها وسنّها رسول الله صلى الله عليه وآله، نترك السنّه ونبتع أبي. (٣) قال المحقق صاحب الجواهر: قد ثبت شرعيه المتعه في دين الإسلام باتفاق المسلمين، وإن المسلمين كانوا يفعلونه من غير نكير، وكذا كان في خلافه أبي بكر ومدّه من خلافه عمر، نعم هو حرّمه في المدّه الأخرى من تلقاء نفسه بعد أن روى شرعيته عن صاحب الشرع، فإنه فيما اشتهر عنه بين الفريقين، سعد المنبر وقال: أيها الناس متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وأنا أنهي عنهما وأحرّمهما وأعاقب عليهما وهي: متعه الحجّ ومتعه النساء (٤) وفي لفظ آخر: ثلاث كنّ على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وأنا أنهي عنهنّ وأحرّمهنّ وأعاقب عليهنّ وهي: متعه النساء ومتعه الحجّ، وحى على خير العمل، وهو صريح في تحريمه ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله شرعيته، وجعل تحريمه أولى بالاتباع والقبول، حيث توعد من خالفه بالعقوبه والزجر بل في متعه النساء بالحدّ والرجم، فعن صحيح مسلم عن قتاده عن أبي نضره قال: كان ابن عباس يأمر بالمتعه وكان ابن الزبير ينهى عنها فذكرت ذلك

ص: ٣٩٨

- ١- (١). الوسائل، ج ١٤، ص ٤٣٧، باب ١ من أبواب المتعه، ح ٤.
- ٢- (٢). الغدير، ج ٦، ص ١٩٨.
- ٣- (٣). المصدر السابق، ص ٢٠١ و ٢٠٢.
- ٤- (٤). سنن البيهقي، ج ٧، ص ٢٠٦؛ الغدير، ج ٦، ص ٢١١.

لجابر بن عبد الله فقال: تمتعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فلما قام عمر قال: إن الله كان يحلّ لرسول الله صلى الله عليه وآله ما شاء بما شاء وأن القرآن قد نزل منازل، فأتموا الحجّ والعمرة لله كما أمركم الله عزّ وجلّ وأبّتوا نكاح هذه النساء، فلن اوتى برجل نكح امرأه إلى أجل إلا رجّمته بالحجارة. (١)

وهل يجوز الردّ على النبي صلى الله عليه وآله؟

قد اختلف أتباعه في الجواب عنه فمنهم: من بنى رفعه-أى رفع الحكم-على كون النبي صلى الله عليه وآله مجتهداً في الأحكام الشرعية ويجوز لمجتهد آخر مخالفته وهو من السخافة كما ترى. أمّا على الأصول الإمامية فظاهر؛ لقولهم بعصمه النبي صلى الله عليه وآله ما يحكم به عن وحى إلهي لا يتطرق إليه السهو والخطأ كما قال عزّ من قائل: وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ (٢)-وقال تعالى- قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَاٍ مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا- ما يُوحى إليّ... (٣) وحينئذٍ فلا يسوغ لأحدٍ مخالفته ولا اجتهاد في مقابله قضائه وحكمه أصلاً. و أمّا على رأى الجمهور-أى السنّة-النافين عصمه الأنبياء فلاّتهم إنّما نفوا عصمتهم فيما ليس له علاقه بتبليغ الأحكام الشرعية، و أمّا ما يتعلّق بالأحكام الشرعية وتبليغها فقد أوجبوا العصمة فيها؛ لأنّ الخطأ فيها مناف لما تقتضيه المعجزة من وجوب تصديق النبي صلى الله عليه وآله فيما يبلغه عن الله تعالى. وأيضاً فالكتاب العزيز دالّ على وجوب طاعه النبي صلى الله عليه وآله قال تعالى: وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ... (٤) قال تعالى: وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ

ص: ٣٩٩

١- (١). الغدير، ج٦، ص ٢١٣ و ٢١٠.

٢- (٢). النجم: ٣ و ٤.

٣- (٣). الاحقاف: ٩.

٤- (٤). النساء: ٦٤.

وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا. (١)

كُلُّ ذَلِكَ مِضَافًا إِلَى مَا يَعْلَمُ مَنْ تَتَّبَعِ السَّيْرَ وَتَصَفَّحَ آثَارَ السَّلَفِ اتِّفَاقَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ عَلَى نَفْيِ الاجْتِهَادِ وَالرَّأْيِ مَعَ وُرُودِ النَّصِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَظُهُورِ حُكْمِهِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْوُقُوعِ وَ الْأَحْكَامِ. (٢)

أَضْفَ إِلَى ذَلِكَ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لِلنِّكَاحِ الْمَوْقُوتِ آثَارٌ إِجْبَائِيَّةٌ كَثِيرَةٌ كَمَا رَوَى شُعْبَةُ -مِنْ رِوَاةِ الْعَامَّةِ- عَنِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَوْلَا أَنَّ عَمْرَ نَهَى عَنِ الْمَتَعَةِ لَمَا زَنَى إِلَّا شَقِيًّا، (٣) وَلَعَلَّهُ عَلَى أَسَاسِ تِلْكَ الْاِخْتِلَافَاتِ لَمْ يَكُنْ لِلنِّكَاحِ الْمَتَعَةِ وَاقِعٌ عَمَلِيٌّ فِي مَجْتَمَعَاتِنَا الْإِسْلَامِيَّةِ كَافَّةً، حَيْثُ لَمْ تُؤَلَّفْ فِي مِظَانِ التَّزْوِيجِ بَيْنَ الشِّيْعَةِ وَ السُّنَّةِ، إِلَّا أَنَّ الْاِخْتِلَافَ حَوْلَ الْمَتَعَةِ هُوَ نَظَرِيٌّ فَحَسَبٌ وَلَا خِلَافَ فِي عَدَمِ كَوْنِهَا مَأْلُوفَةً بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فَلَا مَنَازَعَةَ مِنْ نَاحِيَةِ عَمَلِيَّةِ.

زواج المسيار

قال الشيخ القرضاوى انما هى -المسيار- كلمه عاميه دارجه فى بعض البلاد الخليج يقصدون منها المرور وعدم المكث الطويل: وقال: ليس فيه -عقد المسيار- حق النفقه و التسويه فى القسم والارث باشرط عدم مطالبتها بهذه الحقوق. (٤) والذى اعلنه القرضاوى ووافقهُ المفتى بن باز، هو الزواج الموقت بحسب الواقع.

ص: ٤٠٠

١- (١). الأحزاب: ٣٦.

٢- (٢). الجواهر، ج ٣٠، ص ١٤٢-١٣٩.

٣- (٣). الغدير، ج ٦، ص ٢٠٦.

٤- (٤). زواج المسيار حقيقته وحكمه، ص ٩-١١.

يصحّ النكاح بلفظ التملك وما شاكله على المذهب الحنفى ولا يصحّ على المذاهب الأخرى.

يشترط القصد فى العقد على المذهب الجعفرى ولا يشترط ذلك على المذاهب الأربعة.

الشرط الفاسد- كاشتراط الفسخ فى النكاح- لا يفسد العقد من أصله، على المذهب الجعفرى و الحنبلى و الحنفى و يفسد العقد على مذهبي الشافعى و المالكى.

لا يجب الإشهاد على العقد على المذهب الجعفرى ويجب على المذاهب الأربعة.

لا يصحّ العقد بدون أن يباشره الولى على المذاهب الأربعة ولا ولايه على البالغ الرشيد و الرشيد و الأحوط على الباكره الرشيد و الاستئذان من الولى على المذهب الجعفرى.

يجوز النكاح الموقت- أى المتعه- على المذهب الجعفرى ولا يجوز على المذاهب الأربعة.

لا خلاف فى المتعه- من ناحيه عمليه- بين المذاهب أجمع؛ لعدم الواقع العملى للمتعه فى التاريخ المعاصر.

١. هل يصح عقد النكاح بلفظ التملك و الهبه و الصدقه؟

٢. هل يشترط القصد فى صحه العقد؟

٣. هل يجب الإشهاد على العقد؟ لماذا؟

٤. ما هو الدليل على أنّ الشرط الفاسد ليس بمفسد؟

٥. هل يصح العقد بدون إذن الولي؟

٦. ما هو الدليل على عدم جواز المتعه؟

ص: ٤٠٢

تحدّث بعض المحققين من أبناء السنّه عن مسئلة المتعه فاستعرض أدلّه جوازها وبادر إلى الرد عليها، وأعلن عدم جواز المتعه، ولا بأس بذكر ذلك الحديث الفقهي و الملاحظه عليه، قال بأنّ للشيعة الإماميه أدلّه على جواز المتعه وهى بما يلى:

١. قوله تعالى: ...فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً... (١) الاستمتاع دون النكاح، والأجور دون المهور، ايتاء الأجر بعد الاستمتاع يكون فى عقد الإجاره، والمتعه هو عقد الإجاره على البضع، أمّا المهر فإنّه يجب بنفس عقد النكاح.

٢. ثبت فى السنّه جواز المتعه فى بعض الغزوات، منها عام او طاس، وفى عمره القضاء وفى خبير وعام الفتح وفى تبوك. (٢)

٣- الرويات- قال ابن مسعود: كنّا نغزوا مع رسول الله صلى الله عليه و آله رخص لنا أن ننكح المرأه بالثوب إلى أجل، ثمّ قرأ ابن مسعود آيه ... لا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ... (٣)

ص: ٤٠٣

١- (١). النساء: ٢٤.

٢- (٢). نيل الأوطار، ج ٢، ص ٣٦ و ٣٧.

٣- (٣). المائده: ٨٧.

وقال تعالى: أَلْيَوْمَ أَحْلَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ... ، (١)-إلى أن قال تعالى: وَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ... (٢)رواه البخارى ومسلم. (٣)

وفى صحيح مسلم عن جابر: كنا نستمتع بالقبضه من التمر و الدقيق على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله وأبى بكر حتى نهى عمر فى شأن عمرو بن حريث. (٤)

٤-الأصحاب و التابعين-وكان يقول بجواز المتعه ابن عباس وجماعه من السلف منهم بعض الصحابه-أسماء بنت أبى بكر و جابر وابن مسعود ومعاويه وعمرو بن حريث وأبوسعيد وسلمه،-ومنهم بعض التابعين-طاوس وعطاء وسعيد بن جبير وسائر فقهاء مكه منهم ابن جريح-. (٥)

الجواب:المراد من الاستمتاع النكاح، حيث بدأت بقوله تعالى وَ لَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ... والمراد بالأجر المهر (كما قال تعالى: ... وَ أُتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ... (٦)أى مهورهنّ وقوله تعالى: ... آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ... (٧)أى المهور)

و أما الأجر، تقديم وتأخير، والتقدير، فأتوهنّ أجورهنّ إذا استمتعتم مثل إذا طلقتم النساء أى إذا أردتم الاستمتاع. (٨)

و أما تجويز المتعه فى الغزوات فقالوا:إنه كان لضرورة اقتضت الجواز.

ص:٤٠٤

١- (١). المائدة:٥.

٢- (٢). المصدر السابق.

٣- (٣). نيل الأوطار، ج٦، ص١٣٣.

٤- (٤). نصب الروايه، ج٣، ص١٨١.

٥- (٥). الفقه الإسلامى، ج٩، ص٦٥٥٤.

٦- (٦). النساء:٢٥.

٧- (٧). الأحزاب:٥٠.

٨- (٨). الفقه الإسلامى، ج٩، ص٦٥٥٥.

لاشك أن كلمه المتعه بينه المعنى التي لا تقبل النقاش بحسب الوضع اللغوى و المصطلح الفقهى، قال الفيومى: المتعه إسم للتمتع (١) وقال ابن منظور: المتعه: العمره إلى الحج... روى عن ابن عمر قال: من اعتمر فى أشهر الحج فقد استمتع.

والمتعه: استمتع بالمرأه لا تريد ادامتها لنفسك، ومتعته التزويج بمكته منه.

قال الازهرى: فإن احتج محتج من -الشيعة- بما يروى عن ابن عباس أنه كان يراها-المتععه- وأنه كان يقرؤها: فماستمتعتم به منهن إلى أجل مسمى، فالثابت عندنا أن ابن عباس كان يراها حلالاً ثم لما وقف على نهى النبى صلى الله عليه و آله رجوع عن إحلالها، قال عطا: سمعت ابن عباس يقول: ما كانت المتعه إلا رحمه رحمة الله بها أمه محمد صلى الله عليه و آله فلو لا نهيه عنها ما احتاج إلى الزنا إلا شقى و الله، قال عطا: فهى التي فى سورة النساء فما استمتعتم به منهن إلى كذا و كذا من الاجل على كذا و كذا مسمى، فإن بدا لهما أن يتراضيا بعد الأجل و إن تفرقا فهم، وليس بنكاح. (٢) فتبين لنا بكل وضوح أن الاستمتاع بحسب الوضع هو الزواج الموقت، و أما النكاح فهو ما قال تعالى: ...فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ... (٣) وقال: ...وَآتُوا النِّسَاءَ صِدْقَاتِهِنَّ نِخْلَةً... (٤) فذكر فى تلك السوره، الزواج بقسميه، الزواج الدائم بلفظ صريح فى النكاح مع خصائص اخرى و الزواج الموقت بلفظ صريح فى المتعه مع الخصائص، و أما قوله تعالى: ...فَانكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ... فهو مع ما بعده من الآيات تدلنا على عدم جواز نكاح المحارم

ص: ٤٠٥

١- (١). المصباح المنير، ج ٢، ص ٧٧١.

٢- (٢). لسان العرب، ج ٨، ص ٣٣٠-٣٢٩.

٣- (٣). النساء: ٣.

٤- (٤). النساء: ٤.

الشرعيه ولا صلح له بالنكاح و الإستمتاع فلا يكون قرينه على إرادته النكاح من الإستمتاع كما توهمه الكاتب المعاصر. وعليه فالآيه...فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ... تصرّح على الاستمتاع من النساء، وصرّح القرآن حجه قطعيه لاريب فيها، وها هو المعنى الذى فهمه الأصحاب الكبار كابن عباس وغيره.

وكان ابى بن كعب وابن عباس وسعيد بن جبير وابن مسعود، يقرأونها فما استمتعتم به منهنّ إلى أجل مسّى، اخرج الطبرى ذلك عنهم فى تفسير الآيه من تفسيره الكبير، وأرسل الزمخشري فى الكشاف هذه القرائه، ارسال المسلمات، وكذلك الرازى فى تفسيره وشرح صحيح مسلم للنووى فى أول باب نكاح المتعه. وايده الإمام أحمد حنبل فى مسنده، وقال أبو بكر الجصاص فى أحكام القرآن وأبو بكر البيهقى فى السنن الكبرى و القاضى البيضاوى فى تفسيره وابن كثير فى تفسيره وجلال الدين السيوطى فى الدرالمثور و القاضى الشوكانى فى تفسيره وشهاب الدين الآلوسى فى تفسيره نزول هذه الآيه فى موضوع المتعه، بأسناد معتبره. وفى ضوء ذلك لا يمكن الإلتزام بأنّ المراد من الإستمتاع هو النكاح الدائم.

القول بالنسخ

بعد ما ثبت نزول الآيه فى المتعه حسب فهم الأصحاب و التابعين و المفسرين، لجأ جمع من أتباع مدرسه الخلفاء حمايه عن خليفه الثانى، إلى أنّ آيه المتعه منسوخه بقوله تعالى: **إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ** أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ **فَمَا نَهَمُ غَيْرُ مَلُومِينَ (١)** ومن حسن الحظ أن هذه الآيه مكيه وآيه المتعه مدنيه ولا يمكن أن يكون النسخ قبل المنسوخ للخلف، أضف إلى ذلك أن القول بالنسخ ينافى مع قول الخليفه الثانى المعروف.

ص: ٤٠٤

(متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله أنهى عنهما وأعاقب عليهما: متعه النساء ومتعه الحج) (١) فلو كان النسخ ثابتاً هناك بآيه اخرى أو بسنه نبويه لم يكن مجالاً لتحرير الخليفه قطعاً.

النصوص على عدم النسخ

توجد هناك عدة نصوص تدلنا على عدم ورود النسخ بالنسبه إلى آيه المتعه:

١. عن ابن عباس: إن آيه المتعه محكمه ليست بمنسوخه. (٢)

٢. عن عمران بن حصين قال: نزلت آيه المتعه فى كتاب الله تعالى، لم تنزل آيه بعدها تنسخها، فأمرنا بها رسول الله صلى الله عليه وآله، وتمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله ومات ولم ينهانا عنها ثم قال رجل برأيه ما شاء. (٣)

٣. فى صحيح البخارى عن جابر قال: نزلت آيه المتعه فى كتاب الله ففعلنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله ولم ينزل قرآن يحرمها ولم ينه عنها حتى مات، قال رجل برأيه ما شاء. (٤)

ص: ٤٠٧

١- (١). شرح معانى الآثار، ج ٢، ص ١٤٦، الازدى.

٢- (٢). صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٣١.

٣- (٣). صحيح البخارى، ج ٢، ص ١٦٨ و ج ٦، ص ٣٣؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ٤٨.

٤- (٤). صحيح البخارى، ج ٤، ص ١٨٥.

لا شك في شرعيه الزواج الموقت وتحققه في الإسلام في مدّه من الزمن.

قوله تعالى...فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ... سَمِيَتْ فِي مِصْطَلَحِ الْأَصْحَابِ بِآيَةِ الْمَتْعَةِ.

ذكر في سورة النساء، الزواج بقسميه كل بلفظ صريح في معناه.

إنّ تحريم المتعه حكم حكومي صدر من قبل خليفه الثاني.

١. هل الإستمتاع هو النكاح؟

٢. ما هو الدليل على جواز المتعه؟

٣. ما هو الدليل على تحريم المتعه؟

٤. هل يمكن صدور الحكم على خلاف القرآن و السنه؟

٥. هل تكون آيه المتعه من الآيات المنسوخه؟

ص: ٤٠٩

اختلفت الآراء بالنسبه إلى حرمه المصاهره بواسطه الزنا وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري

قال السيد الطباطبائي اليزدي: الزنا الطارئ على التزويج لا يوجب الحرمة، و أما إن كان سابقاً على التزويج فالتحريم لا يخلو من قوه. (١) ذلك على أساس النصوص الواردة في المقام.

قال السيد الخوئي: إن الزنا بعد التزويج لا يوجب الحرمة إجماعاً ولما ورد في جملة من النصوص من أن الحرام لا يفسد الحلال أو إن الحرام لا يحرم الحلال. (٢) ومن تلك النصوص صحيحه سعيد بن يسار قال سألت الإمام الصادق عليه السلام عن رجل فجر بامرأه يتزوج ابنتها قال: نعم يا سعيد، إن الحرام لا يفسد الحلال. (٣) و أما إذا كان الزنا قبل التزويج

ص: ٤١١

١- (١). العروه الوثقى، ص ٦٠٥.

٢- (٢). مستند العروه الوثقى، ج ١، ص ٣٧٦.

٣- (٣). الوسائل، ج ١٤، ص ٣٢٣، باب ٦ من أبواب ما يحرم بالمصاهرة، ح ٦.

فهو يوجب الحرمة على أساس النصوص منها: صحيحه محمد بن مسلم عن الإمام الباقر أو الإمام الصادق عليه السلام أنه سئل عن الرجل يفجر بامرأه أيتزوج بابتها؟ قال: لا. (١)

المذهب الحنبلي

قال الجزيري: لا خلاف في أن الوطء الحلال ثبت به حرمة المصاهرة، أما وطء الشبهة والزنا فإنه ثبت به حرمة المصاهرة على الصحيح من المذهب. (٢) وهو نفس الرأي على المذهب الحنفي.

المذهب الشافعي

قال الجزيري: أما الزنا فإنه لا يوجب حرمة المصاهرة على أي حال؛ لأنها نعمه من الله لا يصح زوالها بذلك الفعل المحرم. (٣) قال الدميري: يدل لمذهب الشافعي إن الزنا لا يثبت حرمة المصاهرة قوله صلى الله عليه وآله: لا يحرم الحرام الحلال وقوله تعالى: ... وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ... (٤) يفيد صراحته حل ما عدا المذكورات قبلها وليس المزني بها منهن فتدخل في عموم الحل. (٥) قال ابن قدامة: ورؤى عن ابن عباس أن الوطء المحرم لا يحرم. وبه قال مالك و الشافعي؛ لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: لا يحرم الحرام الحلال؛ ولأنه وطء لا تصير به الموطوءة فراشاً فلا يحرم. ولنا قوله تعالى: وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ... والوطء يسمى نكاحاً. (٦)

ص: ٤١٢

١- (١). المصدر السابق، ح ١.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ٤، ص ٦٨-٦٥.

٣- (٣). المصدر السابق، ص ٦٨-٦٥.

٤- (٤). النساء: ٢٤.

٥- (٥). الشرح الصغير، ج ٢، ص ٣٤٧؛ مغنى المحتاج، ج ٣، ص ١٧٥.

٦- (٦). المغنى، ج ٦، ص ٥٧٦.

إنَّ الاختلاف هنا ناشئ عن الاختلاف في النصوص والاختلاف في الاجتهاد.

حكم اللمس و النظر بشهوه

إشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى تحريم المصاهره بواسطه اللمس و النظر عن شهوه و تفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفرى

قال المحقق الحلى: وما لا- يسوغ لغير المالك، كنظر الفرج و القبله و لمس باطن الجسد بشهوه، فيه تردد أظهره أنه يثمر كراهيه. (١) ذلك جمعاً بين النصوص-المجوزة و المانعه-والفتاوى وعملاً بأصالة الحلّ.

المذهب الحنبلى

قال ابن قدامه: قال الجوزجاني: سألت أحمد عن رجل نظر إلى امّ امرأته فى شهوه أو قبلها أو باشرها فقال: أنا أقول لا يحرمه شيء إلا- الجماع؛ لقوله تعالى: ... فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ... (٢) وهذا ليس بدخول فلا يجوز ترك النصّ الصريح، (٣) و هو نفس الرأى على المذهب الشافعى و المالكى.

المذهب الحنفى

قال الجزيرى: لا فرق بين اللمس و النظر بشهوه بين عمد ونسيان وإكراه فالكلّ تثبت به

ص: ٤١٣

١- (١). شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٢٨٩.

٢- (٢). النساء: ٢٣.

٣- (٣). المغنى، ج ٦، ص ٥٨٠.

حرمه المصاهرة. (١) ذلك لما روى عبدالله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «من نظر إلى فرج امرأه لم تحل له أمها وابنتها» (٢) واللمس أولى.

قال الحنفية يثبت حرمه المصاهرة بالزنا واللمس والنظر بدون النكاح؛ لأنّ المس والنظر سبب داع إلى الوطء في مقام مقامه احتياطاً (٣).

منشأ الاختلاف

تبين لنا أنّ الاختلاف هنا ناشئ عن الاختلاف في الاجتهاد ولم يكن في المسألة نصّ معتبر من طريق الصحابة، وأمّا النصوص الواردة من طريق آل البيت عليهم السلام فهي كثيرة معتبره إلا أنّها متعارضة وقد مرّ بنا أنّ الجمع بينها -رفعاً للتضاد- ينتج كراهه المصاهرة هناك.

حرمه المصاهرة مع ولد الزنا

إشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى حرمه المصاهرة مع ولد الزنا وعدمها وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري

قال المحقق الحلّي: فلو زنى فإن خلق من مائه ولد، على الجزم لم ينتسب إليه شرعاً وهل يحرم على الزانى و الزانيه؟ الوجه أنّه يحرم؛ لأنّه مخلوق من مائه فهو يسمّى ولداً لغيره. (٤) فيشملة -أى المورد- عموم قوله تعالى: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ

ص: ٤١٤

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ٤، ص ٦٥.

٢- (٢). المغنى، ج ٦، ص ٥٨٠.

٣- (٣). بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٦٠.

٤- (٤). شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٢٨١.

وَبَنَاتِكُمْ... و هو نفس الرأى على المذهب الحنبلى و الحنفى، كما قال ابن قدامه: ويحرم على الرجل نكاح بنته من الزنا وأخته و بنت ابنه و بنت بنته و بنت أخيه و أخته من الزنا و هو قول عامه الفقهاء لقوله تعالى: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَ بَنَاتُكُمْ... و هذه بنته فإنها مخلوقه من مائه هذه حقيقه لا تختلف بالحل و الحرمة، ويدل على ذلك، قول النبي صلى الله عليه و آله فى امرأه هلال بن اميه: انظروه يعنى ولدها فإن جاءت به على صفه كذا فهو لشريك بن سمحاء، يعنى الزانى لأنها مخلوقه من مائه، فلم تحل له كبتته من النكاح و تخلف بعض الأحكام- كالإرث- لا ينفى كونها بنتاً كما لو تخلف لرق أو اختلاف دين. (١)

وقال الجزيرى: فإذا زنى بامرأه فحملت سفاحاً وولدت ثم أرضعت صبيه بلبنها فإنه لا يحل لهذا الزانى أن يتزوجها- على المذهب الحنفى- لأنهما بنته من الرضاع. (٢)

المذهب الشافعى

ويجوز للرجل أن يتزوج بنته المخلوقه من مائه زناً، فإذا زنى بامرأه و حملت منه سفاحاً و جاءت بنت فإنها لا تحرم عليه؛ لأن ماء الزنا لا حرمة له (٣) و هو نفس الرأى على المذهب المالكى و قال ابن قدامه: وقال مالك و الشافعى يجوز ذلك- أى التزويج- كله لأنها اجنبيه منه ولا تنسب إليه شرعاً ولا يجرى التوارث بينهما ولا تلزمه نفقتها فلم تحرم عليه كسائر الأجانب. (٤)

ص: ٤١٥

١- (١). المغنى، ج ٦، ص ٥٧٩.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ٤، ص ٦٥.

٣- (٣). المصدر السابق، ص ٦٦.

٤- (٤). المغنى، ج ٤، ص ٥٧٨.

تبين لنا أن الاختلاف هنا ناشئ عن الاختلاف في الاجتهاد ولم يرد في المسأله نصّ معتبر نعتمد عليه، والأحوط في الدين هو الاجتناب، نتیجه للتحریم.

مناكحه الزانى و الزانيه

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى جواز مناكحه الزانى مع من زنى بها وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذاهب الأربعة

قال بعض المحققين: لا يوجب الزنا تحريم الزانيه على الزانى بها خليه أو غير خليه على المذاهب الأربعة. (١)

وقال ابن قدامه: وإذا وجد الشرطان- أى انقضاء العده و التوبه من الزنا- حلّ نكاحها للزانى وغيره فى قول أكثر أهل العلم منهم أبوبكر وعمر وابنه وابن عباس وجابر بن زيد وروى عن ابن مسعود و البراء بن عازب وعائشه أنها لا تحلّ للزانى بحال. (٢)

المذهب الجعفرى

قال المحقق الحلى: لو زنى بذات بعل أو فى عدّه رجعيه حرّمت عليه أبداً فى قول مشهور. (٣) ذلك للنصوص الواردة فى المقام منها: صحيحه الحلبي عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «إذا تزوّج الرجل المرأه فى عدّتها ودخل بها لم تحلّ له أبداً عالماً كان أو جاهلاً، وإن لم يدخل بها حلّت للجاهل ولم تحلّ للآخر». (٤) والدلاله تامه.

ص: ٤١٦

١- (١). الفقه على المذاهب الخمسه، ص ٣١١.

٢- (٢). المغنى، ج ٦، ص ٦٠٣.

٣- (٣). شرائع الإسلام، ص ٢٩٢.

٤- (٤). الوسائل، ج ١٤، ص ٣٤٥، باب ١٧ من أبواب ما يحرم بالمصاهره، ح ٣.

إنَّ الاختلاف هنا ناشئ عن الاختلاف في الاستنباط نصّاً واجتهاداً فيما أنه ورد النصّ المعتمد من طريق آل البيت عليهم السلام دالّاً على أنّ الزنا يوجب التحريم المؤبد أصبح الحكم كذلك على المذهب الجعفري بلا خلاف.

وبما أنه لم يرد نصّ معتبر موحد من طريق الصحابه اختلفت الأقوال تجاه الحكم على المذاهب الأربعة. وعلى الرغم من ذلك لا تختلف الفتوى عندهم هناك.

التحقيق

إنّ ما يقول به المذهب الجعفري هو المتيقن و هو الأحوط.

الرضاع

كمّيه الرضاع

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى تحديد الرضاع ومقداره وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري

قال المحقق الحلّي: انتشار الحرمة بالرضاع يتوقّف على شروط: الأوّل: أن يكون اللبن عن نكاح.

الشرط الثاني: الكمّيه، وهو ما أنبت اللحم وشدّ العظم، وينشر الحرمة إن بلغ خمس عشره رضعه، أو رضع يوماً وليله. (١) وقال المحقق صاحب الجواهر- إنّ الحكم يكون كذلك-: إذ لا يكتفى في التحريم مسمّى الرضاع إجماعاً بقسميه ونصوصاً مستفيضه أو متواتره، والأصل فيه بعد الإجماع النبوي المروي في كتب أصحابنا: الرضاع ما أنبت

ص: ٤١٧

اللحم وشدّ العظم، وما استفاض عن الإمام الصادق عليه السلام من التحديد بذلك ففي الصحيح- سئل أنه:- ما يحرم من الرضاع؟ قال: ما أنبت اللحم وشدّ العظم.

وكيف كان فالمراد بإنابت اللحم وشدّ العظم ما كان مسبباً عن الرضاع التام بحيث يستقلّ في حصول الأمرين لدى أهل الخبره فلا يتحقّق بالمسمّى؛ لوقوع التصريح في النصوص- بالنسبه إلى التحديد- وهذا التحديد الوارد في النصوص المستفيضه المعتبره من أقوى الحجج- منها- موثّق زياد بن سوجه (1) قلت لأبي جعفر الإمام الباقر عليه السلام: هل للرضاع حدّ يؤخذ به؟ قال: «لا يحرم الرضاع أقلّ من رضاع يوم وليله أو خمس عشره رضعه متواليات من امرأه واحده من لبن فحل واحد».

ومنها: ما في المقنع: ولا- يحرم من الرضاع إلا- ما أنبت اللحم وشدّ العظم وسئل الإمام الصادق عليه السلام: (2) هل لذلك حدّ؟ فقال: «لا يحرم من الرضاع إلا رضاع يوم وليله، أو خمس عشره رضعه متواليات لا يفصل بينهما». المؤيّد به بالأصل وعمومات النكاح. (3)

المذاهب الأربعة

قال الجزيري: إنّ الشافعيه و الحنابله يقولون: إنّ الرضاع لا- يحرم إلا- إذا كان خمس مرّات، والمالكيه و الحنفيه يقولون: الرضاع يحرم مطلقاً قليلاً- كان أو كثيراً ولو قطره- ذلك للصدق وتحقّق الموضوع للحرمة ولا- دليل على التحديد بحدّ خاصّ-. وقد استدللّ الشافعيه و الحنابله بما رواه مسلم، عن عائشه قالت: كان فيما أنزل الله في القرآن- عشر رضعات معلومات يحرم من- ففسخن- بخمس معلومات- فتوفّي رسول الله صلى الله عليه وآله وهنّ فيما يقرأ من القرآن وأيضاً روى مسلم: لا- تحرم الرضعه ولا الرضعتان. ويردّ على هذا أن

ص: ٤١٨

١- (١). الوسائل، ج ١٤، ص ٢٨٢، باب ٢ من أبواب ما يحرم من الرضاع، ح ١.

٢- (٢). المصدر السابق، ح ١٤.

٣- (٣). الجواهر، ج ٢٩، ص ٢٦٩ إلى ٢٧٩.

المسلمين قد أجمعوا على أن القرآن هو ما تواتر نقله عن رسول الله صلى الله عليه وآله عن ربّ العزّه وعلى هذا فمن المشكل الواضح ما يذكره المحدّثون من روايات الأحاد المشتمله على أن آيه كذا كانت قرآناً ونسخت، فمن ذلك ما روى عن ابن مسعود من أن المعوذتين ليستا من كتاب الله، فإنّ معنى هذا، التشكيك في الكتاب المتواتر كلمه كلمه وحرّفاً حرّفاً، ولهذا جزم الفخر الرازي بكذب هذه الروايه، ومن ذلك ما قيل من أن آيه القنوت كانت موجوده في مصحف ابي ثم سقطت.

فهذا وأمثاله من الروايات التي فيها الحكم على القرآن المتواتر بأخبار الأحاد فضلاً عن كونه ضاراً بالدين، فيه تناقض. (١)

منشأ الاختلاف

تبين لنا أن الاختلاف في الحكم هنا ناشئ عن ورود النصّ وعدمه وقد ورد من طريق آل البيت عليهم السلام نصّ معتبر أصبح مدركاً للحكم، ولم يرد من طريق الصحابه نصّ معتبر عدا ما نقل عن عائشه وهو خالف أصل القرآن.

جواز نكاح الكافره للمسلم

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى صحّحه تزويج المسلم من الكافره وعدم صحّته، وتفصيل الاختلاف بمايلي:

المذاهب الأربعة

قال الخرقى: ولا يزوّج كافر، مسلمه بحال ولا مسلم الكافره إلا أن يكون المسلم سلطاناً أو سيد أمه وقال ابن قدامه: أمّا الكافر فلا ولايه له على مسلمه بحال بإجماع أهل العلم.

ص: ٤١٩

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ٤، ص ٢٥٧.

و أما المسلم فلا ولايه له على الكافره فى غير السيد و السلطان. (١) قال الكاشانى: لا يجوز للمسلم أن ينكح المشركه؛ لقوله تعالى: وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ... (٢) ويجوز أن ينكح الكتابيه؛ لقوله تعالى: ... وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ... (٣) وقال: بأن الأصل هناك عدم حصول السكن و الموده مع قيام العداوه الدينيه، إلا أنه جَوَزَ نِكَاحَ الْكِتَابِيَّةِ لِرَجَاءِ إِسْلَامِهَا؛ لِأَنَّهَا آمَنَتْ بِكُتُبِ الْأَنْبِيَاءِ وَ الرِّسَالِ فِي الْجُمْلَةِ. وقال الشافعى: لا يجوز نكاح الأعمه الكتابيه ويحل وطؤها بملك اليمين، واحتج بقوله تعالى: وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ... والكتابيه مشركه على الحقيقه؛ لأنَّ الشُّرَكَاءَ مِنَ الَّذِينَ يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ تَعَالَى فِي الْأَلْوَاحِ وَأَهْلَ الْكُتُبِ كَذَلِكَ قَالَ تَعَالَى: وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ... (٤) فعموم النص يقتضى حرمة جميع المشركات إلا أنه خصَّ منه الحرائر من الكتابيات بقوله تعالى: ... وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ... فبقيت الإمام. (٥)

المذهب الجعفرى

قال المحقق الحلى: لا يجوز للمسلم نكاح غير الكتابيه إجماعاً وفى تحريم الكتابيه من اليهود و النصارى روايتان، أشهرهما المنع فى النكاح الدائم، والجواز فى المؤجل. (٦) وهو مقتضى الجمع بين روايتى المنع و الجواز.

ص: ٤٢٠

١- (١). المغنى، ج ٦، ص ٤٧٢.

٢- (٢). البقره: ٢٢١.

٣- (٣). المائده: ٥.

٤- (٤). التوبه: ٣٠.

٥- (٥). بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٧٠.

٦- (٦). شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٢٩٤.

وقال السيد الخوئي: لا يجوز للمسلم أن ينكح غير الكتابيه إجماعاً، لادواماً ولا انقطاعاً، وفي الكتابيه قولان أظهرهما الجواز في المنقطع بل في الدائم أيضاً و إن كان الاحتياط لا ينبغي تركه. (١)

منشأ الاختلاف

إن الاختلاف هنا ناشئ عن الاختلاف بين الفريقين بالنسبه إلى النكاح الموقت ومن الاختلاف في الاجتهاد و هو خلاف جزئي.

معنى الكفائه في التزويج

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى معنى الكفائه المعتبره في النكاح وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري

قال المحقق الحلّي: الكفائه شرط في النكاح، وهي التساوي في الإسلام، وهل يشترط التساوي في الإيمان؟ فيه روايتان أظهرهما الاكتفاء بالإسلام، و إن تأكد استحباب الإيمان (٢) وقال الشهيد الثاني: الكفائه المعتبره في النكاح هي الإسلام أو الإيمان - ذلك - لعموم الأدله الداله على تكافؤ المؤمنين بعضهم ببعض، وخالف ابن الجنيد منّا فاعتبر فيمن تحرم عليهم الصدقه - بنى هاشم - أن لا يتزوج فيهم إلا منهم، لئلا يستحلّ بذلك الصدقه من حرمت عليه. (٣)

وقال السيد على الطباطبائي: يجوز نكاح الحرّه بالعبد... اتفاقاً إلا من الإسكافي فاعتبر فيمن يحرم عليهم الصدقه ألا يتزوج فيهم إلا منهم؛ والروايه قاصره السند

ص: ٤٢١

١- (١). منهاج الصالحين، ج ٢، ص ٢٧٠.

٢- (٢). شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٢٩٩.

٣- (٣). مسالك الأفهام، ج ١، ص ٣٩٨.

وضعيته الدلاله. (١) ولعل المقصود من الروايه هنا هو ما روى عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: لا تخالطن أحداً من العلويين فإنك إن خالطتهم مقت الجميع ولكن أحبهم بقلبك ولتكن محبتك من بعيد. (٢)

المذهب الحنبلي

الكفائته هي المساواه في خمسة امور:

١. الديانه: فلا يكون الفاجر الفاسق كفواً للصالحه العدل العفيفه؛ لأنه مردود الشهاده.

٢. الصناعه: فلا يكون صاحب الصناعه الدينيه كفواً لبنت صاحب الصناعه الشريفه.

٣. اليسار بالمال: فلا يكون المعسر كفواً للموسره.

٤. الحرّيه.

٥. النسب: فلا يكون العجمي كفواً للعربيه. (٣)

المذهب الحنفي

إن الكفائته هي مساواه الرجل للمرأة في امور مخصوصه وهي ست: النسب و الإسلام و الحرفه و الحرّيه و الديانه و المال. ومن هذا نعلم أن العجمي ليس كفواً للقرشيه ولا للعربيه على أي حال و أن العربي من غير قريش ليس كفواً للقرشيه على أي حال.

المذهب الشافعي

الكفائته أمر يوجب عدمه عاراً، وتعتبر الكفائته في أنواع أربعه: النسب، والدين و الحرّيه و الحرفه، فأما النسب فالناس صنفان: عربي وغير عربي و العربي قسمان: قريشي وغير

ص: ٤٢٢

١- (١). رياض المسائل، ج ٢، ص ١١٠.

٢- (٢). جامع الأخبار، ص ١٦٤.

٣- (٣). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ٤، ص ٦١.

قريشى فالقريشيون أفضلهم، على أن بينهما تفاوتاً أيضاً و هو أن بنى هاشم و المطلب أفضل من الباقيين، والعبء فى النسب للآباء لا للأُمَّهات إلاّ فى بنات فاطمه رضى الله عنها-وعليها الصلاه و السلام-فإنهن منسوبات إلى النبي صلى الله عليه و آله وهن أرقى الأنواع من عرب وعجم. (١)

المذهب المالكي

الكفائه فى النكاح المماثله فى أمرين: أحدهما: التدين، ثانيهما: السلامه من العيوب، أمّا الكفائه فى المال و الحرّيه و النسب و الحرّفه فهى معتبره. (٢)

قال ابن قدامه: والدليل على اعتبار النسب فى الكفائه قول عمر: لأمنعن فروج ذوات الأحساب إلا من الأكفاء، ولأنّ العرب يعدّون الكفائه فى النسب، ولأنّ فى فقد ذلك عاراً ونقصاً.

واختلفت الروايه عن أحمد فروى عنه أن بنى هاشم لا يكافئهم، وهذا قول بعض أصحاب الشافعى؛ لما روى عن النبي صلى الله عليه و آله أنه قال: «إنّ الله اصطفى كنانه من ولد إسماعيل واصطفى من كنانه قريشاً واصطفى من قريش بنى هاشم واصطفانى من بنى هاشم». (٣)

قال الكاشانى: من الكفائه النسب، والأصل فيه قول النبي صلى الله عليه و آله: قريش بعضهم أكفاء بعض وقريش تشتمل على بنى هاشم ولا تكون العرب-والقريشى الذى ليس بهاشمى كاليتيمى والأموى و العدو-كفواً لقريش. لفضيله قريش على سائر العرب ولذلك اختصّت الإمامه بهم قال النبي صلى الله عليه و آله: الأئمه من قريش. (على هاشمى عمر

ص: ٤٢٣

١- (١). المصدر السابق، ص ٥٨ و ٥٩.

٢- (٢). المصدر السابق، ص ٥٨.

٣- (٣). المغنى، ج ٦، ص ٤٨٣.

عدوى عثمان اموى)وقال:ثم مفاخره العجم بالإسلام لبالنسب.

وبالتالى قال:وعندنا الأفضل-فى الكفائه-اعتبار الدين و الإقتصار عليه. (١)

اتفق المذاهب الأربعة على أن الكفائه شرط لزوم وليست شرط فى صحه النكاح فإذا تزوجت المرأه غير كفؤ كان العقد صحيحاً وكان لأوليائها حق الاعتراض عليه وطلب فسخه؛دفعاً لضرر العار على أنفسهم. (٢)

منشأ الاختلاف

إن الاختلاف هنا ناشئ عن الاختلاف فى المباني الاجتهاديه إلا أن نظريه التكافؤ فى النسب-وترجيح العرب على العجم مثلاً- تنطبق على العصبية الجاهليه التى يستنكرها الكتاب و السنه و العقل الضرورى و أما الرأى على عدم اشتراط التكافؤ بالنسب فى التزويج فهو مقتضى عموم أدله النكاح وينطبق على ما هو ظاهر الكتاب.

ص: ٤٢٤

١- (١). البدائع، ج ٢، ص ٣١٩-٣١٧.

٢- (٢). البدائع، ج ٢، ص ٣١٧؛ الدسوقي، ج ٢، ص ٢٤٩؛ مغنى المحتاج، ج ٣، ص ١٦٤؛ المغنى، ج ٦، ص ٤٨٠.

الزنا، يوجب حرمة المصاهره على مذهبي الحنبلي و الحنفى ولا- يوجب الحرمة على مذهبي الشافعى و المالكى و أمّا على المذهب الجعفرى فإن كان الزنا بعد التزويج لا يوجب تحريم المصاهره و إن كان قبل التزويج يوجب التحريم.

اللمس و النظر عن شهوه لا يوجبان تحريم المصاهره على المذهب الجعفرى و الحنبلى و الشافعى، و يوجبان الحرمة على مذهبي الحنفى و المالكى.

يحرم تزويج ما يتولّد من الزنا على الزانى و الزانية على المذهب الجعفرى و الحنبلى و الحنفى ولا- يحرم ذلك على مذهبي الشافعى و المالكى.

لا يوجب الزنا تحريم الزانية على الزانى مؤيّداً على المذاهب الأربعة و يوجب التحريم المؤيّد- إذا كان مع ذات البعل- على المذهب الجعفرى.

يشترط فى الرضاع الموجب للنسبه، تحديد خاص هو- يوم و ليلة عُمْدَةٌ أو خمس عشره رضعه عدّه- على المذهب الجعفرى و خمس رضعات على مذهبي الشافعى و الحنبلى و يكفى مسمّى الرضاع على مذهبي الحنفى و المالكى.

تشرط فى النكاح الكفائه فى الإسلام على المذهب الجعفرى و يشترط التكافؤ فى النسب أيضاً على المذاهب الأربعة و يجوز نكاح الكافره للمسلم متعه على المذهب الجعفرى ولا يجوز ذلك على المذاهب الأربعة.

١. ما هو الدليل على أنّ الزنا يوجب حرمة المصاهره؟

٢. هل اللمس عن شهوه وكذا النظر يوجب حرمة المصاهره؟

٣. هل يجوز للزاني مناكحه بنته من الزنا؟

٤. هل يوجب الزنا تحريم الزانيه على الزاني مؤبداً؟

٥. هل يكفي في تحقّق الرضاع مسمّى الارتضاع؟

٦. ما هو الدليل على عدم جواز تزويج المسلم مع الكافره؟

٧. ما هو معنى الكفائه في التزويج؟

اختلفت الآراء بالنسبه إلى ألفاظ الطلاق صيغه وماده وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري

قال السيد الخوئي: الصيغه التي يقع بها الطلاق أن يقول: أنت طالق وهي طالق أو فلانه طالق، وفي وقوعه بمثل طلقت فلانه أو طلقتك أو أنت مطلقه أو فلانه مطلقه، إشكال، الأظهر البطلان ولا يقع الطلاق بالكتابه ولا بالإشاره للقادر على النطق ويقع بهما للعاجز عنه، ولو خير زوجته وقصد تفويض الطلاق إليها فاختارت نفسها بقصد الطلاق، لا يقع على الأقوى ولو قيل له: هل طلقت زوجتك فلانه؟ فقال: نعم بقصد إنشاء الطلاق لا يقع على الأقوى. (١) ذلك لأن النكاح هو الميثاق الغليظ كما قال تعالى: ... وَ قَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا . (٢)

ص: ٤٢٧

١- (١). منهاج الصالحين، ج ٢، ص ٢٩٤.

٢- (٢). النساء: ٢١.

فلا- يتحقق نقض ذلك الميثاق الشديد-أى الطلاق-بكلّ سهوله ورخاء ويدلّنا على ذلك كلّ النصوص الواردة فى المقام منها:صحيحه محمّدين مسلم عن الإمام الباقر عليه السلام سأله عن رجل قال لامرأته:أنت على حرام أو بائه أو بته أو بريه أو خليه قال:«هذا كلّ ليس بشيء إنّما الطلاق أن يقول لها:فى قبل العده بعدما تطهر من محيضها قبل أن يجامعها:أنت طالق،يريد بذلك الطلاق،ويشهد على ذلك رجلين عدلين». (1)والدلاله تامه.ومنها:صحيحه الحلبي عن الإمام الصادق عليه السلام قال:سألته عن رجل قال لامرأته:أنت منى خليه أو بريه أو بته أو بائن أو حرام قال:«ليس بشيء». (2)دلّت على المطلوب دلالة تامه.

وقال المحقّق صاحب الجواهر:وفى الكافى عن الحسن بن سماعه:ليس الطلاق إلّا- كما روى بكير بن أعين أن يقول لها وهى طاهر من غير جماع:أنت طالق ويشهد شاهدى عدل وكلّ ماسوى ذلك فهى ملغى. (3)وفى الانتصار إجماع الإماميه على ذلك.

(4)

المذاهب الأربعة

قال الجزيرى:صيغه الطلاق هى اللفظ الدالّ على حلّ عقده النكاح صريحاً كان أو كناية. (5)إجماعاً وقال المالكيه:الإشاره المفهمه الدالّه على الطلاق تقوم مقام اللفظ من الأخرس ومن السليم القادر على النطق على المعتمد. (6)

ص: ٤٢٨

- ١- (١). الوسائل، ج ١٥، ص ٢٩٥، باب ١٦، ح ٣.
- ٢- (٢). المصدر السابق، ص ٢٩٢، باب ١٥، ح ١.
- ٣- (٣). المصدر السابق، ص ٢٩٥، باب ١٦، ح ١.
- ٤- (٤). الجواهر، ج ٣٢، ص ٥٧.
- ٥- (٥). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ٤، ص ٢٨١.
- ٦- (٦). المصدر السابق، ص ٢٩٠.

وقال ابن قدامه: صريح الطلاق-على ما يقول به الخرقى-ثلاثة ألفاظ، الطلاق و الفراق و السراح وما تصرّف منهنّ و هذا مذهب الشافعى وذهب أبو عبد الله بن حامد إلى أنّ صريح الطلاق لفظ الطلاق وحده وما تصرّف منه لاغير و هو مذهب أبى حنيفة ومالك. فعلى كلا القولين إذا قال طلّقتك أو أنت طالق أو مطلقه وقع الطلاق من غير نيه، وإن قال فارتكتك أو أنت مفارقه أو سرّحتك أو أنت مسرّحه فمن يراه صريحاً أوقع به الطلاق من غير نيه ومن لم يره صريحاً لم يوقعه به إلا- أن ينويه. (١) قال ذحيلي: ويقع الطلاق الصريح ولو بالألفاظ المصحفه نحو تلاغ وتلاك أو بأحرف الهجاء ط، ل، ا، ق، يقع الطلاق الصريح بدون حاجه إلى نيه ودالّه. (٢) والتحقيق أنّه لا يمكن الالتزام بأنّ الحروف التي لا يفهم منها معنى، تكون صريحه فى الطلاق على خلاف المعائير الادبيه و البلاغيه. وقال ابن قدامه: والكنايه ثلاثه أقسام ظاهره وهى ستّه بألفاظ خليه وبريه وبائن وبتّه وبتله وأمرك بيدك.

ومختلف فيها: نحو اخرجى واذهبي وسائر مايدلّ على الفرقه. وإن قال: أنت واحده فهى كنايه خفيه-و هو القسم الثالث- لكنّها لاتقع بها إلا واحده. (٣)

يتّضح ممّا تقدّم أنّ الطلاق يتحقّق بالكنايات بشّتى أنواعها، وعليه إذا قال الزوج لزوجته أنت واحده، يقع الطلاق، ويتحقّق الافتراق بين الزوجين، وبما أنّ الكنايه تكفى فى إنشاء الطلاق وصيغته، لم تكن الصيغه بحاجه إلى الدلاله على المعنى، ومن ثمّ إذا لم يتبين المعنى من لفظ الطلاق الكنائى ولم يخطر ببال أحد معنى الافتراق عند سماع ذلك اللفظ- أنت واحده- لا يضرّ بتحقّق الطلاق؛ ذلك لكفايه الكنايه الخفيه فى إنشاء الطلاق ولا دلاله ظاهره لتلك الكنايه على المعنى بحسب صياغتها الكنائيه.

ص: ٤٢٩

١- (١). المغنى، ج ٧، ص ١٢٢.

٢- (٢). الفقه الإسلامى وادلته، ج ٩، ص ٦٩٩١.

٣- (٣). المغنى، ج ٧، ص ١٣٠-١٣٢.

تبين لنا أنّ الاختلاف هنا ناشئ عن الاختلاف في مستند الحكم فإنّ الحكم بكفايه الكنايه في إنشاء الطلاق على المذاهب الأربعة هو الإجماع المتحقّق عندهم. والحكم بعدم كفايه الإنشاء الكنائى على المذهب الجعفرى هو النصّ الوارد هناك.

الشروط

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى اشتراط القصد والاختيار و العرييه و التنجيز فى الطلاق، وتفصيل الاختلاف بما يلى:

القصد

المذهب الجعفرى

الشرط الرابع القصد، و هو شرط فى الصّحّه مع اشتراط النطق بالصریح، فلو لم ينو الطلاق لم يقع كالمساهى و النائم و الغالط (١) وقال المحقّق صاحب الجواهر: إنّ الحكم يكون - كذلك - بلا خلاف أجدّه فيه بيننا، بل الإجماع بقسميه عليه مضافاً إلى الخبر المستفيض عن الصادقين - «لاطلاق إلاّ لمن أراد الطلاق». وقول الإمام الباقر عليه السلام: «لا طلاق على سنّه وعلى طهر بغير جماع إلاّ - بنيه» - وتحقّقت - استفاضه النصوص فى خصوص المقام. (٢) أضف إلى ذلك أنّ الطلاق من الإنشاءات الّتى تتقوم بالقصد بحسب الذات.

المذاهب الأربعة

قال ابن قدامه: إنّ صريح الطلاق لا يحتاج إلى نيه بل يقع من غير قصد ولا خلاف فى ذلك؛

ص: ٤٣٠

١- (١). شرائع الإسلام، ج ٣، ص ١٣.

٢- (٢). الجواهر، ج ٣٢، ص ١٧.

ولأنّ ما يعتبر له القول يكتفى فيه به من غير نيه إذا كانت صريحاً فيه، وسواء قصد المزح أو الجد؛ لقول النبي صلى الله عليه وآله ثلاث جدّهنّ وهزلهنّ جدّ: النكاح و الطلاق و الرجعه. رواه أبو داود و الترمذى وقال: حديث حسن قال ابن المنذر: أجمع من أحفظ عنه من أهل العلم على أنّ جدّ الطلاق وهزله سواء و أمّا غير الصريح فلا يقع الطلاق به إلّا بنيه أو دلالة حال. (١)

الاختيار

المذهب الجعفرى

قال المحقّق الحلى - يشترط فى الطلاق - :الاختيار فلا يصحّ طلاق المكره، (٢) وقال المحقّق صاحب الجواهر: إنّ الحكم يكون كذلك - بلا خلاف أجده فيه عندنا بل الإجماع بقسميه عليه؛ مضافاً إلى النصوص العامّة مثل: «رفع عن أمّتى ما استكروها عليه» (٣) والخاصّه كحسن زراره (٤) عن الإمام الباقر عليه السلام سألته عن طلاق المكره وعتقه فقال: «ليس طلاقه بطلاق». (٥)

المذهب الحنفى

قال الجزيرى: قال الحنفية: طلاق المكره يقع خلافاً للأئمّة الثلاثة، فلو أكره شخص آخر على تطليق زوجته بالضرب، أو السجن، أو أخذ المال وقع طلاقه (٦) وهذا الحكم على أساس الاجتهاد الخاص.

ص: ٤٣١

- ١- (١). المغنى، ج ٧، ص ١٣٤ و ١٣٨.
- ٢- (٢). شرائع الإسلام، ج ٣، ص ١٢.
- ٣- (٣). الوسائل، ج ١١، ص ٢٩٥، باب ٥٦ من أبواب جهاد النفس، ح ١.
- ٤- (٤). الوسائل، ج ١٥، ص ٣٣١.
- ٥- (٥). الجواهر، ج ٣٢، ص ١٠.
- ٦- (٦). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ٤، ص ٢٨٤.

المذهب الجعفرى

قال المحقق الحلى: ولا يقع الطلاق بالكنايه ولا بغير العرييه مع قدره على التلفظ باللفظه المخصوصه ولا بالإشاره إلا مع العجز عن النطق، ويقع طلاق الأخرس بالإشاره الدالّه (١) وقال الشهيد الثانى: ذلك لأنّ اللفظ العربى، هو الوارد فى القرآن، والمتكرّر فى لسان الشرع. (٢) أضف إلى ذلك أنّ الطلاق بالعربى هو المتيقّن من الأدلّه و هو الأحوط.

المذاهب الأربعة

قال ابن قدامه: وصريح الطلاق بالعجميه: بهشتم-هشتم-فإذا أتى بها العجمى وقع الطلاق منه بغير نيه (٣) وقال- فى القسم البائن-: إذا قال العجمى: بهشتم بسيار. طلّقت امرأته ثلاثاً نصّ عليه أحمد؛ لأنّ معناه: أنت طالق كثيراً وإن قال (بهشتم) فحسبت (بالفارسيه) طلّقت واحده إلا- أن ينوى ثلاثاً فتكون ثلاثاً. (٤) يتيسر لنا بكلّ وضوح أنّ الطلاق لم يشترط بالعرييه على المذاهب الأربعة وأقوى شاهد على ذلك- أى عدم الإشتراط بالعرييه- هو الحكم بصحّه الطلاق باللغه الفارسيه بدون تقييده بالعجز عن التلفظ باللغه العربيه ولم نعثر على خلاف فى ذلك بين فقهاء المذاهب الأربعة وعليه، يمكننا أن نقول أنّ الحكم هنا ممّا تسالم عليه هؤلاء الفقهاء و هو كإرسال المسلمات عندهم، ويمكن الاستدلال عليه بعدم الدليل على الإشتراط من جانب وبعموم أدلّه الطلاق من جانب آخر، أضف إلى ذلك ما يقال: إنّ لكلّ رهط نكاحاً وطلاقاً.

ص: ٤٣٢

١- (١). شرائع الإسلام، ج ٣، ص ١٩.

٢- (٢). مسالك الأفهام، ج ٣، ص ٩.

٣- (٣). المغنى، ج ٧، ص ١٢٤.

٤- (٤). المصدر السابق، ص ٢٣٨.

المذهب الجعفرى

قال السيد الخوئى: يشترط فى صحّحه الطلاق عدم تعليقه على الشرط المحتمل الحصول أو الصفه المعلومه الحصول متأخراً فلو قال: إذا جاء زيد فأنت طالق، أو إذا طلعت الشمس فأنت طالق بطل. (١) وقال المحقق صاحب الجواهر: اشتراط تجرد الصيغه عن التعليق ممّا تحقّق الإجماع عليه، وهو الحجّه بعد ظهور نصوص الحصر-إنّما الطلاق أن يقول لها(فى طهر): أنت طالق- (٢) ومنافاته التعليق-لقاعده عدم تأخر المعلول عن علته- إذ السبب الشرعى كالسبب العقلى بالنسبه إلى ذلك إلا ما خرج بالدليل بل هو- أى التعليق- فى الحقيقة من الشرائط المخالفه للكتاب و السنّه و المحلله حراماً؛ ضروره أنّه بعد ظهور الأدلّه فى ترتب الأثر على السبب الذى هو الصيغه- شرعاً- فاشتراط تأخره إلى حصول المعلّق عليه شرع جديد، مؤيداً ذلك كلّه باستصحاب بقاء النكاح. (٣)

المذاهب الأربعة

قال ابن قدامه: إذا وقع الطلاق فى زمن أو علّقه بصفه تعلّق بها، لم يقع حتّى تأتى الصفه و الزمن، وهذا قول ابن عبّاس- وروى- أنّ ابن عبّاس كان يقول فى الرجل يقول لامرأته: أنت طالق إلى رأس السنه قال: يبطأ فيما بينه وبين رأس السنه، ولأنّه إزاله ملك يصحّ تعليقه بالصفات فمتى علّقه بصفه لم يقع قبلها، كما لو قال: أنت طالق إذا قدم الحاجّ و الطلاق يجوز فيه التعليق (٤) وما عثرنا على خلاف فيه بين أبناء السنّه.

ص: ٤٣٣

١- (١). منهاج الصالحين، ج ٢، ص ٢٩٤.

٢- (٢). الوسائل، ج ١٥، ص ٢٩٥.

٣- (٣). الجواهر، ج ٣٢، ص ٧٨ و ٧٩.

٤- (٤). المغنى، ج ٧، ص ١٦٥-١٦٦.

الحلف بالطلاق

قال ابن قدامه: أنه- أي الحلف- تعليق الطلاق على شرط يمكن فعله وتركه كما لو قال: إن دخلت الدار فأنت طالق. (١) وفرعوا عليه- أي الحلف بالطلاق- فروعاً كثيرة، منها: فإن قال: لامرأته إن خرجت إلى غير الحمّام فأنت طالق فخرجت إلى غير الحمّام طَلَّقَتْ. وإن خرجت إلى الحمّام ثم عدلت إلى غيره فقياس المذهب أنه يحث؛ لأنّ ظاهر اليمين المنع من غير الحمّام. ومنها: لو قال: إمرأتي طالق إن كنت أملك إلا مائه وكان يملك أكثر من مائه أو أقل، حث. (٢)

الإشهاد في الطلاق

إشاره

اختلفت الآراء بالنسبة إلى اشتراط الطلاق بحضور الشهود وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري

قال المحقق الحلّي: ولا بدّ من حضور شاهدين يسمعان الإنشاء، وسماعهما التلفّظ شرط في صحّحه الطلاق، ولا يقع بشاهد واحد ولو كان عدلاً، ولا بشهادة فاسقين، بل لا بدّ من حضور شاهدين ظاهرهما العدالة.

ولا- تقبل شهاده النساء في الطلاق لا- منفردات ولا- منضمّات إلى الرجال (٣)؛ ذلك لقوله تعالى: ... فَأَمِّسِي كُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَ أَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلِ مِنْكُمْ... (٤) إنّ التنسيق القائم بين الموضوع (الطلاق) والحكم (ما يتصل بالطلاق)،

ص: ٤٣٤

١- (١). المصدر السابق، ص ١٧٩.

٢- (٢). المصدر السابق، ص ٢٢٦ و ٢٢٧.

٣- (٣). شرائع الإسلام، ج ٣، ص ٢١٣.

٤- (٤). الطلاق: ٢.

يرشدنا بكلّ وضوح إلى أن الإشهاد كأمر أخرى-العدة، الخروج من البيت، انتظار الاصلاح، الامساک، الفرقه-التي تتعلق بالطلاق كلها وثيقه الصله بالطلاق، على الأسلوب البلاغى، واحتمال تعلق الإشهاد على الرجعه خلاف الظاهر وخلاف البلاغه. قال الشيخ الطوسى: فإن قالوا: ذلك-الإشهاد-يرجع إلى-الامساک-الرجعه، (على اساس تقارب الإشهاد مع الامساک) قلنا لا يصح؛ لأنّ الفراق أقرب إليه لأنّه قال تعالى: فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ... (يعنى الرجعه) ...أَوْ فَارِقُوهُنَّ... يعنى الطلاق. (1) وعليه فلا أرضيه لما يستدل به-التقارب-على تعلق الإشهاد بالرجعه، ومن حسن الحظ أنّه صرّح جمع من المحققين من أبناء السنه على أنّ الإشهاد يتعلق بالطلاق.

١. قال الفخر الرازى: وقوله تعالى: ... وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ... أى أمر الله أن يشهدوا عند الطلاق. (٢)

٢. قال القرطبى: ... وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ... أمر بالإشهاد على الطلاق. (٣)

٣. قال ابن حزم: إنّ الإشهاد واجب بنصّ الآيه المذكوره ومن طلق ولم يشهد فهو متعدّد لحدود الله عزوجل. (٤)

وبالتالى فالإشهاد على الطلاق واجب على أساس كتاب الله.

أضف إلى ذلك كلّه أنّ الإشهاد لا يمكن أن يكون متصلًا بالرجعه من ناحيه عمليه؛ ذلك لأنّ الرجعه هي الوطى (٥) والتقبيل و اللمس و النظر إلى فرج الزوجه المطلقه،

ص: ٤٣٥

١- (١). الخلاف، ج ٤، ص ٤٥٤.

٢- (٢). التفسير الكبير، ج ٣، ص ٣٤.

٣- (٣). الجامع لأحكام القرآن، ج ١٨، ص ١٥٧.

٤- (٤). موسوعه الفقه الإسلامى، ج ١٢، ص ٢٣٥ و ٢٣٦.

٥- (٥). المغنى، ج ٨، ص ٤٩٣.

والخلوه (١) فهل يمكن أن يشهد شاهدان عدلان وطء الزوج زوجته المطلقة أو نظره إلى فرجها؟ وعليه فلا يمكن الإشهاد على الرجعه. وللنصوص الواردة في الباب التي بلغت حد التواتر منها: صحيحه زراره ومحمد بن مسلم عن الإمام الباقر والإمام الصادق في حديث قال: «وإن طلقها في استقبال عدتها طاهراً من غير جماع ولم يشهد على ذلك رجلين عدلين فليس طلاقه إياها بطلاق». (٢) والدلالة تامّة.

وقال المحقق صاحب الجواهر: إن الحكم يكون كذلك كتاباً وسنّه وإجماعاً بقسميه. (٣)

المذاهب الأربعة

لا يعتبر الإشهاد في الطلاق بلا خلاف بينهم قال الشيخ جواد مغنیه: وقد أحسنت الحكومه المصريه بأخذها في كثير من شؤون الطلاق بالمذهب الإمامي - أي الجعفري - هذا و أنّ المذاهب الأربعة لم تشترط الإشهاد لصحة الطلاق بخلاف الإماميه (٤) قال الشيخ أبوزهره: قال فقهاء الشيعة الإماميه الاثنا عشرية: إنّ الطلاق لا يقع من غير إشهاد عدلين، لقوله تعالى: ... وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكُمْ يُوعَظُ بِهِ مَن كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا* وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ... (٥) فهذا الأمر بالشهادة جاء بعد ذكر إنشاء الطلاق وجواز الرجعه فكان المناسب أن يكون راجعاً إليه، وإنّ تعليل الإشهاد بأنّه يوعظ به من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، يشرح ذلك ويقويه؛ لأنّ حضور الشهود العدول

ص: ٤٣٦

١- (١). البدائع، ج ٣، ص ٢٦٧.

٢- (٢). الوسائل، ج ١٥، ص ٢٨٢، باب ١٠ من أبواب مقدمات الطلاق، ح ٣.

٣- (٣). الجواهر، ج ٣٢، ص ١٠٢.

٤- (٤). الفقه على المذاهب الخمسه، ص ٤١٥.

٥- (٥). الطلاق: ٢ و ٣.

لا يخلو من موعظه حسنه يرجونها إلى الزوجين، فيكون لهما مخرج من الطلاق الذي هو أبغض الحلال إلى الله سبحانه وتعالى وأنه لو كان لنا أن نختار المعمول به في مصر لا اخترنا هذا الرأي. (١)

منشأ الاختلاف في الشروط

إن الاختلاف المهم حول الشروط بين المذهب الجعفري و المذاهب الأربعة ناشئ عن الاختلاف في النصّ الوارد من الطريقتين فإنّ أول شرط اختلفت فيه الآراء إثباتاً ونفيّاً هو القصد في صيغه الطلاق وقد ورد من طريق الصحابه نصّ يدلّنا على عدم اشتراط القصد و هو الحديث الذي مرّ بنا بيانه: ثلاث جدّهن جدّ، وهزلهنّ جدّ: النكاح و الطلاق و الرجعه. دلّ على عدم اشتراط القصد في إنشاء الطلاق و هذا- أي الحديث- هو الذي أوجب التساهل تجاه الشروط و عليه يفسح المجال للحكم بعدم الإشتراط فيتحقّق الطلاق بما هو مسمّى الطلاق بلا- حاجه إلى القصد و العرييه و التنجيز و ما شاكلها، و على عكس من ذلك كلّه ورد النصّ الصحيح من طريق آل البيت عليهم السلام الذي يدلّ على اشتراط الطلاق بالشروط المذكوره كلّها، وأقوى النصّ هناك كما مرّ بنا ما روى عن الإمام الباقر عليه السلام أنه قال: «إنّما الطلاق أن يقول لها- في طهر- أنت طالق، يريد بذلك الطلاق ويشهد على ذلك رجلين عدلين». فإنّ هذه الروايه تدلّنا على أنّ الطلاق ميثاق غليظ- حسب ما ورد في الكتاب الكريم- فلا مجال للتساهل هنا وليكن الطلاق واجداً للشروط المذكوره حتّى يصبح مؤثراً ولو لم تتحقّق الشروط لا يتمّ الطلاق؛ للشكّ في وقوع الطلاق وعند فقد الشروط يستصحب النكاح؛ لعدم العلم بالنقض و هو الأحوط في الدين و الأوثق في العهود، والأوفق بالقواعد.

ص: ٤٣٧

أضف إلى ذلك أنّ الإشهاد في الطلاق ورد في الكتاب الكريم قال تعالى: ... وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ... . وقد مرّ بنا بيانه آنفاً وعليه قال بعض الأفاضل من أتباع العاصم الشيخ أبوزهره: إنّ الصحيح هو إشهاد عدلين في الطلاق- كما أفتى به فقهاء الإماميه- وهو ما يستفاد من ظاهر الكتاب، ولو كان لنا المجال لاخترنا هذا الرأي.

و أمّا بالنسبه إلى اشتراط الاختيار وعدم صحّه طلاق المكره فلاخلاف إلاّ عن الحنفى قائلاً بصحّه طلاق المكره. وتفردّه ناشئ عن اجتهاده الخاصّ.

ص: ٤٣٨

الطلاق بحاجه مائه إلى اللفظ الصريح-أنت طالق-على المذهب الجعفرى،و أما على المذاهب الأربعة لاحاجه إليه بل يقع الطلاق بالكنايه.

يشترط فى الطلاق قصده ولا يقع هزلاً على المذهب الجعفرى ولا يشترط القصد فى الطلاق بل يقع هزلاً على المذاهب الأربعة.

يشترط العربيه فى الطلاق على المذهب الجعفرى ولا يشترط ذلك على المذاهب الأربعة.

يشترط التنجيز فى إنشاء الطلاق على المذهب الجعفرى ولا يشترط ذلك بل يقع معلقاً على أمر مستقبل على المذاهب الأربعة.

يشترط الإشهاد فى الطلاق على المذهب الجعفرى ولا يشترط الإشهاد على المذاهب الأربعة بلا خلاف بينهم.

لا يصح طلاق المكره إلا على المذهب الحنفى.

١. ما هو صريح الطلاق وما هي الكنايه عن ذلك؟
٢. هل يشترط القصد في إنشاء الطلاق؟
٣. ما هو المقصود من التنجيز في الطلاق؟
٤. ما هو الدليل على عدم صحه طلاق المكره؟
٥. هل يستفاد وجوب الإشهاد في الطلاق من الكتاب الكريم؟

اختلفت الآراء بالنسبه إلى تحقّق الرجوع في الطلاق الرجعي وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفري

قال المحقّق الحلّي: تصحّ المراجعة نطقاً كقوله: راجعتك. وفعلاً. كالوطء ولو قبل أو لامس بشهوه كان ذلك رجعه، ولم يفتقر استباحته- أي الرجوع العملي- إلى تقدم الرجعه- قولاً-، لأنها- في العده الرجعيه- زوجته. (١)

ذلك للنصوص الواردة في الباب منها: صحيحه محمّد بن القاسم عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «وإن غشيها قبل انقضاء العده، غشيانه إياها رجعه». (٢) ولا خلاف

ص: ٤٤١

١- (١). شرائع الإسلام، ج ٣، ص ٣٠.

٢- (٢). الوسائل، ج ١٨، ص ٤٠٠، باب ٢٩ من أبواب الحدود ١.

فيه قال المحقق صاحب الجواهر: أنه تحقّق الإجماع بقسميه عليه بل عن بعض العامّة موافقتنا عليه (١) و هو نفس الرأى على المذهب الحنفى تماماً. (٢)

المذهب الحنبلى

قال الجزيرى: أمّا الصيغه فى الرجعه على الحنبلى- فلفظ وفعل. فأما اللفظ هو رجعتك ورجعت زوجتى، و أمّا الفعل فهو الوطء فيحلّ للمطلّق رجعيّاً أن يظأ زوجته، وإذا فعل فقد رجعت بذلك ولو لم ينو به الرجعه، أمّا غير الوطء فلا تحصل به الرجعه فلو قبلها أو لمسها أو باشرها، فإنّ ذلك لا يكون رجعه. (٣) و هو نفس الرأى على المذهب المالكى. قال ابن قدامه: قال مالك وإسحاق: تكون-المواقعه- رجعه إذا أراد به الرجعه؛ لأنّ هذه مدّه تفضى إلى بينونه فترتفع بالوطء كمدّه الإيلاء، ولأنّ الطلاق سبب لزوال الملك ومعه خيار فتصرّف المالك بالوطء يمنع عمله، كوطء البائع الأمه المبيعه فى مدّه الخيار. و أمّا إن قبلها أو لمسها لشهوه، فالمنصوص عن أحمد أنّه ليس برجعه.

وقال ابن حامد فيه- الاستمتاع- وجهان: أحدهما: هو رجعه و هذا قول الثورى وأصحاب الرأى- الحنفى- لأنّه استمتاع بالزوجه فحصلت الرجعه به كالوطء. (٤)

المذهب الشافعى

قال ابن قدامه: إنّ الرجعه لا تحصل إلاّ بالقول و هذا مذهب الشافعى؛ لأنّها استباحه بضع مقصود امر بالإشهاد فيه فلم يحصل من القادر بغير قول كالنكاح، فلم تحصل به الرجعه كالإشاره من الناطق. (٥) قال الزحيلي: و أمّا الفعل كوطء وغيره فلا تحصل به

ص: ٤٤٢

١- (١). الجواهر، ج ٣٢، ص ١٨٠.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ٤، ص ٤٣١.

٣- (٣). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ٤، ص ٤٤٢.

٤- (٤). المغنى، ج ٧، ص ٢٨٣.

٥- (٥). المصدر السابق.

الرجعه عند الشافعيه؛ لأنه حرام و الحرام لا تصح الرجعه به وتحصل الرجعه عند الجمهور بالقول أو بالفعل ومنه الخلوه. (١)

منشأ الاختلاف

تبين لنا أنّ الرأى العدى يخالف الآراء تمام المخالفه هو الرأى الشافعى، فإنّ الرجعه على رأيه عهد جديد نتيجتها استباحه البضع كعقد النكاح تماماً، فكما أنّ النكاح لا يقع إلا بلفظ خاصّ كذلك الرجعه لا تقع إلا باللفظ فلا أثر للفعل - فى استباحه البضع - بشئى مصاديقه، وقد مرّ بنا أنّ المذاهب الأربعة الأخرى اتفقت على أنّ الرجعه تتحقّق بالفعل أيضاً، إلا أنّهم اختلفوا فى سبب التقبيل و اللمس للرجعه اختلافاً من حيث المصداق، الناشئ عن اجتهادهم فالحكم على المذهب الجعفرى و الحنفى هو تحقّق الرجعه بواسطه التقبيل وما يشاكله.

ذلك لأنّ الزوجيه باقيه فتره العده وعليه لاحاجه إلى عقد النكاح، فتتحقّق الرجعه بكلّ ما يصدق عليه الرجوع. أضف إلى ذلك أنّه ورد نصّ من طريق آل البيت عليهم السلام يدلّنا على المطلوب، و أمّا حصر الفعل بالوطء ناشئ عن الاجتهاد.

تجزئه الطلاق

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى صحه الطلاق مع التجزئه وتفصيل الاختلاف بما يلى:

المذهب الجعفرى

قال المحقّق الحلّى: لو قال: أنت طالق، نصف طلقه، لم يقع؛ لأنّه لم يقصد الطلقه - التامه - ولو قال: يدك طالق لم يقع. (٢) وقال المحقّق صاحب الجواهر - أنّ الحكم يكون

ص: ٤٤٣

١- (١). الفقه الإسلامى وأدلته، ج ٩، ص ٦٩٩١.

٢- (٢). شرائع الإسلام، ج ٣، ص ١٩.

كذلك-:للأصل وظهور الأدله في أنّ محلّ الطلاق ذات الزوجه المدلول عليها بقول أنت وما شاكل ذلك. (١)

المذاهب الأربعة

قال الجزيري:و إذا جزأ الطلاق كأن قال لها: أنت طالق بعض طلقه أو نصف طلقه-تكون طلقه-كامله لأنّ الطلاق لا يتجزأ فذكر بعضه ذكر لجميعه. (٢)

وقال ابن قدامه:إذا طلق جزءاً منها-كقولك:طالق يدك-من أجزائها الثابته طلقت كلها سواء كان جزءاً شائعاً كنصفها،أو جزءاً من ألف جزء منها؛لأنّها جمله لاتبعض في الحلّ و الحرمة فغلب فيها حكم التحريم. (٣)

دور الوصف في الطلاق

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى إنشاء الطلاق متصفاً بوصف خاصّ وتفصيل الاختلاف بمايلي:

المذهب الجعفري

قال المحقق الحلّي:لو قال:أنت طالق أعدل طلاق أو أكمله،أو ملء الدنيا،صحّ ولم تضرّ الضمائم. (٤)لتعدّد الدالّ و المدلول،فالصيغه-أنت طالق دلّت على مدلولها-أى الطلاق-دلّاله تامّه وضمّ الوصف-ملء الدنيا-بها لا يضرّ بها.ومن المعلوم أنّ هذا الطلاق لم يكن إلّا رجعيّاً؛لكون الصيغه رجعيه.

ص: ٤٤٤

١- (١). الجواهر، ج ٣٩، ص ٩٤.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ٤، ص ٢٥٥.

٣- (٣). المغنى، ج ٧، ص ٢٤٢.

٤- (٤). شرائع الإسلام، ج ٣، ص ١٩.

قال الجزيري: إذا قال لها: أنت طالق طلاقاً كعظم الجبل وقع بائناً باتِّفاق. (١)

و إذا قال لها أنت طالق طلاق الشيطان طلقت منه بائنه-على المذهب الحنفى. (٢)

منشأ الاختلاف

تبين لنا أن الاختلاف في تجزئه الطلاق وتوصيفه ناشئ عن الاختلاف في الاجتهاد كما مرّ بنا بيان أدلّه الطرفين المتخالفين، والذي أصبح العامل الرئيسى هناك هو اختلاف النظر تجاه الطلاق بين الفريقين فإنّ الطلاق على المذهب الجعفرى أمر خطير وعلى المذاهب الأربعة سهل يسير.

تحقق العدّه

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى تحقّق العدّه فى موارد وتفصيل الاختلاف بما يلى:

عدّه الصغيره

المذهب الحنفى

العدّه تجب على الصغيره ولو طفله. (٣) ذلك لإطلاق دليل العدّه وتحقّق الموضوع.

المذاهب الأخرى

لاعدّه على الصغيره، والمقصود من الصغيره التى لاعدّه عليها هى التى لم تبلغ تسع سنين. على المذهب الجعفرى و الحنبلى، ذلك؛ لأنّها قبل إكمال التسع تكون مرفوعه

ص: ٤٤٥

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج٤، ص٣٦٥.

٢- (٢). المصدر السابق، ص٣٦٦.

٣- (٣). الفقه على المذاهب الأربعة، ج٤، ص٥٤٩.

القلم؛ لحدِيث الرفع المشهور بين الفريقين، والمقصود من الصغيره على المذهب الشافعي و المالكي هي التي لا تطيق و إن طاقت الوطء تجب عليها العده و إن كانت دون التسع. (١)

منشأ الاختلاف

لاخلاف هنا إلا عن الحنفى، وتفزده فى الحكم بوجوب العده على الصغيره ناشئ عن اجتهاده الخاص.

عده الزانيه

المذهب الجعفرى

قال السيد الخوئى: لا عده على المزننى بها من الزنا لكن الأحوط لزوماً- أى الواجب- أن لا يتزوج بها إلا بعد استبرائها بحيضه. (٢)

أما نفى العده فهو؛ لعدم الحرمة للماء الزانى؛ ولعدم تحقق الموضوع شرعاً و هذا- نفى العده- نفس الرأى على مذهبي الحنفى و الشافعى. (٣) و أمياً وجوب الاستبراء فهو على ما قال المحقق صاحب الجواهر لإطلاق ما دلّ على العده بالدخول و الماء و إن الحكمه فيها اختلاط الأنساب. (٤) ويؤيده خبر إسحاق بن جرير عن الإمام الصادق عليه السلام قال قلت له: الرجل يفجر بالمرأه ثم يبدو له فى تزويجها هل يحلّ له ذلك؟ قال: «نعم إذا هو اجتنبها حتى تنقضى عدتها باستبراء رحمها من ماء الفجور». (٥)

ص: ٤٤٦

١- (١). المصدر السابق و شرائع الإسلام، ج ٣٥، ص ٣.

٢- (٢). منهاج الصالحين، ج ٢، ص ٣٠٢.

٣- (٣). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ٤، ص ٥٢١ و ٥٢٣.

٤- (٤). الجواهر، ج ٣٢، ص ٢٦٤.

٥- (٥). الوسائل، ج ١٥، ص ٤٧٦.

وقال ابن قدامه: وروى عن أبي بكر وعمر: لا عدّه عليها و هو قول الشافعي؛ لأنّ العدّه لحفظ النسب ولا يلحقه نسب، وعن أحمد- في روايه- أنّها تستبرأ بحيضه؛ ذكرها ابن أبي موسى و هذا قول مالك. ولنا: أنّه و ط ء يقتضى شغل الرحم فوجبت العدّه كعدّه المطلقه (١) وعليه فلا خلاف إلّا عن ابن قدامه الناشئ من اجتهاده القياسى.

تحقق العدّه بواسطه الخلوه

المذهب الجعفرى

قال المحقّق الحلّى: لا يجب العدّه بالخلوه منفرده عن الوط ء؛ (٢) ذلك لعدم تحقّق الموضوع للعدّه ويؤكده صحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما.

الإمام الباقر أو الإمام الصادق قال: «العدّه من الماء». (٣)

وأقوى الحجج عليه قوله تعالى: ... إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَدِّهِ تَعْتَدُونَهَا... (٤) وهذا نصّ على المطلوب و هو نفس الرأى على المذهب الشافعى فى رأيه الجديد. ولا خلاف فى الحكم عند فقهاء الإماميه.

المذهب الحنبلى

قال ابن قدامه: فأما إن خلى بها ولم يصبها ثم طلقها فإنّ مذهب أحمد وجوب العدّه عليها وقال الشافعى فى الجديد: لا عدّه عليها؛ لقوله تعالى- أى الآيه المذكوره؛ ولأنّها مطلقه لم تمسّ.

ولنا: إجماع الصحابه، روى الإمام أحمد عن زراره بن أوفى قال: قضى

ص: ٤٤٧

١- (١). المغنى، ج ٧، ص ٤٥٠.

٢- (٢). شرائع الإسلام، ج ٣، ص ٣٤.

٣- (٣). الوسائل، ج ٢، ص ٤٠٣.

٤- (٤). الأحزاب: ٤٩.

الخلفاء الراشدون أن من أرخى سترًا أو أغلق باباً فقد وجب المهر ووجبت العده؛ ولأنه عقد على المنافع. فالتمكين فيه يجرى مجرى الاستيفاء فى الأحكام المتعلقة، كعقد الإجاره و الآيه مخصوصه بما ذكرناه. (١) و هو نفس الرأى على المذهب الحنفى و المالكى.

عده زوجه المفقود

اشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى أحكام الزوجه التى غاب عنها زوجها وتفصيل الاختلاف بما يلى:

المذهب الجعفرى

قال السيد الخوئى: الغائب إن جهل خبره ولم يكن للغائب مال ولم ينفق الولى، إن لم تصبر- أى الزوجه- فالمشهور أنها ترفع أمرها إلى الحاكم الشرعى فيؤجلها أربع سنين ثم يفحص عنه، و إن جهل حاله وانقضت الأربع سنين أمر الحاكم وليه بأن يطلقها، ثم اعتدت عده الوفاء، فإذا خرجت من العده صارت أجنبيه و جاز لها أن تتزوج، و إذا جاء زوجها فليس له عليها سبيل. (٢)

قال الشهيد الثانى: بأن الحكم يكون كذلك؛ إجماعاً، للحكم شرعاً بينونها شرعاً منه. (٣) والأصل فى الحكم هو النصوص الوارده فى الباب منها: صحيحه بريد بن معاويه قال: سألت أبا عبد الله- الإمام الصادق عليه السلام- عن المفقود كيف تصنع امرأته؟ فقال: «ما سكتت عنه وصبرت فخلّ عنها، و إن هى رفعت أمرها إلى الوالى أجلها أربع سنين، ثم يكتب

ص: ٤٤٨

١- (١). المغنى، ج ٧، ص ٤٥٠.

٢- (٢). منهاج الصالحين، ج ٢، ص ٣٠٠.

٣- (٣). مسالك الأفهام، ج ٣، ص ٣٧.

إلى الصقع الذي فقد فيه، فليسأل عنه فإن خبر عنه بحياء صبرت و إن لم يخبر عنه بحياء حتى تمضى الأربع سنين، دعا ولى الزوج المفقود فقيل له: هل للمفقود مال؟ فإن كان للمفقود مال أنفق عليها حتى يعلم حياته من موته، و إن لم يكن له مال قيل للولى أنفق عليها، فإن فعل فلا- سبيل لها إلى أن تتزوج ما أنفق عليها، و إن أبى أن ينفق عليها أجبره الوالى على أن يطلق تطليقه فى استقبال العده وهى طاهر، فيصير طلاق الولى طلاق الزوج فإن جاء زوجها قبل أن تنقضى عدتها من يوم طلقها الولى فبدا له أن يراجعها فهى امرأته وهى عنده على تطليقتين، و إن انقضت العده قبل أن يجيء ويرجع فقد حلت للأزواج ولا سبيل للأول عليها». (١) و هو نفس الرأى على المذهب الشافعى و المالكى. قال ابن قدامه: قال مالك و الشافعى فى القديم تتربص- أى زوجه المفقود- أربع سنين وتعدّ للوفاء أربعة أشهر وعشراً وتحلّ للأزواج- ذلك لما روى الجوزجاني وغيره بإسنادهم عن على عليه السلام فى امرأه مفقود- زوجها-: «تعدّ أربع سنين ثم يطلقها ولى زوجها وتعدّ بعد ذلك أربعة أشهر وعشراً». (٢) المذهب الحنبلى

قال ابن قدامه: إن يفقد- الزوج- وينقطع خبره فلا- تزول الزوجيه ما لم يثبت موته، وإليه ذهب أبو حنيفه- والشافعى فى الجديد- ذلك لما روى- أنّ النبى صلى الله عليه و آله قال: «امرأه المفقود امرأته حتى يأتى زوجها؛ ولأنه شكّ فى زوال الزوجيه فلم تثبت به الفرقه». (٣)

منشأ الاختلاف

تبيين لنا بكلّ وضوح أنّ الاختلاف هنا ناشئ عن الاختلاف فى النصوص الوارد عن الطريقتين، إلا- أنّ النصّ الوارد من طريق الصحابه صرح بأنّ زوجه المفقود زوجته بعد

ص: ٤٤٩

١- (١). الوسائل، ج ١٥، ص ٣٨٩، باب ٢٣ من أبواب أقسام الطلاق، ح ١.

٢- (٢). المغنى، ج ٧، ص ٤٨٨ و ٤٩١.

٣- (٣). المصدر السابق، ص ٤٩٠.

الفقد ولم يصرح على التأييد وعليه يمكن حمله على بقاء الزوجيه إلى أربع سنين وقد صرح النصّ الوارد من طريق آل البيت عليهم السلام إنّ عدّه المفقود عنها زوجها أربع سنين وساعده ما روى الجوزجاني عن طريق الصحابه بنفس المضمون؛ أضف إلى ذلك أنّ البقاء إلى ثبوت الموت ربما ينتهي إلى الحرج.

منشأ الاختلاف

إنّ الاختلاف هنا ناشئ من المناشئ التاليه:

١. الاختلاف في الإجماع حيث يوجد من الفريقين ادعاء الإجماع كما ألمحنا إليه أنّ الإجماع من الإماميه تامّ ومن غير الإماميه لم يكن تامّاً، ذلك لمخالفه الشافعي.

٢. الاختلاف في النصّ: حيث أنّ النصّ الوارد من الطريقتين كان متضارباً تجاه الحكم هناك فإذا تمّ النصان سنداً ودلاله ينتهي إلى التعارض الذي نتيجته التساقط.

٣. الاختلاف في فهم المعنى من الآيه الكريمة سعهً وضيقاً: فبما أنّ الآيه صرّحت على عدم العدّه عند عدم المساس قال ابن قدامه أنّ قوله تعالى: ...إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا...، خصّصت في غير مورد الخلوه فإنّ ذلك المورد مخصّص بالنسبه إلى مدلول الآيه. و أمّا على المذهب الجعفري لم يكن هناك تخصيص و الآيه بظاها دلت على المطلوب دلالة تامه، والحكم الذي وافق الكتاب هو الأوثق.

أطول عدّه

إشاره

اختلفت الآراء بالنسبه إلى كميه عدّه من تحيض مرّه ثمّ انقطع عنها الحيض وتفصيل الاختلاف بمايلي:

ص: ٤٥٠

المذهب الجعفري

قال المحقق الحلي: لو رأت -مرّه- حيضاً وتأخرت الثانيه أو الثالثه صبرت تسعه أشهر لاحتمال الحمل ثم اعتدت بعد ذلك بثلاثه أشهر، وهي أطول عدّه وفي روايه عمّار: تصير سنه. (١) وهو نفس الرأي على المذهب الحنبلي و المالكي.

قال ابن قدامه: الرجل إذا طلق امرأته وهي من ذوات الأقراء فلم تر الحيض في عاداتها، فإنها تعتدّ سنه؛ تسعه أشهر منها تتربّص فيها لتعلم براهه رحمها؛ لأنّ هذه المدّه هي غالب مدّه الحمل، فتعتدّ بعد ذلك ثلاثه أشهر، وبه قال مالك و قد قال ابن عباس: لا تطولوا عليها الشقّه كفاها تسعه أشهر. (٢)

المذهب الحنفي و الشافعي

قال الجزيري: من حاضت ولو في عمرها مرّه ثم انقطع حيضها بسبب معروف من رضاع أو مرض، فإنّ عدّتها لا تنقضي حتّى يعود الحيض، فإن لم يأتها الحيض فلا تنقضي عدّتها حتّى تبلغ من اليأس -والحكم- موافق للشافعيه و الحنفيه، و قد استدّلوا على ذلك بما رواه الشافعي عن سعيد بن سالم -ياسناده عن عثمان أنّه أفتى أنّ المرأه المنقطعه حيضها تصبر- هي على عدّه حيضها ما كان من قليل أو كثير. (٣) وعليه يمكن أن يكون أطول عدّه أربعين سنه.

منشأ الاختلاف

تبين لنا أنّ الاختلاف هنا ناشئ عن الاختلاف في النصّ والاجتهاد، إلا أنّ الأوفق بالقواعد-قاعدتي لا ضرر ولا حرج، واطلاقات الأدلّه- هو الاعتداد بسنه كامله و هذا ما أفتى به أكثر المذاهب الإسلاميه.

ص: ٤٥١

١- (١). شرائع الإسلام، ج ٣، ص ٣٦.

٢- (٢). المغني، ج ٦، ص ٤٦٣ و ٤٦٤.

٣- (٣). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ٤، ص ٥٤٥.

يتحقق الرجوع في الطلاق الرجعي بالقول فحسب على المذهب الشافعي ويتحقق بالقول و الفعل على المذاهب الأخرى إلا أن المقصود من الفعل هو الوطء فقط على المذهب الحنبلي و المالكي، والمقصود من الفعل في الرجوع أعم من الوطء ومن اللبس و التقييل على المذهب الجعفرى و الحنفى.

إذا تعلق الطلاق بجزء من أجزاء المطلقة-كقولك طلقت يدك-لا يقع الطلاق على المذهب الجعفرى ويقع الطلاق صحيحاً مع تجزئه على المذاهب الأربعة.

لا أثر للوصف في الطلاق-كقولك طلاق بعظم الجبل-على المذهب الجعفرى وللوصف هناك أثر مهم على المذاهب الأربعة. لا عدّه على الصغيره إلا على المذهب الحنفى.

لا عدّه على الزانية وعليها الاستبراء بحيضه وخالف في الحكم ابن قدامه قائلاً بوجود العدّه.

لا تتحقق العدّه بواسطة الخلوه على المذهب الجعفرى و الشافعي وتتحقق العدّه نتيجة للخلوه على المذاهب الثلاثة الأخرى.

زوجه المفقود تعتدّ أربع سنين على المذهب الجعفرى و الشافعي و المالكي وتبقى الزوجيه إلى أن يثبت موت المفقود،على المذهب الحنبلى و الحنفى.

أطول عدّه-للمرأه التى ينقطع حيضها-سنه كامله على المذهب الجعفرى و الحنبلى و المالكي و هو على مذهبي الحنفى و الشافعي،قد يكون أربعين سنه.

١. هل يتحقق الرجوع في الطلاق الرجعي باللمس؟
٢. ما هو معنى التجزئه في الطلاق؟
٣. هل للوصف أثر في نوعيه الطلاق؟
٤. ما هو الدليل على عدم وجوب العده على الصغيره؟
٥. هل يجب العده على الزانيه؟
٦. ما هو الدليل على عدم وجوب العده بواسطه الخلوه؟

قال الجزيري: فإذا طلق الرجل زوجته ثلاثاً لزمه ما نطق به من العدد في المذاهب الأربعة، وهو رأى الجمهور. (١)

قال ابن قدامه: وإن طلق ثلاثاً بكلمه واحده وقع الثلاث وحرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره، ولا فرق بين الدخول وبعده.

روى ذلك عن ابن عباس وأبي هريره وعبدالله بن عمر وابن مسعود وأنس. وهو قول أكثر أهل العلم من التابعين والأئمه بعدهم.

وروى الدارقطني بإسناده عن عباد بن الصامت قال: طلق بعض آبائي امرأته ألفاً، فانطلق بنوه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقالوا: يا رسول الله إن أبانا طلق امناً ألفاً فهل له مخرج؟ فقال: «إن أباكم لم يتق الله فيجعل له من أمره مخرجاً، بانته منه بثلاث على غير السنه وتسعمائه وسبعه وتسعون إثم في عنقه». ولأن النكاح ملك يصح إزالته متفرقاً فصح مجتمعاً كسائر الأملاك. (٢)

ص: ٤٥٥

١- (١). المصدر السابق، ص ٣٤١.

٢- (٢). المغنى، ج ٨، ص ٢٤٣.

وقال النووي: وإن جمع الثلاث في طهر واحد جاز؛ لما روى أن عويمر العجلاني قال عند رسول الله صلى الله عليه وآله حين لا-عن امرأته: كذبت عليها إن امسكتها فهي طالق ثلاثاً، فقال النبي صلى الله عليه وآله: «لا سييل لك عليها، ولو كان جمع الثلاث محرماً لأنكر عليه». (١)

وقال الماوردي: ودليلنا على-صححه الجمع-قول الله تعالى: ... لا جناح عليكم إن طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ... (٢) فكان رفع الجناح عنه من غير تمييز لعدد يوجب التسوية بين الأعداد.

وروى أن ركانه بن عبدالعزيز طلق امرأته البتة، فأخبر رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: ما أردت بألبتة؟ قال: واحده، فأحلفه أنه ما أراد أكثر منها فدل على وقوع الثلاث لو أرادها.

ومن القياس أنه طلاق وقع في طهر لم يجمعها فيه فوجب أن يكون كالطلقة الأولى، ولأن كل طلاق جاز تفرقه جاز جمعه، أصله طلاق الزوجات يجوز أن يجمعهن في الطلاق وأن يفرقهن.

ولأن كل طلاق جاز تفرقه في الأطهار جاز إيقاعه في طهر، أصله إذا طلق في طهر ثم راجع... ولأن الثلاث لفظ يقطع الرجعه فجاز إيقاعه في طهر لا جماع فيه كالواحدة بعد اثنتين أو كالخلع. (٣)

ومن النصوص هناك ما روى ابن عباس عن عمر بن الخطاب أنه لما شاهد طلاق الثلاث بإنشاء واحد، قال: قد استعجلتم في أمر كان لكم فيه أنه، وجعله ثلاثاً (٤) أي جعل عمر ذاك الطلاق برأيه طلاقاً ثلاثاً.

ص: ٤٥٦

١- (١). المجموع، ج ١٧، ص ٨٤.

٢- (٢). البقره: ٢٣٦.

٣- (٣). الحاول الكبير، ج ١٠، ص ١٢٠-١٢١.

٤- (٤). صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٠٩٩.

ويلاحظ عليه:

أولاً: أنّ النصوص التي استند الحكم إليها هناك مع الشك في صحّته سندها، تكون معارضة مع النصوص الأخرى، وتكون مخالفه للكتاب، كما قال القرطبي: وسبب الخلاف معارضة-الحديث العجلاني-لمفهوم الكتاب في حكم الطلقه الثالثه. (1)

وثانياً: إنّ قياس الطلاق ببيع الأموال مما لا- يمكن الالتزام به؛ لأنّ البيع من المعاملات الماليه العقلانيه، والطلاق من الأحوال الشخصيه الشرعيه وتملك المال يمتاز عن تملك البضع بكل وضوح، وعليه يجوز لمالك المال أن يهب ماله. ولا يجوز للزوج أن يهب بضع زوجته لغيره بضروره من الفقه... أضف إلى ذلك أنّ القياس-الحكم الظني على أساس رأي الشخص-من الأساس لا أساس له.

وثالثاً: إنّ استناد الحكم إلى إطلاق دليل التشريع و هو قوله تعالى: ... لا- جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمْ... مِمَّا لا- يمكن المساعده عليه؛ ذلك لأن الآيه المتلوه إنّما تبين شرعيه الطلاق ولا صلها لها بنوعيه الطلاق.

تصريحات الفقهاء

1. قال الماوردي: فإذا أراد أن يطلق ثلاثاً فالأولى والمستحب أن يفرقها في ثلاثه أطهار، فيطلق في كلّ طهر واحده، ولا يجمعهن في طهر ليخرج بذلك عن الخلاف وليأمن به ما يخافه من ندمه. واستدلّ من منع من وقوع الطلاق الثلاث بأن الله تعالى فرّق طلاق الثلاث بقوله: الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ... (2) فلم يجرأ أن يجمع ما أمر بتفريقه؛ لأنّه ارتكاب ما نهى عنه. وما حرّم من الطلاق لا يقع كالمراجعه.

ص: ٤٥٧

١- (١). بدايه المجتهد، ج ٢، ص ٦٤.

٢- (٢). البقره: ٢٢٩.

وبما رواه عبد الله بن عباس قال: كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وأيام أبي بكر، وصدر من أيام عمر واحده، فقال عمر: قد استعجلتم في أمر كان لكم فيه أناةً وجعله ثلاثاً. (١)

فلا يجوز لعمر أن يخالف شرعاً، ما ثبت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، وقد ارتفع النسخ - حكم عمر على خلاف الشرع - بموته.

وبما رووه عن معاوية بن عمار عن أبي الزبير عن ابن عمر أنه طلق امرأته ثلاثاً في الحيض فاستفتى رسول الله صلى الله عليه وآله فأمره أن يراجعها، فإذا طهرت فلتسقبل بها العدة إن شاء طلق وإن شاء أمسك. وهذا نص. (٢)

فقال: ولأنه إجماع الصحابة. روى أن عمر بن الخطاب كان إذا أتى برجل طلق امرأته ثلاثاً أوجع ظهره.

وأن رجلاً أتى عبد الله بن عباس فقال: إن عمى طلق امرأته ثلاثاً فقال ابن عباس: إن عمك عصى الله فأندمه، وأطاع الشيطان فلم يجعل له مخرجاً.

وأن علياً وابن عباس أنكراه فكان إجماعاً، لعدم المخالف فيه.

ولأنه عدد يتعلق به بينونه فوجب أن يتكرر كاللعان. (٣)

٢. وقال ابن مسعود الكاشاني: وأما الحسن في الحزّه التي هي ذات القرء، أن يطلقها ثلاثاً في ثلاثه أطهار لا جماع فيها...

ولنا - الدليل عليه - قوله تعالى: ... فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ... (٤) أي ثلاثاً في ثلاثه أطهار، كذا فسّره رسول الله صلى الله عليه وآله فإنه روى أن عبد الله بن عمر طلق امرأته حاله الحيض فسأل

ص: ٤٥٨

١- (١). صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٠٩٩ وج ١٥، ص ١٤٧٢.

٢- (٢). الحاوم الكبير، ج ١٠، ص ١١٨.

٣- (٣). المصدر السابق، ج ١٠، ص ١١٩.

٤- (٤). الطلاق: ١.

عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال النبي صلى الله عليه وآله: «أخطأت السنّة ما هكذا أمرك ربك إنّ من السنّة أن تستقبل الطهر استقبالاً فتطّلقها لكل طهر تطليقه، فتلك العده التي أمر الله تعالى أن يطلق لها النساء، فسّر رسول الله صلى الله عليه وآله الطلاق للعدّه بالثلاث في ثلاثه أطهار» (١).

٣. قال الجزيري: وخالفهم في ذلك (الطلاق الثلاث) بعض المجتهدين، كطاووس، وعكرمه وابن إسحق، وعلى رأسهم ابن عباس رضی الله عنهم، فقالوا: إنّه يقع به واحده لا ثلاثاً، دليل ذلك ما رواه مسلم عن ابن عباس قال: كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، وأبي بكر، وستين من خلافه عمر طلاق الثلاث واحده، فقال عمر: الناس قد استعجلوا في أمر كان لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم، فأمضاه عليهم.

و هذا الحديث صريح في أنّ المسأله ليست اجماعيه.

وبالجملة فإنّ الذين قالوا: إنّ الطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع به واحده لا ثلاث، لهم وجه سديد و هو أنّ ذلك هو الواقع في عهد الرسول، وعهد أبي بكر. وستين من خلافه عمر واجتهاد عمر بعد ذلك خالفه فيه غيره، فيصحّ تقليد المخالف، كما يصحّ تقليد عمر، والله تعالى لم يكلفنا البحث عن اليقين في أعمال الفرعيه؛ لأنّه يكاد يكون مستحيلاً. (٢).

ص: ٤٥٩

١- (١). بدائع الصنائع، ج ٣، ص ١٣٠.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ٤، ص ٣٤١ و ٣٤٢.

إنّ تلك التصريحات الساميه التي سَطّرت في الكتب القيمه عند أبناء السنّه ترشدنا إلى أنّ طلاق الثلاث على أساس الكتاب و السنّه و الإجماع و العقل، هو في ثلاثه أطهار-وفقاً للمذهب الجعفرى-وكان ذلك الاستنباط جيداً جداً.

و أما الحكم عن الجمهور على صحّه طلاق الثلاث بلفظ واحد فهو على أساس رأى عمر بن الخطاب الذى صدر منه على خلاف الكتاب و السنّه، وبما أنّه خالف هذا الرأى جمع من الفقهاء لم يكن الحكم مجمعاً عليه، فما بقى مستند للحكم هناك إلا التقليد من عمر، فالحكم عمري تام!

١. ما هو الدليل على صحّة طلاق الثلاث مرّة واحده؟

٢. هل يصح إنشاء الطلاق الثلاث بالإشارة؟

٣. هل يكون الطلاق الثلاث بإنشاء واحد متسالم عليه عند فقهاء السنه؟

٤. هل يكون الطلاق الثلاث بإنشاء واحد موافقاً للكتاب؟

٥. ما هو كيفية الطلاق الثلاث في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله؟

ص: ٤٦١

قال شيخ الطائفة الشيخ الطوسى:

الطلاقه الثالثه هى المذكوره بعد قوله تعالى: الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ... (١) إلى آخره، وبعدها قوله تعالى: فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ... (٢) دون قوله تعالى: فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَشْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ... (٣) وبه قال جماعه من التابعين، وحقى ذلك عن الشافعى. (٤)

وروى عن ابن عباس أنه قال: ... أَوْ تَشْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ... الطلقه الثالثه، و هو الذى اختاره الشافعى وأصحابه. (٥)

دليلنا: أنه ليس فى قوله تعالى: ... أَوْ تَشْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ... تصريح بالطلاق. ونحن

ص: ٤٤٣

١- (١). البقره: ٢٢٩.

٢- (٢). البقره: ٢٣٠.

٣- (٣). البقره: ٢٢٩.

٤- (٤). المجموع، ج ١٧، ص ٦٩ و ٧٠؛ المبسوط، ج ٦، ص ٩.

٥- (٥). كفايه الأختيار، ج ٢، ص ٥٥؛ المبسوط، ج ٦، ص ٩، تنوير المقياس المطبوع بهامش، الدر المنثور، ج ١، ص ١١٥.

لانقول بالكنايات، وقوله تعالى بعد ذلك فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ... صريح في الطلاق، فوجب حمله عليه.

وأيضاً: متى حملنا قوله: ...أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ... على الطلقه الثالثه كان قوله: فَإِنْ طَلَّقَهَا... بعد ذلك، تكراراً لا فائده فيه.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ...أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ... فمعناه: إذا طَلَّقَهَا طَلَّقْتَيْنِ فَالتسريح بالإحسان الترك حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا، وقوله: فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ... يعنى: الرجعه، بلا خلاف. (١)

وقال المحقق الحلّي في تبين الطلاق الثلاث: أن يطلق على الشرائط ثم يراجعها قبل خروجها من عدتها ويواقعها، ثم يطلقها في طهر المواقعه، ثم يراجعها ويواقعها ثم يطلقها في طهر آخر - طلاقاً ثالثاً - فإنها تحرم عليه حتى تنكح زوجاً غيره. (٢)

ويدلنا على ذلك النصوص الواردة في الباب، منها صحيحه زراره عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «وَأَمَّا طَلَاقُ الرَّجْعَةِ فَإِنْ يَدْعُهَا حَتَّى تَحِيضَ وَتَطْهَرَ، ثُمَّ يَطْلُقُهَا بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ ثُمَّ يَرَاغِعُهَا وَيُوَاقِعُهَا، ثُمَّ يَنْتَظِرُ بِهَا الطَّهْرَ، فَإِذَا حَاضَتْ وَطَهَرَتْ أَشْهَدُ شَاهِدَيْنِ عَلَى تَطْلِيقِهَا أُخْرَى، ثُمَّ يَرَاغِعُهَا وَيُوَاقِعُهَا، ثُمَّ يَنْتَظِرُ بِهَا الطَّهْرَ، فَإِذَا حَاضَتْ وَطَهَرَتْ أَشْهَدُ شَاهِدَيْنِ عَلَى التَّطْلِيقِ الثَّلَاثِ ثُمَّ لَا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ» (٣). دلت على المطلوب دلالة تامه.

فاستبان لنا بكلّ وضوح أنّ الطلاق الثلاث هو إيقاع الطلاق ثلاث مرّات على أساس الكتاب و السنّه.

ص: ٤٦٤

١- (١). الخلاف، ج ١، ص ١١٥.

٢- (٢). شرائع الإسلام، ج ٣، ص ١٤.

٣- (٣). الوسائل، ج ١٥، ص ٣٤٩، باب ٢ من أبواب اقسام الطلاق واحكامه، ح ١.

وها هو المنهج الذي لا خلاف في صحته بين علماء المسلمين، وفي أنه أجود المناهج وأحسنها.

و أما ما يدعى من كونه طلاقاً ثلاثاً على خلاف المنهج المتلو، فهو على خلاف الكتاب و السنه، وعليه قد يقال: إن علماء السنه أفتوا على خلاف ذلك فهو من البدعه في الدين.

ومن المؤسف أن ذلك الحكم ليس على خلاف الكتاب و السنه فحسب، بل هو على خلاف الواقع أيضاً.

قال شيخ الطائفة الشيخ الطوسي:

إذا طلقها ثلاثاً بلفظ واحد، كان مُبدعاً، ووقعت واحده عند تكامل الشروط عند أكثر أصحابنا، (١) وفيهم من قال: لا يقع شيء.

دلينا على عدم صحه ذلك -اجماع الفرقه، و أن الأصل بقاء العقد.

وقال تعالى: ... طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ... (٢)

فأمر بإحصاء العده، ثبت أنه أراد في كل قرء تطبيقه؛ لأنه لو أمكن الجمع بين الثلاث لما احتاج إلى إحصاء العده في غير المدخول بها، وذلك خلاف الظاهر.

وقال تعالى: ... الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ... (٣) يعني: دفعتان، ثم قال بعد ذلك: فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ... (٤) ومن جمع بين الثلاث ما طلق مرتين ولا الثالثه، وذلك خلاف الظاهر.

ص: ٤٤٥

١- (١). الانتصار، ص ١٣٤، وحكى العلامة الحلي ذلك في المختلف (كتاب الطلاق): ٣٥ عن ابن زهره وابن ادريس أيضاً.

٢- (٢). الطلاق: ١.

٣- (٣). البقره: ٢٢٩.

٤- (٤). البقره: ٢٣٠.

فإن قيل: العدد إذا ذكر عقيب الاسم لم يقتض التفريق. مثاله إذا قال له: على مائه درهم مرتان. وإذا ذكر عقيب فعل اقتضى التفريق. مثاله: ادخل الدار مرتين، أو ضربت مرتين، والعدد في الآيه عقيب الاسم لا الفعل.

قلنا: قوله تعالى: ...الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ... معناه: طَلَّقُوا مَرَّتَيْنِ؛ لأنه لو كان خبراً لكان كذباً فالعدد مذكور عقب فعل لا إسم. (١)

والتحقيق: أن الطلاق الثلاث دفعه واحده، مثلما يقول الزوج لزوجته: أنتِ طالق ثلاثاً، لا يكون بحسب الواقع وبحسب فهم العرف وبحسب الصياغه الأديه إلا واحداً.

وعليه لو يقال: إنه-اللفظ الواحد-إنشاء ثلاث طلقات، لا يمكن المساعدة عليه؛ لأنه إنشاء واحد بلفظ واحد، وضمّ عدد الثلاث إليه لا يغير واقعه.

و أما لو يقال: إنه اخبار عن وقوع ثلاث طلقات فهو اخبار كاذب؛ لأنه على خلاف الواقع.

وأوهن من ذلك صحه الطلاق الثلاث بالمنهج التاليه: قال الجزيري: بأنه لو يقول الزوج لزوجته: أنت طالق ويشير لها بثلاثه أصابع فإنه يقع ثلاثاً. (٢)

وقال ابن مسعود الكاشاني الحنفي: ولو قال: إن كانت هذه الجملة إلا حنطه فامرأته طالق ثلاثاً، فكانت تمرأاً وحنطه يحنث في قول أبي يوسف. (٣)

وقال في البحث عن طلاق البدعه، بأن الزوج لو يقول لزوجته: أنتِ طالق الشيطان فإن نوى ثلاثاً فهو ثلاث (٤) كل ذلك بحسب الصياغه يعلن بالبطلان.

وقد يستشكل فيقال: إن مثل تلك الفروع ربما يوجب وهناً في الفقه الإسلامي

ص: ٤٦٦

١- (١). الخلاف، ج ٤، ص ٤٥٠ و ٤٥١.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ٤، ص ٣١٧.

٣- (٣). بدائع الصنائع، ج ٣، ص ١٢٧.

٤- (٤). بدائع الصنائع، ج ٣، ص ١٤٠.

واستهزاءً في الدين الحنيف.

فيقال: لا- ينتهي الأمر إلى ذلك عند المحققين البارزين؛ لأنّ هناك مذهب أهل البيت عليهم السلام و هو يستنكر مثل تلك المقولات التي لا- أساس لها في الكتاب و السنّه و يراها بدعه منكره، فإنّ تلك الفروع المتلوّه كلّها باطله، وتكون خارجه عن حدود الفقه، وتشبه أن تكون كملاعبه الأطفال بالخيالات.

ص: ٤٤٧

إنّ الطلاق الثلاث هو ثلاث طلقات كما هو واقعه وها هو الذي يساعده الشرع و العرف و هو متسالم عليه عند الفريقين.

وما يقول به جمهور فقهاء السنه من صحّه الطلاق الثلاث بإنشاء واحد لا أساس له في الشرع وخالف الجمهور عدّه من فقهاء السنّه.

١. ما هو كفيه الطلاق الثلاث عند فقهاء أهل البيت عليهم السلام؟
٢. ما هو الدليل على عدم صحّحه الطلقه الثالثه بإنشاء واحد؟
٣. ما هو المستفاد من الآيات الواردة حول الطلاق تجاه الطلاق الثلاث؟
٤. هل يوجد هناك قول بصحّحه الطلاق الثلاث بعد الإنشاء؟
٥. هل يكون الطلاق الثلاث فى ثلاثه أطهار متسالم عليه عند الفريقين؟

٣٦- طلاق البدعه

ما هو طلاق البدعه ؟

إنّ البدعه بحسب الاصطلاح الفقهي خلاف السنّه، وعليه فالطلاق المنبثق عن البدعه هو الطلاق المتحقّق على خلاف ما هو المشروع سنّه، فبطلانه يستبين من مضاداته للحق، فهناك طلاق مشروع وفقاً للسنّه يسمّى بطلاق السنّه وطلاق باطل و هو طلاق البدعه.

ومن طلاق البدعه: طلاق الحائض وبعد الدخول، وكذا النفساء أو في طهر قريبها فيه، وطلاق الثلاث من غير رجعه.

وتأخذ بالتمثيل طلاق الحائض الذي هو أبرز مصاديق البدعه و هو باطل كتاباً وسنّه وإجماعاً.

صحّه البدعه في فقه السنّه

قال ابن مسعود الكاشاني الحنفي: والطلاق في حاله الحيض بدعه.

وقال: و أمّا حكم طلاق البدعه: فهو أنّه واقع عند عامه العلماء وقال بعض الناس أنّه

ص: ٤٧١

لا يقع، و هو مذهب الشيعة أيضاً، وجه قولهم: إن هذا الطلاق منهي عنه-لما ذكرناه من الدلائل- فلا يكون عقد النكاح في وقت تحريمه باطلاً. و يجب أن يكون الطلاق بمثابة إذا وقع في وقت تحريمه.

ولأنه لو وكل وكيلاً في طلاق زوجته في الطهر وطلّقها في الحيض لم تطلق؛ لأجل مخالفته وإيقاع الطلاق في غير وقته مخالفته الله تعالى في وقت الطلاق أولى أن لاتقع بها طلاق، وهذا خطأ.

ودليلنا ما رواه الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فسأل عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وآله عن ذلك فقال: «مُرّه فليراجعها ثم يمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد و إن شاء طلق قبل أن يمس. فتلك العدة التي أمر الله تعالى أن يطلق لها النساء».

فموضع الدليل منه أنه أمره بالرجعه موجب لوقوع الطلاق؛ لأن الرجعه لا تكون إلا بعد الطلاق. (١)

بطلان البدعه في فقه السنّه

قال الجزيري: معنى الحديث أنه: نهى عن الطلاق في حالتين:

أحدهما: أن تكون المرأة حائض.

ثانيهما: أن تكون طاهره من الحيض ولكن زوجها أتاها في هذا الطهر؛ لأنه عليه الصلاة والسلام خيره بين إمساكها وبين طلاقها في الطهر قبل أن يمسيها، وقد جاء في بعض الروايات أنه عليه الصلاة والسلام قد غضب من تطليق عبد الله زوجته حال حيضها، وسبب غضبه فيما يظهر أن الطلاق حال الحيض قد نهى الله عنه بقوله: ... يا

ص: ٤٧٢

أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ...، وما كان لعمر وابنه أن يخفى عليهما ذلك الحكم مع ما لهما من المنزلة العلميّة الرفيعه في الدين، أمّا كون عبد الله قد فعل ذلك عمداً لعدم استطاعته ضبط نفسه و هو عالم بالحكم فهو بعيد.

وقال: وكيف كان، فإنّ الكلّ متفقون على أنّه لا يجوز للرجل أن يطلق زوجته وهي حائض، أو نفساء، كما لا يجوز له أن يطلقها وهي طاهره من الحيض و النفاس إذا جامعها في هذا الطهر، وهذا صريح حديث ابن عمر الذي بين به النبي صلى الله عليه و آله... يا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ... وكذلك قد اصطلحوا على تسميه الطلاق في هذه الحاله بدعيّاً، وتسميه ما يقابله، و هو ما إذا طلقها في طهر لا و طء فيه، ولا في حيض قبله سنياً. (١)

فاستبان لنا بكلّ وضوح أن طلاق البدعه- طلاق الحائض و طلاق المرأه في طهر جامعها فيه- بدعه محرّمه باتفاق من الفقهاء و البدعه باطله بالضرورة و على المبدع عقوبه و تمّ المطلوب.

البدعه منكره في فقه أهل البيت عليهم السلام

قال شيخ الفقهاء الشيخ الصدوق: إذا دخل الرجل بالمرأه... ثم أراد طلاقها لم يجز له حتّى يستبرأها بحيضه، فإذا طهرت من دمها طلقها بلفظ الطلاق. (٢)

قال الشهيد الثاني: اتفق علماء الأصحاب وغيرهم على تحريم طلاق الحائض وفي معناها النفساء.

واتفق أصحابنا على بطلان الطلاق على تقدير وقوعه. (٣)

ص: ٤٧٣

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ٤، ص ٣١٠.

٢- (٢). المقنعه، ص ٥٢٥.

٣- (٣). المسالك، ج ٢، ص ٥.

وقال المحقق صاحب الجواهر بأنّ الحكم يكون كذلك: بلا خلاف أجده فيه نصاً وفتوى، بل الإجماع بقسميه عليه، بل النصوص فيه مستفيضة إن لم تكن متواتره. (١)

مضافاً إلى عدم كونه طلاقاً للعدّه المأمور بها في الكتاب العزيز -... فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ... -الذى استفاضت النصوص في كون المراد به الطلاق في مستقبل العدّه.

وتدلنا على اشتراط الطهاره في الطلاق النصوص الواردة في الباب التي تكاد أن تبلغ حدّ التواتر لكثرتها.

منها صحيحه الحلبي، قال: قلت لأبي عبدالله الإمام الصادق عليه السلام: رجل طلق امرأته وهي حائض قال: «الطلاق لغير السنّه باطل». (٢) دلّت على المطلوب دلالة تامه.

ومنها ما رواه علي بن إبراهيم في تفسيره عن أبي الجارود عن الإمام الباقر عليه السلام في قوله تعالى: ... فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ... «والعدّه الطهر من الحيض» (٣) ... وَأَحْضُوا الْعِدَّةَ... (٤)

ص: ٤٧٤

١- (١). الجواهر، ج ٣٢، ص ٢٩.

٢- (٢). الوسائل، ج ١٥، ص ٢٢٧، باب ٨ من أبواب مقدمات الطلاق وشرائطه، ح ٢.

٣- (٣). المصدر السابق، ص ٢٨١، باب ٩ من أبواب مقدمات الطلاق وشرائطه، ح ٧.

٤- (٤). الطلاق: ١.

أنّ للطهاره عن الدمين دور موضوعى فى صحّحه الطلاق وطلاق الحائض باطل من الأساس، لأنّه غير مشروع. وترتيب الأثر عليه بدعه فى الدين.

فإنّ رأى جمهور الفقهاء من أبناء السنّه على صحّحه طلاق البدعه لا يوجب الإشكال فى الفقه.

ذلك لأنّ مذهب أهل البيت عليهم السلام يستنكر البدعه من الأساس.

١. ما هو معنى طلاق البدعه؟

٢. ما هو الدليل على صحه طلاق البدعه؟

٣. ما هو الدليل على عدم صحه طلاق البدعه؟

٤. ما هو المقصود من قوله تعالى... فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ... ؟

٥. ما هو مكانه طلاق البدعه فى فقه السنه؟

ص: ٤٧٦

اختلفت الآراء بالنسبه إلى تحقّق الإرث بواسطه التعصيب و المقصود من التعصيب هنا توريث العصبه مع ذوى الفروض كما قال الشهيد الثانى: التعصيب هو توريث العصبه مع ذوى الفروض القريب، إذا لم يحط الفرض مجموع التركه، كما لو خلف واحده أو بنتين فصاعداً مع أخ أو خلف اختاً أو اختين فصاعداً مع عمّ. (١) وقال ابن قدامه: العصبه هو الوارث بغير تقدير و إذا كان معه ذو فرض أخذ ما فضل عنه قلّ أو كثر و إن انفرد أخذ الكلّ و إن استغرقت الفروض المال سقط. (٢) وهناك اختلاف جوهري بين الفريقين حول الإرث بالتعصيب إثباتاً ونفيّاً وتفصيل الاختلاف بما يلي:

المذهب الجعفرى

قال المحقّق الحلى: لا يثبت الميراث عندنا بالتعصيب و إذا أبقت الفريضة فإذا كان

ص: ٤٧٧

١- (١). مسالك الأفهام، ج ٢، ص ٢٥٩.

٢- (٢). المغنى، ج ٦، ص ١٦٨.

هناك مساوٍ لا يفرض له، فالفاضل له بالقرايه مثل: أبوين وزوج أو زوجة، للأُمّ ثلث الأصل وللزوج أو الزوجه نصيبهما وللأب الباقي. ولو كان إخوه كان للأُمّ السدس وللزوج النصف وللأب الباقي وكذا أبوان وابن زوج. وكذا زوج إخوان من أم، وأخ أو إخوه من أب وأم، أو من أب وإن كان بعيداً لم يرث. وردّ الفاضل على ذوى الفروض عدا الزوج و الزوجه، مثل أبوين أو إحداهما وبنت وأخ أو عم. (١)

وقال الشهيدان: ولا- ميراث عندنا للعصبه على تقدير زياده الفريضة عن السهام، إلا- مع عدم القريب أى الأقرب منهم؛ لعموم آيه: أولى الأرحام قال تعالى: ... أولئوا الأرحامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ... (٢)- وإجماع أهل البيت عليهم السلام، تواتر أخبارهم بذلك. (٣) منها: ما رواه حسين الرزاز قال: أمرت من يسأل أبا عبد الله عليه السلام: المال لمن هو؟ للأقرب؟ أو العصبه؟ فقال: «المال للأقرب و العصبه فى فيه التراب». (٤) والدلاله تامه. والروايات مستفيضه قال الشهيد الثانى: أما أصحابنا الإماميه فاحتجوا على بطلان التعصيب بوجوه. الأول: قوله تعالى: لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا. (٥)

وجه الاستدلال أنه إن وجب توريث جميع النساء و الأقربين بطل القول بالتعصيب، بيان المطلوب أنه تعالى حكم فى الآيه بالنصيب للنساء كما حكم به للرجال فلو جاز حرمان النساء لجاز حرمان الرجال؛ لأنّ المقتضى لتوريثهم واحد و هو ظاهر الآيه. والآيه عامه؛ للأصل وعدم ثبوت التخصيص، و إذا كان الأصل فيها العموم لم يكف

ص: ٤٧٨

- ١- (١). شرائع الإسلام، ج ٤، ص ٢١.
- ٢- (٢). الأنفال: ٧٥.
- ٣- (٣). اللمعه دمشقيه، ج ٨، ص ٨٠.
- ٤- (٤). الوسائل، ج ١٧، ص ٤٣١، باب ٨ من ابواب موجبات الارث، ح ١.
- ٥- (٥). النساء: ٧.

الحكم بتوريث بعض النساء وإلا- لجاز مثله في الرجال، ويؤيد عمومها في توريث النساء أنّها نزلت ردّاً على الجاهلية، حيث كانوا لا يورثون النساء شيئاً كما رواه حكيم بن جابر عن زيد بن ثابت- أنّه قال:- من قضاء الجاهلية أن يورث الرجال دون النساء وبدونها لا يتم الردّ. (١)

الثاني: قوله تعالى: ...أولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله... (٢) والاستدلال بها، أنّه تعالى حكم بأولويه بعض الأرحام ببعض وأراد به الأقرب فالأقرب، قطعاً بموافقه الخصم؛ لأنّهم يقولون: إنّ العصبه، الأقرب يمنع الأبعد ويقولون في الوارث بآيه أولى الأرحام إنّ الأقرب يمنع الأبعد، ولاشبهه في أنّ البنت أقرب إلى الميت من الأخ-مثلاً- لأنّ البنت تتقرّب إلى الميت بنفسها والأخ إنّما يتقرّب إليه بالأب- وعموم الآيه مطابق للأصل-الأصل عدم التخصيص و أمّا قوله تعالى: ...في كتاب الله...، فالمراد منه، في حكم كتاب الله، ولا يخصّص بما-يتوهم- لعدم المقتضى. (٣)

المذاهب الأربعة

قال ابن قدامة: العصبه وهم الذكور من ولد الميت وآبائه وأولادهم وليس ميراثهم مقدراً بل يأخذون المال كلّه إذا لم يكن معهم ذوفرض فإن كان معهم ذوفروض لا يسقط بهم، أخذوا الفاضل عن ميراثه كلّه، وأولادهم بالميراث أقربهم، ويسقط به من بعد؛ لقول النبي صلى الله عليه وآله: «ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فهو لأولى رجل ذكراً». وأقربهم البنون ثم بنوهم

ص: ٤٧٩

١- (١). الوسائل، ج ١٧، ص ٤٣١.

٢- (٢). الأنفال: ٧٥.

٣- (٣). مسالك الأفهام، ج ٢، ص ٢٥٩.

و إن سفلوا، يسقط قريبتهم ببعيدهم، ثم الأب ثم آباءه و إن علوا الأقرب منهم فالأقرب ثم بنو الأب وهم الإخوة للأبوين، أو للأب، ثم بنوهم و إن سفلوا الأقرب منهم فالأقرب، ويسقط البعيد بالقرب سواء كان القريب من ولد الأبوين أو من ولد الأب وجدّه فإن اجتمعوا في درجه واحده فولد الأبوين أولى لقوّه قرابته بالأمّ، فلهذا قال الخرقى: -ابن الأخ للأب والأمّ أولى من ابن الأخ للأب؛ لأنّها في درجه واحده، وابن الأخ للأب أولى من ابن الأخ للأب والأمّ، وعيل هذا أبداً ومهما بقى من بنى الأخ أحد و إن سفل فهو أولى من العمّ؛ لأنّه من ولد الأب و العمّ من ولد الجدّ، فإذا انقرض الإخوة وبنوهم فالميراث للأعمام ثمّ بينهم على هذا النسق، و إن استوت درجاتهم قدّم من هو لأبوين، فإن اختلفت قدّم الأعلى و إن كان لأب، منهما بقى منهم أحد و إن سفل فهو أولى من عمّ الأب؛ لأنّ الأعمام من ولد الجدّ، وأعمام الأب من ولد أب الجدّ، فإذا انقضوا فالميراث لأعمام الأب على هذا النسق، ثمّ لأعمام الجدّ ثمّ بينهم، وعلى هذا أبداً، لا يرث بنو أب أعلى مع بنى أب أقرب منه و إن نزلت درجاتهم لما مرّ في الحديث، و هذا كلّ مجمع عليه بحمد الله ومّنه. (١)

منشأ الاختلاف

تبيين لنا: أنّ الاختلاف ناشئ عن الاختلاف في النصوص كما قال الشهيد الثاني: وفي الحقيقة مرجع الجمهور -أى العامّة- في ذلك -أى التعصّب- إلى خبر واحد و هو أنّهم رووا عن النبي صلى الله عليه و آله أنّه قال: ما أبقت الفرائض فلأولى عصبه ذكراً، و مرجع الإماميه إلى خبر واحد و هو أنّهم رووا عن أنّهم عن الإمام الباقر و الإمام الصادق إنكار ذلك و التصريح برّد الباقي على ذوى الفروض (٢) و عليه كان الاختلاف ناشئاً عن الاختلاف في النصّ، إلّا -أن الالتزام بالتعصّب ينطبق على عادة التوريث في الجاهلية، واستنكار التعصّب يتوافق مع ظاهر كتاب الله.

ص: ٤٨٠

١- (١). المغنى، ج ٦، ص ١٧٩.

٢- (٢). مسالك الأفهام، ج ٢، ص ٢٥٩.

اختلفت الآراء بالنسبه إلى جواز العول وبطلانه إثباتاً ونفيًا و المقصود من العول هو قلّه الميراث وكثره السهام كما قال الشهيد الثاني: المراد بالعول أن تزداد الفريضة لقصورها عن سهام الورثه على وجه يحصل النقص على الجميع بالنسبه، سَمِيَ عولاً من الزيادة، أو من عال إذا كثر عياله؛ لكثرة السهام فيها. (١) هناك اختلاف جوهرى بين الفريقين، وتفصيل الاختلاف بما يلى:

المذهب الجعفرى

قال المحقق الحلّى: العول عندنا- معاشر الإماميه- باطل؛ لاستحاله أن يفرض الله سبحانه فى مال ما لا يقوم به ولا يكون العول إلا بمزاحمه الزوج أو الزوجه، فيكون النقص داخلاً على الأب أو البنت أو البنّتين، أو من يتقرب الأب والأم أو بالأب من الأخت أو الأخوات، دون من يتقرب بالأم مثل زوج وأبوين وبنت أو زوج وأحد الأبوين وبنّتين فصاعداً أو زوج وأبوين وبنّتين أو زوج مع كلاله الأم وأخت أو أخوات لأب وأم، أو لأب. (٢)

وقال المحقق صاحب الجواهر: والأصل فيه- أى بطلان العول- ما ذكره أمير المؤمنين عليه السلام (٣) كما حكاه عنه الإمام الصادق عليه السلام قال: قال: «الحمد لله الذى لا مقدّم لما أخر ولا مؤخر لما قدّم ثم ضرب إحدى يديه على الأخرى ثم قال: يا أيتها الأمّه المتحيره بعد نبيا لو كنتم قدّمتم من قدّم الله وأخرتم من أخر الله وجعلتم الولايه والوراثة لمن جعلها الله ما عال ولى الله ولا طاش سهم عن فرائض

ص: ٤٨١

١- (١). المصدر السابق، ص ٢٦٠.

٢- (٢). شرائع الإسلام، ج ٤، ص ٢١.

٣- (٣). الوسائل، ج ١٧، ص ٤٢٦، باب ٧ من ابواب موجبات الارث، ح ٥.

الله ولا اختلف اثنان في حكم الله ولا تنازعت الأمة في شىء من أمر الله إلا وعند على علمه من كتاب الله فذوقوا وبال أمركم وما فرطتم فيما قدّمت أيديكم وما الله بظلام للعبيد». إلى غير ذلك من الروايات المتواترة عن الأئمة الهداه عليهم السلام في بطلان العول و الإنكار عليهم فيه و التشنيع به عليهم، فإنّه مستلزم لجعل الله تعالى المال نصفين وثلثاً وثلثين ونصفاً ونحو ذلك ممّا لا يصدر من جاهل فضلاً عن ربّ العزّه المتعال عن الجهل و العبث وعمياً يقول الظالمون علواً كبيراً، ضروره ذهاب النصفين بالمال، فأين موضع الثلث؟ بل-العول-مستلزم لكون الفرائض على غير ما فرضها الله تعالى. فإنّه لو فرض الوارث أبوين وبنيتين وزوجاً وكانت الفريضة اثني عشر، وأعلناها إلى خمسة عشر فأعطينا الأبوين منها أربعة أسهم من خمسة عشر فليست سدسين، بل خمس، وأعطينا الزوج ثلاثاً فليست ربعاً بل خمس، وأعطينا البنيتين ثمانية فليست ثلث بل خمس. (١)

وهناك نصوص كثيرة، منها ما نقله عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن عتبة قال: جالست ابن عباس فعرض ذكر الفرائض في الموارث فقال ابن عباس: سبحان الله العظيم أترون أنّ ألمدى أحصى رمل عالج عدداً جعل في مال نصفاً ونصفاً وثلثاً، فهذان النصفان قد ذهبا بالمال فأين موضع الثلث؟ فقال له زفر بن أوس البصرى: فمن أول من أعال الفرائض؟ فقال: عمر بن الخطاب، لما التفت الفرائض عنده ودفع بعضها بعضاً، فقال: والله ما أدري أيكم قدّم الله وأيكم أّخر، وما أجد شيئاً هو أوسع من أن أقسم عليكم هذا المال بالحصص، فأدخل على ذى سهم ما دخل عليه من عول الفرائض. وأيم الله لو قدّم من قدّم الله وأّخر من أّخر الله ما عالت فريضه، فقال زفر: وأيها قدّم وأيها أّخر؟ فقال: كلّ فريضه لم يهبها الله عن فريضه إلا إلى فريضه فهذا ما قدّم الله

ص: ٤٨٢

و أمّا ما أخر فلكلّ فريضه إذا زالت عن فرضها لم يبق لها إلا ما بقى، فتلك التي أخر، فأما المذى قدّم فالزوج له النصف فإذا دخل عليه ما يزيله عنه رجع إلى الربع، لا يزيله عنه شيء. والزوجه لها الربع فإذا دخل عليها ما يزيلها عنه صارت إلى الثمن لا يزيلها عنه شيء، والأم لها الثلث فإذا زالت عنه صارت إلى السدس ولا يزيدا عنها شيء فهذه الفرائض التي قدّم الله.

و أمّا التي أخر فريضه البنات و الأخوات لها النصف و الثلثان فإذا أزالتهنّ الفرائض عن ذلك لم يكن لهنّ إلا ما بقى، فتلك التي أخر، فإذا اجتمع ما قدّم الله وما أخر بدئ بما قدّم الله فأعطى حقه كاملاً، فإن بقى شيء كان لمن أخر و إن لم يبق شيء فلا شيء له. (١)

ومنها: صحيحه أبي بصير عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «أربعة لا يدخل عليهم ضرر في الميراث: الوالدان، والزوج و المرأة». (٢) بهذا يتمّ المطلوب.

المذاهب الأربعة

قال ابن قدامة: ومعنى العول أن تزدهم فروض لا يتسع المال لها كهذه المسألة - أي توريث الزوج والأخت والأم - فيدخل النقص عليهم كلّهم، ويقسم المال بينهم على قدر فروضهم كما يقسم مال المفلس بين غرمائه بالحصص لضيق ماله عن وفائهم ومال الميت بين أرباب الديون إذا لم يفها، والثلث بين أرباب الوصايا إذا عجز عنها، وهذا - العول - قول عامّة الصحابة ومن تبعهم من العلماء، يروى ذلك عن عمر و العيّاس وابن مسعود و به قال مالك و الشافعي، وإسحق وسائر أهل العلم إلا ابن عباس وطائفة شدّت يقلّ عددها، نقل ذلك عن محمّد بن الحنفية، ومحمّد بن علي بن الحسين - الإمام الباقر عليهم السلام - وعطاء و داود، فإنّهم قالوا لا تعول المسائل. روى عن ابن عباس أنّه قال: في

ص: ٤٨٣

١- (١). الوسائل، ج ١٧، ص ٤٢٦ و ٤٢٧، باب ٧ من ابواب موجبات الارث، ح ٦.

٢- (٢). المصدر السابق، ص ٤٢٥، ح ٣.

زوج وأخت وأم: من شاء باهله أن المسائل لا تعول؛ إنَّ الّذى أحصى رمل عالج عدداً عدل من أن يجعل فى مال نصفاً ونصفاً وثلاثاً هذان نصفان ذهباً بالمال، فأين موضع الثلث؟ فسَميت هذه المسألة مسأله المباهله لذلك، وهى أوّل مسأله عائله حدثت فى زمن عمر بن الخطّاب، فجمع الصحابه للمشوره فيها فقال العباس أرى أن تقسم المال بينهم على قدر سهامهم فأخذ به عمر، واتبعه الناس على ذلك حتّى خالفهم ابن عيّاس فروى الزهرى عن عبيدالله ابن عبدالله بن عتبه قال: لقيت زفر بن أوس البصرى فقال: نمضى إلى عبدالله بن عباس نتحدّث عنده، فأتينا فتحدّثنا عنده فكان من حديثه أنّه قال: سبحان الّذى أحصى رمل عالج عدداً ثمّ يجعل فى مال نصفاً ونصفاً وثلاثاً ذهب النصفان بالمال فأين موضع الثلث؟ وأيم الله لو قدّموا من قدّم الله وأخروا من آخر الله ما عالت فريضه أبداً. فقال زفر فمن الّذى قدّمه الله ومن الّذى أخره الله؟ فقال الّذى أهبطه من فرض إلى فرض فذلك الّذى قدّمه و الّذى أهبطه من فرض إلى ما بقى فذلك الّذى أخره الله، فقال زفر: فمن أوّل من أعال الفرائض؟ قال: عمر بن الخطّاب، فكان مذهبه أن الفروض إذا ازدحمت النقص على البنات والأخوات.

ولنا: أن كلّ واحد من هؤلاء لو انفردت أخذ فرضه فإذا ازدحموا وجب أن يقتسموا على قدر الحقوق كأصحاب الديون و الوصايا؛ ولأنّ الله تعالى: فرض للأخت النصف كما فرض للزوج النصف وفرض للأختين الثلثين كما فرض للثلاثين من الأمّ، فلا يجوز إسقاط فرض بعضهم من نصّ تعالى بالرأى والتحكّم و- بما أنّه- لم يمكن الوفاء بها فوجب أن يتساووا، فى النقص على قدر الحقوق كالوصايا والديون، ولا نعلم اليوم قائلاً بمذهب ابن عباس ولا نعلم خلافاً بين فقهاء الأمصار فى القول بالعدل بحمد الله ومثّه. (١)

ص: ٤٨٤

تبيين لنا أنّ القول بالِعول ناشئ عن رأى عمر بن الخطّاب على أساس الشورى بينهم. والقول بطلان العول ناشئ عن كلام أمير المؤمنين على عليه السلام موافقاً لما هو الثابت -فريضه- فى كتاب الله وسنّه نبيه.

الأحكام

إشاره

بعد ما تحدّثنا عن شأن الاختلاف بالنسبه إلى مسأله التعصيب ومسأله العول وتبين لنا أنّ الاختلاف هنا مبدأى بين الفريقين نشير إلى الاختلاف بالنسبه إلى أحكام الميراث بينهما بشكل متميز، نتيجة لذلك الافتراق المهمّ فى مأخذ الأحكام أساساً، وجدول الاختلاف فى الأحكام على مادونه الشيخ جواد مغنيه على ما يلى: قال: ويّضح ذلك -أى الاختلاف- من الأمثله التاليه:

١. ترك بنتاً وأخاً لأبوين أو لأب:

المذاهب الأربعة: البنت و الأخ

المذهب الجعفرى: المال كلّه للبنت ولا شىء للأخ.

٢. ترك بنتاً وأماً، لأمّ:

المذاهب الأربعة: الأمّ، البنت يبقى سهمان يأخذهما الجدّ لأب إن كان، وإلّا - فالإخوه لأبوين، وإلّا - فالإخوه لأب على ترتيب العصبات.

المذهب الجعفرى: الأمّ البنت ولا شىء للعصبات.

٣. ترك أباً وأماً وأولاد بنت:

المذاهب الأربعة: الأمّ مع عدم الحاجب الأب ولا شىء لأولاد البنت.

المذهب الجعفرى:الأمّ الأب أولاد البنت

٤.تركت امّاً وأباً وزوجاً:

المذاهب الأربعة:الزوج الأمّ الأب

المذهب الجعفرى:الزوج الأمّ الأب

٥.ترك أباً وأمّاً وزوجه:

المذاهب الأربعة:الزوجه الأمّ الأب

المذهب الجعفرى:الزوجه الأمّ الأب

٦.ترك أباً وبتناً:

المذاهب الأربعة:الأب البنت

المذهب الجعفرى:الأب البنت

٧.ترك بنتاً وجدّاً لأب:

المذاهب الأربعة:البنت الجدّ

المذهب الجعفرى:المال كلّ للبنت ولا شىء للجدّ.

٨.ترك زوجه وأمّاً وجدّاً لأب:

المذاهب الأربعة:الزوجه الأمّ الجدّ

المذهب الجعفرى:الزوجه الأمّ ولا شىء للجدّ.

٩.ترك جدّاً لأب وجدّاً لأمّ:

المذاهب الأربعة:المال كلّ لأب الأب ولا شىء لأب الأمّ.

المذهب الجعفرى: الجدّ لأب الجدّ الأمّ

١٠. ترك جدّه لأمّ وجدّاً لأمّ:

المذاهب الأربعة: المال كلّ لأمّ الأمّ ولا شيء لأب الأمّ.

المذهب الجعفرى: أمّ الأمّ أب الأمّ

١١. ترك جدّه لأمّ وجدّه لأب:

المذاهب الأربعة: لهما معاً السدس يقسّمونه بالسوية، والفاضل لأولى عصبه ذكر، فإن لم يكن، ردّ على الجدّتين عند الحنفية و الحنابلة وأعطى لبيت المال عند المالكية و الشافعية.

المذهب الجعفرى: أمّ الأمّ أمّ الأب

١٢. ترك بنت ابن، وبنت بنت:

المذاهب الأربعة: لبنت الابن النصف، والفاضل يعطى لذى عصبته، ولا شيء لبنت البنت.

المذهب الجعفرى: تأخذ كلّ واحده نصيب من تقربت به، بنت الابن بنت البنت

١٣. ترك ابن بنت وبنت ابن:

المذاهب الأربعة: النصف لبنت الابن، والفاضل لذى عصبته ولا شيء لابن البنت.

المذهب الجعفرى: ابن البنت بنت الابن

١٤. ترك بنتاً وبنت ابن:

المذاهب الأربعة: البنت بنت الابن و الباقي لذى عصبته.

المذهب الجعفري: المال كله للبنت ولا شيء لبنت الابن.

١٥. ترك بنتين وبنت ابن:

المذاهب الأربعة: للبنتين فأكثر الثلثان، والفاضل لذى عصبه، ولا شيء لبنت ابن.

المذهب الجعفري: المال كله للبنتين.

١٦. ترك بنتين وبنات ابن وابن ابن:

المذاهب الأربعة: للبنتين الثلثان، والثلث الباقي لبنات الابن، ابن الابن يقتسمونه للذكر مثل حظ الأنثيين.

المذهب الجعفري: المال كله للبنتين ولا شيء لأولاد الابن.

١٧. ترك بنتاً وأختاً لأبوين أو لأب:

المذاهب الأربعة: البنت الأخت

المذهب الجعفري: المال كله للبنت ولا شيء للأخت.

١٨. ترك عشر بنات وأختاً لأبوين أو لأب:

المذاهب الأربعة: الأخت البنات العشر

المذهب الجعفري: المال كله للبنات ولا شيء للأخت.

١٩. ترك بنتاً وأخاً لأم:

المذاهب الأربعة: النصف للبنت بالفرض و الفاضل يعطى للعصبه، ولا شيء للأخ لأم.

المذهب الجعفري: المال كله للبنت.

٢٠. ترك بنتاً وأختاً لأبوين أو لأب، وعمّاً كذلك:

المذاهب الأربعة: البنت الأخت

المذهب الجعفرى:المال كله للبنت.

٢١.ترك بنتاً وعمّاً لأبوين أو لأب:

المذاهب الأربعة:البنت العمّ

المذهب الجعفرى:المال كله للبنت.

٢٢.ترك عمّاً لأبوين أو لأب وعمّه كذلك:

المذاهب الأربعة:المال كله للعمّ ولا شيء للعمّه.

المذهب الجعفرى:العمّ العمّه

٢٣.ترك بنتاً وابن عمّ لأبوين أو لأب وعمّاً لأمّ:

المذاهب الأربعة:البنت ابن العمّ ولا شيء للعمّ من الأمّ.

المذهب الجعفرى:المال كله للبنت.

٢٤.ترك أخوالاً وخالات وابن عمّ لأبوين أو لأب:

المذاهب الأربعة:-المال كله لابن العمّ،ولا شيء للأخوال و الخالات.

المذهب الجعفرى:المال كله للأخوال و الخالات،ولا شيء لابن العمّ،يقسم بينهم على منهج توريثهم.

٢٥.ترك بنت عمّ وابن عمّ لأبوين أو لأب:

المذاهب الأربعة:المال كله لابن العمّ،ولا شيء لبنت العمّ،حتى ولو كانت اختاً لابن العمّ من امّه وأبيه.

المذهب الجعفرى:بنت العمّ ابن العمّ

٢٦.ترك جدّاً لأمّ وعمّاً لأبوين أو لأب:

المذاهب الأربعة:المال كله للعمّ،ولا شيء للجدّ.

المذهب الجعفرى: المال كله للجد ولا شيء للعم.

٢٧. ترك ابن أخ لأبوين أو لأب، وخمسه أبناء أخ آخر لأبوين أو لأب:

المذاهب الأربعة: يقسم المال على عدد رؤوسهم، لا على عدد آبائهم وتكون الفريضة من ستة، لكل واحد سهم.

المذهب الجعفرى: يقسم المال على عدد آبائهم لا على عدد رؤوسهم ويأخذ كل نصيب من يتقرب به، فلا ين الواحد خمسة من عشره وللخمسة الآخرين خمسة أسهم لكل واحد منهم سهم من عشره.

٢٨. ترك ابن أخ وبنت أخ لأبوين أو لأب:

المذاهب الأربعة: يرث الذكر دون الأنثى مع أنها اخته لأمه وأبيه.

المذهب الجعفرى: يرثان معاً للذكر مثل حظ الأنثيين.

نكتفى بهذا القدر من الأمثلة وهي كافية وافية لتقديم صورته كامله عن أن الميراث عند الإماميه يختلف اختلافاً جوهرياً عنه عند مذاهب السنه. (١)

منشأ الاختلاف

تبيين لنا بكل وضوح أن الاختلاف فى التوريث بين الفريقين ناشئ عن الاختلاف بينهما فى مسألتى التعصيب والعول وقد أشبعنا الكلام فى هاتين المسألتين بحمد الله وحسن منه.

ص: ٤٩٠

التعصيب عباره عن توريث العصبه مع ذوى الفروض القريب إذا لم يحط الفرض مجموع التركة، فيأخذ الفاضل على أساس الإرث بالتعصيب.

التعصيب باطل على المذهب الجعفرى، كتاباً وسنّه وإجماعاً.

للتوريث صله وثيقه بالتعصيب على المذاهب الأربعة إجماعاً.

العول عباره عن تقسيم التركة للوراث بأقلّ ما هو المقرّر فرضاً، لأجل كثره السهام وقّله المال.

لا يصحّ العول فى التوريث، على المذهب الجعفرى كتاباً وسنّه وإجماعاً.

يصحّ العول على المذاهب الأربعة عملاً بما شرّعه عمر بن الخطّاب.

تختلف أحكام الإرث بين الفريقين اختلافاً كبعد المشرقين على أساس الاختلاف المبدأى بينهما فى مأخذ الأحكام.

١. ما هو الدليل على بطلان التعصيب؟

٢. هل التعصيب يوافق الكتاب؟

٣. ما هو الدليل على بطلان العول؟

٤. هل العول يمكن أو يستحيل؟

٥. هل تختلف الآراء حول العول على المذاهب الأربعة أم لا؟

٦. ما هي نتيجة اختلاف الفريقين بالنسبة إلى التعصيب و العول؟

ص: ٤٩٢

ما يستدل به فى الفقه السنّى على استحقاق العصبه ما بقى من المال هو خبران:

الأول: ما رووه عن طاوس مرسلًا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وعن ابن عباس مسندًا بألفاظ مختلفه.

ويناقش فيه أولاً بضعفه؛ لإرساله فى بعض طرقه كما فى الترمذى، واختلاف الطرق فى لفظ الحديث فى بعضها: «ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فهو لأولى رجل ذكر» وفى بعضها «أقسموا المال بين اهل الفرائض على كتاب الله فما تركت الفرائض فلأولى رجل ذكر» يدل ذلك على عدم ضبط الخبر سنداً ومتمناً وعلى وقوع الإشتباه أتمياً فى الطريق المرسل بوقوع النقص فيه أو الزيادة فى الطريق المسند، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر ولا يرجح الطريق المسند على المرسل؛ لتقدم أصاله عدم الزيادة على أصاله عدم النقص لعدم تقدم الأصل الأولى على الثانى مطلقاً سيما إذا كان الطريق الذى يجرى فيه أصاله عدم النقصه أضبط وأحفظ وتام الكلام فى ذلك يطلب من كتب اصول الفقه.

وثانياً:بضعفه من حيث السند؛لأنَّ راويه عبدالله بن طاوس و هو ضعيف مجروح؛بأنه كان على خاتم سليمان بن عبدالملك الاموى المروانى قاتل أبى هاشم عبدالله بن محمّدبن على(ابن الحنفية)بالسم ظلماً وخداعاً وكان ابن طاوس كما هو شأن كل من يوالى بنى اميه كثير الحمل على أهل البيت عليه السلام. (١)

وثالثاً:روى عن ابن عباس و طاوس و الد عبدالله تكذيبه وتبريها من هذا الخبر،روى ذلك أبو طالب الأنبارى قال:حدثنا محمّدبن أحمد البربرى قال:حدثنا بشر بن هارون قال:حدثنا الحميدى قال:حدثنى سفيان عن أبى إسحاق عن قاربه بن مضرب قال:جلست عند ابن عتيّاس و هو بمكّه فقلت:يا ابن عتيّاس حديث يرويه أهل العراق عنك و طاوس مولاك يرويه:أنّ ما أبقت الفرائض فلاولى عصبه ذكر؟قال:أمن أهل العراق أنت؟قلت:نعم قال:أبلغ من وراءك أنّى أقول:إنّ قول الله عزّوجلّ: ...آبَاؤُكُمْ وَ أَبْنَاؤُكُمْ لَا- تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعاً فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ... (٢)وقوله ...أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ... وهل هذه إلاّ فريضتان وهل أبقتا شيئاً،ما قلت هذا ولا طاوس يرويه علىّ،قال قاربه بن مضرب فلقيت طاوس فقال:لا والله ما رويت هذا على ابن عباس قط،و إنّما الشيطان ألقاه على ألسنتهم،قال سفيان أراه من إبنة عبدالله بن طاوس فإنّه كان على خاتم سليمان بن عبدالملك وكان يحمل على هؤلاء القوم حملاً شديداً يعنى بنى هاشم. (٣)

ورابعاً:لايتمّ الاعتماد على الخبر المتلو من جهه دلالتة،وأنّه لا يثبت به ضابطه عامّه ونظاماً جامعاً كلياً ولم يثبت إرادته العموم من لفظي(المال)و(الفرائض)

ص:٤٩٤

١- (١). العتب الجميل على أهل الجرح و التعديل، ص ١٠٣-١٠٤؛الكامل، ج ٥، ص ٤٤؛تهذيب التهذيب، ج ٥، ص ٢٦٨.

٢- (٢). النساء: ١١.

٣- (٣). تهذيب التهذيب، ج ٥، ص ٢٦٨؛تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٢٦٢؛الخلاص، ج ٢، ص ٦٧.

فلعله صلى الله عليه وآله أمر بذلك في مورد خاص وواقعه خاصه، وأراد بالمال ما كان معهوداً بين المتكلم والمخاطب أى مال ميت خاص، وبالفرائض أيضاً فرائض أهلها في مورد خاص خفى علينا وطء عليه الإجمال؛ لتقطيع الخبر وحذف السبب الذى اقتضى صدور هذا الكلام، وكم لذلك من نظير في الأحاديث، ويؤيد ذلك إجماعهم على ترك الأخذ بظاهره في موارد كثيرة.

(١)

هذا ومن تأمل في ما ذكر من العلل يعرف أنّ ترك مثل هذا الخبر، ليس من الخروج على السنّة بشىء وإلا فليعد كلّ من ترك خبراً لعله من العلل خارجاً على السنّة وسواء اعترف القائل بالتعصّب بسقوط هذا الخبر عن الإعتبار أم لم يعترف فهو معارض بالأخبار الصحيحة المخرجه في الصحيحين وغيرها وبالنصوص القرآنيه كما سنبينه انشاء الله تعالى.

الخبر الثانى: خبر جابر بن عبد الله الأنصارى.

ففى الترمذى فى باب ما جاء فى ميراث البنات: حدثنا عبد بن حميد حدثنى زكريا بن عدى أخبرنا عبيد الله بن عمرو عن عبد الله بن محمّد بن عقيل عن جابر بن عبد الله قال: جاءت امرأه سعد بن الربيع بابنتيهما من سعد إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقالت: يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك يوم احد شهيداً وإنّ عمّهما أخذ مالهما فلم يدع لهما مالاً ولا تنكحان إلاّ ولهما مال قال: يقضى الله فى ذلك فنزلت آيه الميراث فبعث رسول الله صلى الله عليه وآله إلى عمّهما فقال: أعط ابنتى سعد الثلثين وأعط امّهما الثمن وما بقى فهو لك.

وأخرجه أحمد فى مسنده، وأخرج نحوه ابن ماجه فى باب فرائض الصلب قال: حدثنا محمّد بن أبى عمرو العدنى ثنا سفيان بن عيينه عن عبد الله بن محمّد بن عقيل عن جابر.

ص: ٤٩٥

١- (١). راجع فى ذلك: تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٢٦٣-٢٦٤ وكتب فقه المذاهب الستة.

وأخرجه أبو داود بسنده عن عبد الله في باب ما جاء في الصلب وساق نحوه، والإحتجاج به ضعيف لأمور.

الأول: أنه معارض بغيره من الأخبار الواردة في سبب نزول الآية أيضاً عن جابر.

قال السيوطي: أخرج عبد بن حميد و البخارى ومسلم وأبو داود و الترمذى و النسائى وابن ماجه، وابن جرير وابن المنذر وابن أبى حاتم و البيهقى فى سننه من طرق عن جابر بن عبد الله قال: عادنى رسول الله صلى الله عليه و آله وأبو بكر فى بنى سلمه ماشيين فوجدنى النبى صلى الله عليه و آله لا- أعقل شيئاً فدعا بماء فتوضأ منه ثم رش على فأفقت فقلت ما تأمرنى أن أصنع فى مالى يارسول الله فنزلت: **يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ...** وأخرج عبد بن حميد و الحاكم عن جابر قال: كان رسول الله صلى الله عليه و آله يعودنى وأنا مريض فقلت كيف أقسم مالى بين ولدى؟ فلم يرد على شيئاً ونزلت **يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ...** (١)

الثانى: لا يعتمد على الخبر المتلو لضعف سنده؛ لأنّ راويه عبد الله بن محمد بن عقيل و هو و إن وصفه ابن حبان بأنّه من سادات المسلمين وفقهاء أهل البيت عليهم السلام وقزائهم إلا- أنّهم لا- يحتجون بروايته، وضعّفوه وقالوا: بوجوب مجانبه أخباره ورموه برادئه الحفظ (٢) والراوى عنه و هو زكريا بن عدى ضعيف مردود، قال أبو نعيم فيه: ماله وللحديث هو بالتوراه أعلم وكان أبوه يهودياً فأسلم. (٣)

ومحمد بن أبى عمرو الواقع فى سند ابن ماجه هو محمد بن يحيى بن أبى عمرو

ص: ٤٩٦

١- (١). الدر المثور، ص ١٢٤-١٢٥.

٢- (٢). المجروحين من المحدثين، ج ٢، ص ٤١؛ الجرح و التعديل، ج ٢، ص ١٥٤؛ تهذيب التهذيب، ج ٦، ص ١٣-١٥؛ تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٢٤١.

٣- (٣). تهذيب التهذيب، ج ٣، ص ٣٣١؛ تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٣٩٦.

العدنى المكى قال أبوحاتم كان به غفله ورأيت عنده حديثاً موضوعاً حدّث به عن ابن عيينه. (١)

الثالث: من الإشكال هناك وجود الاختلاف فى ألفاظ الحديث، قد أخرج أبوداود الحديث بلفظ آخر قال: حدثنا مسدد ثنا بشر بن المفضل ثنا عبدالله بن محمد بن عقيل بن جابر عن عبدالله قال: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله حتى جئنا امرأة من الأنصار فى الأسواق فجاءت المرأة باثنتين فقالت: يا رسول الله هاتان بنتا ثابت بن قيس، قتل معك يوم احد وقد استفاء عمهما مالهما وميراثهما كله فلم يدع لهما مالاً إلا أخذته، فما ترى يا رسول الله؟ فوالله لا تنكحان أبداً إلا ولهما مال. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله يقضى الله فى ذلك، قال ونزلت سورة النساء يُوصى اللّهُ فى أولادِكُمْ... الآية فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: ادعوا إلى المرأة وصاحبها فقال لعمهما: أعطهما الثلثين، وأعط امهما الثمن وما بقى فللك، فقال أبوداود: أخطأ فيه، هما بنتا سعد بن الربيع، وثابت بن قيس قتل يوم اليمامة.

و هذا الخبر كما ترى مخالف لفظاً ومدلولاً لما رواه الترمذى وابن ماجه وأبوداود فى طريقه الأخر، وعليه فلا يكون ذلك الخبر صالحاً للإستناد.

تبين لنا أنه ليس هنا نصّ القرآن الكريم يدلّ على حرمان أرباب الفرائض عما بقى منها وحصر نصيبهم فى السهام المقدره فضلاً من أن يدلّ على استحقاق العصبه له.

و أمّا السنه الشريفه فما استدلوا به هو خبر ابن طاوس وجابر بن عبدالله و قد تبين لنا أنّهما لا يصلحان للإستناد.

التعصيب يوجب آثار السلبه الفاسده

منها: أنه يستلزم التعصيب أن يكون الولد الذكر للصلب أضعف سبباً من ابن ابن عمّ مثاله: نفرض أن رجلاً مات وخلف ثمانيه وعشرين بنتاً و ابناً كيف يقسم المال؟

ص: ٤٩٧

لاخلاف في أنّ لابنِ سهمين من ثلاثين سهماً ولكلّ واحده من البنات جزء من الثلاثين. فلو نتسائل بأنه لو كان بدل الابن، ابن ابن العمّ ما هو الحكم؟ يقال على القول بالتعصيب، أنه: لابن ابن العم عشره أسهم من ثلاثين سهماً وعشرين سهماً بين الثمانيه و العشرين بنتاً، وهذا على ما نرى تفضيل للبعيد على الولد الصلب وفي ذلك خروج عن العرف و الشريعة.

و هو ينا في قوله تعالى: ...أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ... .

ثمّ نتسائل أنه لو ترك هذا الميت هؤلاء البنات ومعهم بنت ابن، ما هو الحكم؟ يقال على التعصيب للبنات ثلثان وما بقي فللعصبه وليس لبنت الابن شيء؛ لأنّ البنات قد استكملن الثلثين فإذا استكملن فلا شيء لهن. والمسأله على حالها إلاّ أنه كان مع بنت الابن ابن ابن يقال على الفقه السني: للبنات ثلثان وما بقي فبين ابن الابن وإبنة الابن للذكر مثل حظ الانثيين. هذا هو الرد على التعصيب، ومخالفه الحديث المتلو ولا دليل من الكتاب و السنه على أنّ بنات الابن إذا لم يكن معهن أخوهن لا يرثن شيئاً و إذا كان أخوهن ورثن بسبب أخيهن الميراث. (١)

النصوص القرآنيه و بطلان التعصيب

يستدل على بطلان القول بالتعصيب بالنصوص القرآنيه المبينه لأنظمه المواريث الشامله.

منها قوله تعالى: لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا. (٢)

صرحت هذه الآيه بالرد على المنهج الجاهلي، و هو توريث الرجال دون النساء مثل توريث الابن دون البنت، وتوريث الأخ دون الأخت، وتوريث العم دون

ص: ٤٩٨

١- (١). تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٢٦٥-٢٦٦.

٢- (٢). النساء: ٧.

العمّه وابن العمّ دون بنته فأعلنت مشاركته النساء مع الرجال في الإرث إذا كانوا في القرابه في مرتبه واحده كالابن و البنت و الأخ والأخت، وابن الابن و بنته و العم و العمّه وغيرهم فلا يوجد في الشرع مورد تكون المرأه مع المرأه في درجه واحده إلاّ وهى ترث من الميت بحكم هذه الآيه الكريمة، وها هو النظام الشرعى المنبثق عن العدل الالهى.

ومثل هذا النظام العدى تجلى فيه اعتناء الإسلام بشأن المرأه و ترفيع مستواها في الحقوق المالىه كساير حقوقها كان كقانون عام لا يقبل التخصيص و الإستثناء إلاّ- إذا كان وجهه ظاهراً بنظر العرف كحرمان الوارث الكافر و الوارث القاتل، ومن النصوص القرآنيه التى تدلّ على بطلان التعصيب، قوله تعالى: ...أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ... (١).

هذه الآيه تشكّل قاعده فقهيه فى الموارث وهى: قاعده الأقرب يمنع الأبعد، و مفادها أنّ الإرث على ترتيب الطبقات، الأقرب فالأقرب، والأقرب ذكرأ كان أو انثى يمنع الأبعد، ومن كان منهما فى الطبقة المتقدمه يمنع من كان فى الطبقة المتأخره، ولا ريب أنّ البنت أقرب من ابن أخ ومن ابن العم ومن العم؛ لأنّها تتقرب إلى الميت بنفسها وهؤلاء يتقربون إليه بالواسطه، فالحكم بتقديم كلّ واحد من هؤلاء عليها- على القول بالتعصيب- تقديم للأبعد على الأقرب، ولا ريب أنّ هذا ردّ على هذا النص القرآنى الذى صرح بأنّ الأقرب من اولى الأرحام أولى من الأبعد.

أضف إلى ذلك أنّ الآيتين المتلوتين تثمران أنّ الأقربيه إلى الميت هى تمام المناط لإرث الوارث فكلّما تحقق لشخص هذا المناط فإنّه يرث الميت ولا ترجيح لأقرب على أقرب إذا كان الأقرب أكثر من واحد سواء كان الجميع ذكوراً أم إناثاً أو بعضهم

ص: ٤٩٩

من الذكور وبعضهم من الإناث، وسواء كان ما يرثونه جميع تركه الميت أو بعضها مما بقى من الفرائض، فالقول-على التعصيب- بأن ما بقى من الفروض لأولى رجل ذكر دون من كان في درجته من الإناث ردّ على ما تنص عليه الآيتان من أنّ تمام المناط في إرث المال الأقربيه إلى الميت.

ومن المعلوم أنّ المقصود من اولى الأرحام هو الأقرب إلى الميت قرابه ولا- خلافاً فيه لغه وشرعاً كما أنّ ذلك المعنى هو المتفاهم عند العرف بلا شك.

ومن النصوص القرآنيه هناك هو قوله تعالى: ...إِنَّ امْرَأَتَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَ لَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَ هُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ... (١) صرحت هذه الآية بأن إرث الأخ من الأخت مشروط بانتفاء الولد، ولا ريب في أنّ البنت ولد كما يدلنا عليه قوله تعالى: يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ... فلا- يكون الأخ وارثاً مع الولد مطلقاً بنتاً كان الولد أو ابناً؛ لأن المشروط ينتفى بانتفاء شرطه، فتورث الأخ النصف مع البنت ردّ على الكتاب العزيز.

أضف إلى ذلك أن القول بالتعصيب يخالف الكتاب في توريث اخت الميت لأبيه وأمه النصف مع بنت الميت، فإن ذلك أيضاً ردّ على قوله تعالى: ...إِنَّ امْرَأَتَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَ لَهُ أُخْتُ... لصدق الولد على البنت. وقد أخرج الحاكم في المستدرک أنه سئل ابن عبيّاس عن رجل توفى وترك بنته وأخته لأبيه وأمه فقال: ليس لأخته شيء و البنت تأخذ النصف فرضاً و الباقي تأخذه رداً.

السنه الشريفه وبطلان التعصيب

منها ما أخرجه البخارى في مواضع من صحيحه وكذا مسلم وغيرهما ومن جمله طرقه ما رواه البخارى في باب ميراث البنات قال: حدثنا الحميدى حدثنا سفيان

ص: ٥٠٠

حدثنا الزهري أخبرني عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: مرضت بمكّه مرضاً فأشرفت منه على الموت فأتاني النبي صلى الله عليه وآله يعودني فقلت: يا رسول الله إن لي مالاً كثيراً، وليس يرثني إلا ابنتي أفأتصدق بثلاثي مالي؟ قال: لا، قلت: فالشطر؟ قال: لا، قلت: الثالث؟ قال: الثالث كبير، إن تركت ولدك أغنياء خير من أن تتركهم عالة يتكفون الناس. وفي صحيح مسلم في باب الوصيه بالثلث ذكر «ولا يرثني إلا ابنه لي واحده» وفي سنن الترمذي في باب ما جاء في الوصيه بالثلث قال: وهذا حديث حسن صحيح وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن سعد بن أبي وقاص. وأخرجه كما في الدر المنثور مالك و الطيالسي وابن أبي شيبه وأبوداود و النسائي وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان.

و هذا الحديث نص على بطلان القول بالتعصيب؛ لأنه قال: «وليس يرثني إلا ابنتي» ولم ينكر عليه رسول الله صلى الله عليه وآله.

القول بالتعصيب يخالف كتاب الله.

النصوص التي يستدل بها على إثبات التعصيب غير صالحه للاستناد للإشكال في السند و الدلاله.

هناك يوجد نصوص تدلنا على بطلان التعصيب.

التعصيب وثيق الصله بالعصبيه الجاهليه.

التعصيب يوجب آثاراً سلبيه كثيره.

ص: ٥٠٢

١. ما هو الدليل على صحّة التعصّب وشرعيته؟

٢. ما هو الإشكال على الخبر الذي يستدل به على التعصّب؟

٣. ما هي الآيه التي تدلّنا على بطلان التعصّب؟

٤. ما هو الروايه التي تدلّنا على بطلان التعصّب؟

٥. ما هو الأثر السلبي البارز للقول بالتعصّب؟

ص: ٥٠٣

اشتراط القبول فى الوصيه

اشاره

قال السيد الطباطبائى اليزدى: الوصيه العهديه لاتحتاج إلى القبول واما التملكيه فالمشهور على أنه يعتبر فيها القبول جزءاً وعليه تكون من العقود، أو شرط على وجه الكشف أو النقل، فيكون من الإيقاعات ويحتمل قوياً عدم اعتبار القبول فيها بل يكون الرد مانعاً وعليه تكون من الإيقاع الصريح.

ودعوى أنه يستلزم الملك القهرى و هو باطل فى غير مثل الإرث. مدفوعه بأنه لا مانع منه عقلاً ومقتضى عمومات الوصيه ذلك مع أن الملك القهرى موجود فى الوقف.

فقال بأنه بناء على اعتبار القبول يصح قبل وفاته على الأقوى، ولاوجه لما عن جماعه من عدم صحته حال الحياه؛ لأنها تملك بعد الموت فالقبول قبله كالقبول قبل الوصيه، فلا محل له، ولأنه كاشف أو ناقل وهما معاً متفیان حال الحياه، إذن نمنع عدم المحل له، إن الإنشاء المعلق على الموت قد حصل فيمكن القبول المطابق له، والكشف و النقل إنما يكونان بعد تحقق المعلق عليه فهما فى القبول بعد الموت لا مطلق. (١)

ص: ٥٠٥

قال الجزيري: الحنفية قالوا: الوصية تملك مضاف إلى ما بعد الموت، المالكية قالوا: الوصية في عرف الفقهاء عقد.

الشافعية قالوا: الوصية تبرع بحق مضاف إلى بعد الموت.

الحنابلة قالوا: الوصية هي الأمر بالتصرف بعد الموت ومن الواضح أن تلك المصطلحات تندرج تحت القسمين، (١) التمكيكية و العهدية، كما ألمح اليهما السيد الطباطبائي اليزدي في مبدأ البحث ويشترط في الوصية القبول ويشترط في القبول أن يكون بعد الموت على المذاهب الأربعة قالوا: وذلك-الإشتراط-لأنّ الوصية تمليك بعد الموت فهي معلقة على الموت.

وبعضهم يقول: إنّ القبول ليس بشرط لأنّ الوصية من باب الميراث. (٢) منشأ الاختلاف

إنّ الاختلاف هناك ناشئ عن الاختلاف في الاجتهاد وبما أنّ الاختلاف يسير فالأمر سهل.

ما يتصل بأحوال الميت الشخصية

توجد هناك عدة مستحبات ومكروهات تتصل بدفن الميت فيما أنّها غير الزامية لا ملزم للبحث عنها، إلا أن بعض المعاصرين من أتباع الحنابلة يشددون على أتباع آل البيت عليهم السلام بالنسبة إلى بناء القبور و البقاء على الميت وزيارات القبور للنساء. فيجدر بنا أن نتحدث عنها من مصادر معتبره عند الحنابلة حتى يبين لنا أحكام تلك الأمور الفقهيه.

ص: ٥٠٦

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٢٢٦.

٢- (٢). المصدر السابق، ص ٢٢٥-٢٣١.

البناء على القبور

قال الجزيري: يكره أن يبنى على القبر بيت أو قبه أو مدرسه-إذا كانت الأرض غير مسبله وإلا فتحرم على المذاهب الثلاثة-إلا أن الحنابلة قالوا: إن البناء مكروه مطلقاً سواء كانت الأرض مسبله أولاً. (١) قال ابن قدامه: ويكره البناء على القبر وتجسيصه و الكتابه عليه لما روى مسلم في صحيحه، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح ولأن ذلك من زينه الدنيا فلا حاجة بالميت إليه وفي هذا الحديث دليل على الرخصه في طن القبر لتجسيصه التجسيص بالنهاي (٢) وعليه فلا يحرم البناء على القبور قال السيد الطباطبائي اليزدي بأن من المكروهات هناك: البناء عليه القبر-عدا قبور الانبياء والاوصياء و الصلحاء و العلماء (٣) أما الكراهه؛ للروايات الضعيفه سنداً (٤) و أما جواز البناء بالنسبه إلى قبور الأنبياء فهو تعظيم لشعائر الله... وَمَنْ يُعْظَمَ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ (٥) ولسيره المتدينين وأقوى الشاهد عليه بناء قبر رسول الأعظم صلى الله عليه و آله وأوصيائه الطاهرين وقبر الشافعي وأبوحنيفه و البخاري.

البكاء على الميت

قال الخرقى: والبكاء غير مكروه إذا لم يكن معه ندب ولا نياحه.

قال ابن قدامه: أما البكاء بمجرد فليكره في حال-ثم استدل عليه بروايات متعدده، منها:- ما روى جابر أن النبي صلى الله عليه و آله أخذ ابنه فوضعه على حجره فبكى

ص: ٥٠٧

١- (١). المصدر السابق، ص ٤٥٤.

٢- (٢). المغنى، ج ٢، ص ٣٨٢.

٣- (٣). العروه الوثقى، ص ١٣١.

٤- (٤). الوسائل، ج ٣، ص ٢٠٩، باب ٤٣ من أبواب الدفن.

٥- (٥). حج: ٣٢.

فقال له عبد الرحمن بن عوف: أتبكي أولم تكن نهيت عن البكاء؟ قال: لا- ولكن نهيت عن صوتين احمقين فاجرين: صوت عند مصيبيه، وخمش وجهه وشق جيوبه، ورنه شيطان.

قال الترمذى هذا حديث حسن و هذا يدل على أنه لم ينه عن مطلق البكاء و إنما نهى عنه موصوفاً بهذه الصفات. (١)

وقال أحمد: إذا ذكرت المرأة مثل ما حكى عن فاطمه فى مثل الدعاء لا يكون مثل النوح، يعنى لا بأس به، وروى عن فاطمه عليها السلام إنها قالت: يا أبتاه من ربه ما أدناه، يا أبتاه إلى جبريل انعاه، يا أبتاه أجاب رباً دعاه. وروى عن على عليه السلام: إن فاطمه عليها السلام أخذت قبضه من تراب قبر النبى صلى الله عليه و آله فوضعتها على عينها وقالت:

ماذا على مشتم تربت أحمد

أن لا يثم مد الزمان غواليا صبت على مصيبيه لو أنها صبت على الايام عدن لياليا (٢) قال السيد الطباطبائى اليزدى: يجوز البكاء على الميت ولو كان مع الصوت بل قد يكون راجحاً كما إذا كان مسكناً للحنن و حرقه القلب بشرط أن لا يكون منافياً للرضا بقضاء الله. (٣)

وقال: و أما البكاء المشتمل على الجزع و عدم الصبر فجاز ما لم يكن مقروناً بعدم الرضا بقضاء الله، نعم يوجب حبط الأجر ولا يبعد كراهته. (٤)

قال الجزيرى: الشافعية و الحنابلة قالوا: أنه-البكاء على الميت برفع الصوت و الصياح-مباح. (٥)

ص: ٥٠٨

١- (١). المغنى، ج ٢، ص ٤١٠.

٢- (٢). المصدر السابق، ص ٤١١.

٣- (٣). العروه الوثقى، ص ١٣٢.

٤- (٤). المصدر السابق.

٥- (٥). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٤٥٤.

قال سيد الطباطبائي اليزدي: يجوز النوح على الميت بالنظم و النثر ما لم يتضمن الكذب (١) للاصل وللسيره وللروايات، ولعدم الدليل على الحرمة قال ابن قدامه: وظاهر الأخبار تدل على تحريم النوح، لأن النبي صلى الله عليه و آله نهى عنه في حديث جابر لقوله تعالى: **وَ لَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ** (٢) قال أحمد: هو النوح إلى أن قال: وقد صحح عن النبي صلى الله عليه و آله أنه قال: **إِنَّ الْمَيْتَ يَعْذِبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا يَنَاحُ عَلَيْهِ وَ فِي لَفْظٍ: إِنَّ الْمَيْتَ لِيَعْذِبُ بِبِكَاءِ أَهْلِهِ.** وروى ذلك عن عمر و ابنه و المغيرة. وهي أحاديث متفق عليها. (٣)

قال ابن عباس ذكر ذلك (الحديث) لعائشه فقالت: يرحم... عمر ما حدث رسول الله صلى الله عليه و آله: **إِنَّ اللَّهَ لِيَعْذِبُ الْمُؤْمِنَ بِبِكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ وَ لَكِن رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لِيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبِكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، حَسْبُكُمْ الْقُرْآنُ: وَ لَا تَزُرُّ وَازِرَةً وَ زُرَّتْ أُخْرَى.** (٤)

قال ابن عباس: عند ذلك و الله اضحكك وابكى و ذكر ابن عباس لابن عمر حين روى حديثه فما قال شيئاً رواه مسلم. (٥)

قال السيد الخوئي: وهي -الرواية المتلوه- مضافاً إلى ضعف سندها ليست قابله للتصديق، لمخالفتها لصريح الكتاب، قال تعالى: **وَ لَا تَزُرُّ وَازِرَةً وَ زُرَّتْ أُخْرَى فَإِنَّهُ بَعِيدٌ عَنِ الْعَدْلِ الْإِلَهِيِّ** أن يعذب الميت ببكاء شخص آخر و فعل غير الميت (النوح) و إن ارتكب أعظم الكبائر -فلا يمكن الاعتماد عليه- وقال: روى: (٦) عن الإمام

ص: ٥٠٩

١- (١). العروه الوثقى، ص ١٣٢.

٢- (٢). الممتحنه: ١٢.

٣- (٣). المغنى، ج ٢، ص ٤١١.

٤- (٤). الأسراء: ١٥.

٥- (٥). المغنى، ج ٢، ص ٤١٢.

٦- (٦). المستدرک، ج ٢، ص ٤٠٥.

الصادق عليه السلام فى قول الله عزوجل: **وَ لَا يَعْصِيَنَّكَ فِى مَعْرُوفٍ**، المعروف أن لا يشقق جيباً ولا يلطمن وجهاً ولا يدعون ويلاً. [\(١\)](#)

وقال السيد الطباطبائى اليزدى: يجوز النوح ما لم يشتمل على الويل و الشبور. [\(٢\)](#)

فتبين لنا أن النوح بما هو شعر أو نثر بمجرد أمر سائغ لا دليل على حرمة كتاباً و سُنَّةً و أما شق الجيب ولطم الخد وجز الشعر كل ذلك لا يجوز على الفريقين.

قال السيد الطباطبائى اليزدى: لا يجوز اللطم و الخدش وجز الشعر بل و الصراخ الخارج عن حد الاعتدال. [\(٣\)](#)

التوسل إلى قبور الصالحاء

قال ابن قدامه: ويستحب المدفن فى المقبره التى يكثر فيها الصالحون و الشهداء لتناوله بركتهم و كذلك فى البقاع الشريفه و قد روى البخارى و مسلم باستنادهما أن موسى عليه السلام لما حضره الموت سأل الله تعالى أن يدينه إلى الأرض المقدسه رميه بحجر، قال النبى صلى الله عليه و آله: لو كنت ثم، لأريتكم قبره عند الكثيب الأحمر. [\(٤\)](#) فتبين لنا بكل وضوح أنه بالتوسل إلى بقعه الشريفه يصل إلى لطف الله وبركاته.

تلقين الميت

قال الجزيرى: روى مسلم عن أبى هريره لقنوا موتاكم شهادة أن لا إله إلا الله. [\(٥\)](#)

فقال: ويستحب تلقين الميت بعد الفراغ من دفنه و تسويه التراب عليه و التلقين هنا

ص: ٥١٠

١- (١). التنقيح، ج ٩، ص ٣٤٣ و ٣٤٥.

٢- (٢). العروه الوثقى، ص ١٣٢.

٣- (٣). العروه الوثقى، ص ١٣٢.

٤- (٤). المغنى، ج ٢، ص ٣٨٣ و ٣٨٤.

٥- (٥). صحيح مسلم، ج ١١، ص ٩١٧، كتاب الجنائز باب ١، ح ٢.

هو أن يقول الملقن مخاطباً للميت: يا فلان ابن فلانه اذكر العهد الذى خرجت عليه من الدنيا، شهادته أن لا إله إلا الله و أن محمداً رسول الله و أن الجنة حق و النار حق و أن البعث حق... و هذا التلقين مستحب عند الشافعيه و الحنبليه (١) و التلقين كذلك لفظاً و حكماً مع اختلاف يسير على المذهب الجعفرى. (٢)

قال ابن قدامه: قال القاضى و ابو الخطاب: يستحب ذلك (التلقين) و روي فيه عن أبى أمامه الباهلى أن النبى صلى الله عليه و آله قال: إذا مات أحدكم فسويتم عليه التراب فليقف أحدكم عند رأس قبره ثم ليقل: يا فلان ابن فلانه (إلى آخر التلقين) فإنه يسمعه و لا يجيب. (٣) إن استماع الميت الذى ورد فى الروايات يتصل بروح الإنسان و لا زال الروح حتى يبعث و هو يسمع و يرتبط مع الأحياء، كما يويده علم إحضار الروح و غيره من العلوم النفسيه المعاصره.

و القبول بأن من مات خلص و انتهى كلام غير علمى ينطلق من منطلق الجهاله و يستنكره القرآن الكريم حيث يقول: قد يئس الكفار من أصحاب القبور.

زيارت القبور

قال الجزيرى: زياره القبور مندوب للاتعاظ و تذكر الآخره.

فقال: و ينبغى للزائر الاشتغال بالدعاء و التضرع و الاعتبار بالموتى و قرائه القرآن للميت فإن ذلك ينفع للميت على الأصح. إلى أن قال: يندب السفر لزياره الموتى خصوصاً مقابر الصالحين. اما زياره قبر النبى صلى الله عليه و آله فهو من أعظم القرب. كما تندب زياره القبور للرجال تندب أيضاً للنساء العجائز اللاتي لا يخشى منهنّ الفتنه. (٤) و عليه

ص: ٥١١

١- (١). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٤٢٥.

٢- (٢). العروه الوثقى، ص ١٣٧.

٣- (٣). المغنى، ج ٢، ص ٣٨١.

٤- (٤). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٤٥٨.

فإذا كانت النساء مأمونه من الفتنه، وكانت محجبات بالحجاب الإسلامى فلا مانع من زيارتهنّ للقبور بحسب الفقه.

قال ابن قدامه: قال الخرقى: ويستحب للرجال زياره القبور وهل يكره للنساء على روايتين.

أحدهما الكراهه لما روت ام عطيه قالت: نهينا عن زيارت القبور ولم يغرم علينا متفق عليه.

والروايه الثانيه: لا يكره؛ لعموم قوله عليه السلام: كنت نهيتكم عن زيارت القبور فزوروها، وهو يدل على سبق النهى ونسخه فيدخل فيها الرجال و النساء، وروى ابن أبى مليكه عن عائشه أنها زارت قبر أخيها، فقال لها: قد نهى رسول الله صلى الله عليه و آله عن زيارت القبور، قالت: نعم قد نهى ثم أمر بها. (١)

تعزیه المصاب

قال الجزيرى: التعزیه لصاحب المصيبه مندوبه، ووقتها من حين الموت إلى ثلاثه أيام، والأولى: إن تكون التعزیه بعد الدفن. (٢)

قال السيد الطباطبائى اليزدى: يستحب تعزیه المصاب وتسليته قبل الدفن وبعده و الثانى أفضل (٣) ذلك للسيره وللروايات الأخلاقيه منها ما عن الإمام الحسين عليه السلام: «من نفس كربه مؤمن نفس الله كربه فى الدنيا و الآخره».

قال الخرقى: ويستحب تعزیه أهل الميت قال ابن قدامه: لا نعلم (٤) فيه خلافاً وسواء

ص: ٥١٢

١- (١). المغنى، ج ٢، ص ٤٢٥.

٢- (٢). الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٤٥٦.

٣- (٣). العروه الوثقى، ص ١٣٠.

٤- (٤). بحار الأنوار، ج ١٧، ص ٢٠٨.

فى ذلك قبل الدفن وبعده لقوله عليه السلام: من عزى مصاباً فله مثل أجره وروى ابن ماجه باسناده عن النبى صلى الله عليه وآله إنه قال: ما من مؤمن يعزى أخاه بمصيبه إلا كساه الله حلل الكرامه يوم القيامة: (١) والمقصود من التعزیه تسليه أهل المصيبه.

كم الجنين فى بطن امه الميت

اشاره

اختلف الآراء بالنسبه إلى كيفية إخراج الجنين الحى من بطن امه الميت وتفصيل الاختلاف بما يلى:

المذهب الجعفرى

قال السيد الطباطبائى اليزدى: ولو ماتت الحامل وكان الجنين حياً وجب إخراجها (بكل ما يجوز ويمكن) ولو بشق بطنها. (٢)

قال السيد الخوئى: وذلك لوجوب حفظ النفس المحترمه عن التلف ولا- يحتاج فيه إلى النص، ومع ذلك قد وردت جمله من الروايات منها: مرسله ابن أبى عمير عن بعض أصحابه عن الإمام الصادق عليه السلام فى المرأه تموت ويتحرك الولد فى بطنها أيشق بطنها ويخرج الولد؟ قال فقال: «نعم ويخاط بطنها». (٣)

ومنها: ما عن على بن يقطين عن الإمام الكاظم عليه السلام قال سألته عن المرأه تموت وولدها فى بطنها؟ قال: «شق (يشق) بطنها ويخرج ولدها». (٤)

ومنها: روايه وهب بن وهب حيث ورد فى صدرها، «إذا ماتت المرأه وفى بطنها

ص: ٥١٣

١- (١). المغنى، ج ٢، ص ٤٢٦.

٢- (٢). العروه الوثقى، ص ١٢٦.

٣- (٣). الوسائل، ج ٢، ص ٤٧٠، باب ٤٦ من ابواب الاحتضار، ح ٣.

٤- (٤). المصدر السابق، ح ٢.

ولد يتحرك يشق بطنها ويخرج الولد». (١) وغير ذلك من الروايات (٢) ومن حسن الحظ أنّ هذا الحكم الذى اعلنه فقهاء آل البيت عليهم السلام على أساس الأدلة الشرعية القطعية، هو الحكم القطعى العلمى فى تعامل الاطباء بالمستشفيات مع الأمهات اللاتى يمتن وفى أرحامهنّ أولاد أحياء. وهذا من المؤشرات إلى مكانه فقه آل البيت عليهم السلام البارزه.

المذاهب الأربعة

قال الخرقى: والمرأه إذا ماتت وفى بطنها ولد يتحرك فلا يشق بطنها ويسطو عليها القوابل، وقال ابن قدامه: معنى يسطو القوابل أن يدخلن أيدهنّ فى فرجها فيخرجن الولد من مخرجه، والمذهب (الحنبلى) أنّه لا يشق بطن الميتة لإخراج ولدها مسلمه كانت أو ذميه، وتخرجه القوابل إن علمت حياته بحركه، وإن لم يوجد نساء لم يسط الرجال عليه وتنزك أمه حتى يتيقن موته ثم تدفن.

ومذهب مالك واسحاق قريب من هذا، ويحتمل أن شق بطن الأم إن غلب على الظن أنّ الجنين حى و هو مذهب الشافعى، لأنّه إتلاف جزء من الميت لإبقاء حى فجاز. (٣)

ولنا: أن هذا الولد لا يعيش عاده ولا يتحقق أنّه يحيا، فلا يجوز هتك حرمة متيقنه لأمر مو هوم وقد قال عليه السلام: كسر عظم الميت ككسر عظم الحى، رواه ابو داود، وفيه مثله وقد نهى النبى صلى الله عليه وآله عن المثله وفارق الأصل فإنّ حياته متيقنه وبقائه مظنون. (٤)

قال فى الهامش: العمده فى ترجيح حياه الجنين وعدمها قول ثقات الأطباء بل ثبت ذلك بالفصل فليس أمراً مو هوماً. (٥)

ص: ٥١٤

١- (١). المصدر السابق، ح ٥.

٢- (٢). التنقيح، ج ٩، ص ٣١٥-٣١٦.

٣- (٣). و هو فى مستوى الاحتمال لا الرأى القطعى.

٤- (٤). المغنى، ج ٢، ص ٤١٣-٤١٤.

٥- (٥). المصدر السابق.

والتحقيق: أنّ موضوع البحث هناك هو العلم بحياه الولد، و أما فى صوره الشك فى الحياه فهو بحث آخر وهناك عند الشك يجب الاختبار حتّى يتبين الواقع، ومن الواضح أن حصول العلم بالحياه بواسطه الأجهزه العلميه عند الأطباء سهل جيداً، أضف إلى ذلك أن حركت الولد هى علامه الحياه القطعيه، وعليه فلا أرضيه لما يقال: بأنّه لا يجوز شق البطن بواسطه أمر مو هوم، والقول بلا مستند فقهي وعلمى أمر مو هوم.

منشأ الاختلاف

إنّ الاختلاف هناك ناشئ عن الاختلاف فى المنابع الفقهيه الأصلية قوه وضعفاً، سعه وضيقاً.

والاختلاف بالنسبه إلى زياره القبور وما يماثلها ناشئ عن الاختلاف المذهبيه و الرهطيه وعدم وجود علاقه سلميه.

ص: ٥١٥

الوصية من الإيقاعات على المذهب الجعفري ويكفي في صحتها عدم الرد ولا يحتاج إلى القبول وهي من العقود على المذاهب الأربعة ويشترط في صحتها القبول من الوصي يكره البناء على القبور ولا- يحرم على المذاهب كلها وكذلك زياره النساء ويستحب زياره القبور وتعزيه المصاب على المذاهب كلها.

ويجب إخراج الجنين من بطن أمها الميت ولو بشق بطنها على المذهب الجعفري ولا- يجوز شق البطن هناك على مذاهب الأربعة، لكن احتمال الشافعي الجواز.

١. هل يشترط فى قبول الوصيه أن يكون بعد موت الموصى؟ لماذا؟

٢. ما هو الدليل على كراهه البناء على القبور؟

٣. هل يكره زياره النساء للقبور؟ لماذا؟

٤. ما هو الدليل على استحباب التلقين؟

٥. ما هو الدليل على إخراج الجنين عن بطن أمه ولو بشق البطن؟

ص: ٥١٧

١. القرآن الكريم.
٢. الأحوال الشخصية، السيد كاظم المصطفوي، طبعه المركز العالمي للدراسات الإسلامية، قم، ١٣٨٤.
٣. الانتصار، السيد مرتضى علم الهدى، ضمن الجوامع الفقيهيه مؤسسه آل البيت، قم، ١٣٥٥.
٤. الإستبصار، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، دارالتعارف، بيروت، ١٤٠١.
٥. بدائع الصنائع، علاء الدين أبوبكر الكاشاني، دارالفكر، بيروت، ١٤١٧ هـ.
٦. بدايه المجتهد، محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي، دارالفكر، بيروت، ١٤٠٨.
٧. تذكره الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله الذهبي، طبعه القاهره، ١٤٠٠.
٨. تذكره الفقهاء، جمال الدين الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر العلامه الحلي، المكتبه المرتضويه لإحياء الآثار الجعفريه، قم، ١٣٨٨ هـ.
٩. تحرير الوسيله، الإمام روح الله الموسوي الخميني، طبع مؤسسه إسماعيليان، قم، ١٣٦٠.
١٠. التهذيب (تهذيب الأحكام)، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، دارالتعارف، بيروت، ١٤٠١.
١١. تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن جعفر العسقلاني، دار الكتب العلميه، بيروت، ١٤١٥.
١٢. تفسير القمي، أبو الحسن علي بن إبراهيم القمي، مؤسسه دارالكتاب، قم، ١٤٠٤.
١٣. التفسير الكبير، محمد بن عمر الفخر الرازي، دارالكتب العلميه، بيروت، ١٤٠٨.

١٤. تنوير المقياس فى تفسير ابن عباس، عبدالله بن عباس، دارالفكر، بيروت، ١٤١٥ هـ.
١٥. الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي، دارالإحياء للتراث العربى، بيروت، ١٤١٧ هـ.
١٦. جامع الأخبار، الشيخ تاج الدين محمد بن محمد الشعيرى، مؤسسه الأعلمى للمطبوعات، بيروت، الطبعة الاولى، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م.
١٧. الجرح و التعديل، محمد بن إدريس الرازى طبعه حيدرآباد الهند، ١٣٧١.
١٨. جواهر الكلام، فى شرح شرائع الإسلام، للشيخ محمد حسن النجفى، دارالكتب الإسلاميه، طهران، طبعه الثالثه، ١٣٦٨ هـ. ش.
١٩. الحاوى الكبير، على بن محمد الماوردى، دارالكتب العلميه، بيروت، ١٤١٩ ق.
٢٠. الخلاف، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسى، طبعه مؤسسه النشر الإسلامى، قم، الطبعة الاولى، ١٤١٧ ق.
٢١. الدر المنثور فى التفسير المأثور، جلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر محمد السيوطى، مطبعه الإسلاميه بالافست، ١٣٧٧ هـ. ش.
٢٢. رياض المسائل، السيد على الطباطبائى، مؤسسه آل البيت عليهم السلام، قم، ١٤٠٤ هـ، الطبعة الحجرية.
٢٣. السرائر، محمد بن منصور أحمد بن إدريس الحلّى، مؤسسه النشر الإسلامى، التابعه لجماعه المدرسين - قم ١٣٦٥ هـ.
٢٤. السنن الصغرى، أحمد بن الحسين بن على البيهقى، مكتبه دار المدينة المنوره ١٤١٠ هـ.
٢٥. شرائع الاسلام فى مسائل الحلال و الحرام، نجم الدين جعفر بن الحسن، المحقق الحلّى، إنتشارات استقلال، طهران، الطبعة الرابعه ١٤١٥ هـ.
٢٦. شرح الدسوقى، على الشرح الكبير محمد بن عرفه الدسوقى، دارالكتب العلميه، بيروت ١٤٢٤.
٢٧. الشرح الجامع الصغير فى أحاديث البشير النذير، جلال الدين عبدالرحمن السيوطى دارالفكر للطباعه و النشر بيروت، ١٤١٥.
٢٨. شرح معانى الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامه، الأزدي المصرى، طبعه مصر، ١٤١٦ هـ.
٢٩. صحيح البخارى، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن مغيره الجعفى البخارى، دار ابن كثير، بيروت الطبعة الرابعه، ١٤١٠ هـ. ومطبعه المصطفائى ١٣٠٧ هـ.
٣٠. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيرى النيسابورى، مؤسسه عزالدين، بيروت الطبعة الاولى، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م.

٣١. العتب الجميل على أهل الجرح و التعديل، محمد بن عقيل (معاصر) طبعه مجمع العالمى لأهل البيت عليهم السلام، قم، ١٣٨٥ هـ.ش.

٣٢. العروه الوثقى، كاظم الطباطبائى اليزدى، مؤسسه الأعلمى للمطبوعات، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ. ١٩٩٠ م.

٣٣. الغدير، عبدالحسين العلامة الأمينى، دارالكتب العربى، لبنان بيروت، ١٣٥٠.

٣٤. غنيه النزوع، السيد حمزه بن على بن زهره الحلبي، مؤسسه إمام صادق، قم، ١٤١٧ هـ.ق.

٣٥. الفقه الاسلامى وأدلته، وهبه زحيلي، دارالفكر، دمشق ١٤١٨.

٣٦. الفقه على المذاهب الأربعة، عبدالرحمن الجزيرى، الطبعة الأولى، دارالكفر، بيروت ١٤١٧ هـ.ق.

٣٧. الكافى، محمد بن يعقوب الكلينى، طبع آخوندى، طهران ١٣٦٥.

٣٨. كتاب اللباب فى شرح الكتاب، أحمد بن محمد القدورى البغدادى، دارإحياء التراث العربى، بيروت ١٤١٢.

٣٩. كفايه الاخير فى حل غايه الاختصار، أبوبكر تقى الدين دمشقى الشافعى، دارالمعرفه، بيروت، ١٤١٥.

٤٠. لسان العرب، أبو الفضل محمد بن منظور الإفريقى المصرى، نشر أدب الحوزه، قم ١٤٠٥ هـ. ١٣٦٣ ق.

٤١. اللمعه دمشقيه، محمد بن جمال الدين مكى العاملى، انتشارات مطبعه علميه، قم، الطبعة الثانيه، ١٣٩٦ هـ.

٤٢. المبسوط، أبوبكر شمس الدين السرخسى، دارالكتب العلميه، بيروت ١٤١٤ هـ.

٤٣. المجروحين من المحدثين، ابن حيان البسقى، دارالوعى، حلب، سوريه ١٤١٥ هـ.

٤٤. المجموع فى شرح المذهب، يحيى بن شرف النووى، الطبعة الحجرية ٦٧٦ هـ. القاهره.

٤٥. منتخب الشيعه فى أحكام الشريعه، ج ٧، الطبعة الأولى، مؤسسه النشر الإسلامى، قم ١٤١٨ هـ.ق.

٤٦. مسالك الافهام إلى تنقيح شرائع الاسلام، زين الدين بن على العاملى، مؤسسه المعارف الإسلاميه، الطبعة الاولى، ١٤١٤ هـ.

٤٧. مستدرک الوسائل ومستنبط المسائل، ميرزا حسين النورى الطبرسى، الطبعة الاولى، مؤسسه آل البيت عليهم السلام، قم، ١٤٠٧ هـ.ق.

٤٨. مستند العروه الوثقى، محاضرات السيد أبي القاسم الخوئي، بقلم مرتضى البروجردى، مطبعة لطفى.
٤٩. المصباح المنير، أحمد بن محمد الفيومي، دارالكتب المعلميه، قم ١٣٨٩ ق.
٥٠. المغنى و الشرح الكبير، عبدالله بن قدامه، دارالكتب، بيروت، ١٤٠٨ ق.
٥١. مغنى المحتاج إلى معرفه معانى ألفاظ المنهاج، محمد الشربيني، ج ٣، دارالفكر، بيروت، ١٤٢١ هـ. ق.
٥٢. المقنعه، محمد بن نعمان الشيخ المفيد، مؤسسه النشر الإسلامى، الطبعة الثانيه، ١٤١٠.
٥٣. منهاج الصالحين، السيد أبو القاسم الخوئي، مهر، قم، ١٤١٠.
٥٤. من لا يحضره الفقيه، الشيخ أبو جعفر الصدوق، دارصعب ودار التعارف، بيروت، ١٤٠١ هـ. ١٩٨١ م.
٥٥. نصب الرايه، لأحاديث الهدايه، جمال الدين زيعلى، طبعه دارالحديث، قاهره ١٤١٥.
٥٦. نيل الاوطار، محمد شوكانى، دارإحياء التراث العربى، بيروت ١٤١٩ هـ. ق.
٥٧. وسائل الشيعه، الشيخ المحدث الحرّ العاملى، مؤسسه آل البيت عليهم السلام، لإحياء التراث، قم، ١٤١٢.
٥٨. الوسيله تنيل الفضيله، أبو جعفر محمد بن على الطوسى المعروف بابن حمزه، مطبعة الخيام، قم من منشورات مكتبه المرعى النجفى، ١٣٧٠ هـ.
٥٩. وسيله النجاه، السيد أبو الحسن الاصفهانى، طبعه مكتبه الصدر، ١٣٦٤ ق.
٦٠. الوافى، محمد محسن الفيض الكاشانى، طبعه مكتبه أمير المؤمنين على عليه السلام، اصفهان، ١٤٠٦.
٦١. معجم مفردات الفاظ القرآن الكريم، راغب الاصفهانى، دار الكتاب العربى، ٣٩٢ ق.
٦٢. نهايه الدرايه فى شرح الكفايه، محمد حسين الاصفهانى، مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ١٤٠٨ هجرى.
٦٣. الأحكام فى اصول الأحكام، على بن أبى على بن محمد الامدى، دارالكتب العلميه، بيروت، ٤١٣.
٦٤. المكاسب و البيع، تقريرات لأبحاث ميرزا النائينى محمد تقى الاملى، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ١٤١٣.
٦٥. المكاسب، لجنه إحياء تراث الشيخ الأنصارى، مرتضى الأنصارى، قم، ١٤٢٠.

٦٦. حاشيه كتاب المكاسب، الميرزا على الأيرواني، دار ذوى القربى، قم، ١٤٢١.
٦٧. منتهى الأصول، السيد ميرزا حسن البجنوردى، مؤسسه العروج، قم، ١٤٢١.
٦٨. المحاسن، أحمد بن محمد بن خالد البرقى، دار الكتب الإسلاميه، ١٣٢٦.
٦٩. تحرير الأحكام، حسن بن يوسف المطهر الحلى، مؤسسه آل البيت عليهم السلام، ١٣٨٨.
٧٠. قواعد الأحكام، حسن بن يوسف الحلى، مؤسسه النشر الإسلامى، ١٤١٧.
٧١. مباني تكملة المنهاج، أبو القاسم الخوئى، مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئى، قم، ١٤٢٢.
٧٢. جامع المدارك، فى شرح مختصر النافع السيد أحمد الخونسارى، مؤسسه إسماعيليان، قم، ١٤٠٥.
٧٣. منيه الطالب فى شرح المكاسب، تقريراً لبحث الميرزا النائينى، موسى بن محمد النجفى الخونسارى، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ١٤٢١.
٧٤. تهذيب الأصول، عبد الأعلى السبزوارى، دار الإسلاميه، بيروت، ١٤٠٦.
٧٥. كفايه الأحكام، محمد باقر بن محمد المؤمنى السبزوارى، سوق مدرسه الصدر المهدوى، الإصفهان، ١٢٦١.
٧٦. نضد القواعد الفقهييه على المذهب الإماميه، مقداد بن عبد الله اليسرى الحلى، نشر مكتبه آيه الله المرعى، قم، ١٤٠٣.
٧٧. النهايه ونكتها، محمد بن الحسن الطوسى وجعفر بن الحسن الحلى، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ١٤١٧.
٧٨. اختيار معرفه الرجال، محمد حسن الطوسى، كلية الإلهيات و المعارف الإسلاميه، فى مشهد المقدسه، ١٤٠٤.
٧٩. العده فى اصول الفقه، محمد بن الحسن الطوسى، قم، ١٤١٧.
٨٠. تهذيب الأحكام فى شرح المقنعه، محمد بن الحسن الطوسى، دار الصعب ودار التعارف، بيروت، ١٤٠١.
٨١. نهايه المراح، السيد محمد العاملى، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ١٤١٣.
٨٢. الروض، البهيه فى شرح اللعه الدمشقيه، زين الدين بن على العاملى، منشورات إسماعيليان، قم.
٨٣. مفتاح الكرامه فى شرح قواعد العلامه، محمد جواد العاملى، مؤسسه آل البيت عليهم السلام، ١٤١٩.
٨٤. إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان، الحسن بن يوسف العلامه الحلى، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ١٤١٠.

- ٨٥.مختلف الشيعة،الحسن بن يوسف العلامه الحلبي،مؤسسه النشر الإسلامى،قم،١٤١٨.
- ٨٦.تفسير القمى،على بن إبراهيم القمى،بيروت،١٣٨٧.
- ٨٧.كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء،مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامى،قم،١٤٢٢.
- ٨٨.المصنف،ابن أبى شيبه الكوفى،دارالفكر،بيروت،١٤٠٩.
- ٨٩.المعتبر فى شرح المختصر،مؤسسه السيد الشهداء،قم،١٤١٠.
- ٩٠.كنز الدقائق وبحر الغرائب،الميرزا محمد المشهدى،دارالغدير،قم،١٤٢٤.
- ٩١.الاختصاص،محمد بن النعمان المفيد،مؤسسه النشر الإسلامى،قم،١٤١٧.
- ٩٢.المقنعه،محمد النعمان المفيد،مؤسسه النشر الإسلامى،قم،١٤١٧.
- ٩٣.رجال النجاشى،أحمد بن على بن أحمد النجاشى،مؤسسه النشر الإسلامى،قم،١٤٢٤.
- ٩٤.سنن النسائى،أحمد بن شبيب النسائى،دارالفكر،بيروت،١٣٤٨.
- ٩٥.كتاب التعارض،السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى،انتشارات مدين،قم،١٤٢٦.
- ٩٦.جامع الروات،محمد على الاردبيلى مكتبه المحمدى،قم،١٤١١.
- ٩٧.نهج البلاغه،خطب وكتب امير المؤمنين،تحقيق الدكتور صبحى صالح،دارالكتب اللبنانى،بيروت،١٩٨٠.
- ٩٨.مسند حنبل،أحمد بن حنبل،دارالكتب العلميه،قم،١٤٠٠.
- ٩٩.الشرح الكبير،عبد الرحمن بن قدامه،دارالكتاب العربى،بيروت،١٩٨٠.
- ١٠٠.فقه المعاملات،السيد محمد كاظم المصطفوى،مؤسسه النشر الإسلامى،قم،١٣٨٥.
- ١٠١.شواهد التنزيل،أبو القاسم عبيد الله النيشابورى المعروف بالحاكم الحسكانى،مؤسسه الطبع و النشر،طهران،١٤١١.
- ١٠٢.غنيه النزوع إلى علمى الأصول و الفروع،السيد حمزه بن على بن زهره الحلبي،مطبعه اعتماد،قم،١٤١٧.
- ١٠٣.الفهرست،أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسى،شيخ الطائفه،بيروت،١٤١٢.
- ١٠٤.رجال العلامه،جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف العلامه الحلبي،منشورات الشريف الرضى،قم،١٣٨١.

١٠٥. رجال الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي شيخ الطائفة، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ١٤١٥.

ص: ٥٢٤

١٠٦. التفسير الكبير، محمد بن عمر الفخر الرازي، دارالكتب العلميه، بيروت، ١٤٠٨.

١٠٧. المهذب البارع في شرح المختصر النافع، جمال الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن فهد الحلبي، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ١٤٠٧.

١٠٨. معانى الأخبار، محمد بن على بن الحسين بن بابويه الشيخ الصدوق، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ١٣٦١.

١٠٩. جامع الأخبار، تحقيق السيد حسن المصطفوى، طهران، ١٣٨٠.

١١٠. كشف المراد في شرح تجديد الاعتقاد، الحسن بن يوسف العلامه الحلبي، مكتبه المصطفوى، قم، ١٣٤٠.

ص: ٥٢٥

الفهرس التفصلى

المقدمه ١١

١. الطهاره ١٣

طهوريه الماء المضاف ١٣

الماء الراكد الكثر ١٥

الماء الذى يلغ فى الكلب ١٧

التطهير بالديغ ١٧

٢. فرائض الوضوء (١) ٢١

عدد الفرائض ٢١

منشأ الاختلاف ٢٣

كيفية الفرائض ٢٣

حدّ الوجه ٢٣

كيفية غسل اليدين ٢٧

٣. فرائض الوضوء (٢) ٣٥

تحديد المسح بالرأس ٣٥

مسح الرجلين وغسلهما ٣٨

المسح على الخفين ٤٤

٤. شروط الوضوء ٤٩

ما هو الشرط ٥٦

غايات الوضوء ٥٩

٥.نواقض الوضوء ٦٣

١.ناقضيه المذى و الودى للوضوء ٦٣

٢.ناقضيه الحدث الخارج من المخرجين ٦٤

٣.ناقضيه النوم حدًا ٦٥

٤.ناقضيه الرعاف و القيء و خروج الدم من البدن ٦٧

٥.بالنسبه إلى ناقضيه لمس المرأه ٦٩

٦.ناقضيه المس ٧١

٧.ناقضيه الضحك للوضوء ٧٢

٨.نقض الوضوء بأكل لحم الجزور ٧٢

الشكّ فى الحدث ٧٣

٦.الغسل ٧٧

واجبات الغسل ٧٧

منشأ الاختلاف ٨٠

غسل الميت ٨٠

٧.التيمم ٨٥

كيفية التيمم ٨٥

معنى الصعيد ٨٧

رفع الساتر ٨٨

٨.أوقات الصلاه(١) ٩١

وقت الظهرين ٩١

الجمع بين الصلاتين ٩٤

٩. أوقات الصلاة (٢) ٩٩

وقت المغرب ٩٩

جواز تأخير المغرب عن الوقت الخاص ١٠١

الجمع بين العشاءين ١٠٢

وقت العشاء ١٠٣

١٠. الأذان و الإقامه ١٠٩

حكم الأذان و الإقامه ١٠٩

صيغ الأذان و الإقامه ١١٠

التثويب المحدث ١١١

تكبيره الإحرام ١١٥

ص: ٥٢٨

جواز القراءه بغير العربيه ١١٩

الجهر و الإخفات ١٢١

حكم البسمله فى القراءه ١٢٢

١١. أفعال الصلاه ١٢٩

التكثف والاسترسال ١٢٩

حول كلمه أمين فى الصلاه ١٣٠

القنوت ١٣٢

خصائص الركوع و السجود و التشهد ١٣٥

كيفيه صلاه العاجز ١٤١

١٢. مباحث القبلة ولباس المصلّى ١٤٥

حكم الانحراف عن القبلة اشتباهاً ١٤٥

وظيفه الجاهل بالقبلة ١٤٧

حول لباس المصلّى ١٤٨

عفو النجاسه فى اللباس ١٤٨

العفو عن الدماء الثلاثه ١٥٠

صحّه الصلاه فى اللباس المغصوب ١٥١

صحّه صلاه المضطّرّ فى الساتر المتنجّس ١٥٢

تحديد الطهاره بالنسبه إلى مكان المصلّى ١٥٣

ما يصحّ السجود عليه ١٥٤

١٣. حكم السهو في الصلاة ١٥٩

الموجبات ١٥٩

حديث لاتعاد ١٦٠

محل سجود السهو ١٦٥

تداخل الأسباب في سجود السهو ١٦٧

وصف السجود ١٦٧

الشكّ و السهو ١٦٨

حول الشكّيات ١٦٩

الشكّ الصحيح ١٧٠

حجيه الظنّ في الصلاة ١٧٠

١٤. صلاة الجماعة(١) ١٧٥

ص: ٥٢٩

الحكم ١٧٥

اشتراط العدالة للإمام ١٧٦

طهاره المولد ١٧٨

اشتراط البلوغ ١٧٩

الجماعه فى النوافل ١٨٠

اتحاد الصلاة ١٨٢

اتصال الصفوف ١٨٣

المتابعه ١٨٥

حكم المتأخر عن الجماعه ١٨٦

نيه الإمامه ١٨٧

من هو الأحق بالإمامه ١٨٩

١٥. صلاة الجمعة (٢) ١٩٣

العدد المشترط فى الجمعه ١٩٥

صلاه الآيات ١٩٦

حكم صلاه الآيات ١٩٦

الكيفيه ١٩٨

الأسباب و الموجبات ١٩٩

مبطلات الصلاه ٢٠١

مبطله الكلام السهوى ٢٠١

ردّ السلام ٢٠٢

التكلم حال النوم ٢٠٣

بطلان الصلاة بمرور الكلب ٢٠٣

الناقض غير المبطل ٢٠٤

المرور بين يدي المصلي ٢٠٤

الرياء في الصلاة ٢٠٥

١٦. صلاة المسافر ٢٠٩

كمية السفر ٢١٠

اختلاف النصوص ٢١١

التعيين و التخيير ٢١٢

ما هو مصداق السفر؟ ٢١٤

إباحة السفر ٢١٥

نيه القصر ٢١٦

ص: ٥٣٠

نيه الإقامه ٢١٧

التردد في البقاء ٢١٨

استمرار السفر ٢١٩

١٧.صلاه الميت ٢٢٣

الصلاه على الميت ٢٢٣

إقامه الصلاه على الشهيد ٢٢٣

كيفية الصلاه ٢٢٤

اختلاف النصوص في عدد التكبيرات ٢٢٥

أربع تكبيرات رأى عمر بن الخطاب ٢٢٥

طريقه آل البيت عليهم السلام ٢٢٦

من أحق بالإمامه ٢٢٧

وضع الجريد تين في القبر ٢٢٨

١٨.كتاب الصوم ٢٣٥

الإشتراط بالعقل ٢٣٥

سلامه البدن من المرض ٢٤٠

السفر الذى يوجب الإفطار ٢٤٣

شرط السفر ٢٤٤

استمرار السفر ٢٤٥

١٩.المفطرات ٢٤٩

الإفطار عن سهو ٢٤٩

تعمد القيء ٢٤٩

الغبار الغليظ ٢٥٠

الاكتحال ٢٥٠

الحجامه ٢٥١

قطع نيه الصوم ٢٥١

الارتماس بالماء ٢٥٢

البقاء على الجنابه ٢٥٢

تعمد الكذب على الله ٢٥٣

الكفاره ٢٥٣

موجبات الكفاره ٢٥٤

العجز عن القضاء ٢٥٥

إفطار قضاء رمضان ٢٥٦

ص: ٥٣١

التارك لقضاء رمضان ٢٥٦

تعدّد الكفّاره بتعدّد الجماع ٢٥٧

العجز عن الكفّاره ٢٥٨

تتابع الشهرين ٢٥٨

٢٠. حول رؤيه الهلال ٢٦٣

ثبوت الهلال ٢٦٣

اختلاف الآفاق ٢٦٤

يوم الشكّ ٢٦٦

ترخيص الإفطار ٢٦٨

زوال العذر ٢٧١

٢١. الزكاه ٢٧٥

الشروط ٢٧٥

نصاب الإبل ٢٧٧

نصاب الغنم ٢٧٨

شروط زكاه الأنعام ٢٧٩

زكاه النقدين ٢٧٩

نصاب زكاه الغلاه ٢٨١

فيما يتعلّق به الزكاه، من الغلات ٢٨١

زكاه مال التجاره ٢٨٣

نصاب المال المشترك ٢٨٤

مانعيه الدين عن الزكاه ٢٨٥

٢٢.أصناف المستحقين ٢٨٩

مصدق الفقير ٢٨٩

الأقرب يمنع الأبعد ٢٩٠

معنى فى سبيل الله ٢٩١

حول إعطاء الزكاه لمستحق واحد ٢٩١

شروط زكاه الفطره ٢٩٢

نطاق وجوب الفطره ٢٩٣

وقت الوجوب ٢٩٤

وقت الأداء ٢٩٥

٢٣.الخمسه ٢٩٩

ص:٥٣٢

خمس مال التجاره ٢٩٩

خمس المعادن و الركاز ٣٠٠

الجواهر المعدنيه ٣٠٢

خمس ما يخرج من البحر ٣٠٣

مصرف الخمس ٣١٠

٢٤. الحج ٣١٥

فوريه وجوب الحج ٣١٥

شرائط وجوب الحج ٣١٦

الاستطاعه ٣١٧

ما له صلته بالاستطاعه ٣١٩

تحقق الاستطاعه بالبذل ٣٢٠

ملكه الزاد ٣٢٠

الاستنابه عن العاجز فى الحج ٣٢٢

مكان الاستنابه عن الميت المستطيع ٣٢٣

حكم فى العمره المفرده ٣٢٤

استحباب العمره زماناً ٣٢٥

٢٥. أقسام الحج ٣٢٩

ترتيب الأقسام ٣٣٠

الإحرام من المواقيت ٣٣٣

حكم المرور عن الميقات بدون الإحرام ٣٣٥

صحة الإحرام قبل أشهر الحج ٣٣٦

أشهر الحج ٣٣٦

٢٦. الإحرام ٣٤١

حول مستحبات الإحرام ٣٤١

حول واجبات الإحرام ٣٤١

حول محظورات الإحرام ٣٤٣

حول التقبيل و النظر ٣٤٤

اليسيره ٣٤٨

حول الاستظلال ٣٤٨

الارتماس ٣٥٠

حول الاكتمال والاختصاب ٣٥٢

ص: ٥٣٣

٢٧.الوقوفات ٣٥٧

وقت الوقوف فى عرفه ٣٥٧

حكم الخروج عن عرفه قبل الغروب ٣٥٩

حول الوقوف بالمزدلفه ٣٦٠

جواز التفريق بين العشائين ليله المزدلفه ٣٦٣

أعمال منى ٣٦٤

وقت الرمى ٣٦٥

٢٨.الطواف ٣٧١

طواف الوداع وطواف النساء ٣٧١

وجوب الطهاره فى الطواف ٣٧٤

حكم الشكّ فى عدد الأشواط ٣٧٦

الموالاه ٣٧٧

السعى ٣٨٠

حكم الشكّ فى عدد السعى بين الصفا و المروه ٣٨١

حول التخيير بين الحلق و التقصير فى العمره المتمتع بها ٣٨٣

حدّ التقصير و الحلق ٣٨٣

٢٩.النكاح ٣٨٩

اشتراط القصد ٣٨٩

اشتراط الفسخ ٣٩٠

الإشهاد على العقد ٣٩١

أولياء العقد ٣٩٣

ينقسم الولي إلى قسمين ٣٩٣

حول النكاح الموقت-المتع-٣٩٦

زواج المسيار ٤٠٠

٣٠.حوار حول المتعه ٤٠٣

الملاحظه عليه ٤٠٥

القول بالنسخ ٤٠٦

النصوص على عدم النسخ ٤٠٧

٣١.أسباب تحريم المصاهره ٤١١

أسباب تحريم الزواج ٤١١

حكم اللمس و النظر بشهوه ٤١٣

ص:٥٣٤

حرمه المصاهره مع ولد الزنا ٤١٤

مناكحه الزانى و الزانيه ٤١٦

الرضاع ٤١٧

جواز نكاح الكافره للمسلم ٤١٩

معنى الكفائه فى التزويج ٤٢١

٣٢.الطلاق(١) ٤٢٧

صيغه الطلاق ٤٢٧

الشروط ٤٣٠

القصد ٤٣٠

الاختيار ٤٣١

العريه ٤٣٢

اشترط التنجيز ٤٣٣

الحلف بالطلاق ٤٣٤

الإشهاد فى الطلاق ٤٣٤

٣٣.الطلاق(٢) ٤٤١

كيفية الرجعه ٤٤١

تجزئه الطلاق ٤٤٣

دور الوصف فى الطلاق ٤٤٤

تحقق العده ٤٤٥

عده الصغيره ٤٤٥

عدّه الزانيه ٤٤٦

تحقق العدّه بواسطه الخلوه ٤٤٧

عدّه زوجه المفقود ٤٤٨

أطول عدّه ٤٥٠

٣٤.الطلاق الثلاث فى فقه السنه ٤٥٥

تصريحات الفقهاء ٤٥٧

٣٥.الطلاق الثلاث فى فقه أهل البيت عليهم السلام ٤٦٣

٣٦.طلاق البدعه ٤٧١

ما هو طلاق البدعه؟ ٤٧١

صحّه البدعه فى فقه السنّه ٤٧١

بطلان البدعه فى فقه السنّه ٤٧٢

ص: ٥٣٥

البدعه منكره فى فقه أهل البيت عليهم السلام ٤٧٣

٣٧.الميراث ٤٧٧

الميراث بالتعصيب ٤٧٧

العول ٤٨١

الأحكام ٤٨٥

٣٨.حوار حول التعصيب ٤٩٣

الاستدلال على اثبات التعصيب ٤٩٣

التعصيب يوجب آثار السلبيه الفاسده ٤٩٧

النصوص القرآنيه وبطلان التعصيب ٤٩٨

السنه الشريفه وبطلان التعصيب ٥٠٠

٣٩.الوصيه ٥٠٥

اشتراط القبول فى الوصيه ٥٠٥

ما يتصل بأحوال الميت الشخصيه ٥٠٦

البناء على القبور ٥٠٧

البكاء على الميت ٥٠٧

النوح و النياحه ٥٠٩

التوسل إلى قبور الصلحاء ٥١٠

تلقين الميت ٥١٠

زيارت القبور ٥١١

تعزیه المصاب ٥١٢

حكم الجنين في بطن أمه الميت ٥١٣

المصادر ٥١٩

ص: ٥٣٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
الغمامة
اصبحان
للبحوث والتحريات الكمبيوترية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

